HASCHIE
ALA
SCHER'HI
'LAZHARIE

Hassan ben Mohd
El Atthar Eshafy

19

~~326~~

19

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم وعليه اعتمادى

اما بعد حمد الله تعالى والصلاة والسلام على رسول الله محمد وآله فيقول
الفقير حسن بن محمد العطار الشافعى المصرى الازهرى غفر الله ذنوبه
وستر عيوبه هذه حواش كنت جمعتها على شرح الازهرية فى علم النحو وقت
قراءتى لذلك الكتاب بالجامع الازهر لبعض الطلبة ثم شرعت فى نقلها من
المسودة فدهم مصر ما دهمها من حادثة الكفرة الفرنسيس فخرجت فارا من
الديار المصرية الى البلاد الرومية مستصحبا للمسودة وغيرها من بعض كتب
فاقمت بالبلاد الرومية مدة طويلة ثم توجهت الى دمشق الشام فصادف
دخولى فيها نهار يوم الجمعة الثانى من ربيع الاول سنة خمسة وعشرين
ومائتين والف فالتمس منى بعض اخوانى من اهل العلم بتلك البلدة قراءة
هذا الكتاب فشرعت فى نقل هذه الحاشية وكتابتها رجاء ان ينتفع بها اخوانى
طلبة العلم فافوز بدعوة اخ صادق صالح ينظر فيها واسال الله ان ينفع
بها ويختم لى بالايمان ويغفر لى الخطايا بمنه وكرمه وهو حسبى ونعم الوكيل
قال المؤلف رحمه الله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم ابتدا بالبسملة
اقتداء باسلوب الكتاب المجيد وعملا بالسنة قولا وفعلا اما الاول فلقوله صلى
الله عليه وسلم كل امر لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو اجذم او
اقطع او ابتر روايات واما الثانى فلانه صلى الله عليه وسلم كان يكتب
اولا باسمك اللهم ثم لما نزلت آية هود صار يكتب بسم الله ثم لما نزلت
آية قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن صار يكتب بسم الله الرحمن ثم لما نزلت
آية النمل صار يكتب بسم الله الرحمن الرحيم وهذا يقتضى ان البسملة ليست

اول ما انزل مع انه نقل ابو بكر التونسى اجماع علمآء كل امة على ان
الله تعالى افتتح جميع الكتب السماوية بالبسملة وانها نزلت على آدم ولعله
انما فتحت بها الكتب السماوية بعد ترتيبها او انها مفتتحة بها فى نفس الامر
لان القران مكتوب فى اللوح المحفوظ على هذا الترتيب لا انها اول ما انزل
لان اول ما انزل سورة اقرا وما تقرر يفيد انها نزلت بدون بسملة
ثم ان البآء فى بسم الله ان كانت اصلية احتاجت لمتعلق تتعلق به وهو اما
فعل وهو مذهب الكوفيون قال بن هشام وهو المشهور فى التفاسير والاعاريب
فالجملة فعلية وبسم ظرف لغو حال من الضمير والمجرور فى محل نصب بذلك الفعل
على المفعولية وقدره البصريون اسما فالجملة اسمية وهو اما مبتدا وبسم
ظرف لغو متعلق به لمحل المجرور نصب على المفعولية وقولهم المصدر لا
يعمل محذوفا خاص بغير الظرف لتوسعهم فيها والخبر محذوف والاصل
ابتدائى بسم الله كائن واما خبر وبسم الله ظرف مستقر متعلق به لمحل
المجرور نصب على المفعولية ايضا والاصل ابتدائى كائن بسم الله الخ
فعلى كلا الاحتمالين المبتدا وخبره محذوفان الا ان بسم على الاول متعلق
بالمبتدا وعلى الثانى متعلق بالخبر ويبنى على الوجهين ان حذف المتعلق
واجب على الثانى لعمومه دون الاول ورجح مذهب الكوفيون لقلة
المحذوف لان المحذوف عليه كلمتان وعلى الثانى ثلاث كلمات ولان الاصل
فى العمل للافعال ولكثرة التصريح بالمتعلق فعلا كما فى اية اقرأ باسم ربك
وحديث بسمك ربى وضعت جنبى ثم ان كان المراد بلفظ الجلالة
الذات الاقدس فاضافة اسم اليه حقيقية وان اريد به اللفظ فالاضافة
بيانية ويكون فى ارجاع الضمير المستتر فى الرحمن الرحيم له بمعنى
الذات استخدام والرحمن الرحيم نعتان واشهر فيهما بحسب الاعراب
تسعة اوجه جرهما ورفعهما ونصبهما ورفع الاول ونصب الثانى وبالعكس
ورفع الثانى ونصبه مع جر الاول ويمتنع منها جر الرحيم مع نصب الرحمن
ورفعه واعترض ذلك بجواز الاعتراض بين الصفة والموصوف
كما فى قوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم واجيب بان المنع ليس من
حيث الاعتراض بل من حيث ان فى القطع ثم الاتباع رجوعا للشىء بعد

هذا جعل الجمع ... ونقل ابن ... اجماع علمآء ... (marginal note, largely illegible) [illegible]

كل ظرف لغو ... علق بعام ... قرينة على ... (marginal note) [illegible]

فى المبتدا او المضاف اليه والخبر ... [illegible]

هو ذكر اللفظ بمعنى واعادة الضمير عليه بمعنى آخر كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا فالسماء بمعنى المطر واعاد عليه الهاء فى رعيناه بمعنى النبات المسبب عن المطر وما اشبه الاستخدام فاعادة اللفظ بمعنى آخر كقوله شربت عينا وانفقت العين فالعين الاولى عين الماء والثانية الذهب مثلا اهـ

الانصراف عنه ومن حيث ان التابع اشد ارتباطا به فكيف يوخر عن المقطوع وجعل الرحمن نعتا مبنى على ان كلا من الرحمن الرحيم صفة مشبهة وقيل ان الرحمن علم بدليل وقوعه فى القران كثيرا متبوعا لا تابعا وجرى على هذا الاعلم وابن مالك وعلى هذا فيعرب بدلا من لفظ الجلالة او عطف بيان لا نعتا والرحيم نعت له لا للجلالة اذ لا يتقدم البدل على النعت ونظهر اثر الخلاف فى الجار للرحمن ما هو فعلى القول بانه نعت يجرى فيه الخلاف فى تابع المجرور فى غير البدل الا هو مجرور بما جر به المتبوع او بنسب التبعية والاصح الاول وعلى القول بانه بدل يكون مجرورا بمحذوف مماثل للعامل فى المتبوع لما تقرر من ان البدل على نية تكرار العامل وعلى احد الاوجه المقررة سابقا من جعل كل من الرحمن الرحيم مستانفا استئنافا نحويا او بيانيا واقع فى جواب سؤال مقدر لكن هذا السؤال ليس القصد به طلب التعيين اذ المولى معلوم غير مجهول بل هو سؤال من يريد التلذذ بالجواب وتعظيم لشان المسئول عنه مع العلم به فان قلت قد تقرر ان الجمل بعد المعارف احوال ولفظ الجلالة اعرف المعارف فمقتضاه ان يكون كل من الجملتين حالا على هذه القاعدة فالجواب ان ذلك وان صح لفظا لكنه منع منه مانع معنوى لان الحال وصف لصاحبها قيد فى عاملها والعامل فيها على تقدير الحالية متعلق البسملة فكانه يقول ابتدا بسم الله حال كونه رحمانا رحيما وليس المعنى على التقييد لان الملاحظ البدأة باسمه تعالى مطلقا بدون التقييد بوصف من الاوصاف هذا خلاصة ما يقال هنا ولنا زيادة تحقيق فى هذا المقام فى حاشيتنا على شرح القواعد للمؤلف **قوله** الحمد لله الحمد هو الثناء بالجميل على جهة التعظيم لاجل جميل اختيارى فعلى جهة التعظيم مخرج للاستهزاء والسخرية والتقييد بالاختيارى مخرج للثناء لاجل جميل غير اختيارى فانه مدح لا حمد لان المدح اعم مطلقا من الحمد لانه يقال مدحت اللولوة على صفائها ومدحت زيدا على رشاقة قده ولا يقال حمدتهما ومنهم من يقول المدح مساو للحمد وما قيل فى اللولوة والقد مولد لا عبرة به ودرج على ذلك صاحب الكشاف حيث قال المدح

صيغة مبالغة لان الصفة المشبهة لا تصاغ الا من اللازم ... ماكث فى الفتح ...

قوله قد تقرر ان الجمل بعد المعارف ... جملة نعت ... الحالية ...

الصواب حذف لكنه لان ... بحرف الاستدراك ...

الحمد لله

والحمد

والحمد اخوان وعلى هذا فالتقييد بالاختيار لبيان الماهية لا للاحتراز

قوله على جميع الاحوال يصح فى على ان تكون بمعنى فى على حد قوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة و الاحوال جمع حال وهو ما عليه الانسان من خير او شر فالمعنى احمد الله فى جميع الاحوال التى انا متلبس بها فلا اغفل من حمده طرفة عين ويصح ان يراد بالاحوال الاوقات وهو قريب مما قبله ويحتمل ان تكون على تعليلية اي انشئ الحمد باعترافى بمضمون هذه الجملة وهي قوله الحمد لله لاجل جميع الاحوال فالتعليل ليس لهذه الجملة المنطوق بها بل للحمد الجزئي الحاصل من الاعتراف بمضمون هذه الجملة وال فى الاحوال ان كانت للاستغراق فجميع تاكيد وان كانت للجنس فجميع تاسيس وحمده تعالى على الضراء باعتبار ما يترتب عليها من الثواب والاجر وانه يجوز ان يبتلي الانسان بما هو اعظم منها فيحمد الله ان خفف عنه الضراء وابتلاه بما هو اقل مما يجوز ان يبتلى به ونحو ذلك وفى ذكر الاحوال وما بعده من الكلام والحروف والالفاظ وغير ذلك مما لمح به المه لعلم النحو براعة استهلال اي ابتداء بارع اى فائق غيره من الابتداءات لكونه اشير فيه للمقصود فى اول الكلام قوله واشهد ان لا اله الا الله اتى بها تأسيا به صلى الله عليه وسلم فى خطبه ولقوله صلى الله عليه وسلم كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذماء اي اعلم واذعن واعترف واقر وان لا اله ان مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشان وجملة لا اله الا الله خبرها ولا نافية للجنس واله اسمها مبنى معها على الفتح فى محل نصب والخبر محذوف تقديره موجود او ممكن والا حرف استثناء والله يصح فيه الرفع على انه بدل من الضمير المستتر فى خبر لا اي موجود او ممكن او انه بدل من محل لا مع اسمها لان محل لا مع اسمها رفع بالابتداء عند س ولا يصح رفعه على انه خبر لا لما يلزم عليه من كون لا عملت فى معرفة ولا انما تعمل فى النكرات ويصح فيه النصب على الاستثناء لا على انه بدل من اسم لا باعتبار محله لان البدل على نية تكرار العامل فيلزم عليه اعمال لا فى المعرفة وهي لا تعمل فيها كما علمت قوله وحده منصوب على الحال من الله تعالى اي منفردا فى ذاته

على جميع الاحوال واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له

وعليه يتعين المعنى الاول فى الاحوال الاسمى

هو ثبوت المسند للمسند اليه ايجابا او سلبا اهـ سمى

التاكيد يكون متاخرا بمعنى ان التاكيد ولو التاكيد اللفظي متاخر عن المؤكد والتاسيس يكون بمعنى ان التابع مؤخر الرتبة عن المتبوع ضرورة قال بعضهم التاكيد لجميع افراد الجنس اهـ

المنزه كلامه عن الالفاظ
بالحروف في المقال واشهد
ان سيدنا محمدا عبده ورسوله

وصفاته وافعاله فقوله لا شريك له تاكيد لان المعنى المستفاد منه
وهو نفي المشاركة في الافعال مستفاد مما قبله او ان معنى وحده منفردا
في ذاته وصفاته فلا شريك على هذا تاسيس قوله المنزه بالرفع او النصب
صفة الله وكلامه نائب فاعل منزه فهو نعت سببي وكلام الله تعالى
يطلق على الكلام اللفظي الذي نقرأه ونتعبد بتلاوته ومعنى اضافته
لله تعالى انه مخلوق له تعالى ليس من تاليفات البشر وهذا الكلام
ليس منزها عن الالفاظ والحروف بل هو الفاظ وحروف ويطلق
ايضا على الصفة النفسية القديمة القائمة بذاته تعالى التي هي احدى
صفات المعاني كالعلم والارادة وغيرها من بقية صفات المعاني وهذه
الصفة هي المنزهة عن الحروف والالفاظ عند عامة اهل السنة
خلافا للحنابلة القائلين بان كلامه النفسي بحروف قديمة وخلافا
للمعتزلة النافين لتلك الصفة اي ينفون زيادتها على الذات فيقولون
ان معنى كونه متكلما انه يخلق الكلام في شيء ليسمع لا انه قائم بصفة
الكلام كما تقول اهل السنة ومحل الكلام كتبت الكلام قوله عن الالفاظ
جمع لفظ على غير قياس لان فعلا اذا كان صحيح العين لا يقال جمعه
على افعال بل الذي يقاس هو معتل العين كثوب واثواب كما سيأتي
والمراد بالالفاظ التلفظات جمع تلفظ وهو اخراج اللفظ فاللفظ
اثره وانما اوّلناه بذلك ليصح تعلق قوله بالحروف به والمراد بالمقال المقول
فهو مصدر بمعنى اسم المفعول فظرفية الحروف فيه من ظرفية الاجزاء
في الكل قوله محمدا بدل من سيدنا او عطف بيان ومحمد علم منقول
من اسم مفعول الفعل المضعف المكرر العين وهو حمّد بالتشديد سمي
به لكثرة خصاله المحمودة الحميدة او لكثرة حمد الناس له وعبده جزء
ان وهو في الاصل صفة ثم استعمل استعمال الاسماء حيث صار يذكر بدون
موصوف وقدمه على رسوله امتثالا لما في الحديث ولكن قولوا عبد
الله ورسوله ولانه احب الاسماء الى الله تعالى وارفعها اليه قال
الشيخ ابو علي الدقاق ليس للعبد صفة اتم ولا اشرف من العبودية
ولهذا اطلقها الباري سبحانه وتعالى على نبيه في اشرف المقامات قال الله

تعالى

صفة الكلام من صفات المعاني كما قال بعد وليس صفة نفسية وهي الوجود لان الصفة النفسية كالعلم ذلك من فقط على المشهور كما يعلم ذلك من كتب التوحيد اه سيما

ليس سبنون على مذهب احمد بل هم فرقة من المعتزلة نسبوا انفسهم الى الامام احمد تسترا لكن امتنه من بعضهم اه

لا يلزم هذا التاويل بل يصح ابقاء الالفاظ على حالها جمع لفظ مصدر لا معناه النحوي اه سيما

تعالى سبحان الذى اسرى بعبده ليلا الحمد لله الذى انزل على
عبده الكتاب تبارك الذى نزل الفرقان على عبده فاوحى الى
عبده ما اوحى وقد حقق ان عبودية الرسول اشرف من رسالته
لكونها انصرافا من الخلق الى الحق والرسالة انصراف من الحق
الى الخلق ولان العبد يتكفل مولاه باصلاح شانه والرسول
يتكفل باصلاح شان الامة والرسول لغة المرسل وهو فى الاصل
مصدر بمعنى الرسالة قال لقد كذب الراشون ما فهت عندهم
بقول ولا ارسلتهم برسول فلذا ثنى وجمع وافرد باعتبارات
كما فى انا رسولا ربك اي موسى وهارون ولقد جاءت رسلنا
ابراهيم وافرد فى انا رسول رب العالمين وشرعا انسان
اوحي اليه بشرع وامر بتبليغه والنبي انسان اوحي اليه شرع
عمل به وان لم يؤمر بتبليغه فبينهما العموم والخصوص المطلق
وقد يطلق الرسول على اعم من ذلك قال النووي فى شرح مسلم
ان الرسول نبينا ولجميع رسل الله من الملائكة والادميين
قال الله تعالى الله يصطفى من الملائكة رسلا ومن الناس
ولا يسمى الملك نبيا فعلى هذا بين النبى والرسول عموم وخصوص
من وجه قوله المميز اي الفارق بين الهدى اي الاسلام
والضلال اي الكفر قوله صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلاة
والسلام عملا بقوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه
وسلموا تسليما وخروجا من كراهة الاقتصار على احدهما وجملة
الصلاة خبرية لفظا انشائية معنى وكذا جملة السلام فمعنى صلى
الله عليه وسلم طلب اي ارحمه رحمة تليق بجنابه المنيف وقدره
الشريف وسلم عليه اي سلمه مما يعد نقصا بالنسبة لمقامه الشريف
زيادة فى شرفه اذ الكامل يقبل الترقى فى غاية الكمالات قوله
وعلى آله المراد بهم هنا امة الاجابة لان المقام مقام دعاء وقد
يفسر الال بغير ذلك بحسب ما يليق بكل مقام والمناسب هنا لو
بجعلهم مصدر الصحيح الافعال التغير بانبياء الامة ولا ينافى

بيان لحل المعنى اهـ

قوله وافرد فى انا رسول والجمع ربك الخ التثنية باعتبار كونه بمعنى المرسل وافراده مع ارادة تعدده باعتبار كونه مصدرا والمصدر لا يثنى ولا يجمع اهـ

المميز بين الهدى والضلال صلى الله عليه وعلى آله

ان جعل مصحح الافعال هو الاولى لان الاب المعنى الاول الاصلي

لنظ ال الا للعقلاء ممن له خطر دينا ودنيا ومن الثاني الفرعون والاصح اضافته الى الضمير خلافا لمن منعه قال واهر على الصليب وعابديه اليوم آلك قال الشنواني لكن الاولى اضافته الى المظهر قيل ولا يضاف الى نكرة ولا الى مؤنث ورد الثاني بقول زهير في مطالع بعض قصائده عفا عن آل فاطمة الجواء ولا يدخل المضاف اليه فيه كفعل ال فلان كذا الا بقرينة كقوله عليه الصلاة والسلام انا آل محمد لا تحل لنا الصدقة **قوله** الذين جعلهم الله صفة للآل والمصدر مكان الصدور واضافة صحيح الى الافعال من اضافة الصفة الى الموصوف اي جعلهم الله محلا ومنشأ لصدور الافعال الصحيحة الموافقة للشرع **قوله** وعلى اصحابه انما اعاد الصحب وان كان تفسير الآل باتقياء الامة يتناولهم باعتبار ايمانهم اعتناء بشانهم ولانه ربما يفسر الآل هنا بمؤمني بني هاشم والمطلب الا يشمل الصحب فيعترض عليه بعدم ذكر الصحب والاصحاب جمع صحب بكسر الحين مصدر صاحب او مخفف صحب بالسكون وليس جمعا لصاحب لان فاعلا لا يجمع على افعال الا اذا كان معتل العين كثوب واثواب وبيت وابيات ومال واموال لانه يجمع على افعال وقيل انه يجمع على افعال كفرخ وافراخ وقرا واقراء وبغل وابغال نعم هو قياس في معتل العين وقد حقق بعض ان فاعلا يجمع على افعال كشاهد واشهاد وحينئذ فيصح ان يجمع صاحب على اصحاب وصحب بسكون الحاء اسم جمع لصاحب ويجمع ايضا على اصحاب ككعب وكعاب واما الصحابة بفتح الصاد وكسرها فمصدر بمعنى الصحبة اطلق على الاصحاب مبالغة على حد زيد عدل واليه ينسب الصحابي والصاحب لغة من بينك وبينه مواصلة وهذا واصطلاحا من اجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا به في ظلمة ولو كان اعمى او غير مميز اجتماعا متعارفا وان لم يشعر به ولو كان من جنس غير البشر **قوله** من اللحن متعلق بالسلامة وهو مخالفة صواب الاعراب ويطلق على ما يشمل التورية والتعريض وهو ليس مرادا هنا قال صاحب الكشاف واللحن ان تلحن بكلامك اي تميله الى نحو من

الانحاء

استشكل عليه اضافته الى الصليب بالبيت الاتي الا ان يقال اضافه اليه لان عابديه يزعمون فيه عقلاء ابو السعود

الذين جعلهم الله مصدرا لصحيح الافعال وعلى اصحابه الموصوفين بالسلامة من اللحن في المقال

قوله مخفف صحب مقتضى كون الحركة اثقل من السكون انه مثقل صحب بالسكون لا مخففه ابو السعود

ظاهره ان الضمير لما كان عائدا على صحب وهو غير صحيح فالاولى ان يقول بالسكون لان فعلا الا اذا كان الخ لا يجمع على افعال ابو السعود

الانحاء ليتفطن له صاحبك كالتورية والتعريض قال • ولقد لحنت لكم
لكيما تفهموا • واللحن يفهمه ذو الالباب • وقيل للمخطئ لاحن لانه
يعدل بالكلام عن الصواب **قوله** صلاة وسلاما اسما مصدرين منصوبا
على المفعولية المطلقة لافادة تقوية العامل وتقرير معناه وقوله
دائمين نعت لهما اي مستمرين باقيين ووصفهما بالدوام ظاهر لان
مرجوهما للانعام **قوله** وبعد اتى بها تاسيا به صلى الله عليه وسلم لانه كان
ياتي بها في خطبه وهي هنا مبنية على الضم لحذف المضاف اليه ونية
معناه اي بعد ما تقدم من البسملة والحمدلة وغيرهما واصلها مهما
يكن من شيئ بعد فحذف مهما ويكن واقيمت اما مقامهما ثم حذفت اما
وعوض عنها الواو فهي نائبة عنها ويصح ان تجعل الواو عاطفة و
معمولة ليقول والفاء زائدة اي يقول العبد الفقير بعد البسملة و
الخ قد سالني الخ فتكون الواو عاطفة لجملة يقول على جملة البسملة
الواو للاستئناف النحوي او البياني على القول بان الثاني يقترن بالواو
فيلاحظ وقوع جملة يقول واقعة جوابا عن سؤال مقدر وكانه
قيل وما تصنع بعد البسملة والحمدلة فقيل وبعد فيقول وقال بعض
المحققين الفاء لاجراء الكلمة الظرف مجرى الشرط كقوله تعالى
واذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا افك قديم **قوله** الفقير اي
المحتاج كثيرا فيكون صفة مبالغة او دائم الفقر اي الحاجة الى
رحمة ربه فيكون صفة مشبهة **قوله** الى مولاه وزنه مفعل من
الولاية يطلق على السيد لتوليته موونة عبده وعلى العبد لتوليته
موونة سيده ولذلك قال بعضهم • ولن يتساوى سادة وعبيدهم
على ان اسماء الجميع موالي • وهل هو حقيقة فيهما فيكون من قبيل المشترك
او اطلاقه على السيد حقيقة وعلى العبد مجاز بحر **قوله** الغني
صفة لمولاه فهو مجرور بكسرة مقدرة على اخره منع من ظهورها السكون
العارض لاجل الوقف او انه مرفوع صفة للعبد اي الغني بربه
عن خلقه والمراد بالغني النسبي لان الغنى المطلق لا يكون الا لله سبحانه
وتعالى وفيه من المحسنات البديعية الطباق وهو الجمع بين وصفين متقابلين

صلاة وسلاما دائمين بلا زمين
لا يعتريهما نقص ولا زوال
وبعد فيقول العبد الفقير الى مولاه
الغني خالد

وقوله خالد بدل من العبد او عطف بيان عليه لان نعت المعرفة اذا
تقدم عليها اعرب بحسب العوامل وتعرب المعرفة بدلا او عطف على حد
قوله تعالى الى صراط العزيز الحميد اللهِ في قراءة الجر في لفظ الجلالة- **قوله**
ابن عبد الله بالرفع نعت لخالد وقوله بن ابي بكر بالجر نعت لعبد الله
والازهري بالرفع نعت لخالد نسبة للجامع الازهر **قوله** قد سالني
اي طلب مني وهو مقول القول **قوله** صلاحه اي قيامه بحقوق الله
وحقوق عباده **قوله** ولا تسعني مخالفته فيه قلب اي لا اسع مخالفته
بمعنى لا اقدر عليها او ان فيه استعارة مكنية شبه المخالفة بدار
ضيقة تشبيها مضمرا في النفس وطوى ذكر المشبه به ورمز اليه
بشيء من لوازمه وهو قوله لا تسعني وهو تخييل للمكنية **قوله** ان
اشرح ان مصدرية فمدخولها مؤول بالمصدر اي شرح وهو في
اللغة التوسعة والتهيئ قال الله تعالى افمن شرح الله صدره
للاسلام اي وسعه توسيعا معنويا وهياه لقبوله وفي الاصطلاح
الفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة **قوله** مقدمتي بكسر الدال
ماخوذ من قدم بمعنى تقدم او بفتحها من قدمت الشيء جعلته مقدما
والكسر اولى وسماها مقدمة تشبيها لها بمقدمة الكتاب او العلم لانه
يستعان بها على غيرها من الكتب المؤلفة في هذا الفن **قوله** الازهرية
صفة لمقدمة وقوله في علم العربية متعلق بمحذوف صفة ثانية
لمقدمة اي الكائنة في علم الخ والتي امليتها صفة ثالثة **قوله** في علم
العربية من ظرفية الالفاظ في المعاني لان المقدمة اسم للالفاظ
والعلم اسم للقواعد وهي معان ونسب ولا بد من تقدير مضاف
اي بعض علم العربية لانه لم يذكر في هذه المقدمة جميع علم العربية
بل بعض من مسائله قليلا جدا بالنسبة للباقي والمراد بعلم العربية
هنا النحو وقد يطلق علم العربية على مجموع علوم اثنى عشر جمعها في قولي
نحو وصرف عروض بعده لغة • ثم اشتقاق وقرض الشعر انشاء
كذا المعاني بيان الخط قافية • تاريخ هذا العلم العرب احصاء
قوله شرحا مفعول مطلق لاشرح ولطيفا صفة له ماخوذ من اللطافة

ابن عبد الله بن ابى بكر الازهرى
قد سالنى من اعتقد صلاحه ولا
تسعنى مخالفته ان اشرح مقدمتى
الازهرية فى علم العربية التى
امليتها لبعض الطلبة شرحا لطيفا

ديكي

وهي رقة القوام اوكون الشيء شفا فالا يحجب البصر عن رؤية ماوراءه كالزجاج والماء الصافى والمراد هنا سرعة ادراك معانيه ان اخذ من المعنى الثانى او اختصاره ان اخذ من الاول **قوله** فاجبته العطف بالفاء يفيد التعقيب وعدم التراخي لان التاليف من جملة الخير المطلوب المبادرة اليه قال تعالى فاستبقوا الخيرات ثم الاجابة يحتمل ان تكون بالقول بان يَعِدَه بذلك او بالفعل بان شرع فى ذلك **قوله** طالبا حال من فاعل اجبت وهو التاء والثواب ايصال الخير الى العبد على طريق الجزاء ومنه قوله تعالى فاثابهم الله بما قالوا اي جازاهم والانابة على الطاعة مجمع عليها لكنها عند اهل السنة لمحض الفضل وعند المعتزلة على سبيل الوجوب ولا منافاة بين قوله هنا طالبا للثواب وقوله بعد جعله الله خالصا لان معناه الخلوص من الرياء والسمعة وليس المراد خالصا لمحض ذاته لا لطلب جزاء كما هو المقام الاكمل والاتنافى الكلامان **قوله** ترغيبا منصوب على الحال فهو مؤول بالمشتق اي مرغبا حال من التاء فى اجبته هذا ان جعل معطوفا على قوله طالبا ويصح ان يجعل مفعولا مطلقا والتقدير ورغبت الطلاب به ترغيبا فيكون من عطف الجمل لان هذه الجملة ح تكون معطوفة على جملة اجبته والتقدير الاول اقل كلفة والطلاب جمع طالب ككُتَّاب جمع كاتب **قوله** جعله الله جملة خبرية لفظا انشائية معنى اي اللهم اجعله خالصا لوجهك الكريم غير مشوب برياء ونحوه مما يذهب به ثواب الاعمال **قوله** لوجهه اي ذاته والفوز الظفر بالمقصود ولديه اي عنده ولا عند اسم للمكان الحاضر والمراد به القرب المعنوي على حد قوله قال الذي عنده علم من الكتاب وقال تعالى رب ابن لى عندك بيتا فى الجنة **قوله** انه اي المولى تبارك وتعالى على ذلك اي ما ذكر من جعله خالصا وموجبا للفوز وهمزة ان يجوز فيها الكسر على الاستئناف والفتح على تقدير حذف لام الجر التعليلية اي وانما طلبت منه ذلك الخ والقدرة صفة ازلية تؤثر فى المقدورات عند تعلقها بها فيما لا يزال **قوله** وبالاجابة جدير الجار والمجرور خبر مقدم وجدير مبتدأ مؤخر اي حقيق لسعة كرمه وتفضله وتقديم المعمول اما للسجع او لافادة الحصر **قوله** الكلام ال فيه للعهد الحضورى اي هذا اللفظ الحاضر لقوله بعد عبارة اي معبر والمعبر به

فاجبته الى ذلك طلبا للثواب وترغيبا للطلاب جعله الله خالصا لوجهه الكريم وموجبا للفوز لديه انه على ما يشاء قدير وبالاجابة جدير

الكلام

عن المعاني التي سيذكرها هو لفظ كلام بمعنى انه اذا اطلق لفظ الكلام عند
النحاة فهم منه هذه المعاني اي اللفظ الخ فتكون تلك المعاني مدلولة ويصح ان
يجعل ال للجنس لما صرح المحققون ان ال الداخلة على المعرفات للحقيقة والجنس
اي حقيقة الكلام وماهيته عند اللغويين كذا وعند المتكلمين كذا وعند النحويين
كذا لكنه يرا د بالعبارة على هذا الوجه الثاني المعبر عنه وفيه تعسف لمخالفته
ظاهر قوله عبارة عما اشتمل الخ **قوله** عند اللغويين حال من المبتدأ الذي
هو الكلام على رأي من المجوز مجيء الحال من المبتدأ واما على مذهب الجمهور
فهو حال من الكلام باعتبار كونه في الاصل مضافا اليه اذ الاصل تفسير الكلام
فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وشرط الحال من المضاف اليه موجود
لان المضاف مصدر يعمل عمل فعله واللغويون جمع لغوي منسوب للغة
وهي اللغة اللهج في الكلام اي الاسراع به وفي الاصطلاح الالفاظ الموضوعة
للمعاني **قوله** وما كان مكتفيا بنفسه الواو بمعنى او التي للتنويع يعني ان الكلام
يطلق على القول اي كلما نطق به ولو مفردا مهملا وعلى ما كان مكتفيا بنفسه
اي يفيد الدلالة على المعنى المقصود وذلك كالخطوط والاشارة والعقد
والنصب وغير ذلك مما يفيد معنى وليس بالنظر اطلاقه على المعنى الاول
حقيقة عند اللغويين وعلى الثاني مجاز عندهم فعلى هذا ان نطقت بزيد كان
كلاما في اللغة حقيقة وان كتبته فهو كلام مجازا ويطلق الكلام في اللغة ايضا
على الحدث الذي هو التكليم تقول اعجبني كلامك هندا اي تكليمك اياها
وقول الشاعر • قالوا كلامك هندا وهي مصغية • يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا •
• وعلى ما في النفس من المعاني قال الاخطل • ان الكلام لفي الفؤاد وانما
• جعل اللسان على الفؤاد دليلا • وهل اطلاقه على هذا حقيقة او مجاز
خلاف للنحاة واشترط بعضهم في هذا صحة التعبير عنه باللفظ المفيد
كما اذا قام بنفسك معنى زيد عالم اما اذا قام بنفسك معنى زيدا ومعنى
العلم وهو المعنى المعبر عنه عند المناطقة بالتصور فلا يسمى كلاما على
هذا الاشتراط فتلك معان اربعة وانما اقتصر الشارح على معنيين لانهما
انسب بالمعنى الاصطلاحي لان المعنى الاول اعتبر فيه كونه لفظا والثاني
كونه مفيدا **قوله** وفي اصطلاح الاصطلاح لغة الاتفاق واصطلاحا

عند اللغويين عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه كما ذكره في القاموس وفي اصطلاح المتكلمين

اتفاق طائفة على امر معهود بينهم متى اطلق انصرف اليهم والمتكلمين جمع
متكلم وهم علماء اصول الدين **قوله** عبارة عن المعنى القائم بالنفس اي ان
لفظ كلام عند المتكلمين اذا انصرف للصفة النفسية القديمة المنزهة عن
الحروف والاصوات القائمة بذاته سبحانه وتعالى وانما حملنا كلام الشارح على
هذا المعنى لانه هو الذي اصطلح عليه المتكلمون اما المعنى القائم بانفسنا
الحادثة فلا يسمى كلاما في اصطلاحهم وان كان هو المفهوم من عبارة
الشارح بل هو اصطلاح لغوي كما تقدم لك ثم هم يستدلون به على ما هو اصطلاح
لهم من قبيل قياس الغائب على الشاهد ويطلق ايضا عندهم على الالفاظ
المقروءة المتلوة كما تقدم لك واختلف هل هو حقيقة فيهما فيكون
مشتركا او حقيقة في الاول مجاز في الثاني الذي حققه السعد الاول
قوله النحويين جمع نحوي نسبة للنحو يطلق في اللغة على معان منها القصد
والجهة وغير ذلك واما في الاصطلاح فهو علم باصول يعرف به احوال
اواخر الكلم اعرابا وبناء وهذا التعريف بناء على ان علم الصرف غير
داخل فيه وهو ما تعارفه الناس فان اردت شموله قلت بدل اعرابا
وبناء افرادا وتركيبا يعني يعلم به حال الكلمة في حال افرادها ويندرج
في هذا علم الصرف من اعلال الكلمة واشتقاقها وجمعها وتصغيرها وغير
ذلك ويدخل فيه ايضا بعض مسائل علم النحو وهو ما يعرف به البناء لانه يلحق
الكلمة المفردة متى وجد سببه والبعض الآخر وهو ما يعرف به الاعراب
فانه داخل في قوله وتركيبا **قوله** اي مؤلف مناسب لقوله فيما بعد وقيد
التركيب لا حاجة اليه ان يفسر ما بشيء فان التاليف اما اخص من التركيب
لاخذ الالفة في مفهومه وهي الملاءمة بين الاجزاء كما صرح به ابن القواس
في شرح الفية ابن معط او ان التركيب والتاليف واحد وهو ما ذكره الجرجاني
قوله اشتمل على ثلاثة اشياء فيه ان المشتمل عليه بفتح الميم هو عين المشتمل
بكسرها فيلزم اشتمال الشيء على نفسه وهو باطل والجواب انا نلاحظ في
المشتمل بكسر الميم مجموع الامور الثلاثة وفي المشتمل عليه كل جزء من
الامور الثلاثة على حدته فيكون من قبيل اشتمال الكل على الاجزاء كاشتمال
الخمسة مثلا على كل واحد من الاحاد التي تتركب منها وفي اشياء مذاهب

عبارة عن المعنى القائم بالنفس وفي
اصطلاح النحويين اي في عرفهم
عبارة عما اي مؤلف **اشتمل على**
ثلاثة اشياء لا زائد عليها على الصحيح

اللفظ والافادة التامة والقصد

اصحها ما ذهب اليه الخليل وس وغيرهما من المحققين ان اصلها شيئا فكرهوا اجتماع همزتين بينهما الف فنقلوا اللام وهي الهمزة الاولى الى موضع الفاء فقالوا اشياء بوزن لفعاء وهي عندهم اسم جمع لشيء لا جمع له فهو ممنوع من الصرف لالف التانيث الممدودة **قوله** اللفظ اي العربي كما قيد به الشاطبي ليخرج المركبات التي وضعت مفرداتها لمعانيها في غير لغة العرب فلا تسمى في اصطلاح النحاة كلاما ولا يلحقها حكم الاعراب والبناء وغيرهما مما يلحق الكلمات العربية ويؤيده ان موضوع هذا العلم كبقية العلوم العربية هو اللفظ العربي فلا بحث له عن غيرها **قوله** لا زائد عليها على الصحيح مبني على ما ذهب اليه من ان المركبات ليست موضوعة بل الموضوع هو المفردات وان دلالة المركبات عقلية وهو خلاف التحقيق والتحقيق ان المركبات موضوعة وضعا نوعيا فالواضع مثلا وضع تركيب كل فعل مع فاعل للدلالة على ثبوت ذلك الفعل للفاعل وح فلا بد من قيد رابع وهو الوضع العربي المغاير للقصد فان قلت لم لم تحمل عبارة الش على ان مقابل الصحيح هو زيادة التركيب فالجواب ان التركيب اشتمل عليه الكلام اتفاقا واما قول الش وقيد التركيب لا حاجة اليه معناه انه لا حاجة الى التصريح به لان الافادة التامة تستلزمه وان كان الكلام مشتملا عليه قطعا وح فهو ليس مقابل الصحيح واما ما زعمه ابن طلحة من ان الكلام قد يكون مفردا كنعم الجوابية فقد اجيب عنه بان الكلام المفيد ما بعدها وانما حذف اكتفاء بقرينة السؤال ويؤيد ذلك انها لا تفيد بدون ان يسبقها سؤال **قوله** وهي اللفظ ان قلت ان اشتمال الكلام على اللفظ ظ فانه جزؤه واما اشتماله على الافادة والقصد فلا يظهر لانهما وصفان للمتكلم لا للكلام فقد لزم عليه اشتمال الشيء على صفة غيره فالجواب ان المراد كونه مفيدا وكونه مقصودا اذ كثيرا ما يعبر عن المصدر بالمشتق كما يقال الا نسان مشتمل على الحيوانية والناطقية مع ان المشتمل عليه هو الحيوان والناطق **قوله** والافادة التامة قيد الافادة بالتامة للاحتراز عن الافادة الناقصة نحو غلام زيد وغيره من النسب التقييدية وظهر من هذا التقدير ان اشتمال الكلام على الافادة والقصد من قبيل اشتمال الموصوف على الصفة فيعلم على ما قررنا

عدم ظهوره في القصد واما في الافادة فنظرا الى ان الافادة وصف للكلام فيقال كلام مفيد فلا يحتاج الى الجواب

على الصحيح وقيد التركيب لاحاجة اليه فاللفظ في الاصل مصدر لفظت الشيئ اذا طرحته ثم نقل

سابقا الا ان يجاب بان الكلام اولا محمول على المجاز وما هنا محمول على الحقيقة والخطب سهل **قوله** وقيد التركيب لاحاجة اليه اي الى التصريح به كما سبق لك تقريره واورد عليه ان المقصود شرح الماهية ببيان اجزائها فلا تكفي دلالة الالتزام لانها مهجورة في التعاريف واجيب بان اهل العربية يتسامحون كثيرا في مثل ذلك والذي يحافظ على مراعاة ذلك انما هو المناطقة ورايت في حاشية قديمة جردت من حواشي بنسخة تلميذ المص مانصه قوله وقيد التركيب لاحاجة اليه كذا هو في نسخ كثيرة والذي وقفت عليه بخط المؤلف وقيل لاحاجة اليه اي الى القصد اهـ كلامه لكن الذي كتب عليه ارباب الحواشي والشروح هذه النسخة المشهورة **قوله** فاللفظ هذه الفاء تسمى فاء الفصيحة باضافة فاء الى الفصيحة من اضافة الموصوف للصفة وفصيحة فعيلة بمعنى فاعلة اي مفصحة بمعنى انها مبينة لانها افصحت عن شرط مقدر والتقدير هنا اذا اردت معرفة كل واحد من الامور الثلاثة التي اشتمل الكلام عليها فاقول لك اللفظ الخ وقيل هي ما افصحت عن مقدر اعم من ان يكون شرطا او غيره نحو واذ استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت اي فضرب فانفجرت ويصح ان تقول الفاء الفصيحة بالتركيب التوصيفي والمعنى واحد **قوله** في الاصل في محل نصب على الحال من اللفظ على راي س ومصدر خبر اي اللفظ حال كونه مستعملا في الاصل مصدر وان جريت على مذهب الجمهور المانعين من وقوع الحال من المبتدا قدرت مضافا اي وتفسير اللفظ حال كونه باقيا على معناه الاصلي هو مصدر الخ والمراد بالاصل هنا المعنى اللغوي ووجه كونه اصلا ظه لان المعنى الاصطلاحي منقول عنه بالنسبة اليه متقدم عنه وهكذا جميع الحقائق العرفية منقولة عن الحقائق اللغوية فالمعنى اللغوي اصل بالنسبة الى المعنى العرفي متقدم عنه فكانه قال فاللفظ في اللغة **قوله** مصدر لفظت اي مصدر الفعل الذي هو لفظ بفتح الفاء والمضارع يلفظ كيضرب واما التاء فهي ضمير فاعل **قوله** اذا طرحته اذا ظرف لقول محذوف والتقدير تقول ذلك اي لفظت الشيئ اذا طرحته بفتح تاء طرحته لانه تفسير للفظت المقدر اسناده للمخاطب بدليل قولك

وقيل فاء الفضيحة بالضاد المعجمة والفاء الفضيحة [illegible]

تقول بتاء الخطاب فان اتيت باي بدل اذا بان قلت لفظت الشيء اي طرحته ضممت التاء لانه تغير للفظت المسند للمتكلم هذا هو الشائع وعليه قول بعضهم

اذا كنت باي فعلا تفسر • ففتحه تاءك فيه ضم معترف
وان تكن باذا يوما تفسره • ففتحك التاء امر غير مختلف

التاء بعد اذا في التفسير على معنى اقول ذلك اذا طرحته فهو تفسير للفعل المسند للمتكلم **قوله** في عرف النحاة اي في اصطلاحهم والنحاة جمع ناح كغزاة جمع غاز اسم فاعل من نحا ينحو اذا نظر في علم النحو واصله ناحي استثقلت الضمة على اليا فحذفت الضمة فالتقى ساكنان اليائ والتنوين فحذفت اليا لالتقاء الساكنين فصار ناح والتعبير بثم في قوله ثم نقل الخ واقع في مركزه لان عرف اللغويين اسبق من عرف النحاة فبينهما زمان متراخ **قوله** الى الملفوظ اسم مفعول من لفظ اي الملفوظ به ثم بين ذلك بما هو نظير له فقال كالخلق بمعنى المخلوق فان الخلق في الاصل مصدر خلق يخلق خلقا كنصر ينصر نصرا اي اوجد وهو عبارة عن تعلق قدرة الله بوجود الشيء بعد عدم فاذا اطلق على المخلوق كما في قوله تعالى هذا خلق الله فاروني فليس المراد بالخلق المعنى المصدري الذي هو تعلق القدرة بالمقدور على سبيل الايجاد لانه امر اعتباري بل المراد اثر ذلك وهو المخلوق فيكون قد اطلق المصدر الذي هو الخلق واريد به المخلوق الذي هو الذات التي وقع عليها الخلق اي الايجاد **قوله** الا ان الخلق استدراك على ما يتوهم من جعل اللفظ بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق وتنظيره به انه ليس بين النظرين فرق فافاد بالاستدراك انهما وان اشتركا في النقل لكن احدهما مجاز لغوي والاخر حقيقة عرفية **قوله** مجاز لغوي اي كلمة مستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة مع قرينة والعلاقة هنا التعلق فهو مجاز مرسل من اطلاق الاسم المتعلق بكسر اللام وهو الخلق الذي هو مصدر على المتعلق بفتحها وهو الخلق بمعنى المخلوق **قوله** حقيقة عرفية الفرق بينها وبين المجاز اللغوي ان المعنى الاصلي لو ترك واشتهر اللفظ في المعنى

في عرف النحاة الى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الا ان الخلق بمعنى المخلوق مجاز لغوي واللفظ بمعنى الملفوظ حقيقة عرفية

صوابه ناحو بالواو لانه من النحو فقلبت الواو يا للتجاوز بها الشد بعد كسرة اهـ

المنقول اليه بحيث لو اريد من اللفظ المعنى الاصلي لاحتيج الى قرينة فهذه
حقيقة عرفية وتسمى حقيقة اصطلاحية ومثالها لفظ الصلاة فانها في
اللغة اسم للدعاء فاستعملها الفقهاء في الاقوال والافعال المخصوصة بحيث
لا يفهم من اصطلاحهم اذا اطلق لفظ الصلاة الا هذا المعنى حتى اذا ارادوا
استعمالها بمعنى الدعاء احتاجوا القرينة وان كان المعنى الاصلي لم يهجر بل
متى اطلق اللفظ انصرف اليه ولا ينصرف عنه الا بقرينة فهو المجاز اللغوي
وذلك نحو الاسد فانه اسم للحيوان المفترس في اللغة ويستعمل مجازا بمعنى
الشجاع ولكنه متى اطلق بدون قرينة فلا يفهم منه الا الحيوان المفترس الذي
هو المعنى الحقيقي فاذا اريد صرفه عن المعنى الاصلي الى ... بقرينة كقولنا رايت اسدا
في الحمام في الحمام قرينة صرفته عن ارادة المعنى الحقيقي وعينت المعنى المجازي وهو
الرجل الشجاع **قوله** ومن ثم من حرف جر وثم بفتح المثلثة الثاء ظرف مكان بمعنى هنا
اي ومن هنا اي ومن اجل ان اللفظ بمعنى الملفوظ حقيقة عرفية ساغ
اي جاز استعماله في الحد اي التعريف فمن متعلقة بساغ وقدم الجار والمجرور
للحصر اي وما ساغ استعماله في الحد الا من اجل هنا **قوله** لان الحدود الخ تعليل
للحصر المستفاد من تقديم الجار والمجرور كما بيناه لك وصون الحدود عن المجاز
اما واجب كما في حدود اهل المنطق واولى كما في حدود اهل العربية وعلة
ذلك ان المقصود من الحدود والتعاريف الكشف والايضاح والمجاز خفي
فينا في الغرض من التعريف ثم ان اشتهر المجاز فصار كالحقيقة العرفية
فلا يصان عنه التعريف ولذلك اذا اشتمل تعريف على مجاز يتكلفون
في تصحيحه بدعوى ان المجاز مشهور والمجاز المشهور لا يصان عنه التعريف
قوله وكان قياسه اي قياس اللفظ بمعنى الملفوظ اي كان حقه
و اللائق به **قوله** كل مطروح اي لا خصوص الحرف **قوله** بما يطرحه اللسان
اي والحلق والشفتان وخص اللسان بالذكر لانه اشهر هذه الالات
الثلاثة **قوله** من الصوت بيان لما يطرحه **قوله** بعض الحروف اي
والحركات وانما اقتصر على الحروف لان الحركات لا تنفك عنها فالحركة
الفاظ واما قول بعض النحاة ان اقل ما يطلق عليه اللفظ حرف واحد
لم يرد بذلك الاحتراز عن الحركة بل هو ناظر لما ذكرنا من عدم انفكاك

ومن ثم ساغ استعماله
في الحد لان الحدود تصان
عن المجاز وكان قياسه ان
يشمل كل مطروح كما ان الخلق
يشمل كل مخلوق الا ان النحاة
خصوه بما يطرحه اللسان من
الصوت المشتمل على بعض الحروف

الحركة عن الحرف على ان يسمى الحركات حروفا صغيرة فالضمة واو صغيرة والفتحة الف صغيرة والكسرة يا صغيرة **قوله** وتلخص من هذا اي من التقرير الذى ذكر **قوله** تصرفين هما النقل من المصدر الى اسم المفعول وتخصيصه بما يطرحه اللسان من الحروف بعد ان كان عاما يشمل الحروف وغيرها كا لنواة الملفوظة هذا ما درج عليه المصنف فى تقرير اللفظ وهو احد تقارير متعددة لهم فى هذا المقام والتحقيق ان اللفظ فى الاصل مصدر قال فى الاساس وحقيقته الرمى من الفم واما لفظت الرمى الدقيق ولفظ البحر العنبر فمجاز لغوى ثم هو ايطلق فى اللغة بمعنى الملفوظ اطلاقا شائعا كالخلق بمعنى المخلوق وضرب الامير اي مضروبه فهذا الاطلاق ليس تصرفا للنحويين كما ذكره الش ثم النحويون تصرفوا فيه بالتخصيص فقط لان الملفوظ من الفم اعم من الصوت وغيره فخصوه بالصوت **قوله** واستعماله اي اللفظ فى الحد اي حد الكلام بمعنى تعريفه وعلل الاولوية بقوله لان الصوت جنس بعيد اي فلو اخذ فى تعريف الكلام كان الحد ناقصا بخلاف اخذ اللفظ فى التعريف فانه يكون حدا تاما وقوله لانطلاقه بيان لكون الصوت جنسا بعيدا يعنى ان الصوت يشمل الصوت الساذج وهو ما لا حرف فيه ويشمل اللفظ وهو الصوت المشتمل على الحرف **قوله** على ذي الحروف اي الصوت ذى الحروف وهو اللفظ وقوله غيرها اي غير ذى الحروف وغير ذى الحروف هي الاصوات السازجة كاصوات الطيور وينشأ من كلام المص اشكال وهو ان اخذ القول على هذا التقرير فى تعريف الكلام اولى لان القول خاص بالمستعمل بخلاف اللفظ فانه يشمل المهمل والمستعمل كديز وزيد فيكون القول جنسا قريبا للكلام واللفظ جنسا بعيدا واخذ الجنس القريب فى التعريف اولى من الجنس البعيد واجيب بان القول يطلق كثيرا على الراي والاعتقاد حتى صار كالحقيقة العرفية فيلتحق بالمشترك حح والمشترك لا يدخل التعريف فما ذكر معارض بهذا المانع نعم لولا ذلك المانع كان اخذه فى التعريف اولى من اخذ اللفظ فيه هذا ملخص ما قالوه هنا وقد يناقش بان القول وان اطلق على غير اللفظ لكن هنا ما يدل على ان المراد به اللفظ واستعمال

وتلخص من هذا ان النحاة تصرفوا فيه تصرفين وهما النقل والتخصيص واستعماله فى الحد اولى من استعمال الصوت لان الصوت جنس بعيد لانطلاقه على ذى الحروف وغيرها بخلاف اللفظ فانه

اسم لصوت

مشتمل على ذي مقاطع وذلك
كالظواهر والضمائر البارزة
او ما هو في قوة ذلك
كالضمائر المستترة فانها الفاظ لا
بالقوة الاترى انها تستحضر عند النطق
بما يلابسها من العوامل استحضار الاخفاء
معه ولا لبس

اللفظ المشترك فى الحد انما يكون نقصا فيه اذا لم تقم قرينة تعين المقصود
واما اذا قامت قرينة فانه لا يكون نقصا بخلاف وضع الجنس البعيد موضع الجنس
القريب فانه نقص فى التعريف على كل حال مما ذكر فى موضع المعارضة لا يصلح
للمعارضة قوله مشتمل بالجر صفة لصوت و ذى صفة لمحذوف اي حرف ذى
مقاطع اي مخارج واشتمال الصوت على الحروف ذى المخارج من قبيل اشتمال
العام على الخاص بمعنى تحققه فيه كما يقال الحيوان مشتمل على الانسان بمعنى
ان ذلك العام يتحقق فى ذلك الخاص ويوجد فيه والمراد بالمقاطع الجنس
الصادق بمقطع واحد فيشمل ذلك الحرف الواحد ويشمل الحركة ايضا كما
تقدم لك بيانه و لو حذف الشارح لفظ مشتمل على بان يقول فانه اسم لصوت
ذى مقاطع لكان اظهر قوله فى قوة ذلك اي الصوت المشتمل على ذي
المقاطع قوله بالقوة اي لا بالفعل اذ لا يمكن الانسان التلفظ بها لانها
معان مرادة من الكلام لم يوضع لها لفظ يدل عليها فهي صوت مشتمل على
ذى مقاطع حكما فالضمائر الفاظ حكمية لانهم اجروا عليها ما اجروا
على الالفاظ بالفعل من الاحكام كالاسناد اليها وتوكيدها والعطف
عليها وغير ذلك من الاحكام والحاصل ان اللفظ حقيقة فى عرف
النحاة امران الاول ذو المقاطع والثانى ما هو فى قوته فهو الفاظ
حقيقة عند النحويين ولا ينافيه قول الشارح بالقوة فان الباء فيه للسببية
اي هي الفاظ حقيقة بسبب انها فى قوة المقطع قوله الاترى انها مستحضرة
لم يقل الاترى انه ينطق بها فيقال زيد قام هو مثلا اشارة الى ان
المستتر لا ينطق به اصلا واما قول المعربين ان فى قام مثلا ضميرا مستترا
تقديره هو و فى تقوم ضميرا مستترا تقديره انت ونحو ذلك فهو محض تقريب
و فى الحقيقة الملفوظ به ليس هو عين ذلك المستتر بل هو ضمير بارز
منفصل استعير للتعبير به بدلا عن المستتر لضيق العبارة وتسهيلا للمتعلم
كما يفهمه قولهم تقديره فان قلت حيث كان الضمير المستتر لا يظهر بوجه
فما معنى كونه تارة يكون مستترا وجوبا وتارة يكون مستترا جوازا فالجواب
ان هذه التفرقة اصطلاحية و لا مشاحة فى الاصطلاح تنبيه
تعريف اللفظ بما ذكر يشمل القران فهو لفظ حقيقة لكن لا يقال فيه لفظ الله

لعدم الاذن الشرعى ثم يقال كلام الله وكلماته قوله والصوت عرض
اي الذى هو مسمى اللفظ لا مطلق الصوت الذى هو عند اهل السنة كيفية
يخلقها الله فى الهواء عند تموجه بسبب القلع والقرع وقالت الفلاسفة
ان تلك الكيفية معلولة للتموج او القرع على قاعدتهم من القول بالتعليل
ثم ان تلك الهواء المتكيف بتلك الكيفية يصل بها الى صماخ الاذن فيسمع
الصوت وقد كان الاولى للشارح ان يقتصر هنا على تعريف مطلق الصوت
قوله يقوم بمحل صفة كاشفة لان العرض هو ما قام بغيره قوله يخرج
صفة ثانية للعرض فهذه الجملة والتى قبلها كل منهما فى محل رفع صفة
لعرض قوله الرئة بالهمزة عضو ذو شعبتين احداهما فى الجانب الايمن
ولها ثلاث شعب والاخرى فى الجانب الايسر وهى ذات شعبتين
يحيط ذلك العضو بالقلب كالفراش اللين له يجذب للقلب بانبساطه
النسيم ويخرج عنه بانقباضه البخار الدخانى على مثال المنفاخ قوله
مع النفس بفتح الفاء اى مصاحباله من مصاحبة الصفة التى هى
العرض للموصوف الذي هو النفس قوله مستطيلا حال من الضمير
المستتر فى يخرج العائد للعرض اي يخرج ذلك العرض فى حال
كونه مستطيلا ووصفه بالخروج والاستطالة والامتداد ارتبعا
لمحله وهو النفس قوله متصلا بمقطع اى معتمدا عليه وخارجا منه
وهذه حال من ضمير يخرج ايضا لكنها حال مقدرة على حد قوله تعالى
واما الذين سعدوا ففى الجنة خالدين فيها وذلك لان الثابت له
حال الخروج هو الامتداد والاستطالة واتصاله بالمخرج انما
هو عند انحباسه فيه بعد ذلك ثم ان هذا التعريف لا يشمل
الالف اللينة الخارجة من محض الجوف فانها لم تتصل بمقطع
واجابوا بان فيها مقطعا مقدرا قال بعض اشياخنا ولا افهم له
معنى واجاب بانها نفس قوي لا مقطع له غير الجوف قوله بمقطع
متعلق بقوله متصلا قوله من مقاطع حروف الحلق واللسان
والشفتين التقييد بذلك نظرا للغالب والواقع وهو ان آلة التكلم
المعهودة فى الجملة هى ما ذكر ولو فرض ان الله وضع قوة النطق

والصوت عرض يقوم بمحل يخرج من داخل الرئة الى خارجها مع النفس مستطيلا ممتدا متصلا بمقطع من مقاطع حروف الحلق واللسان والشفتين

لفرق كون كلا من المقلوع والمقلوع منه والقالع والمقروع ذا صلابة اه

فى غير

فی غیر هذه الثلاثة کید مثلا کما هو المنصوص فی یوم القیامة وقالوا لجلودهم
لم شهدتم علینا قالوا انطقنا الله الذی انطق کل شیء فالوجه فی ذلک انه
لفظ وقد یقال ان ذلک لیس بلفظ لان ذلک امر اصطلاحی ولا مشاحة
فی الاصطلاح قوله والاطلاق المقطع الخ ای کما یفیده قوله ذی مقاطع
وقوله من مقاطع حروف الحلق قوله من اطلاق الحال ای اسم
الحال وهو لفظ مقطع والحال هو الحرف مع الحرکة او الحرفان ثانیهما
ساکن والمحل هو المخرج وظهر لک ان الذی اطلق علیه انما هو اسم
الحال لا الحال نفسه کما یفیده ظاهر عبارة المصنف وبقی ان الحرف هل
هو کیفیة قائمة بالصوت او هو الصوت باعتبار تلک الکیفیة او مجموعها
اقوال ثلاثة تعرضنا لها فی تعلیق الرسالة الفارسیة قوله اذ المقطع
الخ تعلیل لکون الاطلاق مجازیا هذا وقد یعترض بانه لزم علی هذا
التقریر اشتمال تعریف الصوت علی المجاز والتعاریف تصان عنه وقد
یجاب بانه مجاز مشهور والمجاز المشهور لا یضر اشتمال التعریف علیه قوله
الموسیقی ضبطه شیخنا فی حاشیته بکسر السین بلا یاء بعدها کلمة یونانیة
معناها الانغام والالحان قوله مصدر افاد جعلها هنا مصدرا ینافی ما
سبق لانا فی ما سبق جعلناها صفة للکلام ای کون الکلام مفیدا وما
یقتضی ان تلک صفة للمتکلم لان المصادر احداث قائمة بالفاعل
وقد یجاب بان قوله افهام معنی ای کون اللفظ بحیث یفهم منه المعنی فالا
فهام مصدر المبنی للمفعول فهو صفة اللفظ ح فتوافق الکلامان قوله
فی ذلک ای فی تفسیر حسن السکوت علیها علی ان کلا منهما لازم للاخر
ومن ثم قیل ان الخلاف لفظی لحسن سکوت المتکلم یلزمه حسن سکوت
السامع وبالعکس ومعنی حسن السکوت هو ان یاتی المتکلم بالمسند والمسند
الیه مع الاسناد وح فلا یصیر السامع بعد ذلک منتظرا الی شیء آخر
انتظارا تاما فلا یضر بعد ذلک الانتظار الناقص کانتظار المفعول به
وبقیة الفضلات کالحال ونحوه قوله المفردات کلها ومنها المرکبات
الاضافیة التی جعلت اعلاما کعبد الله علی الراجح فان معناها الذات
المخصوصة لا مع اعتبار نسبتها لله ولا یدل جزؤه علی جزء معناه اما

والاطلاق المقطع علی المخرج من اطلاق
الحال علی المحل اذ المقطع حرف مع حرکة
او حرفان ثانیهما ساکن علی ما صرح به ابن
سینا فی الموسیقی والفارابی فی کتاب
الالفاظ والحروف والمخرج محل خروج
الحرف والافادة مصدر افاد بل المراد بها
افهام معنی من اللفظ بحسن السکوت علیه من کل
من المتکلم او من السامع او
منهما علی الخلاف فی ذلک واصحها اولها
لان السکوت خلاف التکلم فکما ان التکلم
صفة المتکلم یکون السکوت صفته ایضا فخرج
بذلک المفردات کلها والمرکبات التی لا تفید الفائدة
المذکورة لکونها مشتملة علی اسناد کغلام زید
والمرکبات الاسنادیة التی لا تفید
قوله ولیعلما تنظیر ... اه
الخ قد علمت بان الافادة بیان ...
الکلام بعد ... بدلالة زید

اذا لم يجعل علما فجزؤه الاول يدل على المنسوب والثاني على المنسوب اليه وهما
جزءان للمعنى وهي ذات منسوبة لله والجزء الثالث النسبة الاضافية
فهو مركب لا يقال المفردات خارجة بما في قوله عبارة عما اشتمل الخ لان
الشارح قد وافقها على مؤلف لانا نقول لا يتعين ذلك لجواز ان يراد المؤلف
من الحروف او ان هذا بالنظر الى كلام المتن في حد ذاته بقطع النظر عن
حل الشارح **قوله** اما لكونها ناقصة وفي حكمها جملة الصفة والصلة والخبر
والحال واعترض بان المركب الاسنادي لا يكون الا مفيدا لان الاسناد
ضم كلمة الى كلمة اخرى على وجه يفيد واجيب بانه لم يرد بالمركبات بلا
الاسنادية ما فيه اسناد في الحال وانما اراد بها ما يشتمل ما فيها اسناد في الاصل
كجملة الشرط وذلك الاسناد قد زال بدخول اداة الشرط الا ترى ان ان
قام زيد قبل دخول الشرط مفيد فلما دخل الشرط وهو ان زالت الافادة
فيصدق عليه انه مفيد بحسب الاصل وقد جعل الشارح النقصان وصفا
للمركب وهو ظ وقد يجعل وصفا للفائدة ووجهه ان ان قام زيد يفيد
فائدة ناقصة وهو ان قيام زيد يحصل بعده امر ولا تتم الفائدة الا
بتعيينه بذكر الجواب **قوله** او لكون مضمونها الخ التحقيق ان هذا كله كلام
لانه جزء وكل جزء كلام فان قلت ان مثل هذا ليس بمفيد فالجواب ان معنى
كون الكلام مفيدا انه بحيث يفهم منه معنى يصح السكوت عليه وان كان
حاصلا عند السامع قال ابو حيان كان بعض من عاصرناه يقول العجب من هؤلاء
النحاة يجيئون لا صدق الكلام فيجعلون ما ليست بكلام كقولنا النقيضان
لا يجتمعان ولا يرتفعان والضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان والكل
اكثر من الجزء والواحد نصف الاثنين ويلزمهم لما شرحوا المفيد بانه
الذي يفيد السامع علم ما لم يكن يعلم ان الكلام اذا طرق سمع الانسان
فاستفاد منه شيئا ثم طرقه ثانيا وهو يعلم مضمونه اولا انه لا يكون كلاما
باعتبار المرة الثانية لانه لم يفد علم ما لم يكن يعلم فيكون الشيء الواحد كلاما
وغير كلام بحسب افادة السامع هذا خلف اهـ قال شيخنا في حاشيته
الذي يظهر لي ان التحقيق جعل مثل السماء فوقنا والارض تحتنا كلاما في
اصطلاح النحاة لانهم انما يبحثون عن الالفاظ اذ موضوع النحو الكلمات

اما لكونها ناقصة نحو ان قام زيد او لكون مضمونها معلوم الثبوت او الانتفاء بالضرورة فالاول نحو الكل اعظم من الجزء والثاني نحو الكل اقل من الجزء

هذا الجواز بعيد عن الافهام فلا يلتفت اليه مع انه بنفسه سياتي لزوم الكلام على التركيب اذ يقول على ان المص ذكر ما هو اخص منه اي من التركيب وهو المؤلف اهـ

قوله فيما يشتمل الا انه يفيد ان المص اراد كلاما من الاسناد وهو باطل اهـ

قوله وهو ان قام زيد يفيد ان قام زيد فائدة ناقصة يحصل بعده امر وهو بعيد والاولى ان يقال ان الفائدة المستقلة على فاعل ذلك اهـ

خلاف الجواب اذ هو المعقول وبنحوه صرح الشارح فيما بعد لعدم الالتفات اليه اهـ

12

والقصد الارادة وهي ان يقصد المتكلم افادة السامع اي سامع كان فخرج بذلك كلام النائم والساهي

العربية لا المعاني فالوجه ان كل كلام اتت به كلماته في تركيبها على ما يجب مراعاته
من الحركات الاعرابية حكم بانه كلام ولا التفات الى معناه هل هو معلوم اولا
وبهذا تعلم ان الملحون ليس بكلام في اصطلاح النحاة لانه لا اسناد فيه والمستفادة
العوام بالكلام الملحون عرف حدث بينهم نعم هو كلام لغة لانه يطلق لغة على كل
ما نطق به ولو مهملا ويؤيده ما قاله المرادي لم يشترط كثير من النحاة في الكلام
سوى التركيب الاسنادي فمتى حصل الاسناد كان كلاما ولم يشترط الافادة
ولا القصد قوله والقصد الارادة هذا تفسير لمطلق القصد اي معناه في
اللغة ذلك واما القصد الماخوذ في تعريف الكلام فهو المعرف في قوله
ان يقصد المتكلم افادة السامع وفيه ما مر في قوله الافادة فانه جعل القصد
هنا صفة للمتكلم وفي عبارته السابقة قد جعله صفة للكلام بدليل وصف
الكلام باشتماله عليه فلا بد من تكلف في تطبيق العبارتين والتوفيق بينهما
بان يقال هنا معنى قوله افادة السامع فتطابق الكلامان ورجع القصد هنا
الى انه صفة اللفظ كما سبق واشار بقوله اي سامع كان الى ان ال في السامع
للجنس فيدخل الواحد والمتعدد والمعين والمبهم ومقتضى هذا الشرط انه اذا
لم يوجد سامع بان تكلم انسان في خلوة بدون ان يقصد اسماع احد لا
يسمى الصادر عنه كلاما قال الحلبي وقد يلتزم ذلك لانه امر اصطلاحي
وقد لا يلتزم ذلك وهذا هو الظاهر وقال شيخنا ان تفسير القصد بان يقصد المتكلم
الخ كناية عن قصد التلفظ ليخرج نحو كلام الساهي فان الصحيح انه ليس بكلام
اصطلاحا والا فقد يكون من الانسان كلام في خلوته ولا سامع عنده وقد
يكون الكلام لغير افادة كالاذكار والاوراد وكالاستفهام فان القائل
ازيد قائم ليس غرضه افادة السامع بل غرضه الاستفهام وقد يكون
لغير العاقل لكن بعد تنزيله منزلة من يعقل كقوله • ايا شجر الخابور مالك مورقا
كانك لم تجزع على ابن طريف • وقول البهاء زهير • يا ليل طل يا شوق دم
اني على الحالين صابر لي فيك اجر مجاهد • ان صح ان الليل كافر • وقوله
بالله يا ظبيات القاع قلن لنا • ليلاي منكن ام ليلى من البشر • وكخطاب
الليل كقول امرء القيس في معلقته • الا ايها الليل الطويل الا انجلي • بصبح وما الاصباح
منك بامثل • ومخاطبة الديار كقول النابغة • يا دار ميّة بالعلياء فالسند •

اَقْوَتْ وطَالَ عليها سالِفُ الاَمَدِ وبخو ذلك مما هو كثير من كلام البلغاء وحينئذ
فلو عبر النحاة بقصد اللفظ لكان اوضح وابين **قوله** ونحوهما كالمغمى عليه والسكران
فان جميع ما ذكر لا قصد عندهم لزوال العقل الذي هو محل القصد **قوله** فمهملة الاولى
ان يقول ثم مهملة او اخره مهملة لان الفاء تفيد التعقيب وليست العين بعد الضاد
وهو الامام ابو الحسن علي بن محمد بن علي الكتاني شيوخ ابي حيان واما ابن
الصائغ بمهملة ثم معجمة بعد الياء اخر الحروف فهو من تلامذته **قوله**
لا يشترط اي التصريح به بدليل قوله فانه مستفاد الخ فعلى هذا يلزم من كون
المؤلف مفيدا ان يكون مقصودا فيكون ذكره تصريحا بما علم التزاما رعاية
لعدم دخول دلالة الالتزام في التعاريف ثم ان مقتضى هذا الكلام ان ابن
الصائغ يقول باشتراط القصد في الكلام لكن لا يشترط التصريح به استغناء
عنه بالمفيد قال الحلبي وليس كذلك ونقل ما يفيد خلافه الى ان قال قال
ابو حيان وفهم من كلامه اي ابن الصائغ انه لا يشترط في الافادة قصد
المتكلم ايامها انما يشترط فيها ان تكون على التركيب الموضوع في لسان
العرب الخ فكان على المصنف ان يسقط قوله فانه مستفاد من حصول الفائدة
لانه يوهم ان الذي لا يشترطه ابن الصائغ هو التصريح بالقصد بناء على
ما فهمه المصنف وقد علمت خلافه **قوله** والمتاخرون على خلاف قوله اي
اي قول ابن الصائغ ان القصد لا يشترط التصريح به بناء على ما فهمه المص
قوله منهم الجزولي اي حيث صرح هؤلاء الثلاثة بالقصد في تعريف
الكلام ولو كان القصد مستفادا من حصول الفائدة كما زعم لما صرحوا به
هؤلاء الائمة مع ذكرهم الفائدة قال الحلبي الجزولي لم يصرح بالقصد
وانما ذكر الوضع واختلف الناس فيه فمنهم من فسره بالقصد كابن عصفور
ومنهم من فسره بالوضع العربي كابن الصائغ **قوله** لما سياتي اي من ان
الفائدة تستلزمه وقد يقال الاصل ان تذكر القيود ولا يكتفى بدلالة الالتزام
على ان المصنف قد صرح بما هو اخص منه او بما رادفه سابقا حيث اوقع
ما في قوله عبارة عما على مؤلف كما بينا ذلك سابقا **قوله** ولا الى ذكر الوضع
يوهم كلامه ان الوضع ياخذ التزاما من تعريف الكلام فلا يحتاج للتصريح
به كالتركيب مع انه ليس بموجود ولا يحتاج اليه اصلا بناء على ما يفيده

ونحوهما وذهب ابن الضائع بمعجمة فمهملة الى ان القصد لا يشترط فانه مستفاد من حصول الفائدة لان قول النائم قام زيد مثلا لا يستفاد منه شيء والمتاخرون على خلاف قوله منهم الجزولي في مقدمته وابن مالك في تسهيله وابن عصفور في مقربه ولا حاجة الى ذكر التركيب لما ياتي ولا الى ذكر الوضع

قوله لان الصحيح اختصاصه بالمفردات وح فتؤول عبارته والمعنى ولا حاجة
الى ذكر الوضع لانه معدوم قوله لان الصحيح اختصاصه بالمفردات الصحيح عدم
اختصاصه بالمفردات وان المركبات ايضا موضوعه بالوضع النوعي فتكون
دلالتها وضعيه لا عقليه فمن ثم قال الشاطبي لا بد من قيد الوضع العربي ليخل لا ليدخل
الكلام الاعجمي فانه لفظ مفيد بالقصد ولكن ليس بالوضع العربي فليس بكلام
اصطلاحا فلا بد من اخراجه من الحد اذ مدار علم العربية على التفرقة بين الكلام
العربي والعجمي ثم على اعتبار قيد الوضع العربي في حد الكلام تخرج دلالة
الكلام العقلية كما اذا قال شخص غير شاهد زيد قائم فانه يفيد حياته وتلك
الافاده بطريق العقل ويخرج بذلك ما يفيد معنى بسبب التصحيف فليس
كلاما اصطلاحا لان الافادة بطريق العقل ويخرج بذلك المفيد بالوضع
غير العربي قوله مثال اجتماعها المثال جزئي يذكر لايضاح القاعده ويرد
عليه بحث وهو انما ذكره المصنف ليس من قبيل القواعد بل قبيل التعريف
لانه عرف الكلام بانه عبارة عن كذا وكذا فكيف يكون هذا مثالا لان المثال
انما يذكر للقواعد والمسائل والجواب ان كلامه يتضمن قاعدة كلية وهي ان
كلما وجد فيه هذه القيود يسمى كلاما عند النحويين وانما اختار المص التمثيل
بذكر نفع العلم الذى هو ثمرة الطلب قوله الهجائية منسوبة للهجاء وهو
والتهجي تقطيع الكلمة لبيان الحروف التي تركبت منها بذكر اسماء تلك الحروف
فالالفاظ التي يتهجى بها اسماء مسمياتها البسيطة التي يقال لها حروف المبانى
تسعة وعشرون حرفا وقد سئل الخليل ابن احمد اصحابه فقال كيف تنطقون
بالجيم من جعفر فقالوا نقول جيم فقال انما نطقتم بالاسم ولم تنطقوا بالحرف الذي
هو المسمى وانما يقال له جه والمسمى هو ج فقط والهاء هذه للسكت زيدت
وفاء بقاعدة الخط قوله والالف من الحلق فيه تسمح لانها من الجوف قوله
من اللسان اي مع ما بين اصول الثنايا العليا قوله والفاء من الشفتين فيه تسمح
لانها من بطن الشفة السفلى مع اطراف الثنايا العليا قوله اذا كان السامع
يجهل ذلك فيه ما تقدم لك فلا تغفل تنبيهات الاول اشترط جماعة
في الكلام ان يكون من ناطق واحد فاذا قال انسان قام وقال آخر زيد
فليس كلاما وعليه الشيخ ابو بكر الباقلاني من ائمة الاصول وصحح ابن مالك

13

لان الصحيح اختصاصه بالمفردات
والكلام في المركبات ودلالتها غير
وضعيه على الاصح مثال اجتماع
هذه الثلاثة اعنى اللفظ والافادة
والقصد العلم نافع فالعلم نافع لفظ لانه
صوت مشتمل على بعض الحروف الهجائية
وهي بعض حروف الحلق واللسان
والشفتين فالهمزة والالف والعين من الحلق واللام
والنون من اللسان والميم والفاء من
الشفتين ومفيد لانه افهم معنى يحسن السكوت
عليه بحيث لا يصير السامع منتظرا
لشيء آخر ومقصود بالافادة لان المتكلم
قصد به افادة السامع من المتكلم اذا كان السامع
يجهل ذلك والافادة المذكورة تستلزم
التركيب

وكل مركب لا بد له من اجزاء يتركب منها واجزاء الكلام التي يتركب منها ثلاثة اشياء وهي الاسم والفعل والحرف ولا رابع لها الكلمات الثلاث وذهب ابو جعفر ابن صابر الى ان اسم الفعل قسم رابع وسماه خالفة

عدم اشتراطه واعترضه الدماميني بما بسطه ورده الحلبي فراجعه والنسبة
بين الجملة والكلام عموم وخصوص مطلق لانها مسند ومسند اليه ولو لم تفد
كجملة الشرط والجملة الغير المقصودة بالفائدة كالصلة والصفة فانها انما ذكرت
لتعيين الموصول او الموصوف فهذه يقال لها جملة ولا يقال لها كلام وتجتمعان
في نحو زيد قائم ولا ينفرد الكلام فهو اخص والجملة اعم **قوله** وكل مركب الخ
اعلم ان كل مركب لا بد له من علل اربع علة مادية وهي اجزاؤه وعلة
فاعلية وهي الفاعل المركب له وعلة صورية وهي صورته وهيئته الحاصلة
بعد التركيب وعلة غائية وهي ثمرته ونتيجته المترتبة عليه كالجلوس للسرير
مثلا وكافادة الكلام **قوله** واجزاء الكلام المراد بها الجنس فانه قد يتركب
الكلام من جزئين فقط **قوله** الاسم والفعل والحرف بدل من ثلاثة وقدم
الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون اخويه فانه قد يبنى
الكلام من اسمين كزيد قائم وقدم الفعل على الحرف لانه وان لم يتأتّ من
الفعلين كلام كما يتاتى من الاسم لكنه قد يقع جزءا من الكلام نحو ضرب زيد
بخلاف الحرف فانه لا يتأتى منه ومن كلمة اخرى كلام فلا يقع ركنا في
الاسناد اصلا ثم ان المراد ان الكلام يتركب من ما صدقات الثلاثة اعني
الاسمَ والفعلَ والحرفَ كزيد وضرب وفي مثلا لا انه يتركب من هذه
الثلاثة اعني لفظ اسم الخ بل المراد من افراد الاسم اي الافراد التي يطلق
عليها لفظ اسم وكذا يقال في الفعل والحرف **قوله** ولا رابع لها اي الاستقراء
لحصر الكلمة في الثلاثة استقرائي ثم قوله لا رابع لها ذكره وان كان مستغنى
عنه بقوله وهي الكلمات الثلاثة فان هذه الجملة تفيد الحصر تمهيدا وتوطئة
لقوله وذهب ابو جعفر الخ **قوله** اسم الفعل اي الماضي كهيهات بمعنى بَعُدَ
واسم الفعل المضارع كاوه بمعنى اتوجع وكاف بمعنى اكتفي واسم الفعل
الامر كصه بمعنى اسكت ثم ان اباجعفر لم يسمه اسم فعل حتى يرد عليه
ان تسميته اسم فعل تبطله دعواه فلذلك قال الش وسماه خالفة اي انه
لا يسميه اسم فعل كما يقول غيره بل يقول هو خالفة على انه قد يقال لو
سماه اسم فعل لما بطل دعواه لجواز ان يريد بالاسم المعنى اللغوي وهو ما
دل على المسمى وهو بهذا المعنى يشمل الفعل والحرف لان كلا منهما دل على مسماه

يرد عليه بان زيد وزيد الآن لا زائدة الا ان يراد بالتركيب من الحرف ولو لا ما التركيب منه على الاعم الاولي

قوله دله

14

لانه خلف عن الفعل وهذا القول
حدث بعد انعقاد الاجماع على الثلاثة
فلا يعتد به والمراد ان الكلام يتركب من
مجموعها لا من جميعها فان التركيب الواقع بينها
على ضربين احدهما غير مفيد فائدة الكلام وهو
ستة انواع احدها تركيب حرفين نحو ليتما والثالث
والثاني تركيب حرف واسم نحو الرجل والرابع
تركيب اسمين لا اسناد بينهما كغلام زيد
تركيب فعل وحرف

قوله لانه خلف عن الفعل علة لتسميته خالفة ومعنى كونه خلفا عن الفعل
انه يقوم مقامه في افادة معناه فان اسماء الافعال انما وضعت لتكون عوضا
عن افعالها حملهم على ذلك طلب الاختصار لانها تستعمل بلفظ واحد في حال
اسنادها سواء للمذكر والمؤنث مفردا او غيره ولافادتها المبالغة في المعنى
فان هيهات ابلغ في الدلالة على البعد من بعُدَ قوله وهذا القول اي قول ابي
جعفر بن صابر بان اسم الفعل قسم رابع ليس من قبيل الاسم والفعل والحرف
قوله الاجماع اي اجماع النحاة والمراد بالاجماع هنا الاجماع بالمعنى
اللغوي وهو مطلق الاتفاق لا الاجماع في اصطلاح الاصوليين وهو اتفاق
اهل الحل والعقد من الائمة في عصر على حكم من احكام الدين ثم ان القدح بخرق
الاجماع لا يحسن في مقام الرد على ابن صابر فانه انما يتم لو قلنا ان الاجماع
في الامور اللغوية معتبر يتعين اتباعه والمسئلة ليست اتفاقية فالاحسن
في مقام الرد على ابن صابر ان يقال ان اسم الفعل من افراد الاسم لان المراد
بالاسم هنا ما قابل الفعل والحرف وهو ما يشمل اسم الذات كزيد في زيد قائم
واسم اللفظ في زيد ثلاثي واسم المعنى كسبحان فانه علم جنس للتسبيح اي التنزيه
واسم الفعل اما على قول النحاة الاصطلاحي كهيهات مثلا موضوع للفظ بعُدَ
على ما هو الراجح او انه موضوع للفعل اللغوي الذي هو الحدث فتكون
هيهات موضوعة للبعد كما قاله البصريون وجرى عليه الرضي فان قلنا
بالاول فهو من قبيل زيد ثلاثي وان قلنا بالثاني فهو من قبيل سبحان فحصل
انه اسم للفعل او اسم للمعنى وبقي هنا بحث وهو انه كيف يدعى الاجماع وقد
خالف الفراء في المسئلة وهو ممن لا ينعقد الاجماع بدونه لانه في الكوفيين
نظير س في البصريين حيث قال في كلا انها ليست اسما ولا فعلا ولا حرفا
والجواب ان الفراء لم يحكم بانها غير الثلاثة بل قال بالوقف يعني توقف فلم
يتحقق دخولها تحت اي قسم من الثلاثة لتعارض الادلة وقد نص
في المغني على انها عند س والمبرد والزجاج واكثر البصريين حرف
معناه الردع والزجر قوله والمراد ان الكلام جواب عن اعتراض
يرد على قوله واجزاء الكلام ثلاثة حاصله ان جعل الاسم والفعل
والحرف اجزاء للكلام يقتضي توقف حقيقة الكلام على الثلاثة وليس كذلك

نحو قلما والخامس تركيب فعل واسم نحو حبذا والسادس تركيب اسم وحرف نحو ذاك والضرب الثاني وهو قسمان ما يفيد فائدة الكلام احدها تركيب فعل واسم على وجه يكون الفعل حديثا عن الاسم نحو قام زيد وتسمى جملة فعلية والثاني تركيب اسمين على وجه يكون احدهما

فانه قد يتركب من نوع الاسم وحده نحو زيد قائم ومحصل الجواب ان الكلام يتركب من مجموع هذه الامور اي بعضها مجتمعة او منفردة فمعناه انه لا يخرج عنها **قوله** نحو قلما اصله قل وهي فعل ماض فاتصلت به ما الحرفية الكافة فصار يستعمل بمعنى النفي وكفته ما عن العمل في الفاعل فهو فعل لا فاعل له ومثله طالما وكثر ما وقصر ما **قوله** وحبذا الراجح الذي ذكره ابن خروف وقال الاشموني انه ظاهر مذهب س انه لا تركيب في حبذا بل هي فعل ضم لفاعل لحب فعل ماض وذا فاعل وزيد في قولك حبذا زيد مبتدا وخبره جملة حبذا والقائلون بالتركيب فرقتان فرقة تقول ان حبذا برمتها فعل فزيد فاعل بحبذا وهؤلاء غلبوا جانب الفعل لتقدمه وفرقة تقول انها اسم تغليبا لجانب الاسم الذي هو ذا الشرفه فحبذا مبتدا وزيد خبر وبالعكس والمعنى على هذا الاخير المحبوب الممدوح والممدوح المحبوب على الاعتبارين في جعلها مبتدا او خبرا **قوله** نحو ذاك مكرر مع القسم الثاني وبما قاله الشيخ الشواني من ان المغايرة بينهما بتقديم الاسم هنا وتاخيره هناك لا يفيد شيئا لانا لو نظرنا الى هذه التفرقة لزادت الاقسام فالاولى اسقاط هذا التركيب من فعلين وهو وان لم يوجد لا يضر ذكره لاننا بصدد التقسيم العقلي لا الواقعي ولذلك قال في اللب وشرحه التركيب العقلي ينتهي الى ستة اقسام ان لم يراع الترتيب اسمان وفعلان وحرفان واسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف واذا روعي الترتيب فتنتهي الى تسعة اقسام لانقسام كل من الاقسام الثلاثة الاخيرة باعتبار التقديم والتاخير الى قسمين **قوله** وهو قسمان الخ هذا بالنظر لاقل ما يتحقق فيه ماهية الكلام والحاصل ان ماهية الكلام لا توجد من نوع الحرف وحده ولا من نوع الفعل وحده ولا منهما فقط وتتحقق من اسمين او من فعل واسم والا فقد يوجد من فعل واسمين نحو كان زيد قائما او من فعل وثلاثة اسما نحو علمت عمرا زيدا منطلقا او من فعل واربعة اسما او من فعل واربعة اسماء نحو اعلمت عمرا زيدا منطلقا او من جملتي الشرط والجزاء نحو ان قام زيد قام عمرو وبناء على ما ذهب اليه السيد من ان الكلام مجموع الشرط والجزاء وقال الرضي ان الكلام هو الجملة الجزائية واما جملة الشرط فهي لتقييد الجواب واما القسم وجوابه نحو والله ان زيدا

عالم فالكلام هو الجواب بلا نزاع وجملة القسم للتاكيد والتنبيه **قوله** خبرا عن الآخر المراد الخبر بالمعنى اللغوى وهو ما اسند للشيء وهو ما عبر عنه اولا بالحديث ففي العبارة تفنن واحترز بقوله على وجه يكون الخ من تركيبهما كلمة واحدة كما تقدم في حبذا وغلام زيد **قوله** ولا دخل في الحرف في ذلك اي في التركيب المفيد ولا يرد على هذا عده جزأ من اجزاء الكلام لانهم انما عدوه جزوا بالنظر الى انه يؤتى به للربط بين اجزائه على انه قد يتوقف المعنى المراد عليه في نحو هل قام زيد فان هل اخرجت الكلام من الخبر الى الانشاء وح فكونه جزءا بالنظر الى الجملة اي هو جزء في الجملة بالنظر لبعض الصور **قوله** نحو زيد في الدار الربط الذى حصل من الحرف هو جعل زيد مظروفا والدار ظرفا **قوله** ان تضرب اضرب اعترض بان الربط هنا وقع بين جملتين فلم ينسب الربط الى الفعلين لظهور اثر الحرف فيهما وهو الجزم وهذا كلام بحسب الظاهر وفي الحقيقة الربط وقع بين مضمون الجملتين لان المعنى ان تحقق منك ضرب تحقق مني ايضا اما نحو ان جاء زيد فهو مكرم فالربط وقع بين فعل وجملة وفي نحو ان جاء زيد فاكرمه الربط وقع بين الجملتين فان الفاء صيرت الجملة الاولى سببا والثانية مسببا **قوله** نحو مررت بزيد فان قلت ان الحرف قد ربط بين الجملة اعني مررت لانها فعل وفاعل والاسم وهو زيد المجرور فلم ينسب الربط لخصوص الفعل والجواب ان الفعل لما كان مقصودا من الجملة نسب اليه الربط لان المعنى المقصود ربط المرور بزيد وربط الفاعل لتشخص ذلك الفعل وتعيينه ويوجد في بعض النسخ نحو مررت بزيد بدون تاء الضمير وهي ظاهرة لا غبار عليها **قوله** فعلامة الاسم الفاء للفصيحة وقد تقدم الكلام عليها عند قوله فاللفظ وهذا شروع في ذكر علامات كل من اجزاء الكلام الثلاثة التي هي الاسم والفعل والحرف والمراد بالاسم هنا افراده من نحو زيد ورجل لا خصوص هذا اللفظ ولا معناه الذي هو الحقيقة الكلية ثم ان ما ذكره المص من العلامات ليس مطردا في كل اسم بل بعض افراد لا تقبل هذه العلامات وهي اسماء الافعال نحو هيهات وكيف ونزال ودراك وح فليست اللام في قوله الاسم للاستغراق لانها لو جعلت له لكان مفاد الكلام ان كل اسم يعرف بهذه العلامات وهو باطل ولا يصح ان تكون للجنس لان ال الجنسية مدخولها الحقيقة من حيث هي نحو قولك الرجل خير من المراة اي ماهية الرجل وحقيقته

خبرا عن الآخر نحو زيد عدل وتسمى جملة اسمية ولا دخل للحرف في ذلك لانه ليس مقصودا بالذات وانما يؤتى به لتجرد الربط بين اسمين نحو زيد في الدار او فعلين نحو ان تضرب اضرب او فعل واسم نحو مررت بزيد او جملتين نحو ان جاء زيد اكرمته **فعلامة الاسم**

خير من ماهية المراة وحقيقتها بقطع النظر عن الافراد ومعلوم ان الذى يميز بالعلامات هو افراد الاسم لا حقيقته واما حقيقته اعني كلمة دلت على معنى بسبب نفسها ولم تقترن بزمان وضعا فهي امر اعتباري لا وجود له فى الخارج وانما الموجود افراده كما هو شان جميع الماهيات ولا يصح ان تكون للعهد الخارجى لان التى للعهد الخارجى مدخولها فرد معين من افراد الحقيقة كقوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول اي الرسول المعهود الذى ارسل الى فرعون وهو سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام الذى هو فرد من افراد مطلق رسول الشامل لجميع الرسل ولا يصح ان تكون للعهد الذهنى لان مدخولها فرد واحد من افراد الحقيقة لكنه غير معين كقوله تعالى واخاف ان ياكله الذئب اي فرد من افراد الذئاب فهذه اقسام ال وقد علمت انه لا يصح واحد منها وقد يقال ان ال للاستغراق وهو هنا عرفي حقيقي والمعنى ان كل فرد من افراد الاسم القابل لهذه العلامات يتميز بهذه العلامات وح فقوله الاسم اي ما صدق عليه الاسم فى الجملة **قوله** المميزة له فيه اشارة الى ان العلامات هنا من قبيل الخاصة فتكون مطردة اي كلما وجدت وجد الاسم منعكسة اي كلما انتفت انتفى فتكون كالتعريف وفيه انه لا يلزم من نفي العلامة نفي الاسمية اذ قد تنتفي العلامة وتوجد الاسمية والجواب ان المراد انه متى انتفى جنسها بمعنى انه لم يوجد شيء اي متى كان الاسم لا يقبل جنس العلامات المختصة به لا بنفسه ولا بمرادفه انتفت الاسمية فلا ينافي انه قد ينتفي بعض العلامات وتوجد الاسمية لوجود علامة اخرى فان كلامنا فى جنس العلامات لا فى شخصها **قوله** عن قسيميه تثنية قسيم بالياء والفرق بينه وبين القسم اعتباري فهما شيء واحد متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا واما الفرق بينه وبين المقسم بميم اوله فحقيقي وتوضيحه ان المقسم هو الامر الكلي الصادق على الاقسام الشامل لها والقسم هو الاخص المندرج تحته ويقال لذلك الاخص ايضا قسيم بالنظر لبقية الاقسام فهو شيء واحد يقال له قسم وقسيم باعتبارين مختلفين فالكلمة بالنظر للاسم والفعل والحرف يقال لها مقسم وكل من الاسم واخويه يقال له قسم بالنظر لاندراجه تحت الكلمة وقسيم بالنظر لكون كل واحد مباينا للاخر ومندرجا معه تحت امر كلي **قوله** الخفض هذه عبارة الكوفيين وعبارة البصريين الجر قال ابن هشام فى شرح العمدة

المميزة له عن قسيميه الخفض

عبارة الاولى متى كان اللفظ لا يقبل فاعرف ذلك الا انه متى ثبتت الاسمية ثبت قبول العلامات فلا يمكن ان يقال

وذكر

وهو الكسرة التي تحدث عند دخول عامل الخفض سواء كان الخافض حرفا او اسما ولا ثالث لهما على الاصح نحو بزيد

وذكر الجر اولى لانه قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم نحو عجبت من ان تقوم
لانه يتناول الجر بالحرف وبالاضافة زاد في تعليقه وبالتبعية وبالمجاورة
وبالتوهم على القول بذلك واختص الجر بالاسم لان كل مجر ور مخبر عنه في المعنى
ولا يخبر الا عن الاسم فلا يجر الا الاسم فان قيل كان ينبغي التعريف بمطلق
الاخبار عنه لا بخصوص الخفض فالجواب ان الاخبار عنه علامة خفية
اذ الاخبار عنه لا يدركه المبتدي بخلاف الخفض **قوله** وهو الكسرة التذكير
بالنظر لمراعاة المرجع وهو الخفض والاولى التانيث مراعاة للخبر وهو
الكسرة كما في بعض النسخ وفي تعريفه الخفض بالكسرة قصور لانه لا يشمل
الخفض بالياء كما في المثنى والجمع ولا الخفض بالفتحة كما في الاسم الذي لا
ينصرف ويجاب بان التعبير بالكسرة اقتصار على الاصل واما غيرها فنائب
عنها ثم ان تعريف المصنف الخفض بالكسرة يناسب قول الجمهور ان الاعراب
لفظي وقد جرى في المتن هنا على انه معنوي فالاولى ان يفسره بانه
تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها **قوله** تحدث اي في اللفظ
كزيد او التقدير اما للتعذر كالعصا او للثقل كالقاضي او للمناسبة كغلامي
قوله عامل الخفض اخذ الخفض في تعريف الخفض موجب للدور الذي به
يفسد التعريف واجابوا بان هذا التعريف لفظي لا يضره الدور واطال
شيخنا في حاشيته في رده فراجعه **قوله** ولا ثالث لهما الاولى ان يقول ولا
زائد عليهما وقد يقال انه يلزم من نفي الثالث نفي كل منهما **قوله** قوله على الاصح
مقابله اثبات الخفض بنفس الاضافة او بالحرف المقدر واثبات الخفض
بالتبعية نحو مررت بزيد الفاضل وغلام هند الفاضلة وبالمجاورة نحو
هذا جحر ضب خربٍ بجر خرب بالمجاورة لضب المجرور وكان حقه الرفع
لانه نعت لجحر المرفوع على الخبرية وبالتوهم نحو لست قائما ولا قاعدٍ بالجر
على توهم دخول الباء في خبر ليس لانه يكثر دخولها فيه والاصح رجوع
هذه الاقسام للجر بالحرف او الاسم لان التابع في غير البدل مجرور بما
جر متبوعه وهو اما الحرف او الاسم وفي البدل بحرف او اسم مماثل
لجار متبوعه وان الجر بالمجاورة يرجع للجر بالمضاف فالحركة في خرب
ليست حركة اعراب بل حركة الاعراب هي الضمة المقدرة التي منع من

من ظهورها حركة المجاورة والجر بالتوهم يرجع للجر بالحرف المتوهم لا بنفس
التوهم فقاعد معطوف على قائما منصوب تقديرا بفتحة مقدرة على اخره منع من
ظهورها اشتغال المحل بحركة التوهم **قوله** وغلام زيد هنا بحث وهو انه قد وجدت
اضافة اسم الفعل المضارع فى قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم
فان ينفع مضاف ليوم والاضافة من خصائص الاسماء واجيب بان المضاف
اليه ليس هو الفعل بل هو الاسم المؤول من ان والفعل وان لم تكن ان موجودة
ولا مقدرة اى هذا يوم النفع فينفع وان لم يكن اسما حقيقة فهو فى حكم
الاسم او ان الفعل فى مثل هذا مجرد عن الزمان لغرض من الاغراض مثل
الاضافة هنا فهو فعل صورة وفى الحقيقة هو اسم **قوله** والتنوين وهو فى
اللغة مصدر نون ينون تنوينا اذا ادخل النون فهو فى اللغة ادخال النون
واما الاصطلاحى فقد ذكره المص بقوله نون الخ فتسمية هذا النون تنوينا
مجاز من قبيل تسمية آلة الشئ باسم ذلك الشئ هذا بحسب الاصل وقد
صار الان حقيقة عرفية فى النون الساكنة الخ **قوله** ساكنة خرج بها
المتحركة نحو النون الاولى فى ضيفن ورعشن الاول اسم للطفيلى الذى
يتبع الضيفان والثانى اسم لكثير الارتعاش وقوله تلحق الاخر خرج به
النون اللاحقة لغير الاخر نحو نون انكسر ومنكسر وقوله تحذف خطا
خرج به نون التوكيد الخفيفة نحو لنسفعن وليكونن بناء على مذهب البصريين
انها تكتب نونا ولهذا حذف قيد لغير توكيد الذى زاده غيره لاخراج
لاخراج هذه النون لما علمت انه غير محتاج اليه لخروجها بقوله وتحذف
خطا فان قلت لا حاجة لذكر قيد السكون ولحوق الاخر لان ما خرج
بهما يخرج بقوله وتحذف خطا فالجواب ان الاصل فى التعريف ذكر
جميع القيود صريحا وان كان يلزم من احدها الاخر لكن الاولى عدم
الاكتفاء بدلالة الالتزام **قوله** غالبا فيهن اى فى الامور الثلاثة وهى
السكون ولحوق الاخر وثبوتها وصلا وانما اتى بهذا لادخال الصور
التى ذكرها فى التعريف التى اشار لها بقوله فمن غير الغالب الخ فلو لم يقيد
بغالبا لم تدخل فيصير التعريف غير جامع **قوله** نحو محظورا انظر فان قلت
لم لم يحذفوا التنوين هنا للتخلص من التقاء الساكنين كما حذفوا نون التوكيد

والتنوين وغلام زيد
وهو نون ساكنة تلحق
الاخر تثبت وصلا غالبا
فيهن وتحذف خطا
ووقفا فمن غير الغالب ان
التنوين قد تحرك لالتقاء
الساكنين نحو محظورا انظر
وقد يلحق الاول

لاجل ان يصير التعريف جامعا ولا يخرج بعض افراد
التنوين فالتقييد بقوله غالبا مهم

الخفيفة

الخفيفة في نحو اضربَ القوم مع ان كلا منهما نون ساكنة فلاي شيء ابقوا التنوين
هنا وحركوه للتخلص من التقاء الساكنين وحذفوا نون التوكيد ولم يحركوها هلا سووا
بين التنوين وما الفرق الجواب انهم قصدوا ان يجعلوا للنون اللاحقة للاسم مزية
على النون اللاحقة للفعل فابقوا التنوين وحذفوا نون التوكيد وايضا التنوين
كالجزء من الاسم الامكن للزومه له عند خلوه عن الاضافة واللام ونون
التوكيد الخفيفة ليست كالجزء من الفعل لانها غير لازمة له فلذلك حذفوها
وابقوا التنوين وحركوه عند التخلص من السكونين **قوله** نحو شربت ماءا بالقصر
الخ فهو مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين
منع من ظهورها التعذر وبيانه ان اصل ماء موه من موهت الشيء اذا طليته
بفضة اوذهب تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفا فصار ماه ثم قد تبدل
الهاء همزة وهو لغة المد وقد تحذف فتبقى الالف ساكنة مع التنوين فتحذف
الالف ايضا للتخلص من التقاء الساكنين وهذه لغة القصر والتنوين التي
اشار اليها المصنف وعليها يكون المحذوف حرفين الالف والهاء فالتنوين هنا
لم يلحق الاخر بل لحق الاول وهو الميم هذا ما يقتضيه كلام المصنف واعترض
عليه بان الالف حذفت لعلة تصريفية والمحذوف لعلة تصريفية كالثابت
فكأن الالف ثابتة وح يكون التنوين لاحقا لاخر مقدر على انا لو سلمناه
ان التنوين لاحق للميم فهي ايضا توصف بكونها آخرا بمعنى انه لا شيء بعدها
خلا في التنوين **قوله** وقد تحذف وصلا لم يبين المصنف ان هذا الحذف
جائز او واجب وفي المغني ان الحذف هنا لازم فهو واجب وحاصل
هذه المسئلة انه اذا وقع ابن او ابنة خلافا لابن عصفور او بنت عند
قوم من العرب نعتا لعلم ومضافا لعلم اخر حذف التنوين من اول العلمين
وحذف الف ابن او ابنة خطا تخفيفا لكثرة الاستعمال والمراد بالعلم ما شمل
الاسم والكنية واللقب وشرط بعضهم ان يكون العلم الثاني ابا للاول حقيقة
فان كان جدا فلا حذف بل يحرك التنوين بالكسر لالتقائه ساكنا مع باء ابن
فان لم يقع ابن بين علمين نحو جاء كريم ابن كريم او زيد ابن اخينا لم تحذف
التنوين لفظا ولا الالف خطا لقلة استعماله وكذا اذا لم يقع صفة نحو زيد
ابن عمرو على انه مبتدا وخبر لقلة الاستعمال ايضا ثم ان حذف الالف خطا

على خلاف القياس لان قياس الكتابة ان تكتب كل كلمة بالحروف التى ينطق بها
عند الابتدا والوقف فحذف الالف من الخط اختصارا لكثرتها كما حذف التنوين
فموجب حذفه هو موجب حذف الالف ويشترط فى حذف الالف ان لا يكون
لفظ ابن فى اول السطر لانه اذا كان فى اول السطر كان فى محل يبتدا به غالبا
لان القارئ ينتهى لاخر السطر ثم يبتدا باول السطر الذى بعده فكرهوا ان
يكتبوه على خلاف ما يوجب النطق به غالبا قوله وهو اقسام اربعة اقتصر
عليها لانها هى المختصة بالاسم فى الاشهر والا فاقسام التنوين عشرة ونحن
نتمم لك البقية اجمالا فنقول الخامس تنوين الترنم وهو اللاحق للقوافى
المطلقة بدلا عن حرف المد كقوله • اقلى اللوم عاذل والعتابا • وقولى
ان اصبت لقد اصابا • السادس تنوين الغالى وهو الزائد على الوزن اى
وزن بيت الشعر اللاحق للقوافى المقيدة بالسكون نحو قوله • قالت بنات
العم يا سلمى وان • كان فقيرا معدما قالت وان • فان البيت من بحر الرجز
والنون الاخيرة زائدة على الوزن السابع تنوين ما لا ينصرف للضرورة
كقوله • ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة • فقالت لك الويلات انك مرجلى
او للتناسب كقراءة سلاسلا واغلالا وسعيرا الثامن تنوين المنادى المضموم
كقوله • سلام الله يا مطر عليها • وليس عليك يا مطر السلام • التاسع
التنوين الشاذ كقول بعضهم هؤلاء قومك بتنوين هؤلاء العاشر تنوين
الحكاية كما اذا سميت رجلا بعاقلة فانك تبقيه فى حال العلمية على ما كان
عليه منونا فهو محكى قوله تنوين التمكين من اضافة الدال للمدلول اى
التنوين اى التنوين الدال على التمكين والتمكين هو كون الاسم معربا ولو
غير منصرف فلذلك قيل كان الاولى ان يقول تنوين الامكنية لان الامكن
هو المعرب المنصرف ويسمى ايضا تنوين الصرف وهو اللاحق للاسماء المعربة
المنصرفة غير ما جمع بالف وتاء مزيدتين وفائدته الدلالة على خفة الاسم
وتمكنه فى باب الاسمية بكونه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف
قوله نحو زيد ورجل التنوين فى زيد للتمكن اتفاقا واما تنوين
رجل ففيه خلاف والتحقيق انه تنوين تمكين ايضا والدليل على ذلك
انك اذا سميت به فان التنوين يبقى على ما كان عليه ولو كان ذلك

وهو اقسام اربعة الاول
تنوين التمكين نحو زيد ورجل
والثانى

الصحيح ان التنوين
باقسامها كلها مختص بالاسم
واما تنوين الترنم والغالى
فليسا تنوين حقيقة بل هما
نونان يشبهان التنوين
كما ذكره الصبان على الاشمونى

الاولى ان يقال ... الاسم ... والتمكن ... واما التمكين ... ان يقال تنوين التمكن ... الاولى تنوين الامكنية كما قال ... اطلق التمكين فى الاول واراد اثره وهو التمكن

التنوين

التنوين للتنكير لزال بعروض العلمية فبقاء التنوين دليل على انه للتمكين وفي
الرضي انه لا مانع من ان يكون التنوين فيه للتمكين والتنكير معا فاذا سمي به تمحض
للتمكين قوله تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية فرقا بين
معرفتها ونكرتها فما نون منها كان نكره وما لم ينون فهو معرفة تقول سيبويهٍ
بالتنوين اذا اردت مطلق رجل مسمى بذلك وبلا تنوين اذا اردت به
معينا وهو سيبويه مثلا تلميذ الخليل بن احمد النحوي وهذا التنوين يقع قياسا
في العلم المختوم بويه كسيبويه وعمرويه ونفطويه ويلحق اسم الفعل نحو صه
ومه واسم الصوت نحو غاق غاق سماعا وانما كان لحوقه لاسم الفعل سماعيا
لانها قد اختص ببعض منها دون بعض فلو كان قياسا لدخلها كلها مع ان
منها ما لا يجوز تنوينه كنزال ودراك وبعضها يجب تنوينه كواها بمعنى
التعجب وبعضها يجوز فيه الامران التنوين وعدمه كصه قوله وصه تقول لمن
تخاطبه اذا اردت سكوتا مخصوصا صه بغير تنوين واذا اردت سكوتا
مطلقا تقول صهٍ بالتنوين وتقول ايهِ بالتنوين اذا اردت الزيادة من حديث
ما وبركم اذا طلبت الزيادة من حديث مخصوص وتقول صاح الغراب
غاقٍ غاقٍ بالتنوين اذا اردت صوتا ما وان اردت صوتا مخصوصا قلت
غاقِ غاقِ بغير تنوين وينبغي ان يعلم ان قولهم ما نون من اسم الفعل يكون
نكرة ولم ينون فهو معرفة مبني على القول بان مدلول اسم الفعل هو المصدر
الذي هو الفعل اللغوي اما على ان مدلوله الفعل الاصطلاحي الذي هو
لفظ الفعل فلا يظهر لان جميع الافعال نكرات وذكر الاصمعي ان العرب لا
تقول الا ايه بالتنوين وانكر ما ورد من قول ذي الرمة . وقفنا فقلنا
ايهٍ عن ام سالم . قال ابو حيان والصواب ما قاله الجمهور من جواز ذلك
ويحكى انه جرى ذكر الاصمعي بمجلس ابي علي الفارسي فبالغ بعض الحاضرين
في الثناء عليه وتفضيله على اعيان العلماء في ايامه قال الناقل فرايت ابا
علي كالمستنكر لذلك وقال للقائل ما بلغ من امره قال كان يخطئ الفحول من
الشعراء انكر على ذي الرمة مع احاطته بلغة العرب ومعانيها وفضل
معرفته باغراضها ومراميها في قوله وقفنا البيت فقال ابو علي اما هذا فالاصمعي
مخطئ فيه وذو الرمة مصيب وهذه من اوابد الاصمعي التي يقدم عليها بغير

علم **قوله** تنوين المقابلة علة تسميته بذلك ما قاله المصـ عن الرضي هنا ونقل
فى التصريح عن الرضي ايضا ان تنوين جمع المؤنث السالم فى مقابلة تنوين مفرده
كنون جمع المذكر السالم فانها فى مقابلة تنوين مفرده واستشكل هذا بان مفرد
جمع المؤنث السالم قد يكون غير منون كفاطمة واجيب بان هذا معارض بجمع المذكر السالم
قد لا يكون منونا كابراهيم واسماعيل ونحوهما من الاسماء الممنوعة من الصرف
وما ذكره المصنف من ان هذا التنوين للمقابلة هو الصحيح وقيل هو عوض
عن الفتحة نصبا ورد بان الفتحة قد عوض عنها الكسرة وايضا هو ثابت فى
الرفع والجر ولا عوض اذ ذاك وقيل انه تنوين تمكين ورد بانه يثبت مع
التسمية كعرفات ولو كان هذا التنوين للتمكين لزال حين التسمية لان
تنوين التمكين لا يجامع العلتين اعنى العلمية والتانيث هنا ولهذا لو سمي
بمسلمة وعرفة زال تنوينهما فبقاؤه مع العلمية دليل على انه ليس للتمكين
قوله فانه اي التنوين فى مسلمات فى مقابلة النون فى زيدين اي والنون
فى زيدين قائمة مقام التنوين فى المفرد من حيث كونها علامة على تمام
الاسم **قوله** نحو جوار اي جوار ونحوه من كل جمع تكسير معتل جاء على
وزن فواعل كغواش ومن كل منقوص مستحق لمنع الصرف نحو أُعَيْمٍ تصغير
اعمى فانه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل اذ اصله اعيمي
على وزن افيعل كادحرج ونحو قاض علما على امراة فانه يمنع من الصرف
للعلمية والتانيث فكل هذا وما اشبهه تستثقل فيه الضمة والفتحة النائبة
عن الكسرة فى حالة الجر وتظهر الفتحة فيه تقول جاء جوار ومررت بجوار
فالاول مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين
منع من ظهورها الثقل والثانى مجرور بالفتحة النائبة عن الكسرة وهذه
الفتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها
الثقل وتقول فى حالة النصب رايت جواريَ بظهور الفتحة ومثله بقية
الامثلة المذكورة فان قلت لم لم تظهر الفتحة النائبة عن الكسرة فى
حالة الجر فيقال فى الجر ايضا مررت بجواريَ باثبات الياء منصوبة كحالة
النصب فالجواب ان الفتحة فى الجر نائبة عن الكسرة والكسرة ثقيلة فكذا
ما ناب عنها بخلاف الفتحة فى حالة النصب فانها ليست نائبة عن ثقيل بل

هي اصلية فلم تستثقل فلذلك ظهرت ولم تقدر **قوله** ويومئذ قال ابن هشام اضافة يوم لاذ من اضافة احد المترادفين الى الاخر وقال الدماميني لعل الاضافة للبيان كشجر اراك اي يوم هو وقت كذا وكذا **قوله** عوض عن حرف اي اصلي وهو اليآء فاصله جواري بالياء والتنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت اليآء للتقاء الساكنين فصار جوارٍ بالتنوين بعد الراء ومعلوم ان هذا التنوين تنوين تمكين وهو المسمى بتنوين الصرف وقد تقرر ان المحذوف لعلة كالثابت وقد حذفت الياء هنا لعلة وهو التقاء الساكنين فتكون في حكم الثابت فصيغة منتهى الجموع موجودة وهي لا تجامع تنوين الصرف فحذف التنوين بسبب ذلك فصار جوارِ بدون تنوين فخيف من ان تشبع الكسرة فتولد منها الياء فرجع بعد حذفها وتحصل ثقل في اللفظ بعد رجوعها فاتي بتنوين عوضا عن الياء فهذا التنوين الموجود في جوار بعد الحذف عوض عن اليآء واما التنوين الاصلي الموجود في اصل الصيغة قبل الحذف وهو جواريٌ فانه تنوين صرف وقد زال ثم ما ذكره الشارح من ان التنوين في جوار عوض عن حرف وهو الياء مبني على القول بان الاعلال مقدم على منع الصرف وهو الراجح لان سبب الاعلال قوي وهو الثقل الظاهر في الكلمة وسبب منع الصرف ضعيف لان المشابهة للفعل وهي غير ظاهرة وما سببه قوي ارجح مما سببه ضعيف اما على القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال فانه يكون اصله جواريُ باثبات الياء بدون تنوين فيقال استثقلت الضمة على الياء فحذفت واتي بتنوين عوضا عنها فالتقى ساكنان اليآء والتنوين فحذفت الياء للتقآء الساكنين فصار جوارٍ فعلى هذا القول يكون التنوين عوضا عن حركة وانما عوض التنوين عن تلك الحركة ليتوصل بها الى حذف الياء الموجبة لثقل في الكلمة **قوله** عن جملة المراد جنس الجملة فيصدق بالجملة الواحدة كقوله تعالى فلولا اذا بلغت الحلقوم وانتم حينئذ تنظرون اي حينئذ بلغت الروح الحلقوم تنظرون وبالاكثر كقوله تعالى يومئذ تحدث اخبارها فان التنوين هنا عوض عن جمل ثلاث وانما كان التنوين في اذ عوضا عن الجملة لان اذ يجب اضافتها الى الجملة اتفاقا فلما حذفت الجملة المضاف اليها اذ اتي بالتنوين عوضا عنها وكسرت اذ تخلصا من

التقاء الساكنين لانها فى الاصل ساكنة والتنوين ساكن وقد تفتح كما فى قوله تعالى قال
فعلتها اذا وانا من الضالين **قوله** عن المفرد اى كلمة مفردة **قوله** هذا هو الصحيح
ومقابله انه تنوين عوض عن المضاف اليه المحذوف لان الاصل فى كل وبعض
ان يضافا فالمابعدهما فلما قطعا عن الاضافة لدلالة ماقبلهما عليه عوض عن المضاف
اليه التنوين ففى نحو قوله تعالى قل كل يعمل على شاكلته اى كل انسان لحذف انسان
المضاف اليه كل عوض عنه التنوين وقوله تعالى تلك الرسل فضلنا بعضهم
على بعض اى على بعضهم لحذف الضمير وعوض عنه التنوين قال الشيخ عميرة ان
تنوينهما عوض عن المضاف اليه بلاشك ولامرية الا انه مع ذلك تنوين صرف
اى تنوين تمكين لان مدخوله معرب فهو من القسم الاول وهذا بخلاف تنوين
حينئذ ويومئذ فانه تنوين عوض لاغير لان مدخولهما مبنى لاغير **قوله** والالف
واللام اى ويتميز الاسم ايضا بالالف واللام اى بدخولهما عليه فى اوله
والمراد بهما الزائدتان على بنية الكلمة سواء كانت ال موصولة كالضارب
والمضروب او زائدة اى ليست معرفة ولاموصولة مقارنة كاليسع والان
والذى او عارضة للضرورة نحو قوله وطبت النفس يا قيس عن عمرو او
للشذوذ نحو ادخلوا الاول فالاول او للمح الاصل المنقول عنه كالحارث او
فى العلم بالغلبة كالعقبة ولو عبر المصنف بال لكان اولى لان ما وضع على حرف
بطريق الاصالة يعبر عنه باسمه لا بلفظه فيقال الباء الجر ولا يقال ب للجر
وما وضع على اكثر من حرف يعبر عنه بلفظه لا باسمه فيقال للمركب من الالف
واللام ال ولا يقال الالف واللام وقد يعتذر عنه بانه عبر بما هو الاشهر عند
المبتدئين والاقرب لفهمهم وانما اختصت ال المعرفة بالاسم حتى صح جعلها
علامة عليه لانها موضوعة للتعريف ورفع الابهام وانما يقبل ذلك الابهام
الاسم دون الفعل والحرف **قوله** الغلام هو فى الاصل وصف ماخوذ من
الغُلْمَةِ وهى شدة الجماع لما ان هذا المعنى انما يكون حالة الشباب وقوة البنية
ثم غلبت عليه الاسمية فصار اسما كالمؤمن والكافر فانهما بحسب الاصل وصفان
لكنهما صارا اسمين جامدين **قوله** واليقظان صفة مشبهة ومعناه الحذر اى
التنبه والتيقظ ثم ان ال فى الغلام معرفة قطعا بلا خلاف واما فى اليقظان
فقيل هى كذلك وقيل موصولة لان ال الداخلة على الصفة المشبهة موصولة

وجرى عليه بن مالك وفى شرح الطبلاوى والصحيح ان ال فى الصفة المشبهة
معرفة وان ال الداخلة على افعل التفضيل كالافضل والاعلم ونحوهما لمعرفة ولها
اتفاقا لا موصولة فان قلت تدخل ال على الفعل الماضى كقولهم ال فعلت وعلى الفعل
المضارع نحو قول الشاعر ما انت بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل ولا ذى
الراى والجدل فالجواب ان ال فى الاول استفهامية واصلها هل فابدلت
الهاء الفا فصار ال وفى الثانى من قبيل الضرورة فلا يعتد بها ومثل ال ام
بدلها وهى لغة حميرة لانهم يقلبون اللام ميما وبها نطق صلى الله عليه وسلم
فقال ليس مِنَ اَمْ بِرِّ اَمْ صِيامُ فِى اَمْ سَفَرٍ كما هو المشهور **قوله** وحروف الخفض
من اضافة السبب للمسبب اى الحروف التى هى سبب فى الخفض اى الكسرة
التى تحدث عند دخول هذه الحروف كما تقدم ذلك وانما اختصت هذه الحروف
بالاسم وجعلت علامة عليه لانها توجد الخفض المختص به فان قيل لا حاجة
الى ذكرها فان الخفض يغنى عنها اجيب بانه نص عليها لتدخل الاسماء المبنية
نحو هذا فان الخفض لا يظهر فيها بل هى فى محل خفض فان اعراب المبنى محلى
فان قلت مثلا مررت بهذا يكون مبنيا على السكون فى محل جر ولا اثر للخفض هنا
ظاهرا فالخفض لا يغنى عن ذكر حروف الخفض اذ الذى فى محل خفض ليس مخفوضا
اى فلا يتناوله التعبير بالخفض فيحتاج لذكر حروف الخفض لاجله فان قلت قد
دخل حرف الخفض على ما ليس باسم كقوله والله مالَيْلِى بِنَامِ صَاحِبُهُ ولا
مخالط الليان جانبه وقول بعضهم والله ما هى بنعم الولد وقول الاخر
نعم السير على بئس العير ونحو ذلك فالجواب ان حرف الخفض هنا دخل على
اسم محذوف والاصل فى الاول ما ليلى بليل نام صاحبه وفى الثانى ما هى بولد
مقول فيه نعم الولد ومثله على بئس العير **خاتمة** انما اقتصر المص على هذه
العلامات لشهرتها وسهولتها والا فعلامات الاسم كثيرة قال الجلال السيوطى
فى الاشباه والنظائر تتبعناها فوجدناها فوق الثلاثين علامة ثم عدها فمن
اراد الوقوف عليها فليراجع **قوله** وعلامة الفعل اى ما صدق عليه هذا
اللفظ من الافراد اعم من ان تكون من افراد الماضى او من افراد المضارع
كيقوم او من افراد الامر كقم وليس المعنى ان العلامة للفظ الفعل بل لافراد
هذا المفهوم الكلى ثم ليس المراد جميع الافراد بل بعضها اذ منها ما لا يقبل العلامات

التي ذكرها كافعل به وما افعله في التعجب وخلا وعدا وحاش اذا نصبت وحب من
حبذا وكفى من كفى بهند ان تفعل وقال الشاطبي ان هذه افعال ماضية تقبل تاء
التانيث بالنظر الى اصلها وعدم قبولها لها عارض لان العرب التزمت تجردها
عن التاء والعبرة بالاصل فعلى هذا يصح ان يراد جميع افراد الفعل ثم ان قوله علامة
مبتدا وقوله قد جز ولا يخفى ان قد حرف والحرف لا يقع جزء الا ان الحرف لا يخبر به
ولا عنه وقد جعله المص هنا خبرا والجواب ان معنى قولهم الحرف لا يخبر به لا يخبر
بمعناه مجردا عنه لفظه وهذا لا ينافي انه يخبر بلفظ الحرف بقطع النظر عن معناه وحاصله
انه اذا التفت لمعنى الحرف لا يصح ان يخبر به ولا عنه ~~فان اريد لفظ الحرف فانه يخبر~~
~~به ولا عنه~~ كما اذا لوحظ معنى الفعل ايضا فانه لا يصح ان يخبر به ولا عنه فان
اريد لفظ الحرف فانه يخبر به كما هنا ويخبر عنه كما في قولك قد حرف تحقيق ومثله
الفعل اذا اريد لفظه يخبر عنه كما في قولك ضرب فعل ماض اي هذا اللفظ
فعل ماض وحاصل هذه المسئلة ان الالفاظ كما انها موضوعة لمعانيها وضعا
قصديا وهي بهذا المعنى تكون اسما او فعلا او حرفا كذلك هي موضوعة لانفسها
وضعا غير قصدي على ما ذهب اليه التفتازاني فعلى هذا فكل لفظ اريد به
نفسه فهو اسم منقول علم لنفسه فتكون من اعلام الاشخاص لكونها موضوعة
لشيء بعينه غير متناول غيره وقيل من اعلام الاجناس لكونها علما للمفهوم
الكلي لكن اللفظ لا يصير بذلك الوضع مشتركا ورده السيد بان دلالة الالفاظ
على انفسها ليست مستندة الى الوضع اصلا لوجودها في المهملات ايضا بلا تفاوت
نحو جسق مركب من ثلاثة احرف وجعلها محكوما عليها لا يقتضي كونها اسماء
لان الكلمات متساوية الاقدام في جواز صحة الاخبار عن الفاظها سواء كانت
موضوعة او مهملة ودعوى ان الواضع وضع المهملات لانفسها وضعا
قصديا او غير قصدي وانها اسماء بهذا الاعتبار خروج عن الانصاف و
مكابرة في قواعد اللغة على ان اثبات الوضع الغير القصدي لا يساعده عقل
ولا نقل وانما ارتكب تفصيا عن الزام الاشتراك في جميع الكلم وما وقع
في كلام بعض النحاة من ان اللفظ اذا اريد به نفسه كان علما له لم يرد به
انه علم حقيقة بل اراد به انه بمنزلة العلم في تعيين المراد وتشخيصه بل
تحضر هي بانفسها لا بد وال في ذهن السامع فيحكم عليها بذلك الحضور ٩١

فيكون

فيكون الحاصل ان اللفظ اذا اريد به نفسه فهو علم له او بمنزلة العلم في
جريان احكام الاسم عليه سواء كان مهملا او مستعملا لكن اجراء احكام الاسم
عليه واثبات خواصه له يؤيد المذهب الاول وهو مذهب السعد وللسيد
ان يقول انما قبل احكام الاسم وخواصه لكونه في تاويل الاسم المفرد وانما
ذكرنا هذه العبارة هنا وان كان فيها صعوبة على المبتدى لكنها لنفاستها وعموم
نفعها وشحنا بها حاشيتنا حرصا على تقييد اوابد الفوائد فان قلت ان قولنا
قد حرف وضرب فعل باعتبار كون كل من قد وضرب يقع مبتدا يكون اسما
كما علمت والاخبار عن قد بانها حرف وعن ضرب بانه فعل يفيد خلاف
ذلك لان المبتدا عين الخبر فالجواب ان معنى قولنا قد حرف اي ماصدق
عليه قد من الافراد الواقعة في غير هذا التركيب من نحو قد قام وقد
قعد وغير ذلك حرف لا قد الواقعة هنا مبتدا فانها اسم لارادة لفظها
وكذا يقال في ضرب فعل فتفطن **قوله** قد اي الحرفية وانما لم يقيدها
بذلك لانها المرادة عند الاطلاق لخروج الاسمية فانها تستعمل
تارة بمعنى حسب مبني على السكون اي كافي فالاكثر في استعمالها ان
تكون مبنية على السكون نحو قد زيد درهم فقد اسم بمعنى حسب
مبني على السكون في محل رفع مبتدا وزيد مضاف اليه ودرهم خبر
ويقال قدُ زيد درهم برفع قد فهي مبتدا مرفوع بالضمة الظاهرة وزيد
مضاف اليه ودرهم خبر وتلحقها نون الوقاية فيقال قدني كثيرا وقدي
بحذفها قليلا اي حسبي بمعنى كافيني فتقول قدني درهم وقدي درهم على
المبتدا والخبر وتستعمل ايضا تارة اسم فعل مضارع بمعنى يكفي وفي
وفي هذه الحالة لا تفارقها النون فتقول قدني درهم فقد اسم فعل
بمعنى يكفي مبني على السكون والياء ضمير المتكلم مبني على السكون في
محل نصب مفعول مقدم ودرهم فاعل مؤخر **قوله** وتدخل على الماضي
الخ قال الشيخ ابو حيان الذي تلقيناه من افواه المشايخ بالاندلس ان
قد حرف تحقيق اذا دخلت على الماضي وحرف توقع اذا دخلت على المستقبل
اي المضارع اه وتكون للتقليل اي تقليل وقوع الفعل كما في نحو قد
يجود البخيل وقد يصدق الكذوب او تقليل متعلقه كما في قوله تعالى

قد يعلم ما انتم عليه فانما نحن عليه من الاحوال بالنسبة الى افراد معلوماته
تعالى التي هي افراد الواجب والجائز والمستحيل اقل معلوماته فان من
افرادها الواجب وهي صفاته تعالى وكمالاته التي لا تتناهى ونقائض
هذه الكمالات مستحيل فهي ايضا غير متناهية وافراد الجائز غير متناهية
اذ منه نعيم الجنان الذي لا يتناهى وما نحن عليه بعض افراد الجائز وبعضهم
فظهر انه اقل معلوماته تعالى وبعضهم جعلها في هذين المثالين للتحقيق
اما الثاني فظ فان علمه تعالى بما نحن عليه محقق واما الاول فلان التقليل
فيه مستفاد من الصيغة اي يجود البخيل ويصدق الكذوب وليس مستفادا
من قد لانه اذا لم يحمل على انه صدور الجود والصدق قليل كان الكلام فاسدا
يناقض اوله آخره لان بخيل وكذوب من صيغ المبالغة فكل منهما يفيد
الكثرة واذا كان الكذب كثيرا لزم ان يكون الصدق قليلا وكذلك اذا
كان البخل كثيرا لزم ان يكون الجود قليلا اذ لو كان كل من الجود والصدق
كثيرا لما صح التعبير بكذوب وبخيل هذا معنى مناقضة اول الكلام لآخره
وقد تاتي قد للتكثير ومن ثم قال الزمخشري في قوله تعالى قد نرى تقلب
وجهك في السماء اي ربما نرى ومعناه تكثير الروية وانشد بيت الهذلي
قد اترك القرن مصفرا انامله **قوله** والسين اي مسماها وهو س فانها
التي تدخل على الفعل المضارع لا لفظ سين وهي للدلالة على التنفيس
اي التراخي والتاخر لوقوع الفعل في الزمن المستقبل وهي صيغة
مستقلة ليست مقتطعة من سوف خلافا للكوفيين وهل زمان الاستقبال
فيها اضيق من سوف او زمنهما واحد ويكونان مترادفين ذهب البصريون
الى الاول اخذا من قاعدة ان كثرة البناء تدل على زيادة المعنى وذهب بعض
الى الثاني واجاب بان قولهم ان كثرة البناء تدل على زيادة المعنى ليس مطردا
قوله تاء التانيث اي مسماها والمراد بها التاء الدالة على تانيث المسند
اليه وهو فاعل الفعل كقامت هند فخرجت التاء في ربت وثمت على لغة من
سكنها فانها لتانيث اللفظ وقوله الساكنة اي اصالة فلا يضر تحريكها لعارض
كقوله تعالى قالت امرأة العزيز وقالت امة بالنقل وخرجت تاء التانيث
المتحركة اصالة بحركة اعراب فانها مختصة بالاسم كقائمة وقاعدة واما

المتحركة

المتحركة بحركة البناء فانها توجد في الاسم نحو لاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وفي الحرف نحو ربت وثمت على ما هو الكثير في تحريكها **قوله** بالصيغة متعلق بالطلب اي يدل على الطلب بنفس الصيغة وسياتي محترز ذلك في كلامه والمراد ان الصيغة موضوعة للطلب وان استعملت في بعض الصور للاباحة او للتهديد او نحو ذلك مجازا **قوله** باللام اي الظاهرة كما مثل او المقدرة نحو قوله تعالى والوالدات يرضعن اي ليرضعن فالوالدة مبتدا ويرضعن فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة في محل جزم لدخول لام الامر المقدرة عليه ونون النسوة فاعل والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدا وقد ظهر لك من هذا الاعراب ان الفعل وحده في محل جزم وانه والفاعل الذي هو النون في محل رفع خبر المبتدا فان دل اللفظ على الطلب ولم يقبل الياء فهو اسم فعل امر نحو صه ومه وان قبلها ولم يدل على الطلب فهو مضارع نحو تقومين ثم ان المصنف اقتصر على هذه العلامات لشهرتها وسهولتها على المبتدي وقد ذكر الجلال السيوطي في كتاب الاشباه والنظاير ان جميع ما ذكره النحاة من علامات الفعل بضع عشرة علامة وعدها هناك **قوله** وعلامة الحرف ان لا يقبل شيأ من ذلك اورد عليه انه اما ان يريد بذلك ما ذكره هنا من العلامات وما لم يذكره فالمعنى لا يقبل شيا من ذلك اي من علامات الاسماء ولا من علامات الافعال واما ان يريد بذلك خصوص ما ذكره هنا من العلامات فان اراد الاول وهو المتبادر من كلامه حيث قال وما لم يذكر كان فيه حوالة على مجهول وايضا يقتضي ان المبتدئ لا يعرف الحرف حتى يعرف جميع علامات الاسم وجميع علامات الفعل ويعلم انتفاء تلك العلامات عن الكلمة وهذا امر عسر جدا وان اراد الثاني اورد عليه ان هناك الفاظا لا تقبل شيأ من هذه العلامات التي ذكرها وليست حرفا بل هي اسماء نحو قط من قولك ما فعلته قط فانها اسم ظرف لاستغراق الزمان الماضي وهي لا تقبل شيا من العلامات التي ذكرت والجواب اننا نختار اما الاول ونقول ان هذا الكتاب موضوع للمبتدي وهو لا يستقل بنفسه بل يحتاج لموقف ومعلم فتسمح المص في ذلك اعتمادا على الموقف والمعلم فان المبتدي لا يستغني عنه او الثاني ونقول ان المعنى لا يقبل شيا من العلامات المذكورة اي بنفسه او بمرادفه وقط مرادفه للزمان الماضي والزمان الماضي

يقبل الخفض ودخول حروف الخفض فانك تقول سافرت في زمان ويقبل ال فتقول
في الزمان والاضافة كزمان زيد حيز من زمان عمرو ونحو ذلك من علامات الاسم
واعترض ايضا بان في تعريف الحرف بما ذكر دورا لان علامات الاسم والفعل حروف
فلا يكون عدمها علامة للحرف للزوم الدور وهو توقف معرفة الحرف
على معرفة الحرف وهذا هو حقيقة الدور الذي هو توقف الشيء على نفسه واجاب
شارح اللباب بان الحرف له جهتان جهة كونه حرفا وجهة كونه لفظا معلوما
ومن الجهة الثانية يكون عدمه علامة للحرف من الجهة الاولى **قوله** ثم اللفظ
هنا للترتيب الذكري او الاخباري لا للترتيب الزماني ومحصله ان الترتيب هنا
بحسب الاخبار كانه بعد ان فرغ من حد الكلام وبيان اجزائه وتميز بعضها
من بعض قال واخبركم ايضا ان اللفظ الخ ويصح ان تكون ثم للاستئناف لان
هذا الكلام مستانف منقطع عما قبله وال في اللفظ للعهد الذكري اي اللفظ
الذي سبق تعريفه واعتبر جزأ من اجزاء الكلام وهو اللفظ الموضوع فان
المنقسم الى المفرد والمركب هو اللفظ الموضوع وما قاله الحلبي من ان المراد
اللفظ ولو مهملا فليس على ما ينبغي فان المهمل لا دلالة له على شيء وقد اعتبر
في مفهوم المفرد والمركب الدلالة فتنبه **قوله** مفرد بدا به لان هذا المقام
مقام تقسيم والمنقسم لهذين القسمين ذات اللفظ اي افراده لا حقيقته
ومفهومه اعني الصوت المشتمل واذا كان التقسيم بحسب الذات والحال ان
المفرد جزء المركب وقد تقرر ان الكل يتوقف على الجزء فيكون الجزء الذي هو
المفرد مقدما على الكل الذي المركب تقدما طبعيا فناسب ان يقدم في الوضع
ليوافق الوضع الطبع **قوله** لانه لا يخلو الخ كان الاولى ان يقول لانه اما ان
يدل جزؤه على جزء معناه او لا يدل بتقديم مفهوم المركب على مفهوم المفرد
لان هذه العبارة وهي قوله لانه لا يخلو الخ مفيده لتعريف كل من القسمين
وتقديم تعريف المفرد على تعريف المركب ليس على ما ينبغي بل الواجب العكس
وهو تقديم تعريف المركب على تعريف المفرد لان القيود في تعريف المركب
وجودية وفي مفهوم المفرد عدمية والوجود سابق في التصور على العدم
اي ثبوت الشيء سابق في التصور على عدمه وفي تعريف المفرد سلبت
دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى وقد اثبتت للمركب وسلبها فرع عن

تعقل

23

تعقل ثبوتها وقوله لانه اسم ان ضمير الشان وجملة قوله لا يخلو خبره اي ان
ماصدق اللفظ وافراده عليه بحسب الخارج لا يخلو واحد منها عن ان يتصف
اما بالافراد او التركيب والحصر في القسمين استقرائي فما ذكره بقوله لانه الخ
ليس دليلا له لان الحصر الاستقرائي لا يستدل عليه بل الذي يستدل عليه
هو الحصر القطعي وقد بينا ذلك في حاشيتنا على رسالة المرعشي في علم المناظرة
وح وهو بيان لوجه التقسيم بانضمام القيود الى المقسم هكذا ينبغي ان
يفهم من هذا المقام قوله او يدل الخ حاصل ما ذكره من القيود في تعريف المركب
ثلاثة ان يكون للفظ جزؤه وان يدل ذلك الجزؤ وان تكون دلالته على جزؤ
المعنى فخرج بالقيد الاول ما لا جزؤ له اصلا كهمزة الاستفهام وواو العطف
مثلا وبالثاني ماله جزؤ لكن لا يدل على شيئ كالزاي من زيد والعين من عمرو
وبالثالث ماله جزؤ يدل لكن لا على جزؤ المعنى كعبد الله علما فان كلا من الجزئين
له دلالة اما الاول فانه يدل على ذات متصفة بالعبودية والله يدل على الذات
الواجبة الوجود لكن لا دلالة لواحد من الجزئين على شيئ من معناه وهو
ذات الشخص المسمى بعبد الله وحذف المص قيدا رابعا وهو ان تكون تلك
الدلالة ايضا مقصودة فيخرج بهذا القيد ما يدل جزؤه على جزؤ معناه لكن
لا تكون دلالته عليه مقصودة كما اذا سمي شخص بحيوان ناطق فان مجموع
حيوان ناطق يقصد به الدلالة على الذات المعينة المسماة به ولا يقصد بكل
من الحيوان والناطق مفهومه الاصلي وان كان جزؤا من المسمى لان الحيوانية
والناطقية جزؤان من ذات المسمى والجزؤ الاخر التشخص لكن لا دلالة
للجزئين على الحيوانية والناطقية من حيث انها جزؤا المعنى العلمي اذ
لا يتصور دلالة جزؤ اللفظ باعتبار احد وضعيه على جزؤ المعنى باعتبار
الوضع الاخر من حيث انه جزؤ معنى ذلك الوضع الاخر ثم اعلم ان ما
خرج بقيود تعريف المركب داخل في المفرد وما خرج عن المفرد داخل
في المركب اذ لا واسطة بينهما وبتوضيح تعريف المركب يتضح تعريف المفرد
اتم ايضاح لانه مقابله وبضدها تتميز الاشياء فلذلك تعرضنا للكلام على
المركب دون المفرد وبقي ان تعريف المفرد والمركب بما ذكر اصطلاح للمناطقة
ذكره النحاة في كتبهم وخلطوه باصطلاحهم واكثر النحاة على ان المفرد ما

تلفظ به مرة واحدة كزيد والمركب ماتلفظ به مرتين بحسب العرف فعبد الله
علما على هذا القول مركب وعلى القول الاول مفرد ويرجح القول الثاني انهم يقولون
في مثل عبد الله انه مركب تركيبا اضافيا ويعربون كلا من جزئيه باعراب ولو
كان مفرد الاعرب باعراب واحد **قوله** والمفرد ال للعهد الذكري اي المفرد
الذي ذكر في التقسيم **قوله** ثلاثة اقسام من تقسيم الكلي الذي هو المفرد الى
جزئياته التي هي الاسم والفعل والحرف والحصر في الثلاثة استقرائي **قوله**
اما ان يستقل بالمفهومية اولا في يستقل ضمير مستتر تقديره هو يعود على المفرد
والمفهومية مصدر المبني للمفعول اعني فهم اي كون الشيء مفهوما والاستقلال
بالمفهومية عبارة عن كون اللفظ يفهم معناه بدون انضمام امر اخر اليه
وهذا المعنى هو معنى قولهم يدل على معنى في نفسه كما عبر به كثير من النحاة فمؤدى
العبارتين واحد وهو عدم الاحتياج في فهم معنى اللفظ الى ضميمة غيره اليه
فمعنى قولهم ما دل على معنى في نفسه اي ما دل بنفسه على ذلك المعنى ولم يحتج
لضميمة **قوله** الثاني الحرف اي ما لا يستقل بالمفهومية هو الحرف ومعنى عدم
استقلاله بالمفهومية ان دلالته على معناه كدلالة في على الظرفية مثلا متوقفة
على ذكر شيء اخر وهو المظروف والظرف في قولك الماء في الكوز مثلا وال
فانها تدل على التعريف فاذا قلت الغلام فهم منه التعريف اي تعيين مدخولها
في ذهن المخاطب فلو نطقت بال مفردة لم يفهم منها ذلك المعنى فاذا قرنت
بالاسم افادت التعريف وقس باقي الحروف ويؤخذ مما قررناه ان في في
قول النحاة الحرف ما دل على معنى في غيره سببية اي دلالته على معناه بسبب
انضمام غيره اليه بخلاف الفعل والاسم فان كلا منهما يدل على معناه وحده
بدون ان ينضم اليه غيره ولنا هنا كلام ذكرناه على تعليقاتنا على الرسالة
الفارسية **قوله** بهيئته افاد كلامه ان دلالة الفعل على الزمان بهيئته
وهو كذلك وتوضيحه ان الفعل مركب من المادة والهيئة فالمادة هي حروفه
مثلا ض ر ب في ضرب والهيئة هي الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف
على بعض فيدل الفعل بمادته على الحدث وهو الضرب مثلا في ضرب وعلى
الزمان الماضي بهيئته والدليل على ان الهيئة دالة على الزمان اختلاف
الزمان باختلافها مع اتحاد المادة فان ضرب يدل على الماضي ويضرب يدل على

المستقبل

المستقبل فلما اختلفت الهيئة اختلف الزمان مع كون المادة واحدة وهي
ضرب واحترز بالدلالة بالهيئة على الزمان عن الدلالة بجوهر اللفظ فانها
تكون في الاسماء المبنية كامس وغد وغير ذلك قوله الثلاثة وهي المستقبل
والحاضر والماضي قوله الثاني الاسم اي الثاني من هذا التقسيم وهو قوله
اما ان يدل بهيئته الخ وقوله والاول الفعل اي الاول من هذا التقسيم قوله
والعناد حقيقي العناد معناه التنافي ومعنى هذه العبارة ان قولنا الكلمة
اما اسم او فعل او حرف هذه قضية منفصلة حكم فيها بالتنافي بين اجزائها
الثلاثة في الجمع اي التحقق والخلو اي الانتفاء ومعنى ذلك ان هذه الثلاثة
لا يمكن ان تجتمع كلها في شيء واحد بحيث تكون كلمة اسما وفعلا وحرفا ولا اثنان
منها ايضا ولا تنتفي هذه الثلاثة بان توجد كلمة ليست اسما ولا فعلا ولا حرفا
بل حيثما وجدت فهي اما اسم او فعل او حرف فهذه القضية نظير قولك العدد
اما زوج او فرد اذ كل عدد لا يخلو عن ان يكون زوجا او فردا فلا يجتمعان
في عدد ولا ينتفيان قوله وقد علم بذلك اي من بيان وجه الحصر وهو
قوله لانه لا يخلو اما ان يستقل الخ قوله حد نائب فاعل علم والمراد بالحد
التعريف لان اهل العربية كثيرا ما يطلقون الحد ويريدون به مطلق
التعريف اعم من ان يكون بالذاتيات وهو الحد عند المناطقة اولا وهو
الرسم عندهم لكن النحاة لا يحافظون على هذا الاصطلاح مطلقا وقوله للاحاطة
تعليل لكون حد كل واحد منها قد علم ووجه ذلك انه قد قسم المفرد الى
اقسام ثلاثة الاسم والفعل والحرف فالمفرد مُقسِمٌ وكل من الثلاثة اقسام
ومعلوم ان المقسم متحقق في جميع الاقسام فيكون جنسا لان الجنس هو الامر
الكلي الذاتي المشترك بين افراد مختلفة بالحقيقة وان كل واحد من الثلاثة
امتاز عن صاحبيه بقيد مختص به فيكون ذلك القيد فصلا او خاصة فان كان
ذلك المميز ذاتيا فهو فصل وان كان عرضيا فهو خاصة لان الفصل عند المناطقة
ما كان ذاتيا للحقيقة مختصا بها كالناطق للانسان فاذا ضم ذلك القيد الى
الامر الكلي يخرج تعريف كل واحد فحد الاسم لفظ مفرد استقل بالمفهومية
ولم يدل بهيئته على احد الازمنة الثلاثة فقوله مفرد جنس يشمل الانواع
الثلاثة وقوله استقل الخ فصل اخرج الحرف وقوله ولم يدل الخ فصل ثان

اخرج الفعل وسلم الحد للاسم وحد الفعل مفرد استقل بالمفهومية ودل
بهيئته على احد الازمنة الثلاثة فقوله مفرد جنس وقوله استقل بالمفهومية
فصل اخرج الحرف وقوله ودل الخ اخرج الاسم وحد الحرف مفرد لم
يستقل بالمفهومية فقوله مفرد جنس وقوله لم يستقل فصل اخرج الاسم
والفعل **قوله** والقسم الاول لما قسم المفرد للاقسام الثلاثة شرع الان فى
تقسيم كل واحد منها الى اقسام ثلاثة ايضا فقسم الاول الى ظاهر ومضمر ومبهم
فقوله ومظهر هو وما بعده ويجوز فيه الجر على انه بدل من اقسام والرفع على
انه بدل من ثلاثة او خبر مبتدا المحذوف والمظهر اسم مفعول ماخوذ من قولك
اظهرت الشيء اذا كشفته ولم تستره ولما كان الاسم الظاهر يدل بنفسه على
المعنى بدون ان يتوسط شيء فى دلالته على معناه كان اظهر دلالة من المضمر
والمبهم لان كلا منهما يحتاج لامر اخر ينضم للفظه حتى يفيد معناه فاطلق
عليه اسم المظهر ولذلك بدا به فى التقسيم **قوله** زيد ورجل مثل بمثالين
اشارة الى انه لا فرق فى الظاهر بين ان يكون معرفة كزيد او نكرة كرجل وهو
لا يخرج عن هذين القسمين لجميع الاسماء المظهرة اما معرفة واما نكرة
ويتفرع على كل واحد من هذين القسمين اقسام ليس هذا محل ذكرها
قوله ومضمر اسم مفعول ماخوذ من اضمرت الشيء اي اذا اخفيته
وسترته سمى به اللفظ اما لان حروفه الموضوعة له غالبا وهي التاء
والكاف والهاء مهموسة اي صوتها خفى لان الهمس الصوت الخفى وانما
قيدنا بالغالب لاخراج الضماير المنفصلة من نحو انا وانت الخ لان الضمير فيها
وهو انا وان حروفه ليس مهموسا واما التاء ونحوها فهي ليست ضماير وانما
هي لواحق كما سياتى تحقيقه واما لان دلالته على معناه اخفى من دلالة الاسم
الظاهر لان الضمير يحتاج فى الدلالة على معناه الى قرينة زائدة على اللفظ
وهي التكلم او الخطاب او الغيبة وما هو محتاج فى دلالته على معناه الى
قرينة زائدة على اللفظ اخفى مما دل على معناه بدون تلك الزيادة
ويسمى ايضا ضميرا ماخوذ من الضمور وهو الهزال لانه فى الغالب قليل
الحروف اذ هو موضوع على حرف واحد او حرفين بخلاف الاسم الظاهر فان
حق اللفظ فيه ان يكون موضوعا على ثلاثة احرف فاكثر فتكون حروف الضمير

بحسب الغالب اقل من حروف الظ فاشبه الهزيل النحيف الجسم ثم تسميته مضمرا
وضميرا اصطلاح البصريين واما الكوفيون فانهم يسمونه كناية ومكنيا والثاني
من باب الحذف والايصال اي مكنيا به عن اسم الظ اختصارا **قوله** نحو انت وهو
اي وانا من كل ما وضع لمخاطب اوغائب اومتكلم فمدلول الضمير الذات المخاطبة
او الغائبة او المتكلمة فيكون قد اعتبر في مدلوله شيء آخر غير الذات وهو
التكلم او الخطاب او الغيبة بخلاف الاسم الظ فان مدلوله مجرد الذات بدون
ان يعتبر معها شيء من الاوصاف ان كان جامدا كرجل او يعتبر معها وصف كما في
المشتقات نحو ضارب فان موضوعه ذات متصفة بالضرب على جهة القيام بها
ومضروب ذات متصفة به على جهة الوقوع عليها وقس حال بقية المشتقات
فالمشتق مدلوله ذات مع صفة وكذلك الضمير لكن بينهما فرق من جهة اخرى
معنوية ولفظية ليس هذا محلها ومحلها علم الوضع **قوله** ومبهم من الابهام
وهو الخفاء ماخوذ من ابهمت الشيء اذا اخفيته ولما كان المبهم لا يفيد معناه
الا بتوسط قرينة زائدة على اللفظ وهي الاشارة الحسية في اسم الاشارة والصلة
في الاسم الموصول كان مبهما اي خفيا بالنسبة للاسم الظ الدال على معناه بدون
ان ينضم اليه شيء آخر **قوله** نحو هذا وهذه اي من جميع اسماء الاشارة كهؤلاء
وتلك وذاك فقوله نحو يحتمل ان التمثيل بالنظر لشخص هذا وهذه ونحوهما
من بقية اسماء الاشارة فيكون التمثيل للمبهم قاصرا على خصوص اسم الاشارة المفردة
ويحتمل ان التمثيل بالنظر لنوع هذا فيكون المعنى وذلك كاسم الاشارة الممثل
له بهذا ونحوه من المبهمات وهو الاسم الموصول كالذي وهذا التقرير اولى
ليدخل تحت لفظه الموصول واما على التقرير الاول فلم يتناوله التمثيل بل يكون
داخلا تحت نحو بقية افراد اسم الاشارة ويكون تاركا لذكر الموصول فيكون
كلامه قاصرا ثم اعلم ان ما ذهب اليه المص من كون القسمة ثلاثية هو المشهور
وذهب بعضهم الى ان اسماء الاشارة من قبيل الاسم الظ قال ابن يعيش وهو
القياس اذ لا تفتقر الى تقدم ظ حتى تكون من قبيل الضمير ولانه قد غلب عليها احكام الاسماء
الظاهرة كوصفه والوصف به وتثنيته وجمعه وغير ذلك وقد اشكل امره على قوم
فجعلوه مترددا بين الظ والمضمر لان له شبها بالظ وشبها بالمضمر فمن حيث انه
مبني ولم يفارقه تعريف الاشارة كان كالمضمر ومن حيث تصغيره ووصفه والوصف

به كان كالاسم الظ قوله لانه لايخلو اما ان يصلح الخ هذا بيان لوجه الانحصار
فى الاقسام الثلاثة وحصره فيها استقرائى قوله اما ان يصلح لكل جنس اى يصلح
لان يستعمل فى كل جنس وفيه اشكال وذلك لان الجنس هو الامر الكلى والامور
الكلية لا وجود لها فى الخارج وقد شرطوا فى اسم الاشارة ان ينضم اليه الاشارة
الحسية فلا بد ان يكون المستعمل فيه مشاهدا حتى يشار اليه اشارة حسية
وماليس بموجود فى الخارج ليس مشاهدا والجواب انا نقدر مضافا اى
افراد كل جنس ثم يقال ايض ان من الاجناس ماليست افراده مشاهدة بل
معقولة فلا بد من تخصيص الافراد بكونها محسوسة مشاهدة هذا بالنظر
لاسم الاشارة واما بالنظر للموصولات فانها تستعمل فى المعقول والمحسوس
لكن لافرادها اختصاص ببعض الامور كاختصاص من بمن يعقل فتكون
الكلية بالنظر اليها ليست عامة وفى المقام كلام لاتحتمله هذه العجالة قوله
اما ان يكون كناية عن غيره هذا التعبير جرىٌ على اصطلاح الكوفيين
من تسمية الضمير كناية ومكنيا وقد جرى على اصطلاح البصريين اولا فى
التقسيم فخلط بين الاصطلاحين فى التعبير والخطب سهل فى امثال ذلك
قوله والقسم الثانى الفعل اى مطلق الفعل حتى يصح تقسيمه للاقسام الثلاثة
قوله على الاصح مقابله ماياتى فى الشرح وهو ماذهب اليه الكوفيون من انه
قسمان قوله على الاستقبال اى الزمن المستقبل والمراد ان يدل عليه بحسب
الوضع فخرج الفعل الماضى الواقع شرطا نحو ان قام زيد قمت فان المعنى
متى حصل قيام من زيد فى الزمن المستقبل حصل منى قيام فيه فقد دل الماضى
هنا على المستقبل لكن تلك الدلالة ليست من جهة الوضع بل من جهة ادات
الشرط فهى عارضة بدليل انه اذا عرى الفعل عن ادات الشرط تمحض
للدلالة على الزمن الماضى قوله الثانى اى الذى لايختص بالاستقبال بل يدل
عليه وعلى الحال اى الزمن الحاضر وهو زمن التكلم فيكون المضارع دالا على
الحال والاستقبال وهو حقيقة فيهما على التحقيق فيكون مشتركا لفظيا وهو
الراجح ومقابله قولان انه حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال وبالعكس
واما كونه مجازا فيهما فاحتمال عقلى لم يذهب اليه احد ثم ان دلالة المضارع
عليهما بحسب الوضع فلا يرد انه قد يتمحض للدلالة على الماضى اذا دخلت

عليه

عليه لم نحو لم يضرب لان هذه الدلالة عارضة من دخول لم وكلامنا انما
فى الدلالة بحسب الوضع قوله الاول الامر اي الدال على خصوص المستقبل
هو فعل الامر وينبغى ان يعلم ان دلالة فعل الامر على الاستقبال انما هو
بحسب المامور به وهو الحدث المطلوب ايقاعه واما باعتبار كون الامر من
قبيل الطلب الذى هو من اقسام الانشاء فيكون دالا على الحال بالنظر للطلب
فان الانشاء زمنه حاضر والحاصل ان فعل الامر باعتبار دلالته على الطلب
يدل على الحاضر لان الانشاء ما قارن مدلوله التلفظ به وباعتبار الحدث
المطلوب يدل على الاستقبال لان زمن الحدث المطلوب متاخر عن زمن الطلب
وقد علم بما ذكره الشارح فى وجه الحصر تعريف كل واحد من الافعال الثلاثة
للاحاطة بالمشترك وهو الجنس وما به يمتاز كل واحد عن الاخر وهو الفصل
ولعله انما سكت عن بيان ذلك هنا كما بينه فى تقسيم المفرد الى اقسامه الثلاثة
لان الغرض هنا بيان هذه الاقسام على وجه الاجمال لا لبيان التقسيم اليها فذكرها
هنا استطرادى وسياتى يتعرض له تفصيلا فترك التنبيه هنا على تعريفها
اتكالا على ما سياتى له قوله ولا يعمل شيأ من قبيل عطف اللازم على الملزوم
يعنى انه يلزم من اشتراكه بين الاسماء والافعال عدم العمل ثم المعنى ان
هذا حقه وشانه فلا يرد النقض بما ولا النافيتين فانهما يعملان عمل ليس
فيرفعان الاسم وينصبان الخبر تقول ما زيد قائما ولا رجل حاضرا مع انهما
مشتركان بين الاسماء والافعال قوله نحو هل ويقال فيها ال بابدال الهاء همزة
وهى حرف استفهام لطلب التصديق بخلاف الهمزة فانها لطلب التصور قوله
وانما تكون هل مشتركة الخ اعترضه الشنوانى بانه لا حاجة لهذا وان هل بالنظر
الى ذاتها مشتركة والاختصاص بالفعل فيما ذكر امر عارض قوله فتختص به اي
بالفعل فى التعبير بلفظ التخصيص نظر اذ دخولها على الفعل المقدر ليس باولى
من دخولها على الفعل الصريح وهى لو دخلت على الفعل الصريح لا تختص به
فكيف بالفعل المقدر والجواب ان الشارح لما قدر انها مشتركة بين الاسماء والافعال
اوهم جواز اعراب زيد من هل زيد قام مبتدأ فنبه بقوله فان كان فى حيزها
فعل الخ على ان هل فى هذا المثال وما اشبهه مختصة بالدخول على الفعل فيتعين
حينئذ اعراب زيد فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور وحكمة اختصاصها

بالفعل ان اصلها ان تكون بمعنى قد وقد مختصة بالفعل فان قلت اذا كانت في
الاصل بمعنى قد فمقتضاه ان لا تدخل على الجملة التي طرفاها اسمان نحو هل زيد
اخوك واجيب بانها لما تطفلت على همزة الاستفهام في افادتها الاستفهام صح
دخولها على ما ذكر كالهمزة وذلك لان اصلها اهل وكثر استعمالها كذلك ثم
حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال استغناء بها عنها واقامة لها مقامها وقد جاءت
على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان حين من الدهر اي قد اتى
وقد يراد بالاستفهام بها النفي نحو قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان
هذا وقد انكر طايفة منهم ابو حيان مجيئها بمعنى قد قال لم يقم على ذلك
دليل واضح انما هو شيء قاله المفسرون في الآية وهو تفسير معنى لا تفسير
اعراب ولا يرجع اليه في مثل ذلك وقال بعضهم كالزمخشري ان معناها
ابدا وان الاستفهام المفهوم منها من همزة مقدرة وقال ابن مالك انه معناها
اذا قرنت بالهمزة قوله فزيد من هل زيد قام فاعل زيد مبتدا وجملة
هل قام زيد مجرورة بمن والجار والمجرور حال من المبتدا على راي س وفاعل
خبر والمعنى فزيد حالة كونه كائنا او واقعا في هذا التركيب فاعل والجار
والمجرور صفة بناء على ما ذهب اليه الجمهور المانعون من وقوع الحال
من المبتدا والمعنى فزيد الكائن في هذا التركيب فاعل واعلم ان مذهب
س انه لا يلي هل في نثر الكلام الا الفعل الصريح فلا يجوز هل زيد ضربته
بالضمير وبالاولى هل زيدا ضربت بدونه وخالفه الكسائي لكن قال
بعضهم ان هذا التركيب اي دخولها على اسم بعده فعل قبيح باتفاق النحاة
وحينئذ فقول الش فزيد من هل زيد قام فاعل تصحيح للقول القبيح لا لانه حسن
شائع قوله فتعمل فيها اي العمل الخاص بها وهو الجر اي ان حق ذلك المختص
وشانه ذلك فلا ينافي ان الحرف المختص بالاسم قد لا يعمل بالكلية كال
المعرفة في نحو الرجل او يعمل العمل الغير الخاص كان فانها تنصب المبتدا
وترفع الخبر ولم تعمل العمل المختص وهو الجر قوله وفي السماء رزقكم الجار
والمجرور خبر مقدم ورزق مبتدا مؤخر والكاف مضاف اليه والميم علامة
الجمع وما توعدون الواو عاطفة وما موصولة عطف على رزق وجملة
توعدون من الفعل والفاعل لا محل لها من الاعراب صلة ما والعائد محذوف

تقديره

تقديره توعد ونه حذف ضمير نصب وفي معناها الظرفية لان الرزق ٥٥٥
الذي هو بمعنى المطر هنا مظروف في السماء واطلق عليه الرزق مجازا مرسلا
من اطلاق المسبب الذي هو الرزق وارادة سببه وهو المطر **قوله** فيعمل فيها
اي العمل الخاص بها وهو الجزم والمعنى ان حقه وشانه ذلك فلا ينافي انه قد لا
يعمل بالكلية كقد والسين وسوف او يعمل العمل الغير الخاص بها كلن فانها مختصة
بالافعال ولا تعمل فيها العمل الخاص الذي هو الجزم بل النصب **قوله** لسموه اي
علوه وارتفاعه وعلل العلو بقوله بالاخبار به وعنه اي بسبب الاخبار الخ وهذا
مناسب لمذهب البصريين القائلين بان الاسم مشتق من السمو وهو العلو واما
على مذهب الكوفيين من انه مشتق من السمة وهي العلامة فتعلل التسمية
بانه علامة على مسماه لكن لما كانت هذه العلة لا تخصه لكون الفعل والحرف علامة
على مسماه عدل الشارح عن ذلك وجرى على مذهب البصريين **قوله** وسمي الفعل
اي الاصطلاحي نحو ضرب ويضرب واضرب **قوله** وهو المصدر بناء على ما هو الصحيح
من ان الفعل وسائر المشتقات اصلها المصدر وهو مذهب البصريين والمراد
بالمصدر هنا اللفظ الدال على الحدث فلا بد من تقدير مضاف في قوله باسم اصله
اي اسم مدلول اصله لان الفعل الذي هو الحدث مدلول المصدر كما انه لا بد من
تقدير مضاف في قوله لان المصدر هو فعل الفاعل اي دال فعل الفاعل اذ المسمى
مصدرا هو اللفظ الدال على الحدث لا نفس الحدث ومحصله ان هذه التسمية
ترجع لتسمية الكل باسم الجزء لان مدلول الفعل الحدث والزمان والنسبة ومدلول
المصدر خصوص الحدث والذي يسمى فعلا بحسب اللغة هو الحدث لان الفعل
لغة هو ما حدث عن الفاعل والحدث جزء معنى الفعل فسمي بجميع معناه **قوله**
ليس مقصودا بالذات بين به ان معنى كونه طرفا انه ليس يقع في اول الكلام
واخره كما يتوهم في التعبير بالطرف بل معناه ما ذكر اي انه لم يقع ركنا في
الاسناد وانما يؤتى به للربط كما تقدم ونقل عن المبرد انه كان يقول اجيز ان اسميها
اي الكلمات الثلاث كلها اسماء لان كل واحد اسم لما دل عليه واجيز ان اسميها
كلها افعال لانها صادرة عن المتكلم واجيز ان اسميها كلها حروفا لانها قطع من
من الكلام متفرقة **قوله** والمركب الخ لما فرغ من تقسيم المفرد شرع في تقسيم قسيمه
وهو المركب فقسمه ايضا الى ثلاثة اقسام والمنقسم الى هذه الاقسام الثلاثة

المركب من حيث هو لا المعرف فيما سبق وهو ما دل جزؤه على جزء معناه لانا لو اردنا
هذا المعنى لم يصح هذا التقسيم اذ قد جعل من جملة الاقسام هنا التركيب المزجي وهو
لا يدل جزؤه على جزء معناه لانه مفرد بمقتضى التعريف السابق ويدخل في القسم
الاول هنا وهو المركب الاضافي الاعلام الاضافية كعبد الله مع انها من قبيل المفرد
بمقتضى التعريف السابق وح فالمراد بالمركب هنا ما لا يمكن ان ينطق به الان نسانا
دفعة واحدة فهذا التقسيم جار على التفسير الثاني الذي نقلناه لك سابقا
في تعريف المفرد والمركب ونبهناك على ان اصطلاح هو جار عليه وان الاول
اصطلاح المناطقة وظهرت ان ال في المركب ليست للعهد **قوله** ثلاثة اقسام
يرد عليه المركب من حرفين كانما او من حرف واسم نحو يا زيد او من حرف
وفعل نحو ما قام ويرد عليه ايضا المركب التوصيفي نحو الحيوان الناطق والرجل
العاقل والجواب ان المركب التوصيفي ملحق بالمفرد وما قبله من الاقسام
اذا سمي به حكي كالمركب الاسنادي لانه ح يكون مزجيا والمزجي غالبا لا يكون في
الاعلام واما المركب من فعلين فلا يصح ان يورد هنا لانه غير واقع وكلامنا
اقسام المركب الواقعة فان قلت لا ورود لهذا السؤال من اصله لانه ليس
هنا ما يفيد انحصار المركب في الاقسام الثلاثة فالجواب ان الاقتصار عليها
في التقسيم مفيد للحصر لان الاقتصار في معرض البيان مفيد له فلو كان
ثم قسم رابع له فالحصر هنا ليس ماخوذا من العبارة بل من القرائن والسياق
قوله ملازم حالة واحدة وهي الجر بالنسبة للمضاف اليه والسكون بالنسبة
للتنوين **قوله** على ما قبله اي ما قبل كل من المضاف اليه والتنوين وقد يجعل المركب
الاضافي علما وهو كثير فيبقى على اعرابه الاصلي قبل العلمية **قوله** كبعلبك اسم
لبلدة من الشام مركب من بعل اسم صنم وبك اسم صاحب البلدة فبك منزلة
تاء التانيث مما قبله **قوله** وهي الفتح اي فيما هو مختوم بتاء التانيث كعائشة
والمركب المزجي ويرد عليه ان المركب المزجي مما لا يفتح فيه اخر الجزء الاول
نحو معدي كرب فلا يكون هذا الضابط شاملا له والجواب انه حصل له بالتركيب
مزيد ثقل فلم تقبل الياء الحركة مطلقا فسكنت للتخفيف وفي اعرابه اوجه
ثلاثة الاول ما ذكره المص وهو اعرابه اعراب ما لا ينصرف وهو الفصيح
الثاني ان يعرب اعراب المتضايفين فيضاف الجزء الاول للثاني ويكون

الاعراب

الاعراب مقدر في الاحوال الثلاثة على اخر الجزء الاول وهو اليآء والجزء الثاني
يجر بالكسرة وينون على المشهور واما ظهور الفتحة حالة النصب على اليا نحو رايت
معدي كرب فخلاف المشهور الثالث بناؤه ولزومه حالة واحدة تشبيها له بخمسة
عشر فيكون اعرابه في الاحوال الثلاثة محليا **قوله** والاعراب على الجزء الثاني لانه
اخر المعرب حقيقة انتقل اليه مما قبله لما صار كالجزء والمراد بالاعراب اعراب ما لا
ينصرف فيرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة من غير تنوين للعلمية والتركيب لان
هذا القسم غالبا لا يكون الا علما وحج فوصفه بالتركيب انما هو باعتبار اصله
المنقول عنه والا فهو الان من قسم المفرد لانه لا شيء من الاعلام يدل جزؤه
على جزء معناه ثم لا يشمل هذا الاعلام المختومة بويه نحو سيبويه وعمرويه
ونفطويه فانها من المركب المزجي مع انها ليست معربة لان الاشهر فيها البناء
اما على انها تعرب اعراب ما لا ينصرف فيشملها لا يقال مراده بالاعراب الاعراب
ولو محليا وهي معربة محلا لانا نقول الاعراب المحلي لا يقال انه على الجزء الثاني
قوله كقام زيد فلو جعل علما نحو شاب قرناها وبرق نحره وتابط شرا كان
مبنيا وحكي على ما كان عليه قبل العلمية قال الشاعر كذبتم وبيت الله لا تنكحونها
بني شاب قرناها تصر وتحلب واعراب البيت كذبتم فعل وفاعل وبيت مقسم به
مجرور والله مضاف اليه لا تنكحونها ان قرئ بضم التآء فعل مضارع انكح كان
متعديا لمفعولين فلا نافية وتنكحون فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والواو
فاعل والهآء ضمير مفعول اول وبني مفعول ثان منصوب باليآء لانه جمع مذكر
سالم وهو مضاف وشاب قرناها مضاف اليه مبني على السكون في محل جر
وان قرئ بفتح التآء تعدى لمفعول واحد وهو الهآء فبني منادى اي يا بني
منصوب باليا وشاب قرناها مضاف اليه وقوله تصر وتحلب كل من الفعلين
مضموم التاء مبني للمفعول وهما جملتان مستانفتان ولم يسمع في كلام العرب
التسمية بالجملة الاسمية نحو زيد قائم ولكن النحاة قاسوه فلو سمي به حكي
على ما كان عليه وبني وما ذكرناه من بناء الجملة المسماة بها هو المشهور
وهو ما اقتصر عليه الحلبي هنا وهناك اعراب آخر وهو اعرابه اعراب المحكي
فنحو جاء زيد اذا سمي به يرفع ويعرب بحركات مقدرة على آخره في الاحوال
الثلاثة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ومثله تابط شرا وشاب قرناها

الا انك في شان قرناها تقول منع من ظهورها اشتغال المحل بالف الحكاية وذلك لانه قبل جعله علما مرفوع بالالف لانه مثنى **قوله** ثم الاسم قسمان معرب ومبنى ثم للترتيب الاخباري او للاستئناف وهذا شروع في مقاصد علم النحو وجميع ما تقدم من شرح الكلام وما بعده من مقدماته ووسائله ومعرب ومبنى كلاهما اسم مفعول مشتق من الاعراب والبناء وقد تقرر ان معرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه لان المشتق منه جزء من المشتق ومعرفة الكل الذى هو المشتق متوقفة على معرفة الجزء الذى هو المشتق منه فكان المناسب ان يتكلم اولا على الاعراب والبناء ثم يتكلم على المعرب والمبنى وقد يجاب بان المقصود بالذات هو معرفة حال المعرب والمبنى وان المعرب منه ما هو كذا ومنه ما هو كذا ومثله المبنى فالتفت لما هو المقصود واعلم ان الاعراب يعترى الاسم بعد التركيب مع العامل واما البناء فانه يوجد قبل التركيب مع العامل فان سبب البناء وهو المشابهة للحرف وصف للمبنى لا يفارقه ركب مع العامل او لا وح فوصف الكلمة بالبناء قبل التركيب وبعده حقيقة واما وصفها بالاعراب ففي حالة التركيب مع العامل يكون حقيقة وقبله يكون مجازا مرسلا علاقته الاول اي يصلح لان يصير معربا عند التركيب مع العامل **قوله** ولا ثالث لهما اي المعرب والمبنى فكل فرد وجد من الكلمات ثبت له اما الاعراب او البناء فقول القائل الاسم اما معرب واما مبنى قضية منفصلة حقيقة تمنع الجمع والخلو كقولك العدد اما زوج واما فرد **قوله** خلافا مفعول مطلق عامله محذوف اي اخالف خلافا او حال من محذوف تقديره اقول ذلك خلافا اي مخالفا اي ذا خلاف وهذا مقابل لقوله ولا ثالث لهما **قوله** الى ياء المتكلم نحو غلامي **قوله** ليس معربا لعدم ظهور الاعراب فيه ولا مبنيا لعدم ظهور موجب البناء وذهب قوم الى انه مبنى لاضافته الى ضمير مبنى وهو الياء التي هي ضمير المتكلم والصحيح الذي عليه الجمهور انه معرب بحركات مقدرة فهو من قسم المعرب تقديرا **قوله** فلذلك اي لاجل كونه ليس معربا ولا مبنيا فاسم الاشارة راجع الى قوله ليس معربا ولا مبنيا سموه خصيا قيل ان الخصي ذكر حقيقة فليس واسطة فالاولى ان يسمى خنثى مشكلا وفيه ان الخنثى المشكل ليس واسطة ايضا اذ لا يخرج عن كونه ذكرا او انثى في الواقع وقد يقال انه لما لم يدر حال الخنثى او هو ذكر او انثى كان المضاف الى ياء المتكلم اشبه به من الخصي لان الخصي ذكر حقيقة **قوله** فالمعرب

الفا للنصيحة اي اذا اردت حقيقة كل واحد من القسمين فنقول لك المعرب الخ
قوله ما تغير اخره الخ ما اما ان تكون اسما موصولا اي الذى والجملة تغير آخره صلة
لا محل لها من الاعراب واما نكرة بمعنى شئ فالجملة فى محل رفع صفة لما الواقعة خبرا
عن قوله المعرب وعلى كل تقدير مصدوق ما الاسم المتمكن والفعل المضارع الخالى
من النونين اي نون التوكيد خفيفة كانت او ثقيلة ونون النسوة والمعنى المعرب اسم
متمكن او فعل مضارع خال من النونين تغير اخره وقد جرى هنا على القول بان الاعراب
معنوى وهو تغير اخر الكلمة بسبب العامل اما على القول بانه لفظى المفسر بانه اثر ظاهر
او مقدر يجلبه العامل فى اخر الاسم المتمكن والفعل المضارع الخالى من النونين
فيفسره المعرب باسم قام به الاعراب الذى هو نفس الحركة والحرف قوله تغير اخره
اي تغيرت صفته حقيقة كالانتقال من الرفع الى النصب للجر فان صفة الحرف الاخير
تتغير وهذا فى الاعراب الظ او تقديرا كالاعراب المقدر فى نحو الفتى فان الاخر
تغير تقديرا او تغيرت ذاته حقيقة كما فى المعرب بالحروف فان جمع المذكر السالم
يرفع بالواو وينصب ويجر باليا، ففى الانتقال لحالة النصب تتغير ذات الحرف فتذهب
الواو وتاتى اليآء ومثله الجر وتقديرا وذلك فى حالة الرفع فى نحو جمع المذكر السالم
والمثنى فان واو الجمع والف الاثنين صارا علامتين للاعراب ايضا بعد ان كانا
علامتين للجمع والتثنية فقط فقد تغير الاخر هنا تقديرا قوله حقيقة منصوب على
الحال من اخره وكذلك مجازا اي سوا، كان ذلك الاخر اخرا حقيقة او
كان اخرا مجازا اي حكما وانما عبر بمجازا للمشاكلة قوله حقيقة فليس المراد بمجازا
بالمعنى المصطلح عليه اعنى الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له ويصح ارادته
لكنه يحتاج لتكلف لا يخصنا قوله كاخر يد فان اصلها يدي بوزن فعل ساكن
العين فحذفت اليا، اعتباطا وصارت نسيا منسيا ومن الاخر حكما الف اثنى
عشر لان عشر حالة محل النون القائمة مقام التنوين وكل من النون والتنوين
لا يخرج ما قبله عن كونه اخرا فكذا ما قام محله وانما كانت لفظة عشر حالة
محل النون لان اصل اثنى عشر اثنان فحذفت النون واضيفت الى عشر والنون
فى المثنى عوض عن التنوين فى الاسم المفرد فعلى هذا تقول فى حالة الرفع جاء
اثنى عشر مرفوع بالالف لانه مثنى وعشر عوض عن التنوين ورايت اثنى عشر
منصوب باليآء ومثله مررت باثنى عشر مجرور باليآء وعشر عوض عن التنوين

فى الاسم المفرد **قوله** بسبب عامل متعلق بقوله تغير والعامل ما به يتقوم الى يتحقق ويحصل
المعنى المقتضى اي الطالب للاعراب وذلك المعنى كالمفعولية مثلا فانها تقتضى النصب وهذا
انما يحصل ويتحقق من نفس العامل نحو رايت زيدا وضربت عمروا فضرب عامل تحقق
به المعنى الذى يقتضى الاعراب وهو المفعولية ومقتضى المفعولية النصب وقس
عليه حال المرفوع والمجرور ثم لا فرق فى العامل بين ان يكون ملفوظا به كما فى قولك
جاء زيد او مقدرا كما فى هل زيد قام فان زيدا فاعل فعل محذوف يفسره المذكور
والتقدير هل قام زيد قام فالعامل هنا مقدر ويكون العامل ليس لفظيا بل معنويا
كالابتدا فى المبتدا والتجرد فى الفعل المضارع فان عامل الرفع فى المبتدا نفس الابتداء
والرفع فى الفعل المضارع نفس التجرد وهما عاملان معنويان وخرج بهذا القيد
ما تغير آخره لا بسبب عامل كحيث بالفتح بعد الضم مثلا **قوله** يقتضى الضمير فيه يعود
للعامل والجملة صفة لعامل اي يطلب ذلك العامل رفعه الذي تقتضيه الفاعلية
او نصبه الذى تقتضيه المفعولية او جره الذى تقتضيه الاضافة وهي ايصال
الفعل لما بعده ولو حكما ليدخل عامل الجر الزائد **قوله** واختلف فى امرا وابنم
فى امرأ لغتان احداهما اتباع عينه وهي الراء للامه وهي لغة القرآن قال
الله تعالى ان امرأ هلك وهذه اللغة هي محل الخلاف الثانية فتح الراء على
كل حال والاعراب على الهمزة حكاها الفراء وانشد • انت امرأ من خيار الناس
كلهم • تعطى الجزيل وتشرى الحمد بالثمن • وعلى هذه اللغة جاء التانيث فقالوا
امرأة وحكى الجوهرى ان من العرب من يضم الراء على كل حال فيقول جاء امرأ
ورايت امرأ ومررت بامرأ واما ابنم فهو ابن زيدت فيه الميم وفيه لغتان
احداهما فتح النون فى جميع احواله وهي قليلة والثانية اتباع النون لحركة
الاعراب وهذه اللغة هي محل الخلاف ايضا **قوله** فقال البصريون جمع بصري وهم
النحاة المنسوبون للبصرة ويقال لها قبة الاسلام وخزانة العرب بناها عتبة
ابن غزوان فى خلافة عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وهي بفتح الباء وكسرها و
ضمها ثلاث لغات لكن الفتح افصح فاذا انسبت اليها جاز فتح البا وكسرها ولا
تضم البا **قوله** حركة ما قبل الآخر اتباعا فيكون معربا من مكان واحد هو الهمزة
واما حركة الراء فهي حركة اتباع وهذا هو الصحيح **قوله** وقال الكوفيون جمع
كوفي وهم النحاة المنسوبون للكوفة ويقال لها كوفة الجند لانها اختطت فيها

خططا

خطط العرب الذين هم جند الاسلام اذ ذاك فى خلافة عثمان رضي الله تعالى
عنه **قوله** والمبنى بخلافه المبنى مبتدا وقوله بخلافه الباء فيه للملابسة اي متلبس
بخلافه اي بمخالفة المعرب من قبيل الناس الموصوف وهو المبنى بالصفة وهي
الخلاف بمعنى التضاد فان النسبة بين المعرب والمبنى التضاد وهما ضدان لا يجتمعان
وقد يرتفعان كما فى بعض الاسماء قبل التركيب فانها ليست معربة ولا مبنية
نحو زيد **قوله** وهو ما لم يتغير الخ هذا التعريف مبنى على ان البناء معنوى وهو
لزوم اخر الكلمة حالة واحدة اما على انه لفظى فيعرف بانه ما الحقه البناء اعني
ما جيئ به لا لبيان مقتضى العامل الى اخر التعريف وما فى قوله ما لم يتغير اخره
واقعة على اسم غير متمكن وفعل ماض وفعل امر وفعل مضارع لحقته احدى
النونين فهذه الاقسام كلها مبنيه والحاصل انما خرج من اقسام المعرب
يدخل فى المبنى اذ لا واسطة **قوله** ما يظهر اعرابه اي علامات اعرابه بناء
على ما ذهب اليه الشـ من ان الاعراب معنوي اما على انه لفظى فلا حاجة
لتقدير هذا المضاف **قوله** يقدر فعل مضارع مبنى للمجهول والضمير المستتر فيه
نائب فاعل يعود على الاعراب والمعنى يقدر اي هو الاعراب ولا يخفى ان
ما واقعة على اسم وهي موصولة او نكرة موصوفة ويقدر صلها او صفتها
والضمير فيه ليس عائد على ما فقد جرة الصلة والصفة على غير من هي له فكان
الواجب ابراز الضمير فيقول وما يقدر هو وقد يجاب بانه جري على مذهب
الكوفيين وهو ان الابراز لا يجب الا اذا خيف اللبس ويدعى ان اللبس هنا
مامون **قوله** حرف صحيح هو ما ليس من حروف العلة التي هي الواو والالف والياء
قوله نحو دلو وظبي وغزو وعدو ورعي وانما اشبه ما ذكر الصحيح لان احرف
العلة بعد السكون لا تستثقل عليه الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة
واما الالف فلا يشبه الصحيح ما لحقته لانها لا تكون الا ساكنة وما قبلها متحرك
بحركة مجانسة لها وهي الفتحة **قوله** كما تظهر فى الصحيح اي حيث لا مانع من ظهورها
كان يسكن الاخر للوقف نحو جاء زيد بسكون الدال وان يحصل به ادغام
نحو قوله تعالى وترى الناس سكارى بادغام احد المثلين فى الاخر على
بعض القرآت او التخفيف نحو قوله تعالى فتوبوا الى بارئكم على قراءة من
سكن الهمزة والحكاية نحو من زيدا جوابا لمن قال ضربت زيدا او الاضافة

الى ياء المتكلم نحو غلامى او الاتباع نحو الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسر لام الله قراءة شاذة وقد نظمت هذه المواضع فقلت • فى غير منقوص ومقصور كان اعراب اسم فى سوى احوالى • اسكانه للوقف والتحقيق ثم حكاية اتباعه للوالى واضافة للياء من متكلم وكذاك ادغام له مع تالى والذى يقدر فيه الاعراب هذا هو القسم الثانى من المعرب وقد قسم هذا القسم من المعرب وقد قسم هذا القسم ايضا الى قسمين مايقدر فيه حرف ومايقدر فيه حركة وقدم الكلام على مايقدر فيه حرف وان كان المناسب تقديم مايقدر فيه حركة لان الاعراب بالحركة اصل والاعراب بالحرف نائب عنها لطول الكلام على مايقدر فيه الحركة فقدم مايقدر فيه حرف ليتفرغ منه اليه او لما كان تقدير الحرف محل خفاء واستغراب بادر بالتنبيه عليه وقدمه **قوله** جمع المذكر السالم المضاف الخ سكوته على هذا القسم مما يقدر فيه حرف يقتضى الحصر وليس كذلك اذ قد بقى من اقسام مايقدر فيه الحرف جمع المذكر السالم اذا اضيف لكلمة اخرى غير الياء نحو جاء صالح القوم ورايت صالح القوم ومررت بصالح القوم فان الواو فى حالة الرفع مقدرة منع من ظهورها الثقل وكذا تقدر الياء فى حالة النصب والجر كذلك والاسماء الستة اذا اضيفت الى ماذكر نحو جاء اب الحسن ورايت اب الحسن ومررت باب الحسن والمثنى اذا اضيف لكن فى حالة الرفع تقدر الالف نحو جاء صالح القوم فهو مرفوع بالف مقدرة منع من ظهورها الثقل واما فى حالة النصب والجر فان الياء فيه تظهر تقول رايت صالحى القوم ومررت بصالحى القوم فنصب وجر بالياء الظاهرة اذ لا استثقال فى ظهورها كالجمع ولانها فى جمع المذكر السالم حذفت لوجود مايدل عليها وهى الكسرة وليس فى المثنى مايدل عليها لو حذفت فان ماقبلها فى المثنى مفتوح ولعل الشارح لم يلتفت لذلك لانه امر عارض بسبب الاضافة لكلمة مستقلة بخلاف ياء المتكلم فانها لعدم استقلالها بمنزلة العدم كذا اجاب وهو فى غاية الضعف فليتامل **قوله** فى حالة الرفع واما فى حالة الجر والنصب فان اعرابه فيهما لفظى لبقاء الياء التى هى الاعراب فيهما غاية الامر انها ادغمت فى ياء المتكلم والادغام لايخرجها عن حقيقتها **قوله** اصله مسلموى هذا الاصل بالنظر للاضافة والا فالاصل الاصيل مسلمون لى حذفت النون للاضافة واللام للتخفيف وقلبت الضمة التى على الميم كسرة لمناسبة الياء

31

كلامه انه يبدأ بقلب الواو ياء على قلب الضمة كسرة وهو كذلك خلافا لابن
جني حيث اختار انه يبدأ بقلب الضمة كسرة على قلب الواو معللا له بانه اقدام
على الحركة الضعيفة قبل الاقدام على الحرف القوي وماذكره الشارح هو المشهور
عند القوم **قوله** وقدرة الواو يؤخذ من سياق المصنف ان هذا التقدير ليس
للثقل ولا للتعذر حيث سكت عنهما هنا في بيان مايقدر فيه الحرف وتكلم
عليهما في بيان مايقدر فيه الحركة ونص ابن الحاجب على ان تقدير الواو هنا
للاستثقال **قوله** لان جمع الخ علة لقوله وقدرة الواو دون الضمة هذا وقد
ذهب ابو حيان الى ان اعراب مسلمي لفظي قال لان ذات الواو باقية وانما
تغيرت صفتها والتقدير للشيء بخلو المحل عن المقدر ولا يتأتى ذلك هنا لان
الواو انقلبت ياء فلم تنعدم وانما تبدل وصفها ونظير ذلك في الجسمانيات استحالة
الخمر خلا **قوله** مايقدر للتعذر اي مالا يقدر فيه الاعراب لكونه يمنع من ظهوره
التعذر وليس هذا التقسيم منحصرا فيما ذكره الشارح بل بقي منه ما اسلفت لك في
النظم **قوله** كالفتى الكاف للتمثيل اي مثل الفتى من كل اسم معرب اخره
الف لازمة ويسمى هذا القسم مقصورا لكونه ضد الممدود وهو الاسم المعرب
الذي اخره همزة بعد الف زائدة كالسماء ورداء او لكونه منع من ظهورها مطلق
من ظهورها مطلق الحركات والقصر معناه لغة المنع والتعليل الاول اولى لان
التعليل الثاني يشمل نحو غلامي فانه ممنوع من ظهور الحركات مع انه لا يسمى مقصورا
اللهم الا ان يقال ان علة التسمية لا يلزم اطرادها ولا انعكاسها **قوله** وغلامي
اي من كل اسم مضاف الى ياء المتكلم وليس مثنى ولا جمع مذكر سالما ولا مقصورا
ولا منقوصا **قوله** جاء الفتى مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الالف المحذوفة
منع من ظهورها التعذر اذ اصله فَتَيٌ تحركت الياء وانفتح ماقبلها قلبت الفا
فالتقى ساكنان الالف والتنوين فحذفت الالف لالتقاء الساكنين فصار فتى
قوله ان ذات الالف لا تقبل الحركة وذلك لانها ساكنة لانها الف لينة فلو
فلو فرض تحركها انقلبت حقيقتها وصارت همزة ولذلك كان التقدير فيها للتعذر
اما المقدر للثقل فان الحرف يقبل الحركة لكنها تستثقل عليه كالقاضي فان الياء
تقبل الضمة لكنها ثقيلة فقد ظهر لك الفرق بين مايقدر للتعذر ومايقدر للثقل
قوله اشتغل بحركة المناسبة اي فلا يقبل حركة الاعراب اذ لا يتوارد اثران على

شيئ واحد **قوله** فتقدر فيهما اي في الف المقصور كهي الفتى ونحوه وما قبل
الياء في المضاف الى ياء المتكلم ثم محل تقدير الحركات الثلاثة اذا كان الاسم الذي
اخره الف مصروفا اما اذا كان ممنوعا من الصرف كموسى وعيسى فانك تقدر
فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا ففي حالة النصب تكون اصلية وفي حالة
الجر تكون نائبة عن كسرة وذهب بعضهم الى تقدير الكسرة في حالة الجر في
الاسم الذي لاينصرف وعلل ذلك بانها انما امتنعت فيه للثقل ولا ثقل
مع التقدير واجيب بان الثقل يتباعد عنه مطلقا في اللفظ والتقدير ولان
الفعل لا يدخله الكسرة مطلقا فكذا ما اشبهه **قوله** وتظهر الكسرة قال ابن مالك
هذا هو الصحيح عندي ومن قدر كسرة اخرى فقد ارتكب تكلفا لا مزية عليه
ولا حاجة اليه قال ابو حيان ولا اعرف له سلفا في هذا المذهب **تنبيه**
قد ظهر ان في المضاف لياء المتكلم مذاهب اربعة الاول مذهب الجمهور
انه معرب في الاحوال الثلاثة الثاني انه مبني وهو مذهب الجرجاني ابن
الخشاب والمطرزي وظاهر كلام الزمخشري الثالث مذهب ابن جني
انه لا معرب ولا مبني الرابع ما ذهب اليه ابن مالك **قوله** واعترض مبني
للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود لابن مالك والمعترض هو ابو حيان
والاعتراض هو ما ذكره الشارح بقوله بان الكسرة فتكون الباء للتصوير اي
اعتراض مصور بان الخ وجواب هذا الاعتراض قول الشارح وله ان يدعي
الخ اي له اي لابن مالك ان يجيب عن الاعتراض مدعيا **قوله** كما قالوا الكاف للتشبيه وما
موصول حرفي تسبك مع ما بعدها بمصدر اي هذا الادعاء شبيه بقولهم في
ضرب الخ وذلك ان النحاة قالوا ان الفعل اذا كان ماضيا وبني للمجهول فانه يضم
اوله ويكسر ما قبل اخره فاورد عليهم ضرب فاجابوا بما ذكر هذا ما يقتضيه ظاهر كلام
المصنف وفيه ان الذي قال هذا القول هو ابو حيان بحثا من عند نفسه فليس من كلام
النحاة واما قول النحاة يضم اول الماضي ويكسر ما قبل اخره فهو محمول على غير المكسور
نحو اكل وضرب الخ علما بانه لا معنى لكسر المكسور وح فالاولى ان يقال ان
الكسرة في غلامي قبل دخول العامل كانت لمجرد المناسبة وبعده صارت لمجرد
الاعراب من غير تبدل ولا شك في ثبوت المغايرة بالاعتبار ح **قوله** وما يقدر للاستثقال
للاستثقال عطف على قوله ما يقدر للتعذر اي وقسم تقديري اي الحركة للثقل

والهلاء

والصلة والصفة في الموضعين اي في قوله تقدر للتعذر وقوله تقدر للاستثقال
قد جرت على غير من هي له فكان الواجب ابراز الضمير بان يقول تقدر هي وتقدر هي
لكن جواب ذلك فلا تغفل ثم المقدر هنا الضمة والكسرة واما الفتحة فتظهر كما
قال بعد ذلك وتظهر فيه الفتحة قوله كالقاضي من كل اسم معرب اخره ياء ساكنة
لازمة قبلها كسرة منصرف كالقاضي او غير منصرف كجوار الا انه في جوار تقدر
الفتحة في حالة الجر نيابة عن الكسرة ولم تظهر لكونها نائبة عن ثقيلة فاعطيت
حكمه ويسمى هذا الحكم منقوصا لانه نقص منه ظهور بعض الحركات وهي الضمة والكسرة
او لنقص لامه اي حذفها لاجل التقائها ساكنة مع التنوين في نحو جاء قاض اذ اصله
قاضي بوزن فاعل استثقلت الضمة على الياء فحذفت فصار قاض فهو مرفوع بضمة
مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل ومثله الجر
واما النصب فتظهر فيه الفتحة لخفتها تقول رايت قاضيا قوله جاء القاضي ومثله
قاض ومنه قوله تعالى لا ينكحها الا زان او مشرك فان زان فاعل مرفوع بضمة
مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل اذ اصله زاني
بوزن فاعل فعل به ما فعل بقاض قوله ومررت بالقاضي ومثله بقاض فهو مجرور
بكسرة مقدرة على الياء الموجودة في الاول وفي الثاني على الياء المحذوفة ثم اعلم ان خلاف
ما قاله المص من ظهور الفتحة اما ضرورة او شاذ يحفظ ولا يقاس عليه كقولهم في تقدير
الفتحة اعط القوس باريها بسكون الياء وقوله ولو ان واش باليمامة داره
وداري باعلى حضرموت اهتدى ليا واجازه ابو حاتم السجستاني في الاختيار
وقال انه لغة فصيحة وخرج عليه قراءة من قرا من اوسط ما تطعمون اهاليكم بسكون الياء
ومن الضرورة ايضا ظهور الضمة والكسرة كما جاء قليلا في اشعار العرب قوله والمبني
قسمان واما القسم الثالث وهو المبني على الحرف نحو يا زيدان فانه مبني على الالف
ويا زيدون فانه مبني على الواو ولا رجلين ولا مسلمين بالبناء على الياء ونحو ذلك
فقد تركه المص لان بناءه عارض بسبب النداء او تركيبه مع لا وكلامه في المبني اصالة
فلا يرد هذا القسم قوله ما يظهر فيه حركة البناء اي حركة للبناء بناء على ان
البناء معنوي او حركة هي البناء بناء على انه لفظي قوله فالذي يظهر فيه حركة البناء
اي من فتح وكسر وضم ومثل للثلاثة وترك التمثيل للمبني على السكون نحو لم الذي هو مما
القسم الرابع من المبنيات لان كلامه لم يشمله لكونه في خصوص المبني على حركة او

اقتصر على المبنى على الحركة لانه قسم المبنى الى قسمين ما يظهر فيه البناء وما يقدر ومعلوم
ان السكون لا يقدر فى بناء الاسماء فترك التعرض للمبنى على السكون لصحة تقسيمهم ولو
ذكره لفسد التقسيم كما لا يخفى **قوله** بالبناء على الفتح اي علامته وهي الفتحة وكذا يقال
فى نظائره وانما اولنا بما ذكر لان اين ليست بمبنية على نفس الفتح الذي هو اثر الفتحة
بل على الفتحة والاحرى وانما بنيت اين لتضمنها معنى حرف الاستفهام ان كانت
استفهامية او حرف الشرط ان كانت شرطية وكان البناء على حركة لئلا يلتقي ساكنان
لو بنيت على السكون وكانت الحركة خصوص الفتحة لخفتها لانها اقرب الى السكون **قوله**
وامس بنى لتضمنه معنى حرف التعريف للدلالة على وقت معين وهو اليوم الذي
قبل يوم التكلم الصادق بما يليه ذلك اليوم وبما قبله من الايام الماضية القريبة
من ذلك اليوم والبعيدة منه لكن المتبادر الغالب فى الاستعمال هو الاول وهو
اليوم الذى يليه يوم التكلم وكان بناؤه على حركة لئلا يلتقي ساكنان وكانت الحركة
خصوص الكسرة لما ذكره الشارح وهو انها الاصل فى التخلص من التقاء الساكنين وانما
كانت اصلا لان الجر مختص بالاسماء والاصل ان يدل عليه بالكسرة والجزم مختص
بالافعال والاصل ان يدل عليه بالسكون فصارت الكسرة ضدا للسكون والاصل
ان يتخلص من الشيء بضده ومحل بناء امس اذا اجتمع فيه شروط ستة الاول ان
يراد به يوم معين سواء كان ذلك اليوم هو الذى قبل يومك الذى انت فيه او قبله على
ما سبق لك الثانى ان لا يعرف بال الثالث ان لا يضاف الرابع ان لا يكسر كاموس
الخامس ان لا يصغر كاميس السادس ان لا يستعمل ظرفا نحو اعتكفت امس فان
تخلف شرط من هذه ما عدا الاخير اعرب واما الشرط الاخير فانه يكون معه فيبنى **قوله**
وحيث بنيت لتضمنها حرف الشرط ان كانت شرطية او لافتقارها الى الجملة افتقارا
لازما ان كانت ظرفية وكان بناؤها على حركة تخلصا من التقاء الساكنين وكانت الحركة
نفس الضمة لشبهها بالغايات وهي قبل وبعد واسماء الجهات الست سميت غايات
الصير و...... بعد حذف المضاف اليه غاية واخرا فى النطق بعد ان كانت وسطا
مثلا تقول جاء زيد بعد عمرو فتحذف عمرا وتقول بعد بالبناء على الضم والمعنى ان
الغايات لما بنيت على الضم بنيت حيث ايضا عليه تشبيها بها ووجه الشبه ان حيث قطعت
على الاضافة الى المفرد الذى كان حقها ان تضاف اليه كسائر اخواتها فمنعت ذلك
كما منعت قبل وبعد والتزام اضافتها للجملة وعلة بناء الغايات على الضم الفرق بين حركة

اعرابها وحركت بنائها لان الضم ليس حركة لها حالة الاعراب فجعل حركة لها حالة البناء
واما بنائها على الكسر فلالتقاء الساكنين وعلى الفتح فللتخفيف وما ذكره المصنف من بنائه حيث
هو المشهور وحكى ابن الدهان ان بني اسد يكسرونها جرا ويفتحونها نصبا وحكى الكسائي
ان بني فقعس يعربونها مطلقا فهذه احد عشر لغة وقرئ شاذا سنستدرجهم من حيث لا يعلمون
اما على لغة من يكسرها ومن يعربها جرا ومن يعربها مطلقا **قوله** نحو المنادى ومنه اسم لا
المفرد المبني قبل دخول لا عليه نحو لا سيبويه في الدار بتنوين س قبل دخول لا عليه وانما
اشترطنا فيه التنوين ليكون نكرة فتعمل لا فيه لانها لا تعمل الا في نكرة واما اذا لم ينون
فانه يكون معرفة فلا يصح ان تعمل فيه لا **قوله** المبني قبل النداء نحو يا سيبويه فسيبويه مبني
قبل دخول حرف النداء وعلة بنائه التركيب لتضمنه معنى حرف العطف فسيبويه مركب من كلمتين
قد امتزجتا وصارتا كلمة واحدة فكانه ضمن الاسم معنى الواو وقيل ان علت بناءه من مشابهة
لاسم الصوت فهو مبني لكونه اشبه المبني **قوله** ويا حذام اي ونحوه من كل علم لمؤنث جاء على
وزن فعال سواء كان آخره راء كوبار وحضار ام لا كقطام وحذام وهذا النوع مبني عند
اهل الحجاز لتضمنه معنى الحرف وهو تاء التانيث وكانت على حركة للتخلص من السكونين وكانت
خصوص الكسرة لانها الاصل في التخلص من السكونين ومثل ذلك يقال في س **قوله** فانك تقدر
فيه اي في هذا القسم المبني الضمة فسيبويه منادى مبني على ضم مقدر على اخره منع من ظهوره
اشتغال المحل بحركة البناء الاصلي ومثله حذام والدليل على ان حركة البناء مقدرة في هذا
النوع ظهور اثر التقدير في التابع للمنادى ولذلك قال المص ويظهر اثر ذلك اي التقدير
بالرفع اي في العالم الذي هو نعت س **قوله** اتباعا حال من الرفع اي حالة كون الرفع تابعا
او مفعول مطلق لعامل محذوف والتقدير تبع ذلك اتباعا **قوله** لمحله اي محل الاسم المنادى
لان المنادى في محل نصب على المفعولية بالفعل المقدر الذي نابت عنه يا والتقدير في نحو يا زيد
ادعوا زيدا وقضية تقديم الرفع على النصب رجحيته وظاهر كلام القوم استواء الوجهين
ورجح ابن الانباري النصب قائلا ان الحمل على الموضع اي المحل هو الاختيار عندي لان الاصل
في وصف المبني هو الحمل على الموضع ويؤيده ما قاله النيلي في شرح الكافية ان النصب على المحل هو القياس
كما في سائر المبنيات **قوله** لا يجوز اتباعها لكونها ضعيفة بسبب لزومها للكلمة وعدم مفارقتها
اياها **قوله** بخلاف العارضة اي الحركة العارضة وهي الضمة المقدرة بسبب النداء اي فانه
يجوز اتباعها وعلة الجواز انها اشبهت حركة الاعراب من حيث انها نظرا مع دخول حرف
النداء وتزول بزواله والحاصل ان كلا من الكسرة والضمة المقدرة في نحو يا سيبويه حركة بناء لكن

جوز والاتباع في الحركة المقدرة التي اجتلبها العامل وهي الضمة دون حركة البناء الاصلية
وهي الكسرة لما ان الاولى وان كانت حركة بناء لكن ترجحت على الثانية من حيث كونها اشبهت
حركة الاعراب من جهة انها تطرؤ وتزول ولشبه هذه الحركة بحركة الاعراب نون المنادى
المفرد معها كقوله سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام وكقوله المحدولانت
خير بجيبه والنخل فخل معرق ما كان ضرك لو مننت وربما منَّ الفتى وهو المغيظ المحنق ولقد
الغز بعضهم في هذه المسئلة بقوله يا هؤلاء اخبروا سائلكم ما اسم له لفظ وموضعان
ولا يراعى لفظه في تابع والموضعان قد يراعيان وقد لمح في اللغز عن الجواب بقوله
يا هؤلاء فانه من افراد المسئلة ومراده بالموضعين الضمة المقدرة والنصب الذي هو محل
المنادى **قوله** ونحوه وذلك كجواز الفتح في تابع اسم لا كقولك لا سيبويه ظريف بالفتح اتباعا
للفتح المقدر وظريفا بالنصب اتباعا للمحل فان اسم لا في محل نصب وظريف بالرفع نظرا لمحل
مع اسمها لان محلها معا رفع بالابتداء عند س ويمتنع ظريفٍ بالكسر الملفوظ به **قوله** معرب
قدمه لشرفه والاعراب في الفعل على خلاف الاصل لان الاصل فيه البناء والاسم بالعكس
ولا ثالث لهما اي على الصحيح ونقل الشاطبي عن بعضهم ان الفعل المضارع المؤكد بنون
التوكيد مباشرة او غير مباشرة ليس معربا ولا مبنيا فهو حالة بين حالتين كالمضاف لياء المتكلم
والصحيح انه مبني اذا كانت نون التوكيد مباشرة ومعرب اذا لم تكن مباشرة وسياتي ذلك
قوله اتفاقا منصوب على نزع الخافض اي بالاتفاق وعلى الحال من المبني الذي هو المبتدا
على رأي س اي حالة كون بنائه متفقا عليه **قوله** لانه الاصل في البناء الجار والمجرور متعلق
بالاصل والاصل في اللغة ما بني عليه غيره ويطلق في الاصطلاح على معان احسن ما يراد
منها هنا الراجح والمعنى ان البناء على السكون هو الراجح في نظر الواضع وعلة ذلك ان
ان البناء ضد الاعراب واصل الاعراب ان يكون بالحركة فضده وهو البناء يكون الاصل
فيه السكون تحقيقا للتضاد وايضا البناء ثقيل للزومه حالة واحدة والسكون خفيف
فناسب ان يكون الاصل فيه ذلك ليحصل التعادل **قوله** في وقوعه متعلق بالمشابهة
وهو بيان لوجه المشابهة والمراد وقوعه بحسب الظاهر والا ففي الحقيقة ان الصفة
وكذا الصلة والخبر والحال ليس الفعل وحده بل مجموع الفعل والفاعل الذي هو الجملة
ثم كون الفعل يقع موقع الاسم في الصلة محل منع لان الصلة لا تكون الا جملة فما ذكره
من المواضع الاربعة سلم فيما عدا الموصول فان الفعل فيه ليس واقعا موقع الاسم
لان صلة الموصول لا تكون الا جملة فتدبر **قوله** والامر مبني على السكون ان كان

صح

صحيح الاخر او نائبه وهو الحذف ان كان معتل الآخر كما سيأتي قوله وذهب الكوفيون
مقابل للقول الاصح الذى هو قول البصريين وقد رد مذهب الكوفيين بان اضمار الجازم
ضعيف كاضمار الجار والمجرور وماذكروه خلاف الاصل الذى هو بناء الافعال فلا يرتكب
من غير ضرورة داعية اليه سيما مع مزيد التكلف قوله مقدرة حال من لام الامر وفى
نسخة تقديرا ومعنى كونها مقدرة انها غير ملفوظ بها قوله وقفا منصوب على الظرفية
توسعا اي فى حالة الوقف وهذا جواب عما يقال ان الالتباس مرفوع لان المرفوع
محرك الآخر بالضمة والمجزوم ساكن الاخر فلا التباس وحصل الجواب ان الالتباس
يحصل فى حالة الوقف فيكفى الالتباس ولو فى صورة التقدير قوله ثم اتي بهمزة الوصل
فان قلت هلا حرك مابعد حرف المضارعة واستغنى بذلك عن همزة الوصل فالجواب
انهم لم يحركوها لاجل المحافظة على صيغة المضارع اذ لو حركت لرجع للماضى قوله
توصلا مفعول لاجله من قوله اتى اي لاجل التوصل للنطق بالساكن الذى هو الضاد
قوله ثم المعرب ال فيه للعهد الذكرى لتقدم مدخولها صريحا فى قوله والفعل قسمان
معرب ومبنى فالمعرب الفعل المضارع وهو المراد هنا قوله ما يظهر اعرابه اي علامة اعرابه
بناء على ان الاعراب معنوى او يبقى الكلام على ظاهره بناء على ان الاعراب لفظى الذى
هو نفس الحركة الموصوفة بالظهور قوله وما يقدر ما اسم موصول او نكرة واقعة
على قسم ويقدر فعل مضارع مبنى لما لم يسم فاعله ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على
الاعراب فمذجرة الصلة او الصفة على غير من هي له وقد تقدم لك جوابه ثم ظاهر سكوت
المصنف عن وصف هذا التقدير هل هو مقدر للتعذر او للثقل وتعرضه لما يقدر للثقل والتعذر
فى الحركة يقتضى عدم اتصاف هذا التقدير بشيء من التعذر او الثقل كما تقدم نحو ذلك و
والمتبادر ان هذا التقدير للثقل ان النون قد حذفت لتوالى الامثال توالى الامثال ثقيل
لا متعذر قوله الصحيح الآخر وهو ما اخره حرف صحيح بان لم يكن من حروف العلة ويشترط
ايضا ان لا يتصل به الف اثنين او واو جماعة او ياء مخاطبة فان اتصل به واحد مما ذكر
كان اعرابه بالحروف وانما زدنا هذا الشرط اخذا من تمثيله واقتصاره على المضارع
المعرب بالحركات ولو ترك هذا الشرط كان التمثيل قاصرا اذ يكون القسم شاملا للمعرب
بالحروف وقد اقتصر بالمثال على المعرب بالحركات قوله والذى يقدر اعرابه قسمان
بقي قسم ثالث وهو ما يقدر فيه السكون نحو قوله تعالى لم يكن الذين كفروا انما لم يذكره
لان التقدير هنا عارض وما ذكره من التقدير الذاتى قوله فالذى يقدر فيه حرف لح

كلامه يوهم الحصر وليس كذلك بل منه ايضا ما حذف منه النون تخفيفا نحو قول الشاعر
ابيت اسرى وتبيتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الزكي اذا اكد بالنون اي الثقيلة
فانه معرب لعدم مباشرة النون له في اللفظ والفعل المضارع انما يبنى اذا اتصلت به نون التوكيد
وكانت مباشرة له فان لم تباشره كالامثلة التي سيذكرها اعرب قوله نحو لتبلون فعل مضارع مبني
للمجهول والواو ضمير نائب فاعل وهذا مثال المتصل به واو الجماعة قوله ولتبلوان مثال المتصل
به الف الاثنين قوله ولتبلين مثال المتصل به ياء المخاطبة قوله اصله اي بعد توكيده بنون
التوكيد الثقيلة واما قبل التوكيد فاصله تبلوون بوزن تنصرون بواوين الاولى لام الفعل
لانه مضارع بلي يبلو من الابتلاء وهو الاختبار والتجربة والواو الثانية واو الجماعة قوله
وثلاث نونات الاولى نون الرفع والثانيان نون التوكيد لان نون التوكيد الثقيلة مشددة
والحرف المشدد بحرفين وهذه النونات الثلاث زوائد قوله تحركت الواو الاولى وهي
لام الفعل وقوله وانفتح ما قبلها اي استمر على فتحه وما ذكره المص غير متعين اذ لك ان
تقول ايضا استثقلت الضمة على الواو الاولى فحذفت فاجتمع ساكنان الواو الاولى والواو
الثانية فحذفت الاولى لالتقاء الساكنين قوله فاجتمع ساكنان وهما الالف المنقلبة عن
الواو وواو الجماعة قوله لالتقاء الساكنين اي التخلص منه قوله ثم حذفت نون الرفع لتوالي
الامثال وهي النونات الثلاث واستشكل هذا بانه قد اجتمع ثلاث نونات نحو النساء جنن
في الماضي ويجنن في المضارع واجيب بان في كل من المثالين نونين من نفس الكلمة
ونون زائدة وهي نون جمع النسوة وذلك لان جنن فعل ماض مسند لضمير جمع النسوة
ويجنن فعل مضارع مسند له ايضا فاصله قبل دخول نون الضمير جنن واما تبلونن
فان النونات الثلاث فيه زوائد كما علمت والثقل انما يحصل بالمزيد دون الاصلي فقد ظهر
الفرق بين المثالين قوله واو الجماعة ونون التوكيد بالرفع بدل من ساكنان الذي هو
فاعل اجتمع قوله تحركت الواو بالضمة دون غيرها من الحركات لمناسبة الضمة لها وانما
لم تحرك نون التوكيد الاولى لانها مدغمة في الثانية والمدغم لا يكون الا ساكنا فلم يمكن
تحريكها اذ لو تحركت انفك الادغام مع كونه واجبا لاجتماع المثلين قوله ولم تحذف
اي الواو قوله لعدم ما يدل عليها اي لعدم وجود ما يدل على الواو وهو خصوص الضمة
فان قلت هلا حذفت النون المشددة فالجواب انه جيء بها لغرض وهو التوكيد فلو حذفت
فات ذلك الغرض قوله يجب قلبها الفا اي عملا بمقتضى القاعدة السابقة قوله لا اعتداد
بها اي في اعلال الكلمة وتغيرها قوله اصله اي بعد التوكيد واما اصله قبل التوكيد

لتبلوان

لتبلوان **قوله** لتبلوانن بثلاث نونات زوائد الاولى نون الرفع والثنتان نون التوكيد
قوله لتوالى النونات اى الزوائد الثلاث ولما حذفت نون الرفع التقى ساكنان الف الاثنين
ونون التوكيد الاولى المدغمة فى الثانية وحركة النون الثانية من نون التوكيد الثقيلة
بالكسرة تشبيها لها بنون المثنى بجامع الوقوع بعد الف الاثنين وان كانت هنا ضميرا
فهى اسم وفى المثنى حرف ثم هذا الكسر ليس لاجل التخلص من التقاء السكونين بل اغتفر
التقاء السكونين هنا لانه يجوز فى مواضع منها اذا كان الاول حرف علة قبله حركة
من جنسه والثانى مدغم فى مثله كهذا المثال ولم تحذف الالف لانها لو حذفت التبس فعل
الاثنين بفعل الواحد ولم تحركت النون الاولى من نون التوكيد لانها مدغمة فى الثانية
فلا يمكن تحريكها ولم تحذف لانه جيئ بها الغرض وهو التوكيد فحذفها ينافى ذلك الغرض
ولم تقلب الواو الفا مع انها تحركت الواو وانفتح ما قبلها لانها لو قلبت الفا لزم التقاء ساكنين
الالف المنقلبة عن الواو والف الاثنين **قوله** اصله لتبلوينن اى بعد التوكيد واما
قبله فاصله لتبلوين بوزن تنصرين **قوله** وانفتح ما قبلها اى فقلبت الفا عملا بمقتضى
القاعدة **قوله** فحذفت الالف وانما خصت بالحذف دون اليآء مع ان التخلص من التقاء
الساكنين يحصل بحذف الياء ايضا لان الالف جزء من الكلمة بخلاف اليآء **قوله** فحركت
اليآء اى ليحصل التخلص من التقاء الساكنين وانما خصت تلك اليآء بالتحريك ولم
تحذف لعدم ما يدل عليها من الحركات قبلها وهى الكسرة وانما لم تحذف النون المشددة
لانه جيئ بها الغرض وحذفها ينافى ذلك الغرض ويأتى فى الياء هنا ما تقدم من السؤال
والجواب المذكورين فى كلام المصنف **قوله** لتوالى النونات واما اذا حذفت لا لتوالى
الامثال بل للجازم فانها لا تقدر نحو ولا يصدنك ولا تتبعان فاما تريت الاول قبل
التوكيد ودخول الجازم يصدونك حذفت نون الرفع عند دخول الجازم وهو لا الناهية
الناهية فصار لا يصدوك ثم اكد بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان وهما واو الجماعة
والنون الاولى من نون التوكيد المدغمة فى الثانية ثم حذفت الواو لدلالة الضمة قبلها
عليها فصار يصدنك واصل الثانى قبل التوكيد ودخول الجازم تتبعان حذفت نون
الرفع للجازم وهو لا الناهية فصار لا تتبعا ثم اكد بنون التوكيد الثقيلة فالتقى ساكنان
وهما الالف والنون المدغمة لا جائز ان تحذف الالف لئلا يلتبس فعل الاثنين بفعل
الواحد ولا النون لئلا يفوت الغرض الذى جيئ بها لاجله ولا يمكن تحريك النون
الاولى من نون التوكيد الثقيلة لانها واجبة الادغام وتحريكها يمنع من ذلك

فحركت النون الثانية بالكسر كنون المثنى واغتفر هنا التقاء الساكنين كما في لتبلوان واصل الثالث قبل التوكيد ودخول الجازم ترأيين بهمزة مفتوحة بعد الراء الساكنة وبعد الهمزة ياء مكسورة فياء ساكنة بوزن تفعلين فالراء فاء الكلمة والهمزة عينها والياء الاولى لامها نقلت حركة الهمزة الى الراء ثم حذفت الهمزة تخفيفا لكثرة الاستعمال فصار تَرَايِيْنَ بفتح الراء وكسر الياء الاولى وسكون الثانية فقلبت الياء الاولى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقت ساكنة مع الثانية الساكنة فحذفت لانها جزء كلمة فصار ترين بفتح التاء والراء وسكون الياء ثم دخل الجازم وهو ان الشرطية المدغمة في ما الزائدة فحذفت النون فصار اما ترى بسكون الياء بعد الراء المفتوحة ثم اكد بنون التوكيد الثقيلة فالتقى ساكنان وهما ياء المخاطبة والنون المدغمة وحذف احدهما متعذر فحركت الياء بحركة تجانسها وهي الكسرة وفيه ما تقدم من السؤال والجواب في كلام المص والاعراب في هذه الامثلة الثلاثة لفظي لانه بحذف النون للجازم لا تقديري وان النون حذفت لتوالي الامثال كالامثلة الثلاثة التي ذكرها المص **قوله** ما تقدر ما موصولة او نكرة موصوفة واقعة وتقدر فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على الحركة وتعذرا منصوب على التمييز او مفعول لاجله وجملة تقدر من الفعل وضميره صلة او صفة جرة على غير من هي له ومثله يقال في قوله وما يقدر استثقالا ومما تقدر فيه الحركة للتعذر ايضا ما اشتغل آخره بحركة النقل كما في قول القائل ونهت بعد ما كدة افعله بفتح اللام والاصل افعلها فحذفت الالف اعتباطا ثم نقلت حركة الهاء وهي الفتحة الى اللام بعد سلب ضمتها التي هي علامة الرفع فصار الرفع مقدرا فهو مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة النقل او سكن آخره لاجل الادغام نحو يضرب بكر فان يضرب مرفوع بضمة مقدرة على اخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لاجل الادغام ولم يتعرض المص لهذا لان التعذر فيه ليس ذاتيا بل عرضي وكلامه في التعذر الذاتي والفرق بينهما ان الاول التعذر فيه لمانع بحيث لو ازيل ذلك المانع ظهرت الحركة واما الثاني فان التعذر فيه غير منفك اذ الالف في يخشى مثلا دائما ساكنة فلا تقبل الحركة فالتعذر ذاتي واما بالذات لا يزول **قوله** وهو ما في آخره الف لو حذف في لكان اخصر واوضح لان الالف نفس الاخر لا انها في الاخر فزيادة لفظ في نحو ح للتكلف **قوله**

فانها

فانها تقدر فيه الضمة فقط وذلك لان كلا من الياء والواو حرف ثقيل وتحريكه بالضمة
يزيده ثقلا فقدرت الضمة لذلك فيكون المانع من ظهورها الثقل **قوله** وتظهر الفتحة
واما عدم ظهورها في نحو قول كعب ابن زهير رضي الله تعالى عنه اجوا وامل ان تدنوا
مودتها وقول الشاعر ما اقدر الله ان يدني على شحط من داره الحزن ممن داره صول
فقيل ضرورة وقال بعضهم هو اختيار وخرج عليه قراءة بعضهم او يعفو الذي بيده
عقدة النكاح بسكون الواو **قوله** اذا لم يتصل به ضمير رفع متحرك تقييد لقوله يبنى
على الفتح فخرج بالضمير الاسم الظاهر نحو ضرب زيد وبالرفع ضمير النصب نحو ضربك وضربه
وبالمتحرك الساكن نحو ضربا فان في هذه الامثلة يبقى على الفتح الظاهر وما ذكرنا من ان
الفتحة في ضربا فتحة بناء هو الصحيح لانه حيث حصلت بها المناسبة استغنى عن جعلها
لمجرد المناسبة وبعضهم جعلها لمجرد المناسبة فتكون حركة البناء مقدرة وانما سكن اخره
مع ضمير الرفع المتحرك لكراهة توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة في نحو ضربت
وحمل عليه نحو اكرمت واستخرجت فالفعل مبني على فتح مقدر منع من ظهوره هذا السكون
العارض وانما ضم مع الواو في نحو ضربوا طلبا للمشاكلة فهذه الضمة ضمة مناسبة فهو
مبني على فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة هذا هو الراجح وذهب
بعضهم الى انه ان اتصل به ضمير الرفع المتحرك بني على السكون وان اتصل به واو الجماعة
بني على الضم وهو ظاهر كلام الشارح فان اردت تخريج كلامه على الطريقة الاولى الراجحة
قيدت الفتح في قوله يبنى على الفتح بالظاهر اي الماضي يبنى على الفتح الظاهر اذا لم يتصل به الخ
اي مدة عدم اتصال ما ذكر به بني على فتح مقدر **قوله** فانه مبني على السكون سواء كان
ذلك لفظيا كاضرب او تقديرا كاضرب الرجل فانه مبني على سكون مقدر منع منه اشتغال
المحل بالكسرة التي اجتلبت للتخلص من السكونين ثم ان محل بناء فعل الامر على السكونين
اذا لم تباشره نون التوكيد فان باشرته بني على الفتح نحو اضربنْ واضربنّ **قوله** والناقص
كاغز واخش وارم محل بناء ما ذكره على الحذف اذا لم يتصل به نون النسوة بني على
السكون نحو اغزونَ واخشين وارمين وبقي هنا مسئلة دقيقة ينبغي التنبيه عليها
وهو انه قد يدخل بعض الافعال من فعل الامر الاعلال حتى يبقى على حرف واحد
وذلك كفعل الامر وأيْ بمعنى وعد واصل وَأيَ وَأيِ كضرب تحركت الياء وانفتح ما
قبلها قلبت الفا ومضارعه يئي يوئي كيضرب حذفت الواو لوقوعها ساكنة بين عدوتيها
الكسرة والفتحة وحذفت الضمة التي على الياء للثقل فصار يئي وفعل الامر منه بها،

السكت واصله اوأي كارمى فحذفت اليا لان الامر مبنى على حذف حرف العلة وحذفت
الوا وحملا لحذفها هنا على حذفها فى المضارع ثم حذفت همزة الوصل استغناء عنها فصار
إ والحقت به ها السكت لاجل الوقف واما فى الوصل فتحذف الها لفظا لا خطا وعلى ذلك
يتخرج جواب اللغز المشهور وهو انَّ هندُ المليحةُ الحسناءُ واي من اضمرة لخل وفاء
فان ظاهره ان ان حرف توكيد ونصب فيقال ح كيف رفعت اسم ان ونصو هند واي منون
لحذف التنوين فيها وجوابه ان الهمزة فعل امر والنون للتوكيد والاصل إئْنين حذفت
النون لان الامر من الافعال الخمسة يبنى على حذف النون ثم حذفت الواو من فعل الامر
حملا على المضارع فصار إي ثم اكد بنون التوكيد الثقيلة فحذفت اليا لالتقاء الساكنين
فصار إنَّ وهند منادى مبنى على الضم فى محل نصب اي يا هند فحرف الندا محذوف والمليحة
نعت لها بحسب اللفظ والحسناء نعت لها على المحل لان المنادى فى محل نصب او مفعول لفعل
محذوف تقديره امدح الحسناء او صفة لموصوف محذوف اي عدى يا هند الحلة او
الحالة الحسنا، واي مفعول مطلق لقوله ان اي عدى وعد ومن اسم موصول مضاف
لواي وجملة اضمرة من الفعل والفاعل صلة من ولخل جار ومجرور متعلق بقوله اضمرت
ووفاء مفعول اضمرت ثم اذا وقع قبل هذا الفعل وهو اِءْ ساكن من كلمة جاز نقل حركة
الهمزة لذلك الساكن على قياس تخفيف الهمزة فتحذف ح الهمزة تقول قل بالخير يا زيد
اي عِدْ بالخير وهند قالت بالخير يا عمرو بتحريك لام قل وتاء قالت والغز فيه بعضهم بقوله
فى اي لفظ يا نحاة الملة • حركت قامت مقام الجملة • وقد الغزت فيما اذا نقلت حركة
الهمزة للتاء فى نحو قالتِ بخير يا زيد بقولى نحاة العصر ما حرف اذا ما تحرك حاز اجزاء
الكلام به التحريك قام مقام فعل به استتر الضمير على الدوام وحل اللغز ان الحركة التى
تحت التاء قائمة مقام فعل الامر وفاعله المستتر فيه فهذا فعل واسم والتاء نفسها حرف
لانها تاء التانيث فبسبب تحركها حازة اجزاء الكلام التى هى الاسم والفعل والحرف وقوله
به استتر الضمير صفة لفعل فان فعل الامر ضميره مستتر دايما لا يظهر ابدا **قوله** والحروف
كلها مبنية ان جعلت ال فى الحروف للاستغراق فالكل توكيد وان جعلت للجنس فهى تاسيس اي
اي ان كل حرف من الحروف مبنى لان الاصل فيها البناء فلا يسئل عن علة بنائها نعم
ما بنى منها على خلاف السكون يعلل كما سيذكره المصنف فان قلت قد اعرب بعض الحروف كما
فى قول الشاعر • ألامَ على لَوٍ ولو كنت عالما باذناب لَوٍّ لم تفتنى اوائله • فقد جرة لو بعلى
وهى حرف والجواب ان لو هنا اريد لفظه وقد تقرر ان الكلمة متى اريد لفظها صارت اسما

سواء كانت حرفا او فعلا او فعلا فالكلمات كلها متساوية فى ارادة لفظها وانما يفترق بعضها
عن بعض باستعمالها فى معانيها وامثال هذا كثير كقولهم من حرف جر وضرب فعل ماض وقد
حرف تحقيق وهل حرف استفهام ونحو ذلك **قوله** لانها لا يتوارد عليها معان الخ الضمير
فى انها يعود للحروف ويتوارد اى يتداول وما فى قوله ما يفتقر الخ واقعة على معان
وقوله فى دلالتها اى الحروف عليها اى على تلك المعانى وهذه النسخة واضحة واكثر
النسخ لا يتداول عليها ما يفتقر فى دلالته فيحتاج الى تكلف فى تصحيح هذه العبارة بان
يجعل الضمير فى دلالته راجعا لما باعتبار لفظها وهو من قبيل الحذف والايصال اى
فى دلالتها عليه فحذف الضمير الاول واتصل الثانى بدلالته بعد حذف الجار والمعنى
ان علة اعراب الاسم هو توارد معان عليه يحتاج فى تمييز بعضها عن بعض الى
الاعراب فالفاعلية مثلا انما امتازت عن المفعولية بالرفع والمفعولية امتازت
عنها بالنصب ونحو ذلك ومعلوم ان هذه معان تركيبية يدل عليها بمجموع المركب
واما الحرف فهي وان دلت على معان متعددة كمن فانها تكون للابتداء وللتبعيض وغير
ذلك لكن هذه المعانى المدلولة للحروف تسمى معانى الافرادية والمعانى الافرادية
لا تفتقر للاعراب اى فلو اعربت الحروف لكان اعرابها ضايعا والحاصل ان الحرف
غنى عن الاعراب لان له فى كل تركيب معنى لا يلتبس بغيره حتى يحتاج لان يميز بالاعراب
بخلاف الاسم فان المعانى الواردة عليه انما تتميز عن بعضها بالاعراب لكونها لا تستفاد
من التركيب **قوله** بالنسبة الى البناء واما بالنسبة الى غير ذلك فلها تقسيمات اخر كتقسيمه
الى مختص ومشترك والى ما يعمل وما لا يعمل وما يعمل الجر وما يعمل النصب الى غير
ذلك من التقاسيم التى لا تخصنا هنا **قوله** وهو الاصل اى فى كل مبنى لا انه الاصل
فى خصوص الحرف كما قد يتوهم **قوله** نحو ليت بنيت على حركة لئلا يلتقى ساكنان وكانت
نفس الفتحة للخفة **قوله** من الحروف الناسخة حال من ليت لانه قد اريد بها لفظها
فتكون اسما معرفة والجار والمجرور بعد المعارف يعرب حال كما هو القاعدة ومعنى
كونها ناسخة انها مزيلة رفع المبتدا من النسخ وهو الازالة لان الحروف الناسخة
وهى ان واخواتها التى منها ليت تنصب المبتدا وترفع الخبر نحو ليت الحبيب حاضر **قوله**
نحو جير بنيت على حركة لئلا يلتقى ساكنان لو بنيت على السكون وكانت كسرة لما قاله
المص **قوله** من الحروف الجوابية يقال فيه ما قيل فى قوله من الحروف الناسخة والجوابية
نسبة الى الجواب ضد السؤال نسبت اليه لانه يجاب بها السؤال كالايجاب بنعم فاذا قال

لقائل هل زيد عندك فالجواب بنعم او جير وقد تفتح الراء قال في المغني جير بالكسر على اصل
التقاء الساكنين كامس وبالفتح كاين وكيف حرف جواب بمعنى نعم لا اسم بمعنى حقا وفي
الجنى الداني جير بكسر الراء وفتحها والكسر اشهر **قوله** لشبهها بالغايات علة لكون البناء على
حركة فالتخلص من التقاء الساكنين ووجه شبهها بالغايات ان كلا من منذ والغايات
مفتقر في اداء معناه الى غيره فالغايات مفتقرة للمضاف اليه ومنذ مفتقرة للمجرور و
العامل لكن هذا التعليل وان صح ليس خاصا بمنذ بل هو عام في جميع الجر فانها كلها مفتقرة
للمجرور والعامل فالاحسن ان يقال ان حركة الذال اتباع للميم والساكن حاجز غير
حصين فلا يمنع من الاتباع قال في العزة ليس في الحروف ما هو مبني على الضم غير منذ
قوله من الحروف الجارة يجر بها اسم الزمان لكن تارة يكون ماضيا نحو ما رايته منذ يوم
الجمعة فتكون منذ ح بمعنى من وتارة يكون حاضرا نحو ما رايته منذ يومنا بمعنى في ومذهب
الجمهور ان مذ محذوفة النون واصلها منذ فليست كلمتين اصليتين مستقلتين فان كانت
اسما ورفع بعدها اسم زمان فان كان الزمان ماضيا نحو ما رايته منذ شهرنا فهي بمعنى
جميع المدة **قوله** فانها اسم اي مبتدا او خبر تقول تقول ما لقيته منذ يومان فان جعلتها مبتدا
فالتقدير مدة عدم اللقي يومان وان جعلتها خبرا فالتقدير بيني وبين لقائه يومان واسناد
الرفع اليها في قول المص الرافعة ينبغي ان يراد بها الواقعة مبتدا لانها تكون رافعة للخبر
اما منذ الواقعة خبرا فليست رافعة وان كانت اسما لان الخبر مرفوع بالمبتدا لا رافع له
اللهم الا على القول بان كلا منهما رافع لصاحبه لكنه ضعيف فلا يخرج عليه كلام المص بل
يخرج على الراجح من ان المبتدا رافع للخبر وح يراد بمنذ في كلامه الواقعة المبتدا لانه
قد قيدها بكونها رافعة وقيل ان منذ ليست رافعة لشيء فليست مبتدا ولا خبرا بل هي ظرف
مضاف للجملة بعدها ويومان فاعل بفعل محذوف اي انتهى اللقي منذ مضى يومان
ورد هذا القول بان فيه حذف الفعل بدون احتياج اليه وبقي فيها من الاوجه غير ما
ذكر **قوله** والبناء على القول بانه معنوي البناء مبتدا وقوله لزوم خبر والجار والمجرور
متعلق بمحذوف حال من البناء ومجيء الحال هنا من المبتدا لانه في الاصل مضاف اليه
اي وتفسير البناء حال كونه جاريا على القول بانه معنوي ومعنوي نسبة للمعنى من قبيل
نسبة المعنى الجزئي للكلي لان المعنى امر كلي يشمل البناء وغيره وانما قدم البناء على الاعراب
لقلة الكلام على انواعه **قوله** لزوم آخر الكلمة بمعنى ان آخر الكلمة لا يختلف بسبب
دخول العامل فشمل ما لم يختلف اصلا كلزوم كم للسكون وهؤلاء للكسر او يختلف الآخر
لا بسبب العوامل نحو اختلاف حيث بسبب اللغات التسع وخرج نحو الفتى فان

فان اختلاف

فان اختلاف اخره باختلاف العوامل مقدر فهو تغير تقديرا وقوله حالة واحدة مفعول
للمصدر الذى هو لز وم المضاف لفاعله وهو آخر الكلمة وقوله لغير عامل جار ومجرور حال
من اللزوم قيل وكان الاولى حذفه لان اثر العامل يعرض ويزول وليس لنا كلمة تلزم حالة واحدة
لعامل وقد يجاب بان هذا القيد ذكر لتحقيق الماهية كما هو الاصل فى القيود **قوله** ولزوم هؤلاء
انما بنيت هؤلاء وبقيت اسماء الاشارة لكونها اشبهت الحرف شبها تضمنيا لانها تضمنت معنى وهو
الاشارة وحق ذلك المعنى ان يؤدى بالحرف لكنهم لم يضعوا له .... يدل عليه **قوله** وعلى
القول بانه لفظى عطف على القول بانه معنوى اى والبناء على القول بانه لفظى ماجيئ الخ فما
جيئ الخ خبر عن البناء والجار والمجرور حال منه على نحو ما تقدم لك وجيئ فعل ماض مبنى
للمجهول وبه نائب الفاعل اى جاء به الواضع او وجد فى اخر الكلمة المبنية والاحسن من
هذه العبارة ان يقال ما لزمته الكلمة من شبه الاعراب لان التعبير بما جيئ به يوهم بان
البناء امر طارئ على الكلمة وليس كذلك بل هو ملازم لها دائما **قوله** لا لبيان مقتضى
العامل واما ماجيئ به لبيان مقتضى العامل فانه اعراب وقوله من شبه الاعراب بيان لما
جيئ به وشبه بفتح الشين والباء او بكسرة فسكون بمعنى المشابه وبيانه ان الحركة فى امس مثلا
وهى الكسرة تشابه الحركة فى بزيد وانما الفارق بينهما ان حركة بزيد جيئ بها لمقتضى العامل
فهى حركة اعراب وحركة امس ليست كذلك لكن بينهما مشابهة فى الصورة فان حركة البناء
صورتها ولفظها كحركة الاعراب والمقتضى بفتح الضاد المطلوب اى امرا اقتضاه العامل
وطلبه من رفع اونصب او جر او جزم وكانه قال البناء ما يشابه الاعراب فى كونه حركة
او حرفا او سكونا او حذفا وفى كونه فى اخر الكلمة **قوله** وليس حكاية اسم ليس ضمير مستتر
يعود على ماجيئ به اى وليس ذلك الاثر الذى جيئ به حكاية ولا انتقالا الخ فان هذه
الحركات الاربعة لا تسمى اعرابا ولا بناء وزيد على ما ذكره المصنف ان لا تكون تلك الحركة
للمناسبة او يكون السكون للوقف او للتخفيف فخرج الضمة فى ضربوا فانها للمناسبة والفعل
مبنى على فتح مقدر كما تقدم ونحو جاء زيد بالسكون فانه مرفوع بضمة مقدرة على اخره
منع من ظهورها السكون العارض لاجل الوقف ونحو ضربت بسكون الباء للتخفيف فان
حركة البناء مقدرة فجميع ما ذكر لا يسمى اعرابا ولا بناء **قوله** من زيدا من اسم استفهام
مبتدا مبنى على السكون فى محل رفع وزيدا خبر مرفوع بضمة مقدرة على اخره منع من
ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ومثله من زيد بالجر جوابا لمن قال مررت بزيد
وبالرفع ايضا جوابا لمن قال جاء زيد ووجهه فى الاخير ان الضمة الموجودة ليست هى الضمة

للعامل الذى هو المبتدأ بل الضمة الموجودة قبل الحكاية التى عمل فيها جا، وح فتقدر ضمة
الرفع حالة جعله خبرا فثبت لك ان الحركات الثلاثة تقدر فى المحكى **قوله** بكسر الدال فالحمد
مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الاتباع فالكسرة
التى تحت الدال ليست كسرة اعراب لكون العامل لا يقتضيها لان العامل لا يقتضى غير الضمة وقد
قدرناه ولا حركة بنا، لان الاسم معرب وكذا يقال فى البقية **قوله** وانواع البناء المراد بالا
نواع هنا الاقسام لا الانواع بالمعنى الذى اصطلح عليه المناطقة وهذه انواع للبناء مطلقا
سواء كان لفظيا او معنويا فعلى انه لفظى يكون البناء نفس الضمة وما ناب عنها كالالف
يا زيدان والواو فى يا زيدون وعلى انه معنوى هو لزوم مخصوص علامته الضمة
وما ناب عنها وقس الباقى وكذا القول فى انواع الاعراب **قوله** ضم اى نوع من اللزوم
الذى وصفت الكلمة المبنية به يدل عليه بالضم فتكون هذه الاقسام ليست نفس البناء بل
دالة عليه بنا، على انه معنوى او يبقى الكلام على ظاهره بنا، على ان البناء لفظى وكذا
يقال فى البقية قال الرضى واذا اطلق الضم والفتح والكسر فى عبارات البصريين فهى لا
تقع الا على حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث اولا كضمة قاف قل ومع
القرينة تطلق على حركات الاعراب ايضا كقول المصنف يعنى ابن الحاجب بالضمة رفعا
والكوفيون يطلقون احد النوعين على الآخر مطلقا **قوله** ولثقلهما اى الضم والكسر لم
يدخلا فيه اى فى الفعل ويؤخذ منه ان الضمة فى ضربوا ليست ضمة بنا، بل للمناسبة
وان الفعل مبنى على فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة وقد تقدم
ما فيه **قوله** نحو كم واين كل منهما اسم استفهام **قوله** نحو قم وبان الاول فعل امر مبنى
على السكون والثانى فعل ماض مبنى على الفتح **قوله** نحو لم وان بتشديد النون لان الاول
مثال للمبنى على السكون والثانى مثال للمبنى على الفتح **قوله** والاعراب على القول بانه لفظى
فى اعرابه ما سبق فى قوله والبناء الخ ولفظى نسبة للفظ بالمعنى المصدرى اى التلفظ
المتعلق بفتح اللام وهو الاعراب الى المتعلق بكسرها وهو اللفظ بمعنى التلفظ فان ابقينا
اللفظ على معناه الاسمى اعنى الصوت المشتمل على الحروف كانت النسبة من قبيل نسبة الخاص
وهو الاعراب الى العام وهو اللفظ مطلقا اعم من ان يكون تلك الحركات او غيرها
والقول بان الاعراب لفظى هو مذهب الجمهور وهو القول المنصور لان الاعراب انما
جيء به لتمييز المعانى والتمييز انما يكون بما يتلفظ به لا بالمعنى فلذلك قدمه المصنف ولطول
الكلام على تعريفه باعتبار انه معنوى ثم ما ذكر معناه الاصطلاحى واما معناه لغة

فهو

فهو مصدر اعرب الشيء اذا غيره او حسنه او ابانه الى غير ذلك من المعاني واعلم ان الاعراب منه محلي وهو الذي يقع في الجمل والمبنيات وتعريف المص لا يشمله وقد يقال ان قوله لو تقديرا اراد به ما ليس لفظيا فيشمل الاعراب المحلي ايضا **قوله** ما جيء به اي الذي به المتكلم واللام في قوله لبيان للتعليل متعلق بجيء وقوله من حركة الخ متعلق بجيء ايضا وهو بيان لما والمعنى ان الاعراب نفس الحركة وهي الضمة والفتحة والكسرة او ما ناب عنها من حركة اخرى او حرف وهو الواو والالف والياء والنون التي بها العامل او السكون وما ناب عنه وهو الحذف هذا وقد اعترض ابو حيان على قول اكثر النحاة او سكون او حذف بانه يكفي ان يقال او حذف لان الحذف على قسمين حذف حركة نحو يضرب اذا دخلت الجازم فقلت لم يضرب فتحذف الحركة وحذف حرف نحو لم يذهبا اصله يذهبان فالحذف يشمل حذف الحركة وحذف الحرف فلا يجعل ما كان قسما للشيء قسيما له **قوله** تغيير آخر الاسم اطلق التغيير واريد اثره الذي هو التغير وذلك لان القائم بالكلمة انما هو التغير واما التغيير فهو وصف قائم بالمتكلم فلو ابقي التغيير على معناه الاصلي لم يصح تعريف الاعراب به لانه يلزم عليه وصف الشيء بصفة غيره لان الاعراب وصف للكلمة كالتغير واما التغيير فهو وصف قائم بالمتكلم ثم التغيير اما في وصف آخر الاسم او في ذاته كما تقدم قال الرضي ولا يقال ان التعريف غير جامع لان التغير في نحو مسلمان ومسلمون ليس في الآخر اذ الآخر هو النون وذلك لان النون فيهما كالتنوين فكما ان التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن ان يكون آخر الكلمة فكذا النونان **قوله** المتمكن اي المعرب فخرج غير المتمكن وهو الذي شابه الحرف فانه مبني نحو هذا والذي **قوله** والفعل بالجر عطف على الاسم اي وتغيير آخر الفعل المضارع الخالي من النونين واما اذا باشرته احدى النونين فانه يكون مبنيا وعن ابي طلحة انه مع نون الاناث معرب بحركات مقدرة منع منها سكون النون وقال بعضهم باعرابه ايضا وان باشرته نون التوكيد **قوله** لفظا وتقديرا حال من تغيير اي حالة كون ذلك التغيير لفظا اي ملفوظا به او مقدرا والمراد التلفظ بدالّه لان التغيير بمعنى التغير كما قلنا لا يلفظ به ولا يقدر بل الملفوظ به والمقدر داله وقوله بعامل الباء فيه للسببية متعلقة بتقدير وقد تقدم تفسير العامل **قوله** وانواع الاعراب اربعة اعترض ذلك ابو حيان بان ثلاثة منها ثبوتيات وواحد عدمي لانه عدم تلك الثبوتيات وما يكون عدميا لا يشترك في النوعية مع الوجودي فاذا ليست انواع الاعراب اربعة وقد ذهب الى ذلك اكثر الكوفيين وتبعهم على ذلك المازني

روي عنه انه قال الجزم ليس اعرابا انما هو عدم الاعراب **قوله** رفع على القول بان الاعراب لفظي هو الضمة وما ناب عنها وقس الباقي **قوله** على النفي اي تجعل ما نافية واحسن فعل ماض وزيد فاعل اي لم يوجد من زيد احسانا **قوله** وبنصبه على التعجب فما تعجبية مبتدا واحسن فعل ماض وفاعله ضمير مستتر وجوبا يعود على ما وزيدا منصوب على التعجب والتعجب انفعال النفس عند روية شيء خفي سببه وخرج بر عن امثاله باعتبار انه يقل وجوده في العادة **قوله** على الاستفهام اي جعل ما استفهامية مبتدا واحسن بالرفع اسم تفضيل خبر وزيد بالجر مضاف اليه والمعنى اي شيء في زيد حسن **قوله** برفع تشرب على الاستئناف اي تجعل الواو للاستئناف وتشرب مرفوع بالضمة الظاهرة وعلى هذا يكون النهي متوجها على اكل السمك **قوله** وبنصبه على المصاحبة فالواو واو المعية وتشرب فعل مضارع منصوب بان مضمرة بعد واو المعية وعلى هذا يكون النهي عن اكل السمك مصاحبا لشرب اللبن فالمنهي عنه مجرد المصاحبة بينهما **قوله** على النهي فتكون الواو عاطفة وتشرب بالجزم معطوف على تاكل وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين كما حركت تاكل ايضا لذلك **قوله** فزيدا اسم منصوب الفاء للحكاية وزيدا مبتدا مرفوع بضمة مقدرة على اخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية واسم خبر وكذا يقال فيما اشبهه **قوله** اختصاص الاسم بالخفض الباء داخلة على المقصور يعني ان الخفض مقصور على الاسم لا يتجاوزه الى الفعل واما الاسم فليس مقصورا على الخفض بل يتعداه الى الضم والفتح **قوله** من الحدث والزمان اورد عليه ان بعض الاسما ايضا مدلوله مركب كاسم الفاعل فانه يدل على الحدث والزمان واجيب بان الكلام في المدلول الوضعي ودلالة اسم الفاعل الزمانية ليست وضعية وقولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال لا يدل على انه موضوع للزمن بل معناه انه لما اعتبر في مفهومه الحدث وهو لا بد له من زمان يقع فيه اعتبر ان ذلك الحدث انما يكون في الزمان الحال وبقي ان اسم الفاعل من حيث الوضع مدلوله مركب من ذات وحدث لان الواضع اعتبر في مفهومه تقييد الذات بالحدث فمعنى ضارب ذات اتصفت بالضرب ولا مخلص من هذا السؤال على كلام الشارح نعم يتخلص منه بما قاله بعض المحققين ان مدلول الفعل مركب من الحدث والزمان والنسبة وح فتكون اجزاء الفعل ثلاثة واجزاء اسم الفاعل اثنان وما كان اجزاؤه اكثر فهو اثقل وبعضهم علل ثقل الفعل بكثرة لوازمه فيسئل عن فاعله ومفعوله ومكانه وزمانه والباعث عليه فيقال من ضرب ولمن ضرب واين ضرب ومتى ضرب ولم ضرب والاسم

مستغن

40

مستغنٍ عن هذه الاسئلة اذ المراد منه الدلالة على المسمى فقط قوله ولهذه الانواع الاربعة علامات الجار والمجرور خبر مقدم والانواع بدل عن هذه الاربعة صفة له وعلامات مبتدا مؤخر وقوله اعني اي اقصد وانما عبر بالهمزة لانه يحكى عن نفسه لان المتن له فلذلك لم يقل يعني والعلامات جمع علامة وهي لغة الامارة وعرفا عبارة عن الحركات الثلاثة والسكون وما ناب عنها من الحروف والحذف قوله تعرف بها الانواع الاربعة وتتميز عن انواع البناء اي تعرف انواع الاربعة المتقدمة بهذه العلامات الاصول والعلامات الفروع وتميز هذه الانواع بهذه العلامات عن انواع البناء والتمييز ليس الا باختلاف التعبير فيقال في الاعراب رفع ونصب وجر وجزم وفي البناء ضم وفتح وكسر وسكون فالاربعة الاول علامات الاعراب والاربعة الثانية علامات البناء مع كون المسمى بالجميع شيئا واحد وهو الحركات المخصوصة وهناك فرق آخر وهو ان حركة البناء لازمة وحركة الاعراب طالبة بدخول العامل وهذا الفرق اعتباري لا حقيقي فان قلت حيث كانت القاب الاعراب هي الرفع والنصب الخ كان القياس ان يقال عند الكلام على الاعراب على مذهب البصريين المفرقين بينها وبين القاب البناء بدل ضمة رفعة وبدل فتحة نصبة الخ والجواب ان هذا الاطلاق على سبيل المسامحة والتوسع لما ان الحركة المسماة بذلك شيء واحد كما علمت اما الكوفيون فلا يفرقون بين حركات البناء والاعراب وعليه فلا تسمح في الاستعمال قوله وعلامة رفعه الضمة هذا جري على القول بأن الاعراب معنوي اما على انه لفظي فيقال ورفعه الضمة فان الضمة نفس الاعراب ولما كانت العبارة الاولى ما لوفة تداولتها الالسن على كلا القولين قوله ولها مواضع اي لتلك العلامات الاربعة الاصول مواضع اي كلمات تحقق تلك العلامات بها وتدخل عليها شرع في تفصيلها بقوله فاما الضمة الخ قوله الاسم المفرد المراد به هنا ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا ملحقا بهما ولا من الاسماء الستة فان هذه المذكورات اعرابها بالحروف كما سياتي قوله جاء زيد والفتى اي والقاضي وهذا فالقاضي مرفوع بضمة مقدرة للثقل وهذا مبني على السكون في محل رفع قوله مقدرة في الفتى واما نحو جاء فتى فانه مرفوع بضمة مقدرة على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر ومثله جاء قاضٍ

فانه مرفوع بضمة مقدرة على اليآء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل
وقد الغز بعضهم فى ذلك بقوله ما معرب اعرابه قدر فى حرف ذهب ومن ذلك
قوله تعالى وجنى الجنتين دان فجنى اسم بمعنى المجنى اى المتناول من اثمار الشجر مبتدا
مرفوع بضمة مقدرة على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر
والجنتين مضاف اليه مجرور باليا لانه مثنى ودان خبر مرفوع بضمة مقدرة
على اليا المحذوفة لالتقآء الساكنين منع من ظهورها الثقل واصله دانى فعل به
ما فعل بقاض وقد تقدم **قوله** وهو ما تغير فيه بناء واحده فى العبارة ... والاوضح
ان يقول ما تغير فيه بناء الجمع عن بناء المفرد لان الذى يتغير هو الجمع واما المفرد
فانه باق على ما هو عليه لم يدخله تغير وقد تؤول عبارته بان المعنى ما تغير فيه بناء
واحده عن حالته قبل الجمع فيلاحظ تغير المفرد فى ضمن الجمع وتغير جمع التكسير اما
حقيقى او تقديرى فالاول منحصر فى ستة جموع لان التغير اما بالزيادة عن
المفرد نحو صنو وصنوان لاكثر من اثنين لان هذه الصيغة تستعمل مثنى وجمعا
والفرق بينهما انما هو بالاعراب فصنوان مثنى يعرب اعراب المثنى فيرفع بالالف
وينصب ويجر باليا مع كسر النون فيها واما فى حالة كونه جمعا فانه يعرب بحركات
ظاهرة على النون او بالنقص عن المفرد نحو تخمة وتخم او بتبديل الشكل نحو اسد
واسد او بالزيادة مع تبديل الشكل نحو رجل ورجال او بالنقص مع تبديل الشكل
كرسول ورسل او بالنقص والزيادة وتبديل الشكل نحو غلام وغلمان والثانى
له امثلة منها نحو فلك فانها تستعمل مفردا وجمعا بصيغة واحدة قال الله تعالى
فى الفلك المشحون فهذا مفرد بقرينة رجوع الضمير اليه مفردا فى المشحون اذ التقدير
هو وقال تعالى حتى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم فهذا جمع بدليل عود
ضمير الجمع اليه وهو النون فى جرين فصيغة المفرد والجمع واحدة لكن التغير تقديرى
فيجعل الحركة فى فلك مفردا الحركة قفل وفيه جمعا الحركة بدن ونحو هجان يقال للواحد
والجمع من الابل فتقدر حركة الجمع غير حركة المفرد فالكسرة فى هجان مفردا كالكسرة
فى كتاب وجمعا كالكسرة فى جراح وقس عليه نظائره **قوله** وفى جمع المؤنث الخ
وهو ما جمع بالف وتاء مزيدتين وما واقعة على مفرد ومعنى جمع اى تحققت
جمعيته فالمعنى جمع المؤنث السالم مفرد تحققت جمعيته بالف وتاء مزيدتين ولا
وبهذا التقرير يندفع ما اورد هنا ولو قيل بدل جمع المؤنث السالم الجمع بالالف

والتا، لكان اسهل واظهر لان مفرد هذا الجمع قد يكون مذكرا كحمام وحمامات واصطبل
واصطبلات وقد يغير الجمع عن صيغة المفرد كغرفة وغرفات الاول بسكون الرا
والثاني بضمها ونحو ذلك وقد يجاب بانه من باب تغليب الاكثر على الاقل اذ الاكثر في هذا
الجمع ان يكون مفرده مؤنثا والجمع سالما قال في شرح اللب جمع المؤنث السالم ما الحق
باخره الف وتا سواء كان لمؤنث كمسلمات او لمذكر كدريهمات وسواء كان لم يغير
بناء واحده كما ذكرنا او غير نحو غرفات وتسميته جمع المؤنث السالم باعتبار الغلبة
اسما كان او صفة اسما خبر كان مقدم عليها وقوله او صفة معطوف عليه واسم كان
ضمير مستتر يعود على جمع المؤنث السالم والمعنى ان مفرد جمع المؤنث السالم تارة يكون
اسما وتارة يكون صفة ومثل للاول بقوله الهندات وللثاني بالمسلمات ثم فصل وفرق
بين الاسم والصفة بقوله فان كان علما الخ ولم يستوف اقسام ما يجمع هذا الجمع وما صله
انه ينقاس جمعه في خمسة امور الاول ذو التا الا شفة وشاة وامة فلم تجمع هذا
الجمع استغنا عنه بجمعها جمع تكسير على شفاه وشاه واما والثاني علم المؤنث الا
حذام ووبال ونحوهما عند من بناها لان الجمع يناقض البنا واما على القول باعرابها
اعراب ما لا ينصرف فانه يجمع فيقال حذامات ووبارات والثالث صفة مذكر لا يعقل
كجبال راسيات وايام معدودات والرابع مصغر المذكر الذي لا يعقل لانه ملحق بالصفة
اذ مفاده الوصف بالصغر كجمع دريهم على دريهمات والخامس اسم جنس لمؤنث
سواء كان آخره تا كعرفة وعرفات كبهمى اسم لنبت وبهمات وعفرى لذويبة لونها
اعفر وبشرى وصحرا من قبيل اسم الجنس المختوم بالالف وصف المؤنث كحبلى وحبليات
وهذه يشترط فيها ان تجمع مذكرها جمع تصحيح لخرج فعلاء افعل فلا يقال في حمرا حمراوات
وفعلى فعلان لسكرى فلا يقال سكريات وما عدا ذلك مقصور على السماع كسموات
وحمامات واصطبلات ونبات واخوات بخلاف ابيات فليس من هذا الجمع بل هو جمع تكسير
لان تاءه اصلية في مفرده وقد نظم بعض ما اشرت اليه بعضهم في قوله • وقس في ذي التا
ونحو ذكرى • ودرهم مصغر وصحرى • وزينب ووصف غير العاقل • وغير ذا مسلم للناقل •
بلا شرط اما العلم المؤنث فيجمع مطلقا لحقته تا عائشة او جرد منها كهند واما العلم المذكر فان
فان كان فيه تا جمع كطلحة وطلحات قوله فشرطه ان يكون مذكره الخ لخرج بهذا نحو
حمراء وسكرى فان مذكر الاول احمر وهو لا يجمع على احمرون ومذكر الثاني سكران وهو
لا يجمع على سكرانون وقد اشرنا الى هذا في الكلام السابق بقولنا ان لا تكون الصفة من

باب فعلاء افعل ولا من باب فعلى فعلان اي ان لا تكون الصفة على وزن فعلاء بالمد
التي مذكرها افعل كحمراء واحمر وسوداء واسود ونحو ذلك ولا ان تكون الصفة على
وزن فعلى التي مذكرها فعلان كسكرى فان مذكرها سكران قوله كمسلمون مثال لما تحقق
فيه الشرط المذكور قوله فشرطه ان لا يكون بزيادة لا النافية قبل يكون قال بعض تلامذة
المصنف وهذه هي نسخة المؤلف قال ووقفت على نسخ عديدة فيها وان لم يكن له مذكر فشرطه ان
يكون بدون لا وهي غير صحيحة فالصواب زيادة لا قوله كحائض وهذا مثال للمنفي فلا يقال في
حائض بدون تاء حائضات اما ما فيه التاء كحائضة فانه يجمع هذا الجمع فيقال حائضات والفرق
بين حائض وحائضة ان الاولى ذات اهلية للحيض فلو قصد تجدد الحيض لها في هذا الان مثلا
فانه يجمع هذا الجمع واتى بالتاء وحاصل كلام المصنف ان الاسم الذي يجمع بالالف والتاء اما
صفة او غير صفة فان كان صفة فاما ان يكون له مذكر او لا فان كان له مذكر فاما ان
يجمع بالواو والنون او لا فان جمع كمسلمون قيل في مؤنثه مسلمات وان لم يجمع لم يجمع المؤنث
لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل اذ جمع المؤنث السالم فرع جمع المذكر وقد انتفى الاصل
فانتفى الفرع فلا يقال حمراوات كما لا يقال احمرون ولا سكريات كما لا يقال سكرانون
ولذلك قالوا الفضليات حيث قالوا في المذكر الافضلون وان لم يكن له مذكر نظر هل هو مجرد
عن علامات التأنيث او لا فان لم يكن مجردا عنها جمع نحو حبليات وان كان مجردا كحائض وطامث
وطالق لم يقل فيه حائضات ولا طالقات قوله المعرب اي المجرد من النونين اي ولم يتصل به
واو الجماعة ولا الف الاثنين ولا ياء المخاطبة فان اعرابه ح يكون بثبوت النون والكلام
هنا في اعرابه بالحركات قوله فيضرب ويخشى مرفوعان الفاء للحكاية ويضرب مبتدأ لانه
قصد لفظه فيكون اسما وهو مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها ضمة الحكاية
ويخشى معطوف عليه مبتدأ ايضا ومرفوعان خبر مرفوع بالالف لانه مثنى قوله مقدرة للمتعذر
اي للتعذر الذاتي ومثله التعذر العرضي نحو قوله تعالى وترى الناس سكارى بادغام احد
المثلين في الاخر فان الفتحة على الناس مقدرة للتعذر العرضي وهو السكون لاجل الادغام
قوله جمع التكسير اي ولو غير منصرف كمصابيح ومساجد لان الكلام هنا في حالة النصب
والحكم واحد فيه بخلاف حالة الجر فانه يخالف المنصرف في حالة الجر بالفتحة ولذلك ترك
التقييد هنا بالمنصرف وقيده في حالة الجر فيما بعد قوله المنصرف وهو ما سلم من شبه الفعل واما
غير المنصرف وهو ما اشبه الفعل نحو مساجد ومصابيح فانه يجر بالفتحة قوله يموذون اي
يتحصنون قوله ويرفقون بضم الفاء من الرفق بمعنى اللطف والاسارى بضم الهمزة

افصح

افصح من فتحها جمع اسرى بفتح فسكون ففتح جمع اسير ماخوذ من الاسار بكسر الهمزة وهو
ما يجعل فى عنق الاسير او رجله **قوله** وجمع المؤنث السالم لم يقل المنصرف لانه لا يصح تقييده
بذلك لما قد علمت فى مبحث التنوين ان تنوينه للمقابلة لا للتمكين والصرف هو نون التمكين
وقوله باقيا على جمعيته حال من جمع المؤنث قيد به للاحتراز عنه اذا لم يبق على جمعيته بانه
انسلخ عن الجمعية وسمى به فان فيه اعاريب ثلاثة كما اشار لذلك بقوله فان زال معنى
الجمعية منه الخ قال الشيخ الشنوانى ولا ضرورة لهذا القيد اى قوله باقيا الخ لان الكلام فى
جمع المؤنث السالم واما اذا جعل علما صار مفردا نعم يصح ان يطلق عليه جمع باعتبار اصله
قوله بان يجعل علما تصوير لزوال معنى الجمعية منه اى ان معنى الجمعية وهو الدلالة على احاد
تزول اذا جعل علما لشيء فانه ينسلخ عن تلك الدلالة ويصير كبقية الاعلام وليس له دلالة
الا على مجرد الذات **قوله** جاز فيه الصرف اى تنوين الصرف وهو تنوين التمكين وذلك
لان التنوين فيه حالة الجمعية للمقابلة فلما زالت الجمعية وجعل علما زال ذلك التنوين
ونون تنوين الاعلام المنصرفة فهو تنوين التمكين ثم ان ركاكة عبارة الشارح لا تخفى
لانه افاد هنا انه فى حال جعله علما يجوز الصرف اى التنوين وعدمه ثم قسم كلا من
هذين القسمين الى قسمين فقال فعلى الصرف يخفض الخ وعلى منع الصرف الخ اما قوله فعلى
الصرف يخفض الخ فقد اخذ فيه التنوين وهو معتبر فى المقسم فذكره مستدرك والمقام
للاضمار بان يقول يخفض معه واما قوله وتركه فزيادة مخلة لانه يصير المعنى فعلى
الصرف اى التنوين يخفض بالكسرة مع ترك التنوين وهو ظاهر الفساد لان الكلام مفروض
فى حالة التنوين واما قوله فعلى منع الصرف يخفض بالفتحة بلا تنوين فقوله بلا تنوين
زيادة مستدركة لان الفرض انه فى حالة عدم التنوين الذى هو معنى قوله فعلى منع الصرف
اى ترك التنوين والاسلم من هذه العبارة ان يقال جاز اعرابه اعراب المنصرف واعراب
غير المنصرف فعلى الاول يخفض بالكسرة مع التنوين وتركه وعلى الثانى يخفض بالفتحة
بلا تنوين ويمكن الجواب عن عبارة المص بان فيها حذف مضاف والاصل مع بقاء التنوين
وتركه اى ترك بقائه فيكون الضمير راجعا لذلك المضاف المقدر وليس راجعا لنفس
التنوين لكن هذا الجواب فى غاية البعد لانه دليل على تقدير ذلك المضاف **قوله** فعلى الصرف
يخفض بالكسرة مع التنوين اى يعرب اعرابه الاصلى حالة الجمع ولم يلتفت لحالة العلمية
فلذلك لم يحذف التنوين مع وجود العلمية والتانيث لما انه تنوين مقابلة فى حالة
العلمية ايضا والتنوين الذى يحذف مع العلمية والتانيث انما هو تنوين التمكين وهذه هى

اللغة الفصحى **قوله** وتركه اي ترك التنوين مراعاة للعلمية والتانيث لان قصد
العلمية يمنع ان يكون التنوين للمقابلة بل يكون للتمكين وهو لايجامع العلمية والتانيث
وكان حقه ان لايجر بالكسرة لكنه جرها نظر الحالته الاصلية وهي حالة الجمعية **قوله**
يخفض بالفتحة بلا تنوين اي فيعرب اعراب مالا ينصرف نظرا لحالة العلمية بدون
التفات لحالة الجمعية اصلا وكان القياس عدم صحة غير هذا الوجه لكنه قد سمع ذلك في
كلامهم وقد روى بالاوجه الثلاثة قول امرئ القيس تنورتها من اذرعات واهلها
بيثرب ادنى دارها نظر عالى فالجر بالكسرة مع التنوين مراعاة للجمعية فقط وبالكسرة مع
عدم التنوين مراعاة لهما معا فالجر بالكسرة مراعاة للجمعية وترك التنوين مراعاة للعلمية
قوله في الفعل المضارع الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور قبله وهو في موضع واحد
قوله الصحيح الاخر واما معتل الاخر فيجزم بحذف حرف العلة نحو لم يبع ولم يخش ولم يرم
وليس هذا محله بل محله باب النيابة ويشترط ايضا ان لا يتصل به الف اثنين ولا واو الجماعة
ولا ياء المؤنثة المخاطبة فانه يجزم بحذف النون وترك هذا الشرط اعتمادا على التمثيل
قوله واما العلامات الفروع مقابل لقوله فاما العلامات الاصول لم تلك الفروع منها
ماهو حركة ومنها ماهو حروف كما فصل المص ذلك وانما اختصت تلك الحروف بالنيابة
دون غيرها لان الواو والالف والياء مجانسة للحركات الثلاث حتى قيل ان الحركات
الثلاث اصول لها وقيل هي فروع عنها وان كان التحقيق ان كل منهما اصل كما اشار
لذلك الجعبري بقوله وثلاثها اصل لاحرف مدها واعكس والاعدل انهما اصلان
وقوله وثلاثها اي الحركات الثلاث اصل لاحرف مدها وهي الواو والالف والياء
واما النون فهي مشابهة لتلك الحروف في الخفاء والغنة فلذلك اشار لها في النيابة
قوله امثلتها على حذف مضاف اي امثلة ما تنوب فيه وينوب عن السكون واحدة
الثانية بالنظر لكون الموصوف مؤنثا اي علامة واحدة وتلك العلامة هي حذف
حرف العلة وحذف النون كما ياتي **قوله** في جمع المذكر السالم وهو ما دل على اكثر من اثنين
بزيادة واو وياء على مفرده الذي من لفظه المجهول ذلك الفرد علما لمذكر عاقل
او صفة له فخرج مالم يدل على اكثر من اثنين وهو ما جعل علما من هذا الجمع كزيدون
علما لرجل مثلا وما دل على اكثر من اثنين بغير تلك الزيادة كشنو وزيد وما لا
مفرد كعشرين وتسعين وماله مفرد من معناه نحو اولو بمعنى اصحاب فان مفرده
ذو بمعنى صاحب وبالمجهول ذلك المفرد علما الخ او صفة اسماء الاجناس نحو عالمون

واهلون

و بالفتحة على ترك التنوين مراعاة للعلمية فقط

واهلون وابلون فان مفرد الاول عالم بفتح اللام وهو ما سوى الله ومفرد الثانى اهل وهم الاقارب ومفرد الثالث وابل وهو المطر الكثير وارضون وسنون فجميع هذه الامور الخارجة عن التعريف ملحقة بجمع المذكر السالم فى اعرابه **قوله** اسما كان اسما جمعا كان مقدما عليها واسمها ضمير مستتر تقديره هو يعود على المذكر وقوله فى جمع المذكر افاد به تعميم مفرد هذا الجمع اى سواء كان مفرد ذلك الجمع علما او صفة ويشترط فى العلم ان يكون لمذكر عاقل خاليا من التاء ولو لغير تانيث كعلامة معربا ليس مركبا فاذا اردت ان تجمع من اسمه مبنى او مركب تركيبا مزجيا اتيت بجمع ذو فى المذكر وبجمع ذات فى المؤنث فتقول جاء ذوو سيبويه وذوو برق نحره وذوات حذام واما المركب الاضافى فانه يجمع صدره ويضاف لعجزه نحو جاء عبدو الله وجاء غلاموزيد وجوز الكوفيون جمع الجزئين نحو جاء غلاموزيدين ويشترط فى العلم ان يكون منكرا اى يقبل التنكير فلا يجمع ما لا يقبله نحو فلان ولا يجمع العلم باقيا على علميته فاذا اريد جمعه فلا بد من تنكيره بان يراد به شخص ما سمى بهذا الاسم وقد الغز البدر الدمامينى فى ذلك مخاطبا لعلماء الهند بقوله

ايا علماء الهند لا زال فضلكم • مدى الدهر يبدو فى منازل سعده
الم بكم شخص غريب لتحسنوا • بارشاده عند السؤال لقصده
وها هو يبدى ما تعسر فهمه • عليه لتهدوه الى سبل رشده
فيسألوا ما امر شرطتم وجوده • لحكم فلم ترض النحاة بسرده
فلما وجدتم ذلك الامر حاصلا • منعتم ثبوت الحكم الا بفقده
وهذا لعمرى فى الغرابة غاية • فهل من جواب تنعمون برده

واجاب بعض الفضلاء بقوله

ايا من على افراس افكاره غدا • يصيد عزيز الشاردات بجده
فهاك جوابا للسؤال موضحا • يفوق فريد الدر فى نظم عقده
قد اشترطوا فى مفرد علمية • لجمع على نهج المثنى وحده
فلما راوا تعريف ذاك محققا • ابوا جمعه الا باثبات ضده
ويدفع ذا الاشكال ان شيوعه • لصحة جمع لا غنى عن وجوده
وتعريفه شرط لاقدام حارث • عليه فلا تستغربوا شرط فقده

ومحصل الاشكال ان العلمية كيف تشترط لمفرد هذا الجمع ثم يشترط نقيضها وهو التنكير لتحققه ومحصل الجواب ان العلمية ليست بشرط حتى يتحقق التنافى بل هى من قبيل المعد بضم الميم

وكسر العين وهو ما يتوقف على وجوده حصول المطلوب ولا يجامعه وذلك
كالخطوات الموصلة للمقصد فانه يتوقف عليها الوصول للمقصد وعند الوصول اليه تنعدم
ولا توجد معه وظهر ان اطلاق الشرط على العلمية بطريق الاستعارة لعلاقة
المشابهة بينها وبين الشرط وهي توقف المطلوب على كل ولا يصح ان تكون العلمية شرطا
حقيقيا لان الشرط يجامع المشروط والعلمية لا تجامع الجمع كما علمت والحاصل ان كلا من المعد
والشرط يتوقف عليه حصول الشيء لكن الشرط يستمر مصاحبا للمطلوب والمعد ينعدم عليه
عند حصوله والعلمية من قبيل المعد لا الشرط **قوله** او صفة ويشترط فيها ان تكون
صفة لمذكر عاقل خالية من التاء ليست من باب فعلان فعلى كسكران سكرى ولا من
باب افعل فعلاء كاحمر حمراء ولا مما يستوي فيه المذكر والمونث نحو صبور ولا وصفا
لمذكر لا مونث له نحو اكمر وآدر لعظيم الكمرة وهي تمرة الذكر والادرة فلا يقال
اكمرون وآدرون **قوله** نحو جاء الزيدون المسلمون بدون عطف فيكون الزيدون
فاعلا والمسلمون نعت له فقوله الزيدون المسلمون فاعل الخ فيه تسمح لان الزيدون
هو الفاعل واما المسلمون فصفة له **قوله** هذا هو المشهور المشار اليه اعراب الجمع
بالحروف اي رفع جمع المذكر السالم بالواو وهو المشهور ومقابل المشهور انه معرب
بحركات مقدرة على الحروف فيرفع بضمة مقدرة على الواو في حالة الرفع ويجر بكسرة مقدرة
على الياء في حالة الجر وينصب بفتحة مقدرة عليها ايضا في حالة النصب وهناك اعاريب
اعاريب كثيرة اصحها ما ذكرنا وانما رفع هذا الجمع بالواو لانها تقع في ضمير الجمع في نحو يضربون
ولان الجمع اقل دورانا في الكلام من المعنى فجعل الخفيف وهو الواو للثقيل وهو الجمع ليحصل
التعادل وزيدت النون عوضا عن التنوين في المفرد وقيل عوض عن حركة المفرد
ورد بانه قد عوض عنها الواو وقيل غير ذلك وحركت خوف التقاء الساكنين وكانت فتحة لخفتها
وثقل الجمع **قوله** وحمون بكسر الكاف بناء على ان الحم اقارب الزوج فقط وقريب الزوجة
يقال له ختن بفتحتين كما هو المشهور وعلى مقابله من ان الحم يطلق على اقارب الزوجة
ايضا يجوز فتح الكاف **قوله** وذو مال اشار باضافتها لمال الى شرطها وهو انها لا تضاف
الا الى اسم جنس ظاهر نكرة كان كما مثل او معرفة نحو الله ذو المغفرة يرحمنا واما
اضافتها للضمير في قول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه نشاذ هذا كله
في ذو المذكورة هنا التي بمعنى صاحب واما ذو الطائية فهي مبنية على السكون في
الاحوال الثلاثة لانها اسم موصول بمعنى الذي تقول جاء ني ذو قام ورايت ذو

قام

قام ومررت بذو قام اي الذي قام وبعضهم اعرابها اعراب ذو بمعنى صاحب قوله
وهنوك اسم يكنى به عن اسماء الاجناس كالمال والتراب والدقيق وغير ذلك وقيل
اسم لما يقبح التصريح به وقيل اسم للفرج خاصة قوله بشرط ان تكون اي هذه الاسما
قوله مفردة فان ثنيت نحو ابوان او جمعت جمع تكسير كاباءا او تصحيح كابون اعربت
اعراب ما ذكر قوله مكبرة فلو صغرت كابي اعربت بالحركات الظاهرة قوله
مضافة فلو افردت نحو جاء اب واخ اعربت اعراب المفرد وكلها تقطع عن الاضافة
سوى ذو وفو بالواو فانهما لا يستعملان الا مضافين قوله لغير ياء المتكلم شرط في
الشرط الذي هو الاضافة اي يشترط ان تكون تلك الاضافة لغير ياء المتكلم بان
تضاف لضمير المخاطب كاشل المصه او ضمير الغائب نحو ابوه او ضمير المتكلم غير الياء
نحو ابونا شيخ كبير او للاسم الظاهر نحو جاء ابو زيد ورايت ابا زيد ومررت بابي
زيد فان اضيفت لياء المتكلم نحو جاء ابي اعربت بحركات مقدرة على ما قبل ياء
المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة كغلامي وكلها تضاف لياء
المتكلم ما عدا ذو فانها انما تضاف لاسم جنس ظاهر وزاد ابن الفارغ بفاء معجمة
فغين مهملة ان لا تلحقها ياء النسبة فان لحقتها اعربت بحركات ظاهرة ورد هذا
الشرط بانها في حالة النسبة خرجت عن الاسماء الستة لان المنسوب غير المنسوب اليه
والذي اعرب بالحركات هو المنسوب للاب وليس واحدا من الاسماء الستة والحق
انه لا حاجة لهذا الشرط قوله في لغة قليلة راجع لهنوك اي واما اشهر لغاته وافصحها
فانه يعرب بحركات ظاهرة تقول هذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك ولذا
قال ابن مالك اب اخ حم كذاك وهن والنقص في هذا الاخير احسن قوله على
المشهور مرتبط بقوله وعلامة رفعه الواو اي حال كون تلك العلامة جارية
على المشهور لان هذا الوجه اشهر المذاهب وابعدها عن التكلف ومقابل المشهور
اقوال منها انها معربة بحركات مقدرة على هذه الاحرف فتقدر الضمة على الواو والكسرة
على الياء للثقل والفتحة على الالف للتعذر وبقي وجه آخر لا يسعها هذا المقام
في المثنى اسم مفعول من ثنيت الشيء اذا عطفت بعضه على بعض سميت به الصيغة
المذكورة وحد المثنى هو الاسم المعرب الدال على اثنين فقط بزيادة الف او ياء
على مفرده فخرج بالمعرب المبني نحو ذان وتان واللذان واللتان وبالدال على اثنين
ما دل على واحد نحو زيدان علما لرجل وكلبتان بالباء الموحدة اسم للآلة المعروفة

لخرج بقيد فقط ما دل على اكثر من اثنين وهو الجمع فانه يدل على اثنين لكن في ضمن دلالته
على اكثر منهما ومثله زوج وشفع لانه لا يتعين للدلالة على خصوص الاثنين بل يستعمل فيها
وفي كل زوج وخرج بزيادة الف او ياء كلا وكلتا فان دلالتها على اثنين من نفس
الصيغة لامن الالف لان الالف في الاول اصلية منقلبة عن ياء هي لام الكلمة والف
الثاني للتانيث كالف حبلى والتاء عوض عن لام الكلمة وخرج بقولنا على مفرده ما لا
مفرد له نحو اثنان واثنتان ويشترط في المثنى ايضا ان يكون له ثان في الخارج ليخرج
نحو قمران تثنية شمس وقمر على سبيل التغليب ومثله الابوان للاب والام ومثله المشرقان
للمشرق والمغرب فهذا كله من قبيل الملحق بالمثنى لامن المثنى حقيقة ويشترط ايضا ان يكون
المفرد نكرة فالعلم اذا اريد تثنيته نكر وقد اشار بعضهم الى هذه الشروط بقوله

شرط المثنى ان يكون معربا ۝ ومفردا منكرا ما ركبا
موافقا في اللفظ والمعنى له ۝ مماثل لم يغن عنه غيره

فقوله موافقا في اللفظ فلا يصح تثنية المختلفين لفظا كزيد وعمرو وان يكون موافقا
في المعنى فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة والمجاز وقوله له مماثل اي له ثان في الخارج
نحو قمران للشمس والقمر من باب التغليب وقوله لم يغن عنه غيره اي لا يستغنى بتثنية غيره
عن تثنيته ومن ثم لم يقولوا سواء ان استغناء بسيان بتثنية سي بمعنى مثل وزيد
على ما في النظم ان لا يكون لفظ كل وبعض وكذا احد وعريب ونحوهما ما يلزم النفي
لاستغراق الافراد ونظم ذلك شيخنا بقوله زيادة على البيتين ولم يكن كلا ولا بعضا
ولا مستغرقا في النفي تلك الاملا قوله على المشهور ومقابله انه مرفوع بضمة مقدرة
على ما قبل الالف وفتحة اوكسرة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال
المحل بحركة المناسبة لان هذه الحركات التي قبل الالف والياء اتى بها لمناسبتها
فتقدم حركة الاعراب ح وفيه غير ذلك من الاوجه قوله المكسور ما بعدها
وقد تفتح كما في قوله على احوذيين تثنية احوذي وهو خفيف المشي واراد
به الشاعر جناح القطاة قوله المفتوح ما بعدها اي للخفة المناسبة لثقل
الجمع وقد تكسر النون كما في قوله عرفنا جعفرا وبنوابيه وانكرنا زعانف آخرين
بكسر نون آخرين وهو بفتح الخاء جمع آخر بفتحها بمعنى مغاير
تكون علامة للرفع اي سواء كانت ظاهرة كتضربون او مقدرة كما تقدم من
الامثلة السابقة وهي لتبلون الخ وقد تقدم شرحه قوله في الافعال الخمسة ويقال

41

لها الامثلة الخمسة لانها امثال لغيرها من الافعال الموازنة لها قوله بثبوت النون من اضافة الصفة للموصوف اى النون الثابتة قوله فالرفع بنفس النون لا بثبوتها قوله هذا هو المشهور ومقابله ما ذكره الشارح قوله وقيل علامة رفعها قائله الاخفش كما نقله فى التسهيل قال ابو حيان فى شرحه وهذا الذى حكاه المصنف عن الاخفش حكاه لنا صاحبنا ابو جعفر احمد ابن عبد النور المالقى صاحب كتاب وصف المبانى فى حروف المعانى عن ابى زيد السهيلى قال زعم زيد السهيلى ان الاعراب مقدر الى هذه الحروف كما هو مقدر فى غلامى وان شغل تلك الحروف بالحركات المناسبة لهذه الحروف منع من ظهورها الاعراب فى تلك الحروف كما منعت الاضافة الى ياء المتكلم منع من ظهور الحركة فى اخر المضاف لشغل الاخر بالحركة التى تطلبها ياء المتكلم قيل له فما بال هذه النون تثبت فى الرفع وتحذف فى الجزم والنصب فقال ما معناه هذه النون انما لحقت هذه الافعال لوقوعها موقع الاسماء فهى من تمام دخول الرفع فى المضارع لقيامه مقام الاسم فلما قلت ان زيدا يقوم فرفعته لحلوله محل قائم فاذا لم يحل محل الاسم لم تلحقه النون فاذا قلت لن يقوما او لم يقوما لا يقدر لن قائمان ولا لم قائمان فلم تثبت النون لذلك فعلى مذهبه تكون علامة الرفع فى يقومان ضمة مقدرة فى الميم واما فى النصب ففتحة مقدرة واما فى الجزم فسكون الميم تقديرا او مع حذف قوله على لام الفعل وهو الحرف الذى قبل الواو والالف والياء وتلك الحركة مقدرة للتعذر منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة قوله بالف وتاء الباء للسببية فذكر قوله مزيدتين لمزيد التوضيح فان جعلت الباء للمصاحبة احتيج لذكر هذا القيد فان قيل الذى جمع بالف وتاء هو المفرد وهو لا ينصب بالكسرة لانه ليس جمع مونث سالما فان جعلت ما فى قوله ما جمع الخ واقعة على جمع كان المعنى جمع جمع فيلزم عليه تحصيل الحاصل والجواب ان ما واقعة على الجمع اى الجمع الذى جمع اى تحققت جمعيته وحصلت بالالف والتاء قوله وعلامة نصبه الكسرة وجوز الكوفيون نصب هذا الجمع بالفتحة على الاصل حكى الكسائى سمعت لغاتهم بفتح التاء قوله مزيدتين خرج بزيادة الالف نحو قضاة وغزاة فان الالف فيهما منقلبة فى الاول عن ياء وفى الثانى عن واو والاصل قُضَيَةٌ وَغُزَوَةٌ وخرج بزيادة التاء نحو ابيات واموات فان التاء فيهما اصلية فليس ذلك من جمع المونث السالم قوله فى الاسم الذى لا ينصرف اى لا ينون تنوين تمكين بناء على ان الصرف هو تنوين التمكين كما هو راى المحققين ولما سقط التنوين تبعه فى السقوط الجر بالكسرة لانه لا يوجد بدونه لكونهما اخوين فى الاختصاص بالاسم وعدم وجودها فى الفعل

وقيل الصرف هو التنوين المذكور مع الجر بالكسرة وقيل هو الجر بالكسرة فقط فليس الجر
تابعا في السقوط للتنوين قال ابو حيان وهذا اختلاف لا طائل تحته قوله وهو ما اسم
موصول بمعنى الذي او نكرة موصوفة بمعنى شيء فاشبه صلة او صفة وما واقعة على
اسم مفرد او جمع تكسير قوله في علتين فرعيتين فان قلت لم لاي شيء احتيج في منع الاسم
من الصرف لمشابهة الفعل من جهتين وبني الاسم اذا اشبه الحرف من جهة واحدة فهلا
اكتفوا في منعه الصرف بعلة واحدة الجواب ان المشابهة للفعل في امر عارض وهي ضعيفة
غير ظاهرة ولا قوية بخلاف المشابهة للحرف فانها قوية لكونها ذاتية فان قلت لم اعطي الاسم
حكم الفعل ولم يعط الفعل حكم الاسم مع ان المشابهة حاصلة بينهما والجواب ان الاسم تطفل
على الفعل فيما هو خاص به وهو كونه فرعا من وجهين وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما فان
قلت لم يبن الاسم لمشابهة الفعل مع ان الفعل مبني فالجواب لضعف هذه المشابهة فان
الاسم لم يشبه الفعل لفظا مع ضعف الفعل في البناء فان قلت لم لم يعط الاسم لهذه المشابهة
عمل الفعل قلت لانه لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول ابو من الشنواني قوله مختلفتين
صفة ثانية لعلتين وقوله ترجع احداهما للفظ الخ بيان لجهة الاختلاف ومفهوم هذا القيد
ان هاتين العلتين ان رجعتا للفظ فقط كاجمال او للمعنى فقط كحائض او للفظ والمعنى من
جهة واحدة كدريهم صرف الاسم وبيان ذلك ان الاول فيه فرعية الجمع والتصغير لفظا
والثاني فيه فرعية التانيث والوصفية معنى والثالث فيه تصغير لفظه وتصغير معناه
المفيد للتحقير قوله تقوم مقام الفرعيتين اي في افادة الثقل قوله وهو عند البصريين
القائلين باشتقاق الفعل من المصدر وضمير هو عائد على العلة الفرعية وذكره مراعاة
للخبر وهو اشتقاقه ومراعاة الخبر اولى من مراعاة المرجع ولو راعى المرجع لانث قوله
وعند الكوفيين القائلين باشتقاق المصدر من الفعل قوله كالمفرد الاولى حذف الكاف
لانه مفرد حقيقة لدلالته على شيء واحد وهو مجرد الذات واما دلالة بعض الاسماء المشتقة
على الزمان فهي عارضة لا اعتداد بها وقد يجاب عن المصنف بانه زاد الكاف لمشاكلة قوله
في الفعل كالمركب قوله كالمركب الكاف هذه في موقعها لان الفعل ليس مركبا حقيقة بل شبيه به
في كون مدلوله الحدث والزمان والنسبة فلما كان مدلوله مركبا كان كانه مركب وتجرد بعض
الافعال عن الزمان غير قادح لعروض ذلك التجرد قوله وهي احتياجه اي افتقار الفعل
الى الفاعل ليتم الكلام والاحتياج يرجع الى المعنى ما يمتنع صرفه بعلة واحدة قدم هذا القسم
لقلة الكلام عليه قوله وهو ما كان على وزن صيغة المراد بالوزن معناه الحقيقي وهو

الموازنة

الموازنة والمشاكلة فهو مصدر مضاف لمفعوله والصيغة هي الهيئة اي الحركات والسكنات
واما المادة فهي الحروف التي تركبت منها الكلمة والمعنى على مشاكلة وموافقة صيغة اي
هيئة منتهى الجموع اي لا يمكن ان تجمع جمع تكسير مرة اخرى وتلك الصيغة منحصرة في مفاعل
ومفاعيل قوله منتهى الجموع اي الصيغة التي انتهى الجمع اليها ولم يتجاوزها قوله بعد الف
تكسيره اي الف التي حدثت في جمع المفرد جمع تكسير قوله حرفان اي اولهما مكسور لفظا
كمساجد او تقديرا كدواب فان اصله دوابب ادغم احد المثلين في الاخر قوله كمساجد
ومنابر ومراتب واكالب جمع اكلب جمع كلب واما نحو ملائك وصيارف وصياقل فان تجرد
من التاء منع من الصرف وان لحقته كملائكة صرف قوله اوسطها ساكن خرج نحو ملائكة
وفراعنة وصيارقة فانها مصروفة لمشاكلة هذه الجموع للاحاد كطواعية وكراهية
قوله وقناديل واناعيم جمع انعام جمع نعم بفتحتين وهي الابل قوله استأثر اي اختص
وعلل ذلك بقوله لانه بمثابة جمعين اي بمنزلتهما لان عدم جمعه مرة اخرى بمنزلة جمع آخر
فكانه جمع مرتين واعترض بان شرط المنع من الصرف اختلاف العلتين وما ذكره الشارح يفيد
رجوعهما لشيء واحد وهو اللفظ فالاولى ما قاله بعضهم في علة ذلك ان صيغة الجمع علة
ترجع للفظ وعدم نظير لهذه الصيغة في الاحاد او عدم مجاوزة الجمع لها وانتهائه لها علة
ترجع للمعنى قوله كذكرى مصدر ذكر بمعنى تذكر قوله كرضوى بفتح الراء علم فرس او جبل بالمدينة
المشرفة والنسبة اليها رضوي قاله الجوهري قوله كجرحى جمع جريح كمريض ومرضى وقتيل وقتلى
فقلبت هي اي الالف الثانية همزة كراهة اجتماع الفين وانما قلبت هي دون الاولى
لتطرفها فهي محل التغيير ولم تحذف لفوات ما يدل على التأنيث عند حذفها ولم تحذف الاولى
لئلا يفوت المد فالهمزة بدل عن الف التأنيث والمد وهو الالف الاولى ووصف
الف التأنيث بانها ممدودة فيه تجوز باعتبار انها السبب في حصول المد فهو من قبيل
الاسناد للسبب وقيل الدال على التأنيث هو الالف الاولى والثانية مزيدة للفرق
بين مؤنث افعل ومؤنث فعلان فان الاول مؤنثه مهموز بخلاف الثاني وعلى هذا وصف
الف التأنيث بالمد حقيقي لا تجوز فيه وقيل هما معا للتأنيث قوله كصحراء وهي الفلاة
اي الارض الواسعة والجمع صحارى بكسر الراء وفتحها والصحراوات قوله
لانه تانيث لازم وانما كان لازما لان الف التأنيث غير مقدرة الانفصال فهي
كالجزء من الكلمة بخلاف تاء التأنيث فانها مقدرة الانفصال فلا يقال في حبلى
حبل ولا في حمراء حمر بل الالف لازمة غير منفكة بخلاف ضاربة مثلا فانه قد تحذف

التا، ويقال ضارب **قوله** تانيث آخر فكانه انث مرتين وفى كلامه هنا ما سبق فى قوله
فى قوله فكانه جمع مرتين فالاولى ان يقال ان العلة الفرعية اللفظية هي لزوم الزيادة
حتى صارت الهمزة كانها من اصول الكلمة وفرعية المعنى هي الدالة على التانيث قاله
الشنوانى وفى شرح اللب للسيد ان الالف تكون سببا كالتا، ولزومها للكلمة من حيث
ان الكلمة صيغت عليها بمنزلة التانيث آخر فهما تانيثان احدهما لفظي وهو نفس الالف
والثانى معنوى وهو لزومها **قوله** مع العلمية اي سواء كانت شخصية كحمزة وطلحة و
وخديجة اوجنسية كاسامة لان علم الجنس كعلم الشخص فى الاحكام اللفظية التى
منها الصرف وعدمه **قوله** وزيادة الالف والنون من اضافة الصفة للموصوف
اى الالف والنون الزائدتان لان العلة هي الالف والنون الزائدتان لا نفس
زيادتهما وقوله المضارعتين اى المشابهتين وبين الشه وجه الشبه بامرين
الاول قوله لانهما فى بناء يخصهما الخ الثانى قوله وانهما لا تلحقهما التاء وانما خص
الشبه بالف التانيث الممدودة مع انهما مشابهتان للمقصورة ايضا لظهور المشابهة
فيها فان قلت لم كانت زيادة الالف والنون محتاجة لعلة اخرى معها فى منع الصرف
وهلا استقلت بالمنع وحدها كالف التانيث وجوابه ان الف التانيث مستلزمة
لعلة اخري معنوية بخلاف الالف والنون وانما قيدهما بالزيادة احترازا عن
غير الزائدتين وقد يكون لفظ واحد محتملا لهما كحسان فان اخذ من الحسن بفتح
الحاء وهو القتل يقال حس البرد الجراد اذا قتله منع من الصرف وشيطان ان
اخذ من شطن بمعنى بعد صرف او من شاط بمعنى احترق منع وعفان ان اخذ من العفة
منع او من العفونة صرف وحيان ان اخذ من الحياة منع او من الحين بفتح الحاء وسكون
الياء بمعنى الهلاك صرف فلو ابدل من النون الزائدة لاما كاصيلال مسمى به اصله
اصيلان تصغير اصلان منع من الصرف المبدل عنه كعمران وغطفان اسم قبيلة
واصبهان اسم لبلد من بلاد العجم **قوله** فان فيه العلمية اي الشخصية ومثلها
العلمية الجنسية فى نخرقان فانه علم جنس لدابة اصغر من الخنفساء على قدر
الدينار مرتفعة الظهر على ستة ارجل تتولد فى الاماكن الندية **قوله** فان
فيه العلمية لانه علم لبلدة بالشام مركب من بعل وهو اسم صنم وبك وهو اسم
صاحب هذه البلدة **قوله** والتركيب هذا هو العلة اللفظية واما العلة المعنوية
فهي العلمية **قوله** والتانيث لفظا ومعنى اي من جهة اللفظ بان تلحقه علامة

التانيث

التانيث وهي تاء زائدة في آخر الاسم تقلب في الوقف هاء كالتاء في فاطمة ومن جهة
المعنى بان يكون علما لمؤنث **قوله** او معنى هو المسمى بالتانيث المعنوي **قوله** لرجلا مالو
كان علما لامرأة فانه يكون من القسم الاول **قوله** وهو تانيث معنوي ان يرجع للمعنى
والعلمية ايضا علة معنوية فلم يتحقق في هذا القسم علتان فرعيتان مختلفتان بل العلتان
هنا مرجعهما للمعنى كما تقدم في حائض فاي موجب لمنع الصرف وهلا صرف هذا النوع
كما صرف حائض مع كونه مثله واحسن ما اجيب به هنا ان اللفظ الموضوع لمؤنث يوصف
تبعا لمعناه بانه لفظ مؤنث فالتانيث بحسب الاصل للمعنى واكتسب اللفظ الوصف به في
هذه العلة للفظ بواسطة هذا الحل ولما كان ذلك التانيث المعنوي ضعيفا عن التانيث
اللفظي احتيج لتقويته فشرط ان يضم اليه واحد من الامور الاربعة التي ذكرها الشيخ
ليتقوى به ويلتحق بالتانيث اللفظي في تاثيره المنع من الصرف فان هذه الامور
التي شرط المصنف مصاحبة واحد منها له تزيده ثقلا فان الحركة اثقل من السكون
والعجمة اثقل من العربية وكون اللفظ للمذكر ثم يستعمل للمؤنث يزيده ثقلا باعتبار
ان الشيء في غير محل مستقل ويبقى بحث آخر وهو انه اذا صح اكتساب اللفظ التانيث
باعتبار المعنى كما اجيب به عن التانيث يقال يصح ان يكتسب لفظ حائض التانيث
من معناه فيمنع من الصرف كزينب والفرق بينهما تحكم والجواب انا في حائض راعينا الاصل
ولم نلتفت لاكتساب اللفظ التانيث وفي زينب راعينا الاكتساب فحصل الفرق لكن يرد عليه
ان هذا ترجيح بلا مرجح فيجاب بان هذه حكم تلتمس لما سمع بعد الوقوع والنزول وليست عللا
باعثة فلا يحتاج فيها لطلب المرجح اذ ليست احكاما عقلية وانما هي علل تلتمس لاحكام لفظية
ونحن في ذلك كله اسرى السماع فهو المرجوع اليه اخيرا فان العرب صرفت حائضا ومنعت
صرف زينب فنمنع ذلك ونعلل كل منهما بحسب الامكان **قوله** كما مثلنا اي كتمثيلنا فما مصدرية
تسبك مع ما بعدها بمصدر والكلام على حذف مضاف اي متعلق تمثيلنا وهو ما مثل
به من زينب فانه زائد على الثلاث فالحرف الزائد قائم مقام التلفظ بتاء التانيث ثم حيث
كان الاسم زائدا على الثلاث منع من الصرف ولو سمي به رجل كما اذا سميت رجلا بزينب ومعنى
كون التانيث معنويا في حال تسمية المذكر به انه باعتبار الاصل قبل جعله علما للمذكر
مستعمل في المؤنث **قوله** او تحرك الوسط اي ويكون ليس زائدا على الثلاث بان كان
ثلاثيا لكنه محرك الوسط فيكون تحرك الوسط قائم مقام الحرف الزائد على الثلاث وذلك
كسقر علما لجهنم او العجمة مع كونه غير محرك الوسط **قوله** كحمص علم اعجمي على بلدة فالعجمة هنا.

معنوية للتانيث المعنوى فيصير بها بمنزلة التانيث اللفظى فان قلت فى حمص ايضا العجمة فلم لم يمنع من الصرف للعلمية والعجمة والجواب ان شرط منع العجمة للصرف مع العلمية زيادة الاسم على ثلاثة احرف وهذا الشرط مفقود هنا فلم تعتبر بل تعتبر التانيث وبقى انهم يجعلون العلمية معنوية مع ان الذى يوصف بكونه علما اللفظ لا المعنى واجيب بانه لا معنى لعلمية اللفظ الا تشخص معناه جعلوا العلمية علة معنوية **قوله** او النقل اى مع كونه غير اعجمى فهذا النقل يلحق التانيث المعنوى بلا لفظى **قوله** فانه تخلف شرط من هذه الشروط اى لم يوجد واحد منها وكان الاوضح ان يقول كما قلنا **قوله** وجمل بضم الجيم وسكون الميم **قوله** قاومت اى قابلت فكانه لم يوجد فيه الا علة واحدة **قوله** نظرا الى وجود العلتين اى ولم ينظر لفقد شرط تاثيرهما فان السكون لا يغير حكما اوجبه اجتماع العلتين ثم محل الجواز الوجهين ما لم يصغر وتلحقه التاء والا منع من الصرف نحو هنيدة **قوله** بالوجهين فدعد الاول مصروف والثانى ممنوع من الصرف **قوله** لم تتلفع بفضل البيت من بحر المنسرح واجزاؤه مستفعلن مفعولات مستفعلن مرتين واخر الشطر الاول قوله مئزرها ودعد اول اول الشطر الثانى واعرابه لم حرف نفى جازم وتتلفع مضارع مجزوم بلم وبفضل جار ومجرور متعلق بقوله تتلفع وفضل مضاف ومئزر مضاف اليه ومئزر مضاف والهاء مضاف اليه ودعد فاعل منون مصروف ولم تسق لم حرف جازم وتسق فعل مضارع مبنى لما لم يسم فاعله مجزوم بحذف الالف واصله تسقى بالف فلما دخل الجازم حذفها لانه مضارع معتل ودعد بترك التنوين نائب الفاعل وفى العلب جار ومجرور متعلق بتسق والعلب بضم العين جمع علبة وهى اناء من خشب يشرب فيه اعيان العرب كذا فى الحلبى وفى الصحاح العلبة محلب من جلد والجمع علب وعلاب والمعنى ان دعدا هذه ليس لها فضل اى زائد على مئزرها تتلفع به ولم تشرب فى تلك الاوانى وهذا كناية عن كونها ليست من بنات الاعيان لان التلفع بفضل المئزر والشرب فى تلك الاوانى من عادة الاعيان فيلزم من نفيه بحسب العادة نفى لازمه وهو الشرف فصح كونه كناية لانها انتقال من الملزوم الى اللازم والحاصل ان المعنى الحقيقى ليس مرادا بل المراد لازمه وهو نفى علو المنزلة والرفعة **قوله** ووزن الفعل اى كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل بان يكون مختصا به او غالبا فيه واولى به اما ما يختص بالاسم او يغلب فيه او يكون فيه وفى الفعل على حد سواء فلا يمنع من الصرف **قوله** كشمر وخضم علمين مجمتين علم لرجل وعثر لواد بالعقيق وبذر لماء من مياه العرب فان هذه كلها افعال نقلت الى الاسمية اذ هذا الوزن مختص بالفعل ككسر ومزق ونحو ذلك من الافعال المضاعفة قال النيلى اما شمر فمختص بالفعل لان

ومثله

مثل

48

مثال فعل بالتشديد مخصوص بالفعل لكونه للتكثير وللتعدية وهما من خواص الفعل **قوله** وشرط الوزن اي شرط كونه مانعا مع العلمية من الصرف **قوله** لكونها تدل اي دائما في الفعل على معنى ولا تدل في الاسم اي دائما بل قد تدل وقد لا تدل فالاول كالهمزة في افعل التفضيل فان بسببها دلت الصيغة على المفاضلة نحو اكرم من تقول زيد اكرم منك وافضل ونحو ذلك والثاني كالهمزة في نحو ابيض واسود **قوله** كاحمد علم لم يسم به احد قبل نبينا صلى الله عليه وسلم واما محمد فقد سمي به قبله قيل اربعة عشر او خمسة عشر **قوله** والعدل هو قسمان تقديري وتحقيقي فان كان هناك دليل على العدل غير منع الصرف كمثنى فانه معدول عن اثنين اثنين وثلاث فانه معدول عن ثلاثة ثلاثة وهكذا الى عشار فاذا سمي بواحد من هذه الصيغ فانه يمنع من الصرف للعلمية والعدل التحقيقي فان لم يوجد للعدل دليل بل حمل على ارتكابه والقول به المنع من الصرف بان وجد الاسم ممنوع من الصرف وليس فيه سوى علة واحدة فانه يقدر فيه العدل وهذا هو العدل التقديري ومعنى كون العدل علة فرعية ان المعدول فرع عن المعدول عنه **قوله** كعمر اي وسحر اذا اريد به سحر ليلة بعينه فانه معدول عن السحر معرفا بال لما ان سحر الممنوع من الصرف نكرة وهو قد دل على التعيين فحقه ان تدخل عليه ال المفيدة للتعيين لكنهم لم يدخلوها عليه واكتفوا في دلالته على التعيين لكونه معدولا عما فيه ال **قوله** عن عامر وهو اسم فاعل صفة فلما قصدوا التسمية به وجعله علما خافوا التباس العلم بالصفة لكونها صيغة واحدة فيهما فعدلوا عنه الى عمر لان صيغة عمر هذه فعل بضم الفاء وفتح العين وقد كثر فيها العدل التحقيقي كغدر وفسق فانهما معدولان عن غادر وفاسق فان ورد فعل مصروفا كادد علمنا انه غير معدول لما انا انما نرتكب العدل لكوننا نجد الاسم ممنوعا من الصرف مع وجود علة واحدة فنلجأ الى العدل ونضمه لتلك العلة حفظا لما ثبت من قاعدة ان المنع من الصرف انما يكون بعلتين فرعيتين ومفهوم قولنا انه يراد به معين انه اذا لم يرد به ذلك فيكون نكرة ويصرف لزوال التعيين وادد جمع ادة وهي فعلة من الود واصلها ودة فهمزة الواو المضمومة ونقل بعد الجمع وسمي به فليس معدولا **قوله** والعجمة وهي فرع العربية والمراد بها كل ما كان خارجا عن لغة العرب كالسرياني والفارسي واليوناني وغير ذلك ويستدل عليها بعلامات منها خروج الكلمة عن ابنية العرب نحو اسماعيل باللام والنون وابراهيم وابريسم ومنها مجيئها في كلامهم غير منصرفة نحو ابليس اذ لو كان عربيا لانصرف لان العلمية وحدها لا تمنع من الصرف ومنها نقل الائمة ومنها ان الجيم والقاف

في سحر صح

لا يجتمعان في كلمة عربية نحو قج وجق وجلق علم على دمشق ومنجنيق لآلة حرب وكذلك الجيم والصاد كجيص والصولجان والكاف والجيم كاسرجة وليس في اصول العرب اسم فيه نون بعدها نحو نرجس ولا راء بعد دال كهندار ومنها ما نص عليه ابن جني وغيره ان كل رباعي الاصول او خماسيها متى خلا عن بعض حروف الذلاقة الستة فهو اعجمي وهي الراء والنون والفاء واللام والباء والميم يجمعها فر من لب ولا يرد نحو يوسف من حيث انه اعجمي مع انه لم يخل عما ذكر لان العلامة لا يشترط انعكاسها **قوله** في اللغة الاعجمية بان تستعمله العجم علما ثم تستعمله العرب كذلك فهذا ممنوع من الصرف اتفاقا نحو ابراهيم اما ما استعملته العجم اسم جنس ثم استعملته العرب علما فهو ممنوع من الصرف على الاصح وقيل يجب صرفه وعليه جرى الجمال ابن هشام وذلك نحو قالون في اللغة اللزومية من اسماء الاجناس اسم جنس للجيد استعملته العرب في اول احواله علما ومن ثم لقب به عيسى راوية نافع لجودة قراءته واما ما استعمله العجم اسم جنس واستعملته العرب كذلك فمصروف اتفاقا ومثاله فيروز ولجام **قوله** والزيادة على الثلاثة يستثنى منه ما كان زائد بياء التصغير فانه يصرف **قوله** كابراهيم فيه ست لغات ابراهيم ابراهام ابراهوم ابراهم بلا ياء مثلث الهاء واسماء الانبياء كلها اعجمية الا محمدا وصالحا وشعيبا وهودا وكل اسمائهم ممنوعة من الصرف سوى هذه الاربعة لفقد العجمة فيها وسوى نوح ولوط وشيث فانها وان كانت اعجمية الا انه تخلف فيها شرط المنع من الصرف للعجمة وهو الزيادة على ثلاثة احرف واسماء الملائكة كلها اعجمية ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة سوى اربعة فانها عربية وهي منكر ونكير ومالك ورضوان الثلاثة مصروفة ورضوان ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون واسماء الشهور مصروفة الا جمادى الاول وجمادى الثانية فممنوعان من الصرف لالف التانيث المقصورة وشعبان ورمضان للعلمية وزيادة الالف والنون وصفر ورجب ان اريد بهما معين منعا من الصرف للعلمية والعدل الاول معدول عن الصفر والثاني معدول عن الرجب فان لم يرد بهما معين صرفا وقد نظمت ما ذكر فقلت

وكل اسماء النبيين العلا • في عجمة لها انتظام وولا • واستثن منها اربعا ستسرد •
هود شعيب صالح محمد • اسمائهم مصروفة ومثلها • لوط ونوح ثم شيث كلها •
وذا الفقد علة في الاول • وفقد شرط عجمة فيما يلي • واستثن من اسماء املاك السما •
رضوان ثم مالك المعظما • ومنكرا ثم نكيرا للعرب • اسمائهم منسوبة نلت الارب •
واحكم لرضوان بمنع الصرف • حكم العجمي والثلاثة احرف • لكنه بعلة الزيا د ة •

مع

مع علم وفى السوى بالعجمة • واصرف لاسماء الشهور ما عدا • شعبان ثم رمضان الصاعدا
كمثل رمضان وفى جمادى • لالف التانيث المراد • ورجب مع صفران عينا
فامنعهما الصرف والانونا • والمنع فيهما اتى للعدل • مع علمية نحو للفضل
قوله فيروز ولجام الاول اسم جنس لجوهر معروف كاليا قوت والثانى اسم لما يجعل فى فم
الدابة قوله لفقد الشرط الاول وهو استعماله فى اللغة الاعجمية علما قوله وشتر كذا فى نسخة
وعليها كتب بعض تلامذة المصنف وهو اسم حصن بأران او بديار بكر وفى نسخة بدل وشتر شت
قوله لفقد الشرط الثانى وهو الزيادة على ثلاثة احرف لان اللغة الاعجمية مبنية على الطول
بخلاف اللغة العربية وانما لم تؤثر العجمة هنا فى المنع من الصرف مع سكون الوسط كما
اثرة العلمية فيما سبق من منع صرف المؤنث الساكن الوسط لان العجمة سبب ضعيف اذ
هى امر معنوى فلم تعتبر مع سكون الوسط واما التانيث فان له علامة مقدرة وتظهر فى
بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الوسط وان لا يعتبر كما سبق
فى جواز المنع من الصرف وعدمه كما فى الثلاثى الساكن الوسط فان قلت قد اعتبرة فى حمص
وجور وماه مع سكون الوسط فلم لم تعتبر ههنا والجواب ان اعتبارها فيما سبق
مقوية للتانيث المعنوى والعلمية لئلا يقاوم سكون الوسط احدهما ولا يلزم من
اعتبارها مقوية لسبب آخر اعتبارها سببا بالاستقلال كما هنا قوله يجوز فيه الصرف
وعدمه قال فى المساعد والجمهور على تحتم الصرف قوله متحتم المنع لقيام حركته
مقام الحرف الرابع قياسا على ما تقدم فى المؤنث المعنوى المحرك الوسط لكن الاكثر
الصرف ويفرق بينه وبين المؤنث بان التانيث المعنوى اقوى من العجمة لان له علامة
مقدرة بخلاف العجمة قوله قد علمت مما سبق ان ابليس اسم اعجمى فهو ممنوع من الصرف
للعلمية والعجمة وقيل هو عربى مشتق من الابلاس واعتذر صاحب هذا القيل عن منع
صرفه بانه لا نظير له فى الاسماء العربية ورد بان له نظائر فى العربية كاحليل واكليل
وغيرهما وقيل شبه بالاسماء الاعجمية فامتنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة فانه وان كان
مشتقا من الابلاس الا انه لم يسم به احد من العرب فصار خاصا بمن اطلقه الله عليه
فكانه دخيل فى لسان العرب فهو علم مرتجل قوله او الوصف قال فى شرح اللب وهو كون
الاسم موضوعا لذات باعتبار معنى هو المقصود وهو متفرع على الموصوف لان معرفة
لان معرفة حال كل شيء متاخرة عن ذاته قوله والعدل التحقيقى قال الرضى ونعنى
بالعدل التحقيقى ما تحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجد

ايضه مصروفا لكان هناك طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فانه
الذى يصار اليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعذر سبب آخر غير العدل فان
عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم نحكم قط بعدله عن عامر بل كان كادد **قوله** كاخر بضم
الهمزة جمع اخرى مؤنث آخر بفتح الهمزة والخاء والمد بمعنى غير وهو من باب افعل
التفضيل فاذا قلت مررت بزيد ورجل آخر فمعناه احق بالتأخير من زيد فى الذكر
لان الاول قد اعتنى به فى التقديم فى الذكر قاله المرادي فى شه التسهيل وقال الرضى
معنى اخر فى الاصل اشد تأخرا وكان فى الاصل معنى جاءنى زيد ورجل اخر اى اشد
تاخرا من زيد فى معنى من المعانى ثم نقل الى معنى غير لمعنى رجل آخر رجل غير زيد
ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاءنى زيد وحمار اخر ولا امراة اخرى
قوله مقابل اخرين بالجر صفة أخر ومعنى المقابلة ان آخر مفرده اخرى مؤنثة
فهو جمع المؤنث وآخرين بفتح الخاء جمع المذكر الذى هو آخر بفتحها واحترز بهذا القيد
عن أُخر بضم الهمزة وفتح الخاء مقابل آخرين بكسر الخاء فانه مصروف لانتفاء العدل
وذلك لان مفرد اُخر هذا أخرى بمعنى آخرة مقابلة للاولى ومذكرها آخر بكسر الخاء
مقابل اول كما فى قوله تعالى قالت اولاهم لأُخراهم فأخرى هذه تذكر وتؤنث وتثنى
وتجمع والفرق بين أُخرى مؤنث آخر بفتح الخاء وأُخرى التى بمعنى آخره التى هي
مؤنث آخر بكسر الخاء والفرق ان الاولى لا تدل على الانتهاء كما لا يدل عليه مذكرها
فلذلك يعطف عليها امثالها فى وصف واحد تقول عندى بعير وآخر وآخر وعندى ناقة
واخرى واخرى وهكذا واما الثانية فتدل على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها فى وصف
واحد **قوله** من قوله تعالى من بمعنى فى اي الواقعة فى قوله تعالى **قوله** فانه اي آخر
الممنوع من الصرف صفة لايام وقوله معدولة صفة لصفة ومعنى العدل هنا ان
القياس كان يقتضى ان توصف ايام هنا بآخر فتح الهمزة والخاء لكونه افعل تفضيل مجرد
عن الاضافة وال فعدل عن ذلك ووصف بأُخر جمع اخرى فان قلت ان اخر وقع
صفة لايام ومفرده وهو يوم يوصف بآخر بفتح الخاء لا باخرى والجواب ان اليوم لما
كان مما لا يعقل اجرى مجرى المؤنث فوصف باخرى ثم وصف جمعه بأخر الذى هو
جمعها والا فلو كان المفرد اخر لما صح جمعه على أخر فجمعه على أُخر دليل على ان المفرد
اخرى ثم ما ذكره الشه من ان آخر معدولة عن آخر قيل انه التحقيق وقيل انها معدولة
عن اخريات قال الشنوانى وهو الصحيح لان اخر جمع اخرى واخرى مؤنث آخر وقد
نجم

جمع بالواو والنون فحق اخرى ان تجمع بالالف والتاء فعدل عن اخريات الى اخر وقيل
انها معدولة عن الاخر لانه من باب افعل التفضيل فاصله ان يقترن بال اذا جمع كالكبرى
والكبر والصغرى والصغر فعدل به عما فيه ال الى المجرد عنها واعطي ما لا يعطى غيره
الا مقرونا بال **قوله** بفتح الخاء الذى هو افعل تفضيل اصله أأخر الاولى بهمزتين
مفتوحة والثانية ساكنة ابدلت الثانية الفا للتخفيف وهو فى الاصل بمعنى اشد تاخرا
ثم توسع فيه واستعمل بمعنى غير وهذا احتراز عن اخِر بكسر الخاء فانه مقابل اول وليس
افعل تفضيل **قوله** فان قياس افعل التفضيل تعليل للعدول **قوله** ولو كان موصوفه
مؤنثا ومثنى او جمعا حاصله ان افعل التفضيل اذا كان مجردا من ال والاضافة
لزمه التذكير والافراد بكل حال تقول هو افضل وهي افضل وهما افضل وهم افضل
وهن افضل واذا كان معرفا بالالف واللام لزمه مطابقة ما قبله فى الافراد والتذكير
والتانيث والتثنية والجمع تقول هو الافضل وهي الفضلى وهما الافضلان وهم الافضلون
وهن الفضليات او الفضل فكان القياس ان يقال مررت بامرأة آخر ونسوة آخر
ورجال آخر ورجلين آخر ولكنهم قالوا اخرى وآخر واخران واخرون قال الله
تعالى فتذكر احداهما الاخرى فعدة من ايام اخر واخرون اعترفوا بذنوبهم فاخران
يقومان مقامهما وانما خص النحويون اخر بالذكر لان فى آخر وزن الفعل وفى اخرى
الف التانيث وهما اوضح من العدل واما اخران واخرون لمعربان بالحروف فلا مدخل
لهما فى هذا الباب **قوله** فان مؤنثه سكرى وليس مؤنثه سكرانة ومثله ندمان من
الندامة فان مؤنثه ندمى لا ندمانة اما الندمان من المنادمة فان مؤنثه ندمانة
فيصرف واشار المصنف بالمثال الى القسم الذي يمتنع صرفه اتفاقا وهو ما كان له مؤنثا
لا على وزن فعلانة اما ما لا مؤنث له اصلا لا على وزن فعلى ولا على وزن فعلانة
كرحمان لكثير الرحمة ولحيان لعظيم اللحية فممنوع من الصرف على الاصح الحاقا له بما مؤنثه
على وزن فعلى ومقابل الاصح انه يصرف الحاقا له بما مؤنثه على وزن فعلانة فان
هذا القسم مصروف اتفاقا فعلى الاصح يكون الشرط فى منع صرف فعلان ان لا يكون له
مؤنث على وزن فعلانة سواء كان له مؤنث على وزن فعلى او لا مؤنث له فدخل
القسم الثاني وهو ما لا مؤنث له اصلا وعلى مقابله يشترط ان يكون له مؤنث على وزن
فعلى فيخرج القسم الثاني وظاهر الكلام المصنف الجرى على هذا القول **قوله** بخلاف الزيادة
المانعة مع العلمية اي فانها تكون فى فعلان بالفتح كحمدان وبالضم كعثمان

وبالكسر نحو عمران **قوله** ووزن الفعل اي يكون الاسم على وزن الفعل به اولى لانه
في اول الفعل زيادة تدل على معنى فيه دون الاسم وما زيادته لمعنى اصلاً لما زيادته
لغير معنى ودخل في قوله وزن الفعل ثلاثة انواع ما مؤنثه على وزن فعلاء نحو حمراء
وشهلاء او على فعلى بضم الفاء كفضلى او ما لا مؤنث له كاكمر لعظيم الكمرة وآدر لعظيم
الانثيين فهذه الثلاثة ممنوعة من الصرف للصفة ووزن الفعل **قوله** ولا يكون الوزن
المانع الخ يرد عليه نحو اهيم واصيغر وافيضل فانه لا يصرف لكونه على وزن الفعل
كابيطر وان لم يكن حال التصغير على وزن افعل **قوله** ان تكون اصلية بان تكون
موضوعة للمعنى الوصفي ابتداء وان غلبت عليها الاسمية ومعنى غلبت عليها الاسمية
ان تصير الصفة غير محتاجة الى موصوف تتبعه فنحو اسود ممنوع من الصرف لانه
في الاصل موضوع لكل متصف بالسواد فيكون بهذا المعنى صفة ثم غلبت عليه الاسمية
فصار مختصا بالحية ومثله ارقم موضوع لكل ما فيه بياض وسواد ثم اختص بذكر الحيات
وكذلك ادهم وضع لكل ما فيه دهمة اي سواد ثم اختص بالقيد **قوله** صفوان هو في
الاصل اسم للحجر الاملس وصف به القلب لشدة صلابته وعدم لينه فتكون الوصفية
عارضة ولا اعتداد بها وفي المصباح صفوان يستعمل في الجمع والمفرد فاذا استعمل
في الجمع فهي الحجارة الملس الواحدة صفوانة واذا استعمل في المفرد فهو الحجر **قوله** ارنب
هو في الاصل اسم للحيوان المعروف بالضعف وصف به الرجل لضعفه فهذه وصفية
عارضة **قوله** عدم قبولها اي الصفة مع الزيادة او مع وزن الفعل **قوله** ندمان اي
الماخوذ من المنادمة على الشراب وهي المحادثة عليه بلطائف العبارات ۝۝۝۝۝
ورقائق الاشارات وفعل هذا نادم والاسم النديم ويعجبني هنا قول بعضهم
والهيف قلت له هل لك في المنادمه ۝ فقال كم من عاشق ۝ سفكت في المنادمة
قوله لقولهم ندمانة اي في مؤنثه واما ندمان من الندم فمؤنثه ندمى **قوله** كما سبق وفعله
ندم كعلم والاسم نادم **قوله** ارملة اي لا زوج لها او فقيرة واما ارمل وصفا من قولهم
عام ارمل اي قليل المطر فان مؤنثه رملى فهو غير منصرف كسكران وسكرى **قوله**
المعتل الاخر باضافة المعتل الى الاخر اضافة لفظية اي الذي اعتل اخره والمعتل
اسم فاعل من اعتل اي مرض وسمي هذا القسم معتلا لما فيه من الاعلال وانما جاز
حذف الاخر هنا مع انه ليس علامة للرفع لان الجازم عندهم يحذف الرفع في الاخر
والرفع في المعتل محذوف للاستثقال كما في يدعوا ويرمي او للتعذر كما في يخشى فلما
دخل

دخل الجازم لم يجد حركة حتى يحذفها بل وجد فى اخر الكلمة احرف العلة المشابهة
للحركة فحذفها **قوله** اصالة سياتى مقابله فى قوله فان كان حرف العلة غير اصلى **قوله** نحو
اخره الف لو اسقط فى لكان اخصر واظهر **قوله** هذا اى القول بان حذف هذه الاحرف
نيابة عن السكون هو المشهور مقابله امران الاول ما اشار اليه بقوله وذهب س
والثانى قوله ومن العرب **قوله** وذهب س هذا مقابل المشهور قال الشيخ الشنوانى
وفى عزوه الى س نظر فان س لم يذكر ما قاله المصـ وانما ذكره ابن هشام الخضراوى
بحثا نفريعا على ما ذهب اليه من تقدير الاعراب فى الافعال المعتلة لا نقلا عن س انتهى
بتصرف **قوله** محذوف عند الجازم لا به قيل انه لا معنى لكون الجازم يحذف الحركة المقدرة
المفروضة الوجود واجيب بان معنى الحذف عند هذا القائل عدم اعتبار الحركة والنظر
اليها قال ابو حيان والذى يدل على ان هذه الحروف انحذفت عند الجازم لا بالجازم ان
الجازم لا يحذف الاما كان علامة للرفع وانما علامة الرفع ضمة مقدرة فيها **قوله** اذا العجوز
البيت لرؤبة من بحر الرجز والعجوز فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور والشاهد فى لا ترضاها
حيث اثبت فيه الالف وقيل ان لا نافية وليست ناهية فيكون الفعل مرفوعا بضمة مقدرة
على الف ترضى والواو للحال والتقدير فطلقها حال كونك غير مترض عنها وقوله ولا تملق
قال فى الصحاح الملق الود واللطف الشديد قال ابو يوسف واصله التليين وقد ملق
بالكسر يملق ملقا ورجل ملق يعطى بلسانه من الود ما ليس فى قلبه وبعد هذا البيت
• واعمد لاخرى ذات دل مونق • لينة المس كمس الخرنق • وهو بكسر الخاء المعجمة وكسر
النون ولد الارنب **قوله** هجوت زبان البيت من بحر البسيط والمحفوظ فى شطر البيت من
هجو زبان لم تهجوا ولم تدع فما فى المصـ تغيير اختل به الوزن وزبان بزاى فموحدة اسم رجل
وقوله لم تهجوا ولم تدع اى لم تهجه مشافها له ومستمرا على هجوك اياه ولم تدعه بدون
هجو استجلابا وده واراد بهذا الانكار عليه فى هجوه ثم اعتذاره عن هجوه حيث لم يستمر على حالة
واحدة فصار هجوه لا ذم فيه كان اعتذاره لا شكر له عليه لحوق الاول بالاعتذار وسبق الثانى
بالهجو والشاهد فى قوله لم تهجو حيث ثبت الواو مع الجازم **قوله** الم ياتيك البيت من بحر الوافر
والانباء جمع نبا وهو الخبر وتنمى بفتح التاء المثناة فوق من نميت الحديث انميه بالتخفيف اذا
بلغته على وجه الاصطلاح وطلب الخير واذا بلغته على وجه الافساد والنميمة قلت نميته
بالتشديد واللبون ذات اللبن ويروى القلوص بفتح القاف وضم اللام وهى الناقة الشابة
وبنو زياد هم الربيع ابن زياد واخوته الذين اغار قيس على ابلهم الاقرب من اوجه الاعراب هنا

ان فاعل ياتى هو قوله ما لاقت والباء زائدة وجملة قوله والانباء تنمى معترضة وانقا
لبون اوقلوص على انه فاعل لاقت والشاهد فى ياتيك حيث اثبت اليا مع الجازم
قوله على الضرورة هذا مذهب الجمهور وقيل انه لغة قليلة كما ذهب اليه ابن مالك ره
وطائفة لقوله تعالى لا تخاف دركا ولا تخشى واجيب بان الالف للاطلاق والصحيح
لانها نافية كالتى قبلها اتى بالنهي فى صورة الخبر كما فى قوله تعالى لا يمسه الا المطهرون
وقيل ان ما ورد من ذلك مجزوم بحذف الحروف ثم اشبعت الحركات فنشأ عنها الحروف
الموجودة فهذه احرف اشباع واما احرف العلة فحذفها الجازم واما قوله تعالى
انه من يتقى ويصبر باثبات الياء وجزم يصبر فقد اجيب عنه بان من موصولة لا شرطية
وتسكن الراء من يصبر للتخفيف قوله فان كان الخ هذا محترز قوله اصالة قوله
بان كان بدلا من همزة اى موافق لجنس ما قبلها من الحركة قوله كيقرا بفتح الياء والراء
مضارع قرى قوله ويقرى بضم الياء وكسر الراء مضارع اقرا قوله ويوضو بفتح الياء
الياء وضم الضاد مضارع وضوء بمعنى نظف وحسن قوله ثم دخل الجازم اى بعد
الابدال فيكون الابدال حينئذ شاذا لان ابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما
قبلها شاذ لقوة الهمزة بالحركة فتكون متعاصية عن الابدال اما اذا كان الابدال
بعد دخول الجازم فانه يكون قياسا ويمتنع ح حذف حرف العلة لان الجازم
قد عمل عمله فى حذف الضمة من الهمزة قبل الابدال فقول المصنف ثم دخل الجازم
قيد فى حذف حرف العلة قوله وتركه اى ترك حذف حرف العلة وعليه فيكون
الجزم بسكون مقدر قوله بناء منصوب على المفعولية المطلقة بفعل محذوف والتقدير
بنوا ذلك بناء او على المفعول لاجله اى لاجل البناء قوله على الاعتداد بالابدال
وعدمه لف ونشر مرتب لان الاعتداد بالابدال علة للحذف وعدم الاعتداد به علة
لعدم الحذف والحاصل ان الابدال ان كان بعد دخول الجازم امتنع الحذف وان
كان قبله جاز الحذف ان اعتدينا بالابدال وجاز عدمه بناء على عدم الاعتداد به
قوله الف الاثنين او واو الجمع ويكونان ضميرا نحو الزيدان يقومان والزيدون
يقومون وغير ضمير نحو يقومان الزيدان ويقومون الزيدون على لغة اكلونى
البراغيث قوله او ياء المخاطبة ولا تكون الا ضميرا انت تقومين يا هند قوله هذا اى
يكون الجزم بحذف النون هو المشهور قوله بحركات مقدرة منع من ظهورها اشتغال
المحل بحركة المناسبة قوله ايضا اى مصدر آض بالحد اذا رجع وهو من المصادر

المنصوبة

٥٢

المنصوبية على المفعولية المطلقة بفعل محذوف وجوبا **قوله** لاغير لا نافية للجنس
وغير اسمها مبنى على فتح مقدر منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البنا الاصلى فى
محل نصب والخبر محذوف تقديره جائز وانما بنيت غير على الضم لحذف المضاف اليه
ونية معناه تشبيها لها بقبل وبعد ونحوهما من الغايات **قوله** وعلامة نصبها
كلها حذف النون واما قول الشاعر • ان تقرآن على اسماء ويحكما • منى السلام
وان لا تشعرا احدا • فهو شاذ لا يرد نقضا ويحتمل ان تكون غير عاملة تشبيها
لها بما المصدرية كما فى قراءة مجاهد يتم الرضاعة برفع يتم **قوله** المعربات قسمان
اعترض بان فيه اخبارا بالمثنى عن الجمع واحسن ما اجيب به انه لا ضرر فى ذلك
حيث كان المثنى جمعا فى المعنى نحو العرب فرقتان مسلمون وكفار وهنا كذلك لان
كل قسم تحته افراد متعددة **قوله** بالحركات الثلاث اى وجودا وعدما ليشمل
السكون ولو صرح به لكان اولى بالحروف الاربعة اى وجودا وعدما ليشمل
الحذف **قوله** فالذى يعرب بالحركات اى بجنسها لا بكل منها كما هو ظاهر **قوله** بالحروف
اى بجنسها **قوله** وما حمل عليه كاولات فى قوله تعالى وان كن اولات حمل فكان فعل ماض
والنون اسمها وهى ضمير يعود على المعتدات واولات خبرها وهو ليس بجمع بل اسم جمع
جعل اعرابه كاعراب الجمع فنصب بالكسرة فكما حملوا اولو على جمع المذكر السالم حملوا
اولات على جمع المؤنث وقد الغز بعض شيوخنا فى نصب جمع المونث بالكسرة بقوله
• يا من لنحو يعانى • ويا رقيق المعانى • فى الجر كسرة نابت • عن فتحة يا معانى
• لهذا لعمرى عجيب • وفيه قلب العيان • واجبت عنه فقلت • يا مفرد العصر يا من
• حوى جميع المعانى • ابديت لغزا بديعا • يزرى عقود الجمان • لهذا مونث جمع
• بالجر ينصب عانى • **قوله** اذا لم يتصل به نون الاناث قال ابو حيان المسئلة خلافية
ذهب ابن درستويه الى انه معرب وتبعه السهيلى وابن طلحة وطائفة من النحويين
واستدلوا بان الاعراب قد استحق فى المضارع فلا يعدم الا بعدم موجبه وبقاؤه
دليل على انه معرب لما كان قبل النون الا انه لما كان قبل دخول النون ظاهرا وهو
معها مقدر فى الحرف **قوله** وما الحق به ويلحق به خمسة الفاظ الاول والثانى كلا
وكلتا لكن بشرط ان يضاف لضمير نحو جاء كلاهما وكلتاهما فلو اضيفا لظاهر اعربا
بالحركات المقدرة على الالف نحو جاء كلا الرجلين وكلتا المرأتين وهذه التفرقة
هى الصحيحة وعليها الجمهور ومن الناس من يعربها بالحركة المقدرة على الالف

اضيفا لظاهر او لمضمر الثالث والرابع والخامس اثنان واثنتان وثنتان فانها تعرب
باعراب المثنى اضفتها لظاهر او مضمر او لم تضفها اهـ قاله بعض الفضلاء وقال ابن
مالك هذه الكلمة الملحقة بالمثنا لا تسمى مثناة حقيقة فان اطلق عليها ذلك فبمقتضى
اللغة لا الاصطلاح كما يقال لاسم الجمع جمع اهـ وقال الشنوانى فافاد انه يقال لها اسماء تثنية كما
يقال اسماء جمع اهـ قوله جمع المذكر السالم وما الحق به ومنه عشرون واخواته الى التسعين
وهى اسماء مفردة زعم بعضهم انها جموع وهو مردود ومنه اهلون وهو جمع اهل وهو
ليس بعلم ولا صفة وارضون بفتح الراء جمع ارض بسكونها وهى مؤنثة اسم جنس لما
لا يعقل وبنون وابون واخون وهنون وذوون لانها غير اعلام ولا مشتقات قال ابن مالك
ولو قيل فى حم حمون لم يمتنع لكن لا اعلم انه سمع وقال ابو حيان ينبغى ان يمتنع لان القياس يأباه وجمع
اب واخواته شاذ فلا يقاس عليه وعن ثعلب انه يقال فى فم فمون وفين قال ابو حيان وهو
فى غاية الغرابة ومنه عالمون وهو اسم جمع لا جمع وقيل جمع عالم وهو منه سنون وبابه من كل
جمع ثلاثى حذفت لامه وعوض عنها التانيث ولم يجمع جمع تكسير نحو ثبة وثبين ومن الملحق
بجمع المذكر جموع صفات البارى تعالى كقوله نحو الوارثون والقادرون والماهدون
ولا يقاس عليه الراحمون والحاكمون لان اسماءه تعالى توقيفية قوله الاسماء الستة المعتلة
اى التى اخرها فى اللفظ حرف علة فلا يرد ان فو لامه هاء واصله فوه بفتح الفاء وسكون
الواو بوزن فعل بفتح العين وهو ما عليه س والخليل وذهب الفراء الى ان وزنه فعل بضم الفاء
قوله خاصة من المصادر التى جاءت على وزن فاعلة كالعاقبة بمعنى خصوصا منصوب
على انه مفعول مطلق لمحذوف تقديره اخص التثنية بنيابة الالف عن الضمة خصوصا
على ما هو المنصور من جواز حذف عامل المؤكد ولا يجوز ان يكون حالا لانك تقول
جاء الرجل والزيدون خاصة قوله وقدم اى المصدر ففيه تجريد فان قرئ بالبناء
للمفعول فلا تجريد قوله حرفا بحرف حال بتاويل متساويا قوله ترفع بثبات النون علل ذلك
بانه لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالحركة المناسبة للحرف الذى بعدها لم يمكن ورود
الاعراب عليه ولم يكن فى الكلمة علة البناء حتى يمتنع الاعراب بالكلية فجعلت النون بدل
الرفع لمشابهتها للواو فى الغنة قال بعض شيوخنا وظهر لنا هنا لغز لطيف لم اسبق به فيما اعلم
وهو ان يقال لنا معمول فصل بين عامله وشرط اعراب ذلك العامل ان يفصل ذلك المعمول
بينه وبين اعرابه ثم نظم ذلك بنظم مطول وقد اختصرته فقلت يا ايها النحوى بين لنا ٭
ما معرب قد خالف المعربات ٭ الفصل بالمعمول شرط اتى ٭ فى حالة الاعراب عند الثقات ٭ قوله

وتجزم

وتجزم بحذف النون وقد ورد النون ؛ نثرا ونظما لغير جازم وناصب فقد قرى ساحران تظاهرا بتشد الظأ اصله تتظاهران فادغمت التاء فى الظأ وساحران خبر مبتدا محذوف تقديره انتما ساحران وفى الحديث لاتدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولاتؤمنوا حتىّ تحابوا اي لاتدخلون ولاتؤمنون قال الشاعر • ابيت اسرى وتبيتى تدلكى • وجهك بالعنبر والمسك الزكى • بالذال المعجمة اي شديد الرائحة ولايقاس على هذا شيئ من ذلك الاختيار

باب علامات الافعال اقرب الوجوه واحسنها فى الاعراب ان يكون باب خبرا لمبتدا محذوف اي هذا باب الخ **قوله** تاء التانيث من اضافة الدال للمدلول كما يوخذ من قوله وتدخل الخ **قوله** الساكنة اي اصالة فلا يضر تحركها لعارض كقالت امراة العزيز وقالتا اتينا طائعين وقالتُ امة بالنقل وانما سكنت تاء التانيث للفرق بين تاء الافعال وتاء الاسماء ولم يعكس لئلا ينضم ثقل الحركة الى ثقل الفعل **قوله** تأنيث فاعل ذلك الفعل اي الاسم الذى اسند اليه ذلك الفعل فدخل نائب الفاعل نحو ضُرِبَتْ هند وهذه التاء تلحق الماضى متصرفا كان نحو قامت هند او غير متصرف نحو ليست هند قائمة وسواء كانت للفاعل الشخص كما مثل او الجنس نحو نعمت المراة هند او المجازى نحو بنيت المدينة مالم يلتزم تذكير فاعل ذلك الفعل نحو افعل فى التعجب وحبذا عمرو وما عدا وما خلا وليس فى الاستثناء ولاترد هذه المذكورات لانها تقبل التاء فى الاصل والعبرة به لا بالعارض **قوله** لان الاسم علة لمحذوف والتقدير وانما ميزوا بين الفاعل المذكر والمؤنث بهذه التاء مع ان كلا من الفاعلين متميز عن الاخر قال ابو حيان ولحقت التاء الفعل وكان حقها ان لاتلحقه لان المعنى الذى جاءت له ليس للفعل بل هو فى الفاعل وهو التانيث لكنه لاتصاله كجزء منه فجعلت الدلالة على التانيث فيه ولان تانيث الفاعل غير موثوق به لجواز اشتراك المذكر والمؤنث فى لفظ واحد نحو رَبْعَة وصبور ولان المؤنث قد يسمى بمذكر وبالعكس فاحتاطت العرب فى الدلالة على تأنيث الفاعل بوصل الفعل بالتاء ليعلم تانيث الفاعل وماجرى مجراه من اول وهلة نحو طهرت الجنب وكانت الربعة حائضا وهذا الفرق بين المذكر والمؤنث فى الاخبار ولايكون فى اكثر الالسن ولايوجد ذلك فى لسان الفرس ولا لسان الترك بل المذكر والمؤنث فى ذلك سواء ويتكلمون على العبرانى من غير دلالة لفظية على ذلك وهذا من احسن ما يعتذر به عن التذكير فى قوله تعالى فلما راى الشمس بازغة قال هذا ربى فاشار بلفظ المذكر لانه يحكى قول ابراهيم عليه الصلاة والسلام ولم يكن فى لسانه فرق بين المذكر والمؤنث

يحكى قوله على لغته ولا يخفى ان سيدنا ابراهيم عليه الصلاة والسلام انما تكلم بالعبرانية
بعد مفارقة النمرود والقصة كانت قبل مفارقته له وكان لسانه اذ ذاك سريانيا فليحرر
قوله ان يفتح اخره اي يبنى على الفتح لفظا كضرب او تقديرا كدعا وقوله للتخفيف علة لكون
البناء على خصوص الفتح واما علة بنائه على حركة فقد تقدم في كلامه **قوله** ودربج بدال
بذال وراء مهملتين فباء موحدة فجيم فسره الشراح بمعنى لأن بعد صعوبة وفي الصحاح دربجت
الحمامة لذكرها خضعت له وطاوعته وكذلك دربج الرجل اذا طاطا راسه وبسط
ظهره **قوله** ما لم يتصل به الخ مرتبط بقوله وحكمه ان يفتح الخ **قوله** ضمير رفع متحرك فان
اسند لظاهره او اتصل به ضمير نصب نحو ضربك وضربنا او اتصل به ضمير رفع ساكن نحو
ضربا فانه لا يسكن في هذه الاحوال لعدم توالي اربع متحركات الخ **قوله** فانه يسكن يحتمل
انه يبنى على السكون وهو قول مرجوح ذهب اليه بعض ويحتمل انه يسكن للتخفيف ويكون
مبنيا على فتح مقدر وهو الراجح وعليه يتخرج كلام المص لقوله فانه يضم للمناسبة **قوله**
كراهة توالي الخ اي لفظا نحو ضربت او تقديرا نحو سرت وقلت اذ الاصل سَيَرت وقَوَلت
قلبت كل من الواو والياء الفا لتحركه وانفتاح ما قبله ثم حذف كل منهما للتخلص من التقاء
الساكنين ثم اجتلبت الضمة في قاف قلت دليلا على الواو المحذوفة والكسرة في سين سرت
دليلا على الياء المحذوفة واما نحو استخرجت واكرمت فعلة سكون اجراء علة تسكين الآخر
في جميع الافعال الماضية طردا للباب **قوله** فيما هو كالكلمة الواحدة اي انهم يكرهون توالي
اربع متحركات في كلمة واحدة او فيما هو بمنزلتها وهو الفعل مع فاعله لانهما لشدة التلازم
بينهما صارا كالكلمة الواحدة بخلاف الفعل مع المفعول فليس كالكلمة الواحدة اذ لا تلازم
بينهما ولذلك سكنت باء ضرب اذا اسند للفاعل في ضربْنا وفتحت في اتصاله مع المفعول في
ضربَنا زيد واعترض بانا نجد اربع متحركات في الكلمة كشجرة وبقرة واجيب بان تاء التانيث
وحركتها في نية الانفصال لانها زائدة على اصل الكلمة للتانيث فليس الفعل معها كالكلمة
الواحدة **قوله** ضربت هذه الامثلة على ترتيب قوله ولا فرق في الضمير المتحرك بين ان يكون
للمتكلم الخ **قوله** فانه يضم يحتمل انه يبنى على الضم وهو قول قيل به ويحتمل وهو الراجح انه
يضم للمناسبة كما قال المص ففتحة البناء مقدرة منع من ظهورها حركة المناسبة وسكت
عن حكم ما اذا اتصل به الف الاثنين نحو ضربا فقيل ان الفتحة الموجودة فتحة البناء اغنت
عن فتحة المناسبة **قوله** واما نحو غزوا الخ جواب سؤال مقدر نشأ من قوله فانه يضم ومحصل
السؤال انه قد فتح الحرف الذي قبل الواو في نحو غزوا الخ ومحصل الجواب انه لم يخرج من
القاعدة

القاعدة لان المراد بضم ما قبل الواو لفظا او تقديرا وفي نحو غزو واما قبل الوا وضم تقديرا
فكل من المثالين مبني على فتح مقدر على الواو والياء المحذوفة لالتقاء الساكنين **قوله** فاصله
غزووا بواوين الاولى لام الكلمة والثانية واو ضمير الجماعة وهي الفاعل **قوله** فحذفت
اي الضمة وان شئت قلت تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما قلبتا الفين الخ **قوله** الفعل
المضارع من المضارعة وهي المشابهة سمي بذلك لانه اشبه الاسم في الابهام والتخصيص
وقبوله لام الابتدا وجريانه على حركات اسم الفاعل وسكناته ولهذا اشبه الاعراب دون
بقية الافعال ورد هذا ابن مالك بان ما ذكر ليس مختصا بالمضارع بل يقبله الماضي اما
الاول والثاني فانك اذا قلت ذهب زيد فيحتمل قرب الذهاب او بعده فاذا دخلت
قد فقد تخصص واما الثالث فلان الاسم والماضي يشتركان في قبول اللام اذا وقع
الماضي جوابا للو واما الرابع فليس بمطرد ولو سلم فالماضي ايضا يجري على الاسم كفرح
فهو فرح واشر فهو اشر وغلب غلبا وجلب جلبا وجعل ابن مالك وجه الشبه المقتضي
لاعرابه توارد المعاني المختلفة عليه كالاسم كما في نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن
كما تقدم قال وهذا اولى من قولهم انما اعرب لمشابهته للاسم في الاربعة المذكورة
قوله ان يقبل ان وما دخلت عليه في تاويل مصدر خبر عن علامة اي علامة المضارع
التي يتميز بها عن الماضي والامر قبول لم وانما آثرها على غيرها لانها اشهر عوامله لان
لها امتزاجا به بتغيير معناه الى الماضي حتى صارت كالجزء منه **قوله** نون النسوة قال
ابن هشام التعبير بنون الجمع اولى ليدخل فيه نون الذكور ضميرا كانت كقوله •••
يمرون بالدهنا خفافا عيابهم • ويرجعن بالدارين بجر الحقائب • او علامة كقوله
يعصرن السليط اقاربه قال وقد يجاب بانها فيهما نون الاناث استعيرت لجمع الذكور
ح فالمراد بنون النسوة نون الاناث الموضوعة لهن وان استعملت في غيرهن مجازا
قوله يبنى على السكون وعلة بنائه ح انه ضعف شبهه بالاسم لاتصاله بالنون التي
لا تتصل الا بالفعل فيرجع الى اصله الذي هو البناء لما علمت ان اعرابه ليس بطريق الاصالة
قوله لان المضارع الخ علة لحمل المضارع المتصل بنون النسوة على الماضي المتصل بها وانما
كان المضارع فرعا عن الماضي لان المضارع عند الكوفيين مشتق من الماضي واما عند
غيرهم فلان المضارع هو الماضي بزيادة حرف المضارعة ثم ان قول المصنف حملا الخ يفيد ان
علة بناء المضارع المتصل بنون النسوة هي الحمل على الماضي المتصل بها وقد سبقه بهذا
التعليل ابن مالك واورد عليه ان هذا التعليل يقتضي ان الماضي انما بني لاتصاله

بالنون المذكورة وليس كذلك لان الماضى مبنى مطلقا اتصلت به النون اولا فان كان
تعليلا لخصوص البناء على السكون فغير محتاج اليه لانه جاء على الاصل فلا يعلل على انا لو
سلمنا انه يعلل فلا يتاتى هذا التعليل الا انقلنا ان الماضى مع ضمير الرفع المتحرك يبنى
على السكون وليس كذلك بل يبنى على فتح مقدر كما قد سمعت فكان الاولى له حذف هذا
التعليل ويعلل البناء بضعف الشبه كما قلنا وقد ذهب جمع منهم ابن درستويه والسهيلى
وابن طلحة الى اعراب المضارع مع نون النسوة لبقاء موجب الاعراب فيه فهو مقدر فى
الحرف الذى كان فيه ظاهرا **قوله** فانه يكون مبنيا وعلة بنائه تركيبه مع النون المذكورة
تركيب خمسة عشر وامتزاجه بها قال الرضى فان قيل لما امتزجا فهلا اعربت الكلمة على ما
قبل النون كما يعرب الاسم الممتزج بالتنوين على ما قبله قلت لان الاسم فى اصل الاعراب
والفعل فرع فحوفظ على اعراب الاسم بحسب الامكان دون الفعل خصوصا والنون من
خواص الافعال فضعفت مشابهة الاسم **قوله** فان لم تباشره اي فى اللفظ بان فصل بينهما
فاصل ملفوظ به او فى التقدير بان فصل بينهما فاصل مقدر **قوله** كان معربا على الاصح وذلك
لانتفاء علة البناء وهى تركيبه مع النون تركيب خمسة عشر ومقابل الاصح انه معرب مطلقا
اي باشرته النون اولا وذهب قوم منهم الاخفش الى بنائه مطلقا ونقله الرضى عن الجمهور
وقيل ما اتصلت به النون مطلقا لا معرب ولا مبنى كما تقدم ذلك **قوله** نحو لتبلون ولتبلوان
ولتبلين فان هذه الامثلة مرفوعة بالنون المحذوفة لتوالى الامثال واعرب الفعل مع
نون التوكيد هنا لانها لم تباشره اذ قد فصل بينهما بفاصل ملفوظ به وهو واو الجماعة فى الاول
والف الاثنين فى الثانى وياء المؤنثة المخاطبة فى الثالث **قوله** ولا تتبعان فاما ترين هذان
المثالان فيهما الفعل معرب لفظا ايضا لان النون لم تباشره ففى الاول الفصل بالف الاثنين
فهو مجزوم بحذف النون والالف فاعل وفى المثال الثانى فصلت فيه ياء المخاطبة فهو مجزوم
بحذف النون ايضا وقد تقدم تصريف هذه الامثلة مستوفى ولم يذكر المصنف ما فصل بينه
وبين النون فاصل مقدر ومثاله قوله تعالى ولا يصدنك فانه معرب مجزوم بلا الناهية
وعلامة جزمه حذف النون وقد فصل بين الفعل ونون التوكيد واو الجماعة فانها
حذفت لالتقاء الساكنين فليست ملفوظة لكنها مقدرة **قوله** ان يقبل مدخول ان فى
تاويل مصدر خبر اي وعلامة الامر قبول الخ **قوله** وان يدل عطف على ان يقبل اي والدلالة
فهو فى تاويل مصدر واخذ منه ان علامة فعل الامر مركبة من امرين فمتى انتفى واحد
منهما فليس فعل امر كما اشار لذلك المصنف ثم معنى دلالته على الطلب ان يكون الفعل موضوعا

لها وان استعمل في غيرها كالاباحة ثم لابد ان تكون الدلالة بنفس الصيغة نحو اضرب
فخرج ما دل على الطلب لا بالصيغة بل من اللام نحو لينفق ذو سعة فان الدلالة على
الطلب هنا مستفادة من لام الامر **قوله** ان كان صحيح الاخر اي ولم تباشره نون التوكيد
ولم يتصل به واو جمع او الف اثنين او ياء مخاطبة فان باشرته نون التوكيد بني على الفتح
نحو اضربَنْ واضربَنَّ وان لحقته واو الجماعة او الف الاثنين او ياء المخاطبة فانه
يبنى على الحذف كما سيصرح به **قوله** او يبنى على حذف الاخر ان كان معتل الاخر ومحله ما لم
يتصل به نون النسوة ولم تباشره نون التوكيد فان اتصلت به نون النسوة بني على السكون
كالصحيح نحو اُغْزُوْنَ وارْمِيْنَ واخْشَيْنَ وارْضَيْنَ او باشرته نون التوكيد فانه يبنى
على الفتح نحو اغزُوَنَّ واخشَيَنْ وارمين ومحله ايضا ما لم يكن من الافعال الخمسة والا
بني على حذف النون نحو اغزوا واخشيا وارميا ونحو ذلك **قوله** وارم مبني على حذف
الياء من هذا القبيل قولك للمفرد المذكر آمُرًا الشيء اي كن واليا له وقِ الشيءَ اي صُنْهُ
وعِ الشيءَ اي احفظه ودِ زيدا اي ادفع ديته وِرْ بمعنى عد بالخير فهذه الافعال
كلها مبنية على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ولا تنس ما تقدم لك في تصريف
إِ وما فيهما من اللغز **قوله** او اخر اصالة فان لم تكن هذه الحروف اواخر اصالة بان
كانت بدلا من همزة إقرَ بكسر الهمزة وفتح الراء جاز حذف الالف بناء على الاعتداد
بالابدال العارض وتنزيل ذلك الحرف منزلة الحرف الاصلي وجاز تركه بناء على عدم
ذلك **قوله** وضابط ذلك في هذا الضابط قصور لانه لا يشمل امر جمع المؤنث فانه
يبنى على السكون صحيحا كان كاضرِبْنَ او معتلا كاغزُوْنَ ومضارعه نحو يضربْنَ
ويغزُوْنَ ليس مجزوما بالسكون بل مبني عليه ولا يشمل الامر المؤكد بالنون فانه
مبني على الفتح ومضارعه ليس مجزوما بالفتح بل مبني عليه فالاولى ان يقال في هذا
الضابط الامر مبني على ما يكون عليه مضارعه بعد دخول الجازم **قوله** باب بالتنوين
يتعين ان يكون خبر مبتدا محذوف ولا يصح ان يكون مبتدا محذوف الخبر لانه نكرة
ولا يجوز الابتدا بالنكرة وقد سقط لفظ باب في بعض النسخ ونصها والمرفوعات
بالواو وهي هذا استئنافية لعدم ما تعطف عليه **قوله** المرفوعات جمع مرفوع بمعنى
اللفظ المرفوع فهو صفة لمذكر لا يعقل ووصف غير العاقل يجمع جمع التأنيث كما تقرر
نحو جبال راسيات وايام معدودات ولا يصح ان يكون جمع مرفوعة وصفا للمؤنث اي
كلمة مرفوعة فانه وان صح هذا الجمع ايضا الا انه يمنع منه الاخبار بقوله سبعة فان

فان العدد يذكر مع المؤنث فلو كان جمع مرفوعة لقيل سبع فاثبات التاء في العدد دليل
على انه جمع مرفوع لما ان العدد يونث مع المذكر كذا قالوا لكن قال بعض مشايخنا انه يصح
ان يكون جمع مرفوعة ومحل حذف التاء من عدد المؤنث واثباتها في عدد المذكرات
كان المعدود مذكورا تمييزا للعدد واما اذا لم يذكر اصلا او سبق عليه جاز التذكير
والتانيث كما هنا وقدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لان المرفوع عمدة كالفاعل
والمبتدا والخبر والبواقي محمولة عليها والمنصوبات في الاصل فضلة لكن يشبه بها بعض
العمد كاسم ان واخواتها وخبر كان واخواتها وخبر ما ولا والمجرور في الاصل منصوب
المحل **قوله** اسم كان واخواتها اراد بالاخوات ما يوافق في العمل فدخل في اخوات كان
اسم كاد واخواتها واسم ما ولا ولات وان المشبهات بليس ودخل في اخوات ان
خبر لا النافية للجنس لكن يبعد هذا قوله في اخوات كان وهي ثلاثة عشر فعلا وفي
اخوات ان وهي ستة ويمكن الجواب عنه باعتبار الاكثر والاشهر واطلاق لفظ
الاخوات هنا بطريق الاستعارة التصريحية حيث شبه النظائر في العمل بالاخوات لما
بينهما من التماثل والموافقة ثم اطلق اللفظ الدال على المشبه به وهو الاخوات على المشبه
وهو النظائر **قوله** وهو اربعة اشياء وهو في الحقيقة خمسة فان العطف تحته قسمان
عطف بيان وعطف نسق **قوله** لانه اصل المرفوعات وذلك لانه جزء الجملة الفعلية
التي هي اصل الجملة الاسمية ولان عامله قوي بخلاف المبتدا ولانه اشد في باب
الركنية حيث لا يجوز حذفه الا بسد شيء مسده ولان رفعه لا ينسخ بالنواسخ بخلاف
المبتدا وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو
التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه باحكام متعددة في تركيب واحد بخلاف الفاعل
فان حكمه واحد ليس الا وقيل ان كلا اصل وهذا الخلاف لا طائل تحته **قوله** لان
المبتدا فاعل معنى الخ لا يشمل كلامه الذي له فاعل يغني عن الخبر نحو اقائم الزيدان
يجاب بان المص لم يتعرض له لقلته او يقال المراد بكونه مسندا اليه الخبر اما حقيقة
او حكما وهذا مسند اليه حكما **قوله** لانه مبتدا في الاصل والذي اخرجه عن الابتداء
دخول الناسخ بحيث لو ازيل الناسخ لاعرب مبتدا وبهذا التقرير يندفع ما عساه
يقال ان اسم كان واخواتها اقرب للفاعلية من المبتدا ومن ثم سماه سي فاعلا فكان
الاولى تقديمه على المبتدا **قوله** واذا اجتمعت التوابع الخ في التسهيل ويبدا عند
اجتماع التوابع بالنعت ثم بعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق اهـ

وهو

وهو معنى النظم المشهور • ان التوابع ان جاءت باجمعها • ورمت تحويهن من الترتيب ما نقلا •
• فانعت وبين واكد وابدلن وجئ • بالعطف بالحرف نحو العلم والعملا • فما في المصنف
مخالف للمشهور ومثال اجتماعها مررت باخيك الكريم محمد نفسه رجل صالح ورجل آخر
وانما قدم النعت لانه كالجزء من متبوعه ثم عطف البيان لانه جار مجراه ثم التوكيد لانه
يشبه عطف البيان في جريانه مجرى النعت ثم البدل لانه تابع كلا تابع لكونه كالمستقل ثم
عطف النسق لانه تابع بواسطة قوله وهو الاسم الخ هذا تعريف له بحسب الاصطلاح واما
معناه لغة من اوجد الفعل قوله المسند بالرفع صفة للاسم وهو اسم مفعول والمرفوع بعده نائب
فاعل قال الناصر الطبلاوي اي الذي نسب اليه وربط به فعل باعتبار معد لوله فسقط ما قيل
لا يخلو من ان يراد به الفعل الاصطلاحي او الحقيقي الذي هو المصدر لا جائز ان يراد الاول
لانه غير قائم بالفاعل كما انه غير قائم بالمفعول والحقيقي لا يحتاج معه الى قوله او شبهه او بتغييرهما
ثم لا بد من تقييد الاسناد بالاصالة فخرج المعطوف بالحرف وتقييد الفعل بكونه تاما ليخرج
الناقص نحو كان واخواتها فان ما يسند اليها لا يسمى فاعلا عند الجمهور وظاهر اطلاق المصنف
انه لا فرق في الفعل بين التام والناقص فيكون اسمها فاعلا وبه صرح س واورد على المصنف
ان التعريف غير مانع لانه يدخل فيه نائب الفاعل فان في قولك ضُرب زيد اسناد الضرب الذي هو
مصدر المبني للمجهول اي كونه مضروبا للزيد فانه معنى قائم به والجواب انه يراد بالاسناد بحسب
الاصالة والاسناد للمفعول انما حصل بعد حذف الفاعل او يقال ان المقصود من التعريف
ايصال معنى المعرَّف وهو الفاعل لذهن الطالب ولو بوجه ما فلا يضر فيه كونه اعم خصوصا
وقد جوز المتقدمون من المناطقة التعريف به قوله متعد صفة فعل مرفوع بضمة مقدرة
على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل واصله متعدي استثقلت
الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين
فصار متعد والفعل المتعدي هو الذي ينصب المفعول به بنفسه كضرب زيد عمرا واللازم
بعكسه قوله او شبهه اي الفعل اي ما يشبهه في العمل قوله اسم الفاعل وهو الاسم
المشتق من المصدر المستعمل في الذات التي قام بها ذلك المصدر كضارب فانه مشتق من
الضرب الذي هو الحدث القائم بالذات المستعمل فيها لفظ ضارب فمعناه ذات قام بها الضرب
قوله وامثلة المبالغة جمع مثال ومثال الشيء ما كان على صورته فسميت هذه الصيغ بها لانها
مثال لكل ما وازنها فان فعال مثلا مثال لكل ما كان على وزنه من ضراب وشراب ونحو ذلك
واضافتها للمبالغة باعتبار انها مفيدة لها فهي من اضافة الدال للمدلول ومعنى المبالغة

الكثرة ومثال المبالغة عند النحاة ماحول عن صيغة اسم الفاعل الثلاثي الى صيغة فعال
اومفعال اوفعول اوفعيل قصدا للمبالغة والتكثير قوله والصفة المشبهة اي باسم الفاعل
وهي مااخذت من فعل لازم لمن تلبس بذلك الفعل على معنى ثبوته له واستمراره كحسن فانه
ماخوذ من حسن للدلالة على ثبوت الحسن للذات واستمراره قوله واسم التفضيل وهو ما
اخذ من فعل ثلاثي متصرف تام مجرد قابل للتفاوت غير دال على لون اوعيب وبقي على المصدر
من افراد ما اشبه الفعل المصدر نحو ولولا دفع الله الناس واسم المصدر نحو قول عائشة
رضي الله عنها من قُبْلَةِ الرجل امراتَه الوضوءُ فلفظ الجلالة فاعل في الاول بالمصدر
والرجل فاعل باسم المصدر الذي هو قُبلة وقوله الوضوء بالرفع مبتدا خبره الجار والمجرور
قبله واسم الفعل نحو هيهات هيهات لما توعدون فهيهات اسم فعل وهيهات الثانية تاكيد
لفظي وما توعدون فاعل واللام صلة ومنه قوله فهيهات هيهات العقيق ومن به
وهيهات خل بالعقيق نواصله والجار والمجرور نحو في الدار زيد والظرف نحو اعندك
زيد اذا قدر زيد فيهما فاعلا ومنه افي الله شك ويصح في الامثلة الثلاثة ان يكون
الاسم مبتدا وما قبله من الجار والمجرور والظرف خبرا قوله اي على الفاعل قال الناصر
الطبلاوي الاحسن عود الضمير على الاسم لانه المحدث عنه ولان عوده على الفاعل
يلزم منه تشتت الضمائر بهذا وذهب ابن الحاجب في شرح المفصل وجماعة الى انه لا يحتاج
الى هذا القيد اي قوله مقدم عليه الخ لان زيد في قولك زيد قام لم يسند اليه قام بل
اسند اليه ضمير فيه وهو ضميره مسند الى زيد الا انه اتفق ان الضمير هو زيد فتوهم
وروده فقيد به وليس بوارد في كلامه واما جعل زيد فاعلا مقدما على قام فهو طريقة
الكوفيين وهي طريقة مرجوحة فلا يعتد بها واما قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك
فاحد فاعل فعل محذوف يفسره المذكور اي وان استجارك احد الخ وبشر في قوله تعالى
أَبَشَرٌ يهدوننا يجوز كونه فاعلا لمحذوف ويجوز كونه مبتدا والاول ارجح كما رجح الثاني
في اانتم تخلقونه قوله وهو اسناد الفعل الى الفاعل اي اسناد مدلول الفعل الذي هو
الحدث الى ذات الفاعل قوله فان العلم قائم بزيد اي باعتبار انه كيفية نفسانية يوجدها
المولى فيه اما ان نظر الى العلم باعتبار تحصيل اسبابه فهو من قبيل الفعل الواقع من الفاعل
كضرب زيد فهذا مثال محتمل والمثال النص مات زيد قوله اي احدثه فيكون مسندا اليه
حقيقة لانه قد يقع الاتفاق بين المتكلمين على ان الفعل يسند حقيقة للعبد باعتبار كونه
اكتسبه وان كان مخلوقا له تعالى ولا تاثير لقدرة العبد فيه قوله وعلم من هذين المثالين

بوجه

يؤخذ منه حكمة تكرار المثال قوله حقيقة اي لغة واصطلاحا لا اصطلاحا فقط قوله
ومجازا اي لغة وان كان حقيقة اصطلاحا لان الفاعل اصطلاحا من قام به الفعل سواء
اوجد ام لا قوله ومثال اسم الفاعل وشرط عمله ان يعتمد على وصف كالمثال المذكور او
او استفهام نحو اقائم زيد او نفي نحو ماضارب زيد او نداء نحو يا طالعا جبلا او على
مبتدا نحو زيد ضارب بكرا فان كلا من طالع وضارب فيه ضمير مستتر مرفوع على انه فاعل
وهذه الشروط تجري في امثلة المبالغة قوله اضارب زيد الهمزة للاستفهام وضارب مبتدا
وزيد فاعل سد مسد الخبر قوله حسن وجهه بتنوين حسن وبرفع وجه على انه فاعل له
قوله ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد وهذه المسئلة قد اشتهرت
بمسئلة الكحل وافردت بالتاليف وضابطها ان يكون اسم التفضيل صفة لنكرة مسبوقة
بنفي او شبهه وان يكون الاسم الظاهر المرفوع وهو الكحل في المثال هنا اجنبيا اي لا سببيا
للموصوف بان لا يتصل بضمير يعود عليه وان يكون ذلك الاسم الاجنبي مفضلا على نفسه
باعتبارين مختلفين والغالب ان يكون بين ضميرين اولهما للاسم الموصوف وثانيهما
لذلك الاسم الظاهر كما في المثال المذكور ومثله ما جاء رجل اقبح في وجهه اللحية منها في
وجه زيد ووقع هذا التركيب في القرآن واعراب المثال ما نافية ورايت رجلا
فعل وفاعل ومفعول واحسن صفة رجلا وفي عينه جار ومجرور حال من الكحل
مقدم عليه والكحل فاعل احسن ومنه جار ومجرور متعلق باحسن والضمير عائد
على الكحل وهو المفضل عليه وفي عين زيد متعلق بمحذوف حال من الهاء في منه
والتقدير ما رايت رجلا احسن الكحل حال كونه في عينه منه اي الكحل حال كونه
في عين زيد قوله اولم يكفهم الهمزة في مثل هذا التركيب اما مقدمة عن تاخير
والاصل والم يكفهم قدمت على الواو العاطفة لان حرف الاستفهام له الصدارة او داخلة
على مقدر والواو عاطفة عليه وتقديره هنا ايطلبون آية غير القران ولم يكفهم انا انزلنا
واصل انا اننا فان حرف توكيد ونصب ونا اسمها فحذفت احدى النونات الثلاث للتخفيف
وادغم الاخيرين فقيل انا ومن امثلة الفاعل المؤول قوله الم يان للذين امنوا ان
تخشع قلوبهم لذكر الله وقول الشاعر • يسر المرأ ما ذهب الليالي • وكان ذهابهن له ذهابا
واحرف المصادر التي يسبك الفعل بعدها بمصدر المسماة ايضا بالموصولات الحرفيه
خمسة اتفاقا وستة بزيادة الذي على خلاف في كونه يستعمل موصولا حرفيا وقد نظمت
الجميع بقولي • موصول الاحرف ان وان وكي وما • واللذ ولو ست اتت فلتعلما • قوله على

قسمين اي مشتمل عليهما من قبيل اشتمال الكلي على جزئياته قوله ظاهر المراد به ما عدا المضمر فيشمل المبهم نحو جاء هذا والذي ونحوها قوله اقسام ثمانية لانه اما مفرد او مثنى او جمع سلامة او جمع تكسير وكل منهما اما مذكر او مؤنث وتزيد هذه الاقسام بزيادة الاعتبار لكون الفعل ماضيا الخ وكون الاسم نكرة او معرفة كما لا يخفى وكل من الماضي والمضارع يرفع الظاهر ما عدا افعل في التعجب وخلا وعدا وحاشا في الاستثناء فانها افعال ماضية لا ترفع الظاهر بل يرفع ضميرا مستترا فيها وجوبا ويستثنى من المضارع لا يكون في الاستثناء فانه لا يرفع الظاهر ايضا بل يرفع الضمير المستتر وجوبا واما فعل الامر فلا يرفع الا الضمير دائما قوله المقابل للتثنية فيصدق بالاسماء الستة فانها هنا من قبيل المفرد وان كانت في باب الاعراب ليست من قبيله كما تقدم قوله صفة لجمع لانه المقصود بالوصف بالسلامة قوله فان قيل هذا وارد على تثنية العلم وجمعه ومحصل الايراد ان العلم يدل على الوحدة والمثنى والجمع يدلان على التعدد وهما متنافيان قيل ولا ورود لهذا السؤال من اصله لان الدال على الوحدة هو المفرد وهو غير المثنى والجمع فلا تنافي لان شرطه اتحاد المحل والجهة وهنا منفكة قوله قلت اي في الجواب ومحصله ان العلم حين يثنى ويجمع تزول منه معنى العلمية التي هي التشخص ويصير من قبيل النكرة فيدل على الوحدة الشائعة المناسبة للتعدد ونوقش هذا الجواب بان الوحدة المعينة زالت بالتنكير وبقيت الوحدة الشائعة في حال التنكير والوحدة مطلقا تنافي التعدد فالحق ان لا ورود لهذا السؤال من اصله كما علمت قوله بدليل جواز دخول ال عليه ما ذكره من جواز دخول ال عليه هو المشهور ومقابله ما حكاه الربيع ان منهم من لا يدخلها عليه ويبقيه على حاله فيقول زيدان زيدون قال الشيخ ابو حيان وهذا القول غريب جدا قوله عوضا حال من دخول اي حالة كون الدخول معوضا الخ او مفعول مطلق او مفعول لاجله والمراد بتعريف العلمية التعيين المستفاد من الاسم حال كونه استعماله علما قوله وهو ما دل على متكلم الخ المراد الدلالة بحسب الوضع فخرج ما دل على ما ذكر لا بالوضع نحو زيد في زيد يقوم اذا كان المتكلم اسمه زيد ونحو قولك لمن اسمه زيد يا زيد افعل كذا وقولك لزيد الغائب زيد فعل كذا فان الدلالة هنا على المعاني الثلاثة لا بالوضع بل بالعرف لان الاسماء الظاهرة كلها من قبيل الغيبة لكن الضمير الغائب مسبوق بتقديم المرجع بخلافها هي قوله او مخاطب اي شخص يوجه اليه الخطاب ولو مفروض الوجود

تنزيل.

المعدوم منزلة الموجود **قوله** اكرمْنا بسكون الميم وهي مشتركة بين مثنى المتكلم وجمعه
مذكرا كان او مؤنثا وقد تستعمل فى المتكلم المعظم نفسه الحاقا له بالجماعة والتمييز فى كل
ذلك مرجعه القراين والضمير هو صيغة نا برمتها كما يعلم ذلك من كلام الرضى وانما
قيد ذلك بسكون الميم لاجل ان تكون لفظة نا فاعلا بخلاف ما اذا فتحت الميم فانها
تكون مفعولا وتستعمل نا مجرورة نحو الطف بنا وليس فى الضمائر ما يصلح للثلاثة الا هي
ولذلك قال ابن مالك • للرفع والنصب وجر نا صلح • كاعرف بنا فاننا نلنا المنح **قوله**
اكرمتما زيدت الميم هنا لئلا يلتبس بالمفرد المخاطب عند اشباع الفتحة للاطلاق **قوله**
اكرمتنّ قال بعض الصرفيين انما شددوا نون ضربتنّ لان اصله ضربتُنْ بالتخفيف فاريد
ان يكون ما قبل النون ساكنا ليكون مطردا بجميع نون الاناث فى سكون ما قبل النون ولا
يمكن اسكان ما قبل النون وهي تاء المخاطبة لانه لو سكنت لاجتمع ساكنان ولا يمكن حذفها
لانها علامة والعلامة لا تحذف اذا لم توجد علامة اخرى فلما لم يمكن اسكان ما قبل النون
زادوا نونا وادغموها فى الاخرى لاجتماع الحرفين المتجانسين كذا فى شرح المراح ومثله ما
فى اكرمتنّ **قوله** محله رفع اي ذو رفع او هو نفس الرفع على سبيل المبالغة **قوله** والالف والواو
والنون هي الفاعل ولا تكون هذه الثلاثة الا فى محل رفع وقد تكون الالف فى محل جر
بالاضافة وذلك فيما اذا قلبت ياء المتكلم الفا فى النداء نحو يا اسفا على يوسف فان اصلها
اسفي قلبت الياء الفا وليس لنا الف فى محل جر الا هذه وقد الغزت فى ذلك فقلت •••
• بين لنا يا امام النحو ما الف • محلها الجر جرت بالمضاف لها • وجواب اللغز مشهور بيا اسفا
وذهب المازني الى ان الفاعل فى اكرما واكرموا واكرمن ضمير مستتر وان الالف والواو والنون
علامات كتاء التانيث ووافقه الاخفش فى الواو دون الالف والنون **باب نائب الفاعل**
قال الشيخ ابو حيان لم ار هذه الترجمة لغير ابن مالك والمعروف باب المفعول الذى لم
يسم فاعله ولا مشاحة فى الاصطلاح اهـ قيل وجه العدول ان التعبير بالمفعول الذى
لم يسم فاعله فيه قصور لانه يشمل ما اذا كان نائب الفاعل غير مفعول به كان كان جارا
ومجرورا نحو ضرب فى الدار وظرفا نحو ضرب عندك ولانه لا يصدق على المفعول الثانى من نحو
اعطي زيد درهما انه مفعول لم يسم فاعله واجيب عن الاول بان الفعل عند القدماء
المعبرين بهذه العبارة اذا اسند لغير المفعول به لا يكون اسناده حقيقيا لانه على خلاف
الاصل ولهذا لا ينوب غيره مع وجوده عند جمهور البصريين لانه شريك الفاعل وعن الثانى
بان الكلام فى المرفوعات والمفعول الثانى لاعطي منصوب ثم ان جعل المفعول نائبا عن

الفاعل نظرا الى ان الاصل ان يبنى العامل للفاعل والا فبعد بناء العامل للمجهول حقه ان يسند للمفعول اصالة قوله حذف فاعله اي ترك ولم يقصد والمراد فاعل فعله وانما اضيف الفاعل للمفعول لملابسة كونه فاعلا بفعل تعلق بذلك المفعول ثم المراد بالفاعل الفاعل النحوي لا الموجد للفعل حقيقة فلا يرد ان التعريف يشمل نحو انبت الربيع البقل فان الفاعل الحقيقي ليس محذوفا والبقل لا يقال له نائب فاعل قوله لغرض اي لفظي ومعنوي فالاول الايجاز نحو ومن عاقب بمثل ما عوقب به وموافقة المسبوق السابق كقول بعض الفصحاء من طابت سريرته حمدت سيرته واصلاح النظم كقول بعضهم ٭٭٭٭

٭ وما المال والاهلون الا ودائع ٭ ولا بد يوما ان ترد الودائع ٭ والثاني العلم به نحو وخلق الانسان ضعيفا والجهل به نحو ضرب زيد اذا لم يعرف من ضربه وان لا يتعلق مراد المتكلم بتعيينه نحو واذا حييتم بتحية وتعظيم الفاعل بصون اسمه عن مقارنة المفعول كقوله عليه الصلاة والسلام من بلي منكم بهذه القاذورات وتعظيم المفعول بصون اسمه عن مقارنة اسم الفاعل نحو طعن عمر والستر على الفاعل خوفا منه او عليه وهذه الاغراض انما تخص علماء المعاني لانهم هم الباحثون عنها قوله اي نائب الفاعل ارجاع الضمير لنائب الفاعل يلزمه الدور فيفسد التعريف فالصواب عود الضمير على الاسم الذي حذف فاعله ليسلم من ذلك ومن تشتيت الضمائر ولانه المحدث عنه قوله مقامه بضم اوله ماخوذ من اقام اي جعل ذلك الاسم مكان الفاعل فلحقته الاحكام المختصة به وخرج بهذا القيد المفعول الثاني من نحو اعطي زيد درهما فانه لم يقم مقام الفاعل بل الذي اقيم مقامه هو المفعول الاول فهو نائب الفاعل قوله وغير عامله هذا ليس من التعريف وفيه اشارة الى ان الاصل اسناد العامل للفاعل عدل عنه واسند الى غيره على خلاف الاصل وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيين الى ان اسناد العامل لغير الفاعل صورة اصلية قوله الى صيغة فعل او نظائره وكذا يقال في يفعل ليعم الفعل الخماسي والرباعي والسداسي وانما اقتصر على الثلاثي المجرد لكونه اصلا للرباعي والمزيد فيه قوله او الى صيغة مفعول اي ونحوها كمكرم ومختار فتقول مكرم زيد ومختار عمرو ومستخرج المال لان اسم المفعول من الفعل الثلاثي كضرب على وزن مفعول واما من الرباعي فهو على وزن مفعل بضم الميم وفتح العين فان كان اسم فاعل كسرت العين كما قال في الخلاصة ٭ وان فتحت منه ما كان انكسر ٭ صار اسم مفعول كمثل المنتظر ٭ ومختار يصلح ان يكون اسم مفعول واسم فاعل فان لاحظت ان اليا مكسورة في اصله وهو مختير فهو اسم فاعل وان لاحظت انها مفتوحة فهو اسم مفعول

وعلى

وعلى كل حال يقال تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفا **قوله** وانث الفعل لتانيثه
لم يستثنى المجرور المونث فى نحو مر بهند لان نائب الفاعل مجموع الجار والمجرور وهو
غير مونث **قوله** فكسر الياء مقدر ظاهره ان قوله تحقيقا او تقديرا راجع للكسر فقط
وليس كذلك بل راجع لضم الاول ايضا فكان الاولى ان يقول فكسر الياء وضم الكاف
نعم يجوز فى نحو بيع الضم الحقيقى كما هو مشهور واما قوله فى المضارع تحقيقا او تقديرا
فتعميم للفتح فقط واما الضم فمحقق دائما **قوله** الى الكاف اى بعد حذف حركتها
قوله قتيل عمرو بالتنوين فى قتيل فهو مبتدا وعمرو نائب فاعل سد مسد الخبر وقد جرى
المصنف هنا على جواز وقوع الوصف مبتدا من غير اعتماد كما اشار لذلك فى الخلاصة
بقوله وقد يجوز نحو فائز اولوا الرشد فان مشينا على طريقة المانعين جعل
الوصف خبرا مقدما والمرفوع مبتدا مؤخرا ويقال مثل ذلك فى مثل مضروب
زيد ثم المراد المصنف بالتقدير فى قوله قتيل عمرو ان قتيلا بمعنى مقتول واما التقدير
فى كلامه سابقا فالمراد به الاصل **قوله** نحو اكرمت الخ الامثلة قد حذف المصنف
رحمه الله العاطف فى هذه الامثلة وليس بمقيس واجاب الدماميني عن ذلك
بانه اخبار متعددة لان قول المصنف مثلا اكرمت خبر لمبتدا محذوف مع تقدير مضاف
فى المعطوفات دل عليه ما قبله والتقدير وذلك نحو كذا فهي اخبار متعددة
كل منها خبر مستقل نحو زيد قائم وقاعد فيجوز العطف وتركه قياسا وايضا لما
كان الغرض هنا مجرد التعداد ترك العاطف كما يتركه المملي على الكاتب فيقول
كتاب دار فرس من غير عطف **قوله** مبنى لما لم يسم فاعله اى مبنى للاسناد
لمفعول لم يسم فاعله اى فاعل ذلك المفعول اى لم يذكر اصلا فالاضافة لادنى
ملابسة كما تقدم ذلك **باب المبتدا والخبر** جمعهما فى باب واحد لتلازمهما
غالبا والا فقد يكون المبتدا لا خبر له بل له مرفوع اغنى عن الخبر كمرفوع الوصف
فى نحو اقائم زيد او مضروب عمرو ونحو اقل رجل يقول ذلك وبقرة تكلمت فان
الجملة هنا فى المثالين وصف للنكرة الواقعة مبتدا اغنت عن الخبر لان احتياج
النكرة للوصف اشد من احتياج المبتدا للخبر قال شيخنا والذى يقبله الفهم
ان الجملة فيما ذكر خبر لان المقصود الحكم على البقرة بالتكلم والاخبار عنها
بذلك ومسوغ الابتداء الخبر من خوارق العادة ولو جعلت الجملة صفة لكان
كون المعنى تخصيص البقرة بكونها تكلمت فلا تتم الفائدة لانه بمنزلة ان يقال

البقرة المتكلمة فلا يتم الحكم ولم تحصل الفائدة **قوله** هو الاسم اي الصريح او المؤول
فدخل نحو وان تصوموا خير لكم اي صومكم خير لكم وقوله المجرد اي الخالي عن العوامل
متعلق به وللاسناد متعلق به ايضا واللام فيه للتعليل اي الذي اتي به خاليا عن
العوامل اللفظية لاجل اسناد غيره اليه نحو زيد قائم او اسناده الى غيره نحو اقائم
الزيدان فدخل في قوله للاسناد المبتدا بقسميه وهو ما له خبر وما له مرفوع اغنى عن
الخبر **قوله** فخرج اي بقيد المجرد ولم يخرج بالاسم الفعل والحرف لان الاسم بمنزلة الجنس
والجنس لا يخرج به وانما يخرج عنه فهما ليسا داخلين اصلا حتى يحتاج لاخراجهما
قوله والفاعل مجازا اي على طريقة الاستعارة التصريحية لكن جعله مجازا مبني
على طريقة الجمهور اما س فانه عنده فاعل حقيقة كما تقدم ذلك في باب الفاعل
ودخل في الفاعل المجازي نائب الفاعل نحو ضرب زيد **قوله** المسرودة اي المتتابعة
قوله لا اسناد فيها خبر عن قوله نحو وجملة قوله وان تجردت حالية فان اضمر فيها
اسناد كان اضمر مبتدا او خبر كانت اما خبرا او مبتدا فتدخل وعلى تقدير عدم
الاضمار فاستعمال اثنان بالالف يكون في حالة السرد يكون من قبيل استعمال
الشيء في اول احواله واشرفها وهي حالة الرفع لو تركبت مع عامل الرفع **قوله**
ودخل اي بقيد غير الزائد الذي وقع قيدا في القيد فان قيد القيد يكون للادخال
ومثل حرف الجر الزائد حرف الجر الشبيه بالزائد نحو رب رجل كريم عندي وقول الشاعر
• فقلت ادع اخرى وارفع الصوت جهرة • لعل ابي المغوار منك قريب • فلعل
حرف جر شبيه بالزائد وابي مبتدا مرفوع بواو مقدرة منع من ظهورها الياء التي
اجتلبها الحرف الجر الشبيه بالزائد المحذوفة لالتقاء الساكنين والمغوار مضاف
اليه ومنك متعلق بقريب الخبر وقد كان الاولى للمصنف زيادة هذا القيد ويجاب
بانه اراد بالزائد ما ليس اصليا فشمل الشبيه بالزائد **قوله** بحسبك درهم ومثله
ناهيك بزيد بناء على ان ناهيك خبر وزيد مبتدا زيدت فيه الباء فالمعنى زيد
ناهيك عن تطلبك لغيره لما فيه من الكفاية ويحتمل ان ناهيك مبتدا وزيد
خبر زيدت فيه الباء ومثله ناهيك بي وناهيك به **قوله** فحسبك مبتدا مرفوع
وعلامة رفعه ضمة مقدرة على اخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة
حرف الجر الزائد ودرهم خبره ويحتمل العكس وهو اختيار بعضهم لان القصد الاخبار
عن الدرهم بانه كاف لا عن الكافي بانه درهم **قوله** والخبر هو الاسم اي حقيقة

او تاويلا

اوتا وبلا فتشمل ذلك الجملة الواقعة خبرا فانها مؤولة بالاسم واما الجار والمجرور
والظرف فانه متعلق بمحذوف هو الخبر فى الحقيقة وهو لا يخرج عن كونه اسما حقيقة
ان قدر مفردا او اسما تاويلا ان قدر فعلا فانه ح يكون جملة قوله لخرج عامل الفاعل
وذلك فاعل اسم الفعل نحو هيهات العقيق فهيهات ليس مبتدأ وان جرد عن العوامل
لان اسم الفعل لا يخبر عنه قوله مطابق يستثنى منه افعل التفضيل المجرد من ال
والاضافة اذا وقع خبرا فانه يخبر به بصورة الافراد قوله كثيرة جدا المراد افرادها
فان من افراد قسيم المفرد كونه صحيحا او منقوصا او مقصورا او ممدودا او كونه منقولا
او مرتجلا مفردا او مركبا اسما او لقبا او كنية وكونه منصرفا او غير منصرف فلا ينافى
عدها ثمانية قوله جدا بكسر الجيم مصدر جد جدا قوله فان الذكى بذال معجمة وهو سريع
الفطنة ومقابله الغبى قوله بالمثال هو جزئى يذكر لايضاح القاعدة واما الشاهد
فهو جزئى يذكر لاثباتها ويشترط ان يكون من كلام الله او رسوله صلى الله عليه وسلم
او العرب الموثوق بعربيتهم قوله نحو قائمون ولا يجوز ان يفرد الخبر فى ذلك وان كان
المخبر عنه هو الواحد المعظم نفسه كنحن قائمون فانه لا يحفظ كما فى المغنى واما قوله
والمسجدان وبيت نحن عامره لنا وزمزم والاركان والستر فمحمول على الحذف
والاصل نحن عامروه فحذف الواو اكتفاء بالضمة مسئلة حكم الصفة المعتمدة على
استفهام انها ان طابقت مفردا نحو اقائم زيد جاز كون الصفة مبتدأ والظاهر فاعلا
مغنيا عن الخبر وكون الظ مبتدأ والصفة خبرا وان طابقت مثنى او جمعا نحو اقائمان
الزيدان واقائمون الزيدون تعين كون الصفة خبرا مقدما والظ مبتدأ مؤخرا
ولا يجوز العكس الا على ضعف لان الصفة انما تثنى وتجمع اذا كان فاعلها مستترا
فلا تحتاج لفاعل آخر وان كان الظ مثنى او جمعا والصفة مفردة مثل اقائم الزيدان
واقائم الزيدون تعين كون الظ فاعلا والصفة مبتدأ ولا يجوز كون الظ مبتدأ
والصفة خبرا لعدم المطابقة بينهما واما كون الظ مفردا والصفة مثنى مثل اقائمان
زيدا وجمعا مثل اقائمون زيد فلا يجوز اذ لا يجوز فاعلية الظ لان الفاعل مستتر
ولا كونه مبتدأ لعدم المطابقة قوله وكانت غيره فى المعنى فان كانت عينه بان كانت
خبرا عن مفرد هى مدلوله فلا تحتاج لرابط نحو مقولى زيد منطلق فجملة زيد منطلق
خبر عن مقولى وهى نفس المبتدأ وكقوله عليه الصلاة والسلام افضل ما قلته انا
والنبيون من قبلى لا اله الا الله فجملة لا اله الا الله خبر عن قوله افضل وهى نفسه

فى المعنى وان كانت خبرا عن ضمير الشان نحو قوله تعالى قل هو الله احد او خبرا عن
ضمير القصة نحو قوله تعالى فاذا هى شاخصة ابصار الذين كفروا **قوله** فلا بد فيها من
رابط اى يربطها بالمبتدا لانها كلام مستقل وجعلها خبرا يصيرها جزأ من الكلام فلا بد من
شيء يدل على الجزئية وذلك الشيء هو الرابط وهو اما ضمير وهو الاصل فى الربط ولذا
يربط مذكورا نحو زيد ضربته او محذوفا كقراءة ابن عامر فى سورة الحديد وكل وعد
الله الحسنى اى وعده والاشارة نحو ولباس التقوى ذلك خير واعادة المبتدا بلفظه
نحو الحاقة ما الحاقة والقارعة ما القارعة او يكون الخبر عاما يشمل المبتدا نحو زيد نعم
الرجل وقد نظمت ذلك • ان جملة خبرا عن مبتدا وقعت • ولم تكن عينه بمضمر قرنت
• او الاشارة او تكرير مبتدا • او العموم فهذى اربع نقلت • **قوله** الظرف اى التام وهو ما
يفهم بمجرد ذكره من غير ملاحظة متعلقة نحو زيد عندك بخلاف زيد اليوم فانه لا يفيد
مع قولك استقر ويفيد مع قولك جلس مثلا **قوله** محذوف وجوبا فان قلت قد صرح به فى
قول الشاعر • لك العز ان مولاك عز وان يهن • فانت لدى بحبوحة الهون كاين •
وما كان واجب الحذف لا يصرح به فالجواب ان كاينا هنا ليس من الكون المطلق بل المقيد
والمراد الملازمة وعدم المفارقة **قوله** مستقرا او استقرا ولتنويع الخلاف فانه اختلف
هل يقدر المتعلق اسما نظرا الى ان الاصل فى الخبر الافراد او فعلا نظرا الى ان الاصل فى
العمل للافعال وهذا الخلاف بعينه جار فى وقوع الظرف والمجرور صفة وحالا اما اذا وقع
احدهما صلة فان المتعلق يقدر فعلا لان الصلة لا تكون الا جملة فان قلت اذا جاز تقدير
المتعلق مستقرا او استقر فالظرف والجار والمجرور لا يخرج عن كونه اما مفردا او جملة
فلم جعلا قسما مستقلا فالجواب انه لما كانت صورتهما الظاهرية ليست من قبيل المفرد ولا
الجملة وحالهما فى تقدير المتعلق محتملا جعلا قسما مستقلا فان قلت لم قيل لهما شبه الجملة
ولم يقل شبه المفرد فالجواب انه لما كان الاصل فى الخبر الافراد جعلهما كانهما مفرد ان حقيقة
فلم يقل شبه المفرد لكن لما كانا يحتملان بحسب المتعلق انهما جملة قيل شبه الجملة **قوله** خبر المبتدا
على الصحيح وقال جماعة الصحيح الظرف نفسه وقال آخرون مجموعهما قال الشنوانى والخلاف
لفظى لان القائل بانه المحذوف نظر الى العامل الذى هو الاصل وهو متقيد بقيد لا بد من
اعتباره والقائل بانه المذكور نظر الى اللفظ الملفوظ به وهو معمول لعامل لا بد من اعتبار
والقائل بان مجموعهما نظر الى المقصود **قوله** الجار والمجرور اى التام فخرج الناقص نحو زيد
بك او فيك لانه لا يفيد الا اذا قدر خصوص راغب او واثق فى الاول وراغب فى الثانى ولا

يفيد

61

يفيد الا اذا قدر راغب او واثق **قوله** على الصحيح فيه ما سبق فى الظرف **تتمة** قال
المرادى قال بعض المتاخرين فى الظرف والجار والمجرور ان وقعا خبرا اربعة مذاهب
اولها انهما من قبيل المفردات فيكون العامل فيهما اسم فاعل الثانى انهما من قبيل الجمل فيكون
العامل فيهما فعلا نحو كان او استقر او يستقر وهو مذهب جمهور البصريين الثالث انه يجوز
ان يكونا من قبيل المفردات وان يكونا من قبيل الجمل وهو اختيار بعض المتاخرين والرابع
انهما قسم براسه وهو مذهب ابن السراج **قوله** اسم كان الاضافة فيه لادنى ملابسة
لانها لما عملت فيه الرفع اضيفت اليه ومثله اضافة الخبر اليها فى قولهم خبر كان ويزيد هذا
بان اطلاق الخبر عليه بالنظر لحالته الاصلية قبل دخول كان عليه **قوله** واسم اخواتها اى
نظائرها فى رفع المبتدا ونصب الخبر فاطلاق لفظ الاخت على النظير استعارة تصريحية و
هذه الافعال لتقرير الفاعل على صفة متصفة تلك الصفة بمصدر ذلك الفعل فمعنى كان
زيد قائما ان زيدا متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون اى الحصول والوجود ومعنى
صار زيد غنيا ان زيدا متصف بصفة الغنى المتصف بصفة الصيرورة اى الحصول بعد
ان لم يحصل ومعنى تقرير الفاعل على الصفة جعله وتثبيته عليها **قوله** ترفع الاسم وتنصب
الخبر هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى انها تنصب الخبر وبقى المبتدا على رفعه وزعم
الفراء ان الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل وان الخبر انتصب لشبهه بالحال فقوله كان زيد ضاحكا
مشبه عنده بجاء زيد ضاحكا والصحيح مذهب البصريين ويدل عليه اتصال الضمير بها
اذ لو كان غير معمول لها لم يتصل بها لان الضمير لا يتصل الا بعامله وعلى قول الكوفيين يلزم
اذا اتصل الضمير بها ان يفصل بين العامل والمعمول باجنبى وهو الضمير لانه ليس معمولا لها
وقد فصل بينها وبين معمولها وهو الخبر **قوله** وهى ثلاثة عشر فعلا قال ابو حيان فى شرح
التسهيل قد انتهى ذكر الكلمات التى ترفع الاسم وهى احدى وثلاثون كلمة المتفق عليه
والمختلف فيه وحصرها بالعدد طريقة المتاخرين وهى طريقة ضعيفة ولذلك زاد بعضهم
فيها ونقص **قوله** وهى لاتصاف المخبر عنه بالخبر اى بمصدر الخبر فالكلام على حذف
مضاف وقس عليه الباقى وقوله فى الماضى اى اذا كان العامل كان كما مثل اما اذا كان
العامل يكون فهو لاتصاف المخبر عنه بالخبر فى الحال او الاستقبال وقوله اما مع الدوام الخ
نبه الرضى على ان الدوام يستفاد من قرينة خارجية وهى فى هذا المثال وجوب كون
الله غفورا رحيما اوروح فالدوام خارج عن مدلول كان اذ معناها الثبوت فيما مضى وكونه
يدوم ويستمر لا دلالة لكان عليه **قوله** فى المساء قال الناصر الطبلاوى ينبغى ان يزاد على

فيما صح

ذلك فى الزمن الماضى وذلك لان امسى تدل على وقت المساء بتركيبه وعلى الزمن الماضى
بصيغته فيجب ان يقترن مصدر خبرها مضافا الى اسمها بالزمانين المذكورين وفاقا للمصرح
به ابن الحاجب وغيره من ان كان واخواتها مقيدة لاخبارها بالوقت الذى دلت عليه الافعال
والمساء بفتح الميم والمد ما بعد الزوال الى الغروب او الى نصف الليل والصباح من الفجر الى
الزوال او من نصف الليل الى الزوال **قوله** فى الضحى بضم الضاد والقصر وهو من الشروق
الى الزوال **قوله** وظل من باب تعب والمصدر الظلول قال الخليل لا تقول العرب ظل الا لعمل
يكون بالنهار افاده فى المصباح ووجهه ان ظل مشتق من الظل فلا يستعمل ظل الا فى الوقت الذى
فيه ظل وهو من طلوع الشمس الى غروبها وفى القاموس ظل نهاره يفعل كذا وليلته سمع
فى الشعر اه فهى لاتصاف المخبر عنه بمصدر الخبر فى الزمن الماضى جميع النهار قال الرضى وقد جاء
ظل ناقصة بمعنى صار قال الله تعالى ظل وجهه مسودا **قوله** وهى للتحويل والانتقال عطف
لازم اى يتحول اسمها من صفة الى مصدر خبرها وقد تستعمل صار تامة بمعنى ضم قال تعالى
فصرهن اليك اى ضمهن فصر فعل امر فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره انت والهاء مفعول
والنون علامة جمع النسوة وعلى هذا يحمل لغز اورده علينا بعض الاذكياء فى مجلس وهو
• انى رايت غزالا • اورث قلبى خبالا • قد صار كلبا وقردا • وصار بعد غزالا • ولم يذاك وذل
فى قول ربى تعالى • يشير الى ان صار بمعنى ضم والشاهد عليه قوله تعالى فصرهن اليك **قوله**
ليس اصلها ليس بكسر الياء بوزن علم فخففت بسكون الياء فان قلت ان القاعدة ان الياء اذا
تحركت وانفتح ما قبلها تقلب الفا ولم تقلب هنا فالجواب ان ليس لما كانت فعلا جامدا غير متصرف
ناسب ذلك عدم التصرف فيها بقلب الياء الفا **قوله** وهى لنفى الحال اى لنفى خبرها عن اسمها فى الزمن
الحاضر وعطف التجرد على الاطلاق للتفسير واحترز به عن ليس خلق الله مثله ومثل قوله الا
يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم فان الاول ماض لوجود التقييد والثانى مستقبل لوجود القرينة
هذا مذهب الجمهور ومذهب س انها للنفى مطلقا غير مقيد بزمن فيحتمل الحال وغيره ولذا تقيد
تارة بالماضى وتارة بالمستقبل وتارة بالحال **قوله** على حسب بفتح السين اى بقدر ما يقتضيه الحال
والشان فاذا قلت ما زال الله متكلما فالمعنى ان هذا الوصف ثابت له غير منفك عنه واذا قلت
ما زال زيد عالما فالمعنى انه متصف بذلك من حين امكان حصول العلم وهو وقت التمييز الى
الموت وقس ما اشبههما قال ابو حيان وما زال واخواتها تدل على ملازمة الصفة للموصوف
منذ كان قابلا لها على حسب ما قبلها فان كان الموصوف قبلها متصلة الزمان ما دامت له كذلك نحو
ما زال زيد عالما وان كان قبلها فى اوقات متفرقة دامت له كذلك نحو ما زال زيد يعطى الدنانير الا

ترى

ترى ان اعطاء الدنانير فى اوقات متفرقة قوله باى اداة كانت اي سواء كانت حرفا
نحو ما ولم او اسما كغير او فعلا كليس فمثال النفي بليس قول الشاعر ليس ينفعك ذا غنى واعتزازا
والنفي بغير كقوله غير منفك اسير هوى ومثل ذلك النفي بقلما نحو قلما يزال عبد الله يذكرك
المعنى ما يزال وسواء كان المعنى ملفوظا او مقدرا كقوله تعالى قالوا تالله تفتأ تذكر يوسف
اي لا تفتأ ولا يحذف النافي منها قياسا الا بعد القسم وشذ الحذف بدونه كقوله تنفك تسمع
قوله ويعم النهي ومثاله قول الشاعر صاح شمر ولا تزال ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين
قوله والاستفهام اي الانكارى لانه بمعنى النفي ويمثل له بقولك هل يزال الله عالما اي لا يزال
متصفا بالعلم والدعاء ومثاله الا يا اسلمي يا دارمي على البلا ولا زال منهلا بجرعائك القطر
وقوله كن تزالوا كذا لكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال زال اي التي مضارعها يزال
كخاف يخاف من باب فعل بكسر العين يفعل بفتحها كعلم يعلم ولا مصدر له ولا امر وله اسم فاعل
قال الشاعر قضى الله يا اسماء ان لست زائلا احبك حتى يغمض العين مغمض واما
زال ماضي يزيل كباع يبيع من باب فعل بفتح العين يفعل بكسرها كضرب يضرب فانه تام بمعنى
ماز اي ميز وله مصدر وامر فامره زل بكسر الزاي تقول زل ضانك عن معزك اي
ميز بينهما ومصدره الزيل بفتح الزاي واما زال ماضي يزول كقام يقوم من باب فعل يفعل
كنصر ينصر فهو تام ايضا بمعنى انتقل تقول زل عن مكانك بضم الزاي اي انتقل ومصدره
الزوال بمعنى الانتقال وقد لمحت لذلك بقولي تغزلا لا يزال الذى فتنت معنى
ذا اكتئاب عن الهوى لا يزول قد اجن الهوى بقلب شجي لا يزال الغرام عنه عذول
قوله وفتئ بوزن علم ومضارعه يفتأ بفتح التاء ولا ياتى منه غير الماضي والمضارع قوله
وبرح بوزن علم ولا ياتى منه غير الماضي والمضارع ومثله انفك واما البراح والانفكاك
فهما مصدرا التامين ومثله منفك اسم فاعل قوله لان معناها النفي قال الرضى اصل هذه
الافعال الاربعة ان تكون تامة بمعنى ما انفصل فتتعدى بمن الى ما هو مصدر خبرها فيقال في
موضع ما زال زيد عالما ما زال زيد من العلم اي ما انفصل منه لكنها جعلت بمعنى كان دائما
لانه اذا كان لا ينفصل عن الفعل يكون فاعلا له دائما وانما افاد دخول النفي على النفي دوام
الثبوت لان نفي النفي اثبات واذا قيدت نفي الشيء بزمان وجب ان يعم ذلك النفي جميع الازمان
قوله وسميت ناقصة الخ اي انه لا يتم بالمرفوع بها الكلام بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال
التامه وعلل بعضهم نقصها بدلالتها على الزمان دون المصدر ورده الرضى بان كان في كان زيد
قائما تدل على الكون الذى هو الحصول المطلق وخبرها يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام وحصوله

فجيئ اولا بلفظ دال على حصول ما ثم يعين بالخبر فكانك قلت حصل شيئ ثم حصل القيام فما
فالفائدة فى ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه كالفائدة فى الاتيان بضمير الشان قبل
تعين الشان مع فائدة اخرى هاهنا وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول فكان يدل
على حصول حدث مطلق تقييده فى خبره وخبره يدل على حدث معين واقع فى زمن مطلق
تقييده فى كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق اي الكون بالوضع ودلالة الخبر على
الزمان المطلق بالعقل انتهى ملخصا فان قلت اذا كانت دالة على الحدث فاين فاعله فالجواب
ما قاله الناصر الطبلاوى انه مصدر خبرها مضافا الى اسمها **قوله** وصار السعر رخيصا
تنبيه يلحق بصار فى العمل ما وافقها فى المعنى من الافعال وذلك عشرة آض ورجع وعاد
واستحال وقعد وحار وارتد وتحول وغدا وراح نحو آض زيد سافرا وفى الحديث لا ترجعوا
بعدى كفارا وقال • وكان مضلى من هديت برشده • فلله مغو عاد بالرشد امرا • وفى
الحديث فاستحالت غربا وارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة وقال بعضهم ••
• وما المرأ الا كالشهاب وضوئه • يحور رمادا بعد اذ هو ساطع • وقال تعالى القاه على
وجهه فارتد بصيرا وقال امرأ القيس • وبدلت قرحا داميا بعد صحة • فيالك من
نعمى تحولن ابؤسا • وفى الحديث لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق خماصا
وتروح بطانا **قوله** وما تصرف منها اي تحول الى امثلة مختلفة من المضارع والامر
واسم الفاعل وافعال هذا الباب فى التصرف ثلاثة اقسام ما لا يتصرف اصلا وهو ليس
باتفاق ودام على الاصح واما يدوم ودم ودوام فمن تصرفات التامة وما يتصرف تصرفا
ناقصا وهو زال واخواتها فانه لا يستعمل منها امر ولا مصدر وما يتصرف تصرفا تاما وهو
الباقى **قوله** وكذا المصدر على راي الكوفيين القائلين بان الفعل اصل للمصدر فقوله وما
تصرف منها اي من هذه الافعال يدخل المصدر على راي الكوفيين **قوله** كاين زيد
قائما خبر كائن من حيث كونه مبتدا عند من لم يشترط الاعتماد على نفي واستفهام يحتمل
ان السادسده هو الاسم وفيه انه لم يتم الكلام به الكلام وشرط الساد انه يتم الكلام اللهم
الا ان يقال ان هذا الاحتياج لا يضر فى كونه سادا ويحتمل ان السادسد الخبر هو الخبر
اذ به تمام الفائدة وينازع فيه قولهم ويغنى عن الخبر مرفوع وصف اللهم الا ان يقال قضية
مهملة ويحتمل ان مجموع الاسم والخبر هو الساد وفيه تامل يعلم مما سبق ودعوى ان الخبر
فى مثل ذلك محذوف مخالف لظاهر كلامهم فلا تغفل افاده الناصر الطبلاوى **قوله** على
راي وهو جواز سناد كان واخواتها للمفعول وهو مذهب الجمهور وعليه فالاصح انه

لا يقام خبرها مقام اسمها لانه مسند الى اسمها فلو انيب لبقي المسند بغير المسند اليه وهو ممتنع
خلافا للفراء بل على القول بانها تستعمل فى الظروف وهو الصحيح يقام مقام اسمها المحذوف
الظرف والجار والمجرور فيقال مكون فيه او عندك قائما فما ذكره المصه من نيابة الخبر في
مكون قائم مبنى على قول الفراء قوله فارتفع ارتفاعه فسد مسد الاسم من حيث النسخ وسد
مسد خبر مكون من حيث الابتدا ومما يرد هذا الراى حصرهم صحة النيابة عن الفاعل فى واحد
من اربعة المفعول به والمجرور والمصدر المختص والظرف المتصرف المختص قوله وقيل لا يبنى من
الناقصة اسم مفعول اي بناء على راي ابى على الفارسى وهو عدم بناء جواز كان واخواتها
للمفعول واختاره ابو حيان قال لا يسمع شئ من ذلك عن العرب والقياس ياباه فوجب
طرحه قوله وفى المصدر ومنه قوله ٭ ببذل وحلم ساد فى قومه الفتى ٭ وكونك اياه عليك
يسير ٭ قوله ان تكتفى بمرفوعها ويقال لذلك المرفوع فاعل حقيقة قوله ولا يحتاج الى المنصوب
فلو وقع بعدها منصوب اعرب حالا قوله قاصرة اي لازمة ترفع الفاعل فقط ويرد عليه
استعمال صار تامة بمعنى قطع وضم فانها ح تكون متعدية بنفسها الى واحد ويمكن ان يقال
استعمالها بهذا المعنى نادر ولذا اغفله كثير من النحاة قوله فمعنى كان وجد وثبت نحو كان
الله ولا شئ معه وقوله وان كان ذو عسرة قوله والصباح والمساء ومنه قوله تعالى فسبحان
الله حين تمسون وحين تصبحون قوله ودام بمعنى بقي ومنه قوله تعالى ما دامت السموات
والارض اي بقيت ولم يذكر المصه معنى صار فى حال تمامها وقد ذكرنا لها معنيين فيما سبق
هي فيهما متعدية لواحد بنفسها وتستعمل اي بمعنى رجع فتتعدى بالى كقوله تعالى الى الله
تصير الامور اي ترجع قوله تنصب الاسم وترفع الخبر ومذهب الكوفيين ان الخبر مرفوع على ما
كان عليه من قبل وهو مردود فان عامله قد زال لان الرافع له المبتدا وقد زال وصف
الابتدائية عنه بدخول العامل اللفظى وهو ان وانما عملت هذه الاحرف هذا العمل لان
فيها شبها بالفعل لفظا ومعنى اما لفظا فمن حيث بناؤها على ثلاثة احرف ولزوم اخرها
الفتح كالماضى واما معنى فمن حيث انه فى ان وان معنى حققت واكدت وفى كان
معنى شبهت وفى لكن معنى استدركت وليت معنى تمنيت ولعل معنى ترجيت وقدم المنصوب
على المرفوع قصدا للفرق بينها وبين الافعال التى هي اصلها من اول الامر وتنبيها بجعل
عملها فرعيا على كونها فروعا للفعل وغير ذلك من النكات قوله ستة احرف لم يذكر فى التسهيل
ان المفتوحة نظرا الى كونها فرع المكسورة وهي صنيع س حيث قال هذا باب الحروف الخمسة
او طبلاوى قوله لتوكيد اي لتقوية وتثبيت النسبة الكاينة بين اسمها وخبرها وهي

ثبوت المسند للمسند اليه اونفيه فيؤتى بان فى مقام الاثبات نحو ان الله غفور رحيم
وفى مقام النفى نحو ان الله لا يظلم الناس شيأ وقوله ورفع الشك عطفه ومابعده على توكيد
النسبة من قبيل عطف المسبب على السبب فان رفع الشك اي التردد فى النسبة والانكار يزال
بالتوكيد لكنه فى مقام الانكار يكون واجبا وفى مقام الشك يكون مستحسنا واما اذا كان
المخاطب خالى الذهن ليس شاكا ولا منكرا فان الكلام يلقى اليه مجردا عن التوكيد كما قرر ذلك
فى علم المعانى **قوله** امر لامر الامر الاول المشبه والثانى المشبه به وقوله فى معنى هو وجه الشبه
وهو الجرأة فى قولك زيد كالاسد وانما جعلنا وجه الشبه هو الجرأة دون الشجاعة لان
الشجاعة مختصة بالعاقل ووجه الشبه يكون بين الطرفين المشبه والمشبه به وهذا التعريف
الذى ذكره المصـ للتشبيه من غير مانع لشموله نحو قاتل زيد عمرا فان صيغة فاعل دلت على
مشاركة زيد لعمرو فى معنى وهو المقاتلة وليس ذلك تشبيها فكان الاولى ان يزيد فى التعريف
بالكاف ونحوها لخروج امثال هذه الصورة ثم بعد ذلك كله فقد قال الناصر الطبلاوى والعلقمى
وفاقا لبعضهم ان التشبيه الذى تدل عليه كأن او الكاف التشبيه بمعنى المشابهة والمشاركة
لا التشبيه الذى ذكره المصـ وتحقيق هذا البحث فى علم البيان **قوله** برفع مايتوهم ثبوته
او نفيه مثال الاول قولك زيد شجاع فيتوهم منه ثبوت الكرم لتلازمهما عادة فترفع ذلك التوهم
بقولك لكنه بخيل والثانى ماقام زيد لكن عمرا قاعد لانه لما قيل ماقام زيد فكانه توهم ان عمرا
مثله لشبه بينهما وملابسة فرفعت ذلك التوهم بالاستدراك **قوله** مالاطمع فيه وهو المستحيل
نحو قوله • الا ليت الشباب يعود يوما • فاخبره بما فعل المشيب • فان عود الشباب مستحيل وقوله
اوما فيه عسر وذلك فى الجائز نحو ليت لى مالا فاحج منه وتعلق التمنى بالمستحيل اكثر
وبالممكن قليل ولا يكون التمنى فى الواجب اي المحقق الحصول وان كان فى نفسه جائزا
عقلا فلا يقال ليت الشمس تطلع **قوله** طلب الامر المحبوب نحو لعل الله يرحمنا والترجى
ارتقاب شيء لا وثوق لحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب فيدخل فى الارتقاب الطمع
والاشفاق فالطمع ارتقاب شيء مكروه والاشفاق ارتقاب مكروه نحو لعلك تموت الساعة
قوله لا بد ان يطلبها عامل فتقع فاعلا نحو اولم يكفهم انا انزلنا او نائبا عنه نحو قل اوحى
الى انه استمع نفر من الجن او مفعولا نحو ولا تخافون انكم اشركتم او مبتدأ نحو قوله تعالى
ومن اياته انك ترى الارض خاشعة او خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه
خبرها نحو اعتقادى انك فاضل او مجرورة بحرف نحو ذلك بان الله هو الحق **قولـه**
بخلاف المكسورة ويجب كسر همزة ان اذا وقعت فى ابتداء الكلام حقيقة نحو انا انزلناه

او

او حكما نحو الا ان اولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون وبعد القسم نحو حم والكتاب المبين
انا انزلناه وبعد القول نحو قال انى عبد الله وقبل لام الابتدا المعلقة للعامل نحو والله يعلم
انك لرسوله وفى اول الجملة المخبر بها عن اسم عين نحو زيد انه فاضل وفى اول الصلة نحو
جاء الذى انه فاضل وفى اول الصفة نحو جاء رجل انه فاضل وفى اول الجملة الحالية كزرته
وانى ذو امل وفى اول الجملة المضاف اليها ما يختص بالجمل نحو جلست حيث ان زيدا جالس
قوله والاصل ان زيدا كالاسد الخ هذا مذهب الخليل وهو الصحيح وذهب بعضهم الى انها
بسيطة لان الاصل عدم التركيب **قوله** قد يرفع بعد ان المبتدا فيكون اسمها ضمير الشان
محذوفا ومنه قوله عليه الصلاة والسلام ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون
والاصل انه اى الشان كما قال ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاء ذرا وظباء
وانما لم يجعل من اسمها لانها شرطية بدليل جزمها الفعلين والشرط له الصدر فلا يعمل
فيه ما قبله وتخريج الكسائى الحديث على زيادة من فى اسم ان يأباه غير الاخفش
من البصريين لان الكلام ايجاب والمجرور معرفة على الاصح والمعنى يأباه ايضا لانهم ليسوا اشد
عذابا من سائر الناس قاله فى المغنى واما نحو ان الماء بكسر همزة ان مع التشديد النون
ورفع الماء فاصله ان زيد الماء بفتح همزة ان وهو فعل ماض اى صب وزيد فاعل
والماء مفعول فحذف الفاعل واقيم المفعول مقامه فارتفع ارتفاعه وكسرت همزة
ان على لغة من يكسر فاء الفعل الثلاثى المضاعف اذا بنى للمفعول ومنه قوله تعالى ردت
الينا ولو ردوا بكسر الراء فيهما وهى قراءة شاذة **قوله باب** تتميم النواسخ المصدر هنا
بمعنى اسم الفاعل اى المتمم والمعنى هذا باب يذكر فيه المسائل المتممة لانواع النواسخ
وانما قدرنا انواع لان المصنف لم يستوف فى هذا الباب ما بقى من افراد النواسخ الذى لم
تذكر قبل بل ذكر فى هذا الباب نوعا من النواسخ وهو ما ينصب الجزئين كما انه فيما سبق
انما ذكر نوعا وهو ما يرفع المبتدا وينصب الخبر وما ينصب المبتدا ويرفع الخبر فذكر من كل نوع
جملة من الافراد ولم يستوف جميع افراد النواسخ والنواسخ جمع ناسخ اسم فاعل بمعنى
مزيل ماخوذ من النسخ وهو الازالة ومنه نسخت الشمس الظل اذا ازالته اطلق لفظ
الناسخ على هذه الادوات لما فيها من الازالة لان كلا منها يزيل حكم المبتدا والخبر اى الحكم
الذى كان حاصلا قبل دخول الناسخ وهو الاعراب ويتجدد له اعراب اخر يجتلبه الناسخ
واعلم ان افعال هذا الباب قسمان احدهما افعال القلوب وصفت بذلك لان معانيها قائمة
بالقلب وهى تدخل على الجملة الاسمية لتعيين الاعتقاد الذى حكم المتكلم بمضمونه الجزء صار

عنه ففي علمت زيدا قائما حكمت بالقيام على زيد صادر عن علم وفي ظننت زيدا قائما عن ظن وقس الباقي وهذه الافعال غير منحصرة في السبعة التي ذكرها المص اذ بقي الفاظ نحو عد وحجا ودري الاولان للظن والاخير للعلم القسم الثاني افعال التصيير وهي تفيد التحول والانتقال كجعل ورد وترك واتخذ وصير ولم يذكر المص هذا القسم لكنه شمله قوله فيما بعد وما اشبه ذلك على ما فيه من المناقشة الآتية **قوله** وهو تذكير الضمير وافراده باعتبار الخبر او بتاويل كل واحد او انه عائد على الناسخ المذكور معنى لدلالة لفظ النواسخ عليه او راجع للتتميم بمعنى المتمم ولو ارجعه للفظ النواسخ ولاحظ ذلك المرجع ولم يلاحظ الخبر ولو لاحظ لانث وقال وهي **قوله** ظننت اي ظن من ظننت فالناسخ هو خصوص ظن وكذا يقال في البقية ففي تعبير المص مسامحة حمله عليها ظهور المعنى المراد وشرط عملها ان تكون بمعنى اعتقد راجحا كما هو الغالب وعليه يحمل كلامه الاتي او جازما كقول المؤمن ظننت ان الله يحاسب الخلق فان لم تكن بمعنى الاعتقاد بان كانت بمعنى اتهم تعدت لواحد نحو سرق لي مال فظننت زيدا اي اتهمته **قوله** وحسبت وشرطها كظننت اما اذا كانت بمعنى صرت احسب فهي لازمة تقول حسب زيد اي صار احسب وهو الذي في شعره شقرة فان كانت بمعنى عد كحسبت المال تعدت لواحد **قوله** وزعمت وشرطها ان تكون بمعنى اعتقد راجحا فقط ولا تكون بمعنى الاعتقاد الجازم فان كانت بمعنى كفل تعدت لواحد نحو زعمت زيدا بمعنى كفلته وضمنته وان كان بمعنى راس اي صار رايسا او بمعنى هزل او سمن او طمع كانت لازمة **قوله** وخلت بمعنى اعتقد راجحا لا بمعنى تكبر نحو خال زيد ولا بمعنى ظلع نحو خال الفرس اي ظلع والظلع بفتح اللام العرج ولا بمعنى صار ذا خال فانها في هذه تكون لازمة فان كانت بمعنى نظر وابصر تعدت لواحد نحو خال زيد الهلال اي ابصره ونظره فان ذكر منصوب ثان فهو حال كخال زيد الهلال مضيا **قوله** وعلمت اي اذا كانت بمعنى اليقين او الرجحان فان كانت بمعنى عرف تعدت لواحد نحو علمت المسئلة اي عرفتها **قوله** ورايت اي اذا كانت بمعنى اليقين او الرجحان ومثلها راى الحلمية على الاصح فان كانت بمعنى ابصر تعدت لواحد فان وجد بعده منصوب ثان فهو حال نحو رايت ابو حنيفة وجوب الوتر او بمعنى اشار كنحو لك نحو راى زيد كذا اي اشار به **قوله** ووجدت بمعنى اعتقد جازما فان كانت بمعنى اصاب كوجدت الضالة تعدت لواحد او بمعنى استغنى او حقد او حزن فهي لازمة كوجد زيد اي استغنى او حقد او حزن **قوله** فالاربعة الاول هي ظننت وحسبت وزعمت وخلت **قوله** تفيد ترجيح وقوع المفعول الثاني

اي

اي تفيد ان الحكم على المفعول الاول بمضمون المفعول الثاني صادر عن طرف راجح
دائما في زعمت وغالبا في ما عداها وقد تفيد تحقيق ذلك من غير الغالب **قوله** تفيد تحقيق
وقوعه اي تفيد ان الحكم على المفعول الاول بمضمون الثاني صادر عن علم وتحقق دائما
وجدت وغالبا فيما عداها وقد تفيد الترجيح من غير الغالب **قوله** وما اشبه ذلك ما اسم موصول
مبني على السكون في محل رفع مبتدا واشبه فعل ماض فاعله ضمير مستتر يعود على ما وذلك مفعول
والجملة صلة ما لا محل لها من الاعراب والخبر محذوف تقديره مثلها اي مثل الافعال السبعة
في العمل لا في المعنى ويحتمل ان الموصول معطوف على قوله ظننت فيكون في محل رفع خبر لان كها
المعطوف على الخبر خبر وقوله مما ينصب مفعولين بيان لما ومراده بما ينصب مفعولين اعم من
ان يكون من افعال القلوب التي لم يذكرها سابقا نحو درى تقول دريت زيدا فاضلا وجعل
بمعنى اعتقد نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا ومن افعال التصيير كجعلت الطين
ابريقا اي صيرته وردت العدو صديقا وتركت الجاهل عالما واتخذت الدقيق خبزا ويحصل
من هذا ان جعل تكون من افعال القلوب اذا كانت بمعنى اعتقد ومن افعال التصيير بمعنى
صير وقد تكون بمعنى اوجد فتتعدى لواحد نحو وجعل الظلمات والنور وبمعنى اوجب فتتعدى
لواحد كذلك نحو جعل الله الصوم اي فرضه وبقي في كلام المصنف بحث وهو ان جعل المشار اليه
بقوله ذلك الامثلة السابقة اي وما اشبه هذه الامثلة فلا اشكال في ذلك مع قوله
السابق وهي سبعة لكن قوله في الشرح هنا مما ينصب مفعولين يفيد ان مرجع الاشارة الافعال
التي ذكرت سابقا فالمعنى وما اشبه هذه الافعال من الافعال التي تنصب مفعولين فيعكر على
قوله سابقا وهي سبعة واجيب باختيار الشق الثاني وهو ان المشار اليه الافعال السابقة بقرينة
قوله مما ينصب مفعولين وان قوله مما سبق وهي سبعة الحصر فيه اضافي اي بالنسبة للمصرح به
هنا **قوله** لان مفعوليه ليس اصلهما المبتدا والخبر ظاهره انه لا بد في مفعولي جميع النواسخ من صحة
حمل الثاني على الاول ويرد عليه انه لا يصح الاخبار عن الطين بانه ابريق في قولك جعلت الطين
ابريقا ولا عن العدو بانه صديق ولا عن الجاهل بانه عالم ولا عن الدقيق بانه خبز وقد
يقال انه يصح الاخبار في هذه المذكورات بضرب من التاويل والتجوز كان يرتكب مجاز الاول
اي الطين آيل لان يكون ابريقا والعدو قابل لان يكون صديقا ونحو ذلك واما نحو زيد درهم
فلا يصح الاخبار فيه ولا بذلك التاويل فان قدر مضاف بان قيل زيد اخذ درهم وجعل من
مجاز الحذف صح الاخبار لكن يكون الخبر في الحقيقة هو آخذ ودرهم مفعول اسم الفاعل الذي
وقع خبرا فخرج عن ان يكون خبرا فاتضح الفرق **قوله** افعال الحواس كذاق ولمس وسمع وشم ونظر

تتعدى لواحد وذهب ابو علي الى ان سمع ان دخلت على مالا يسمع وهو الذات تعدت
لاثنين نحو سمعت زيدا يتكلم فزيدا مفعول اول وجملة يتكلم سدت مسد المفعول الثاني
قوله والمراد بظاهر كلامه ان الضمير عائد لتابع المرفوع وعليه يكون التعريف وهو قوله
كل ثان الخ غير مانع لانه يشمل تابع المرفوع وغيره فالاحسن ان يجعل الضمير عائدا للتابع
من حيث هو لا بقيد كونه تابع مرفوع او منصوب او مجرور لان التعريف المذكور تعريف لمطلق
التابع والمعرف ايضا مطلق التابع فساوى المعرف التعريف قوله كل ثان اي لفظ ثان في
الرتبة اعرب باعراب اي بجنس اعراب سابقه ونوعه وانما قدرنا ذلك لان شخص اعراب
السابق لا ينتقل عنه الى الثاني وانما المعنى ان المتبوع والتابع يندرجان تحت نوع من
الاعراب من رفع او نصب او جر وقوله الحاصل والمتجدد وصفان لاعراب المضاف لسابق
والمراد بالحاصل ما نطق بعامله اولا سواء كان رفعا او نصبا او جرا والمراد بالمتجدد ما طرأ
على ما نطق بعامله اولا قوله تخرج اي بقيد المتجدد قوله المتجدد بدخول الناسخ البا السببية
فان قلت قد يعرب الجزء باعراب سابقه المتجدد ايضا كما اذا كان الناسخ مما ينصب الجزئين
نحو ظننت زيدا قائما فقد صدق على الجزء في هذه الصورة انه اعرب باعراب سابقه الحاصل
وهو الحالة التي كان عليها قبل دخول الناسخ في زيد قائم والمتجدد فان قائما في ظننت زيدا
قائما اعرب باعراب سابقه وهو النصب فيدخل في تعريف التابع ويكون التعريف غير مانع
والجواب ان المراد بالاعراب المتجدد كل اعراب تجدد كان يكون الثاني تابعا للاول في كل
اعراب ورد على الاول وهنا ليس كذلك فان قائما وان تبع زيدا عند دخول الناسخ الناصب
لا يتبعه اذا دخل على المبتدا ناسخ آخر ككان او ان قوله وحال المنصوب معطوف على قوله
الجزاي وخرج حال المنصوب وانما قيد الحال بكونه حال المنصوب لاجل ان يشمله قوله اعرب
باعراب سابقه الحاصل حتى يخرج بقيد والمتجدد اما حال المرفوع فليس بداخل اصلا حتى
يحتاج الى اخراجه فان راكبا في قولك جاء زيد راكبا لم يعرب باعراب سابقه الحاصل ونبه
ان هذا التعريف الذي ذكره المص غير مانع لانه يدخل فيه الجزء الثاني اذا تعددت الاخبار
نحو الرمان حلو حامض فان حامض يعرب باعراب سابقه الحاصل والمتجدد بدخول النواسخ
ويجاب بان الجزء الثاني خارج بقولنا ثان فانه ليس المراد ثان في العدد بل المراد ثان في الرتبة
كما نبهنا عليه سابقا ومعنى ذلك ان لا يكون ذلك اللفظ الثاني مقصود الذات بل انما هو
مقصود بعد قصد الاول المتبوع بطريق التبع له كما هو شان التوابع وليس كذلك الجزء الثاني
مع الاول فانهما في التصديق بيان لهما في قوة شيء واحد فليس ثانيا في الرتبة بل في العدد وزاد

المراد

دوان دخلت على ما يسمع تعدت لواحد نحو سمعت كلام زيد والتحقيق انها تتعدى الى واحد مطلقا [illegible] فجملة يتكلم في محل نصب حال [illegible] المفعول الثاني صحيح

66

المرادي في التعريف قيد الاخراج الخبر الثاني فقال وليس خبرا واعترض عليه بانه
كان عليه ان يزيد ايضه وغير حال ليخرج الحال الثانية نحو جاء زيد ضاحكا راكبا فان الحال
الثاني ملازم للاول واجيب عنه بان قوله اعرب باعراب سابقه الخ معناه ان يكونا
صالحين لغير اعراب واحد فخرج الحال الثاني بالنظر للحال الاول اذ اعرابهما واحد لا يتغير
وهو النصب واورد ان التعريف غير جامع لكونه لا يشمل التوكيد اللفظي في اسماء الافعال
في قوله فهيهات هيهات العقيق ومن به • وهيهات خل بالعقيق نواصله • وفي الافعال كقوله اتاك اتاك
اتاك الاحقون احبس احبس وفي الحروف كقوله لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت
علي مواثقا وعهودا واجيب بان معنى اعرب باعراب سابقه الخ اي ان كان للاعراب
فدخلت المذكورات لانه بحيث لو كان للسابق اعراب لاعرب اللاحق بذلك الاعراب **قوله**
اربعة اقسام بشمول العطف لعطف البيان وعطف النسق **قوله** النعت والعطف الخ فاذا
اجتمعت التوابع يبدأ بالنعت ثم بعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بعطف النسق فيقال
جاء الرجل الفاضل ابو بكر نفسه اخوك وزيد **قوله** النعت ويرادفه الوصف والصفة
وهو التابع هذا جنس في التعريف شامل لجميع التوابع وقوله المشتق بالفعل او بالقوة
فصل مخرج لبقية التوابع فانها لا تكون مشتقة ولا مؤولة به ويبقى على التوكيد اللفظي المشتق
نحو جاء زيد الفاضل الفاضل الاول نعت والثاني توكيد لفظي فيخرج بقوله الموضح لمتبوعه
او المخصص له فان التوكيد اللفظي ليس الغرض منه واحدا من هذين الامرين ثم كونه
موضحا او مخصصا هو الاصل اي الكثير الغالب والا فقد ياتي لمجرد المدح او الذم او الترحم
وقد يكون للتاكيد نحو تلك عشرة كاملة وللتعميم نحو ان الله يحشر الناس الاولين والاخرين
وللتفصيل نحو برجلين عربي وعجمي وبعضهم جعل هذا من قبيل بدل المفصل من المجمل
وللابهام نحو تصدقت بصدقة قليلة او كثيرة وللتعليل نحو عظم زيد العالم ولبيان الماهية
ويسمى صفة كاشفة نحو الجسم الطويل العريض يحتاج الى حيز **قوله** العالم او رد عليه
ان ال في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول فالنعت يكون بالموصول لا بالمشتق والموصول
ليس مشتقا بالفعل فلم يطابق المثال الممثل له واجيب بان محل كون ال الداخلة على اسم الفاعل واسم
المفعول موصولة اذا اريد به الحدوث اما اذا اريد به الثبوت كالمؤمن والكافر والعالم
فان ال فيه معرفة وليست موصولة **قوله** واسم الفاعل شامل لامثلة المبالغة نحو مررت برجل
علامة **قوله** الجامد المؤول ومنه المصدر نحو برجل عدل فانه في قوة عادل او ذي
عدل وكذلك الجملة الخبرية نحو قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله فان

جملة ترجعون فى محل نصب صفة يوما وهذه الجملة فى معنى المشتق اي يوما مرجوعا فيه
الى الله قوله رفع الاحتمال فى المعارف بيانه ان زيدا فى قولك جاء زيد مثلا لرجال مشاركين
فى هذا الاسم لا يدرى من الجائى منهم فان قلت العالم فقد رفعت الاشتراك وقطعت الاحتمال
فان قلت قد يتفق الاشتراك فى الوصف ايضا فلا يرتفع الاشتراك بل يقل كما فى النكرات
فالجواب انهم قطعوا النظر عن الاشتراك فى الوصف لقلته وقد علم من هذا التقرير ان التعبير برفع
الاحتمال فى جانب المعارف وبتقليل الاشتراك فى جانب النكرات لمجرد تفننا واشارة
الى قلة الاشتراك فى المعارف اولان اشتراكها طارئ او اشتراك النكرات وضعي
قوله ثم النعت قسمان يسمى النعت بالجملة هل هو من اي قبيل ارجعه الناصر الطبلاوى كلام
القسمين فنحو مررت برجل قام يرجع للنعت الحقيقي لان الفعل رافع لضمير المنعوت اولانه فى
قوة قائم ونحو مررت برجل قام ابوه يرجع للنعت السببي لان الفعل رافع اسما ظاهرا متصلا
بضمير المنعوت قوله يتبع منعوته فى اربعة من عشرة هذا مقيد بالخلو من المانع اما اذا وجد
مانع فقد يتخلف تبعيته فى بعض تلك الامور وذلك اذا كان النعت صفة يستوي فيها
المذكر والمونث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعيل بمعنى مفعول
نحو رجل جريح وامرأة جريح او كان افعل التفضيل المجرد من ال والاضافة فانه يجبر اي يقع
النعت على الخبر به عن المفرد والمثنى والجمع مذكرا او مونثا بلفظ واحد كما تقدم بيانه وان
لا يكون النعت بجملة فانها لا توصف بتعريف ولا بتنكير ولا افراد وتثنية وجمع ولا تذكير
ولا تانيث وان كانت توصف بالاعراب باعتبار محلها نعم بالنظر لتاويل الجملة بالمفرد يصح ان
يقال انها توافق للمنعوت فى اربعة من عشرة بالنظر للمفرد الذى تؤول به وتكون الموافقة
فى الحقيقة لذلك المفرد قوله لا يقال هذا وارد على قوله ويتبع منعوته الخ والتعبير بلا يقال
ويوذن بضعف السؤال اى لا ينبغى ان يقال هذا القول لانا نقول فى جوابه قوله المراد
بالتبعية فى الاعراب اى لا فى اللفظ فالمشروط انما هو التبعية فى الاعراب وسيبويه هذا
متفقان فى الاعراب غايته ان الاعراب محلى لا يظهر فلا يضر تخالف اللفظ لان الاتفاق
فى اللفظ ليس بشرط قوله والمراد بالمفرد الخ اى فسقط الاعتراض بالامثلة الثلاثة
التى الوصف فيها مفرد والموصوف مركب قوله ومضمون الجملة الخ اى فلا يرد مررت برجل
يكتب مما المنعوت فيه مفرد والنعت مركب من الفعل والفاعل والمراد بمضمون الجملة هنا
الوصف الماخوذ منها كالكاتب فى جاء رجل يكتب لا المضمون بمعنى المصدر الماخوذ من المسند
مضافا للمسند اليه ولا الثبوت وبقى ايضا النقض بنحو قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذى
جمع

67

جمع ما لا حيث وصفت النكرة وهي همزة بالمعرفة وهي الذي جمع ووصف لفظ الجلالة الذي هو اعرف المعارف بالنكرة في قوله تعالى الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين فان اضافة مالك الذي هو اسم فاعل ليوم الدين لا تفيده تعريفا لانها اضافة لفظية والجواب اما عن الاول فان الموصول يعرب بدلا وليس نعتا واما عن الثاني فان اسم الفاعل اذا قصد منه الاستمرار لا خصوص الحال والاستقبال كانت اضافته معنوية ويكون معرفة فيصح نعت المعرفة به **قوله** على لغة راجع لخصوص التثنية والجمع اي النعت السببي يطابق مرفوعه في اثنين من الخمسة الباقية فيثنى ويجمع اذا كان مرفوعه مثنى او جمعا ان جرينا على لغة اكلوني البراغيث وهي لغة من يلزم الفعل او الوصف علامة التثنية والجمع اذا اسند الى مثنى او جمع فتقول على هذه اللغة حسنان غلاماهما وحسنون غلمانهم فان لم نجر على على هذه اللغة وافقه في واحد من اثنين وهما التذكير والتأنيث ولزم النعت الافراد وان رفع مثنى او جمعا كما سيشير اليه بقوله والافصح **قوله** والافصح في النعت الخ مقابل لقوله في لغة يعني ان الافصح الافراد في النعت مطلقا ولو كان المرفوع مثنى او جمعا ويذكر لتذكير مرفوعه ويؤنث لتأنيثه فيقال مررت برجلين حسن غلاماهما وبرجال حسن غلمانهم وبامرأة حسن غلامها وبرجل حسنة جاريته وبنساء حسن غلمانهن كما يقال حسن غلاماهما وحسن غلمانهم وحسن غلامها وحسنت جاريته وحسن غلمانهن **قوله** والاحسن في نعت جمع التكسير الجمع هكذا في النسخ التي كتبوا عليها وفي حاشية تلميذ المص ما نصه الذي شاهدته بخط المؤلف والاحسن في جمعه التكسير الخ ومعنى هذه العبارة ان الاحسن في جمع النعت هو جمع التكسير دون التصحيح يعني اذا اريد جمعه على غير الافصح فيصح جمعه جمع تصحيح فتقول قاعدون والاحسن جمع التكسير وهذا لا ينافي ان الافراد اولى من جمع التكسير فلا تنافي على هذه النسخة بخلاف النسخة المشهورة التي كتبوا عليها هنا فانها مناقضة لقوله والافصح **قوله** لانه اي النعت في المعنى اي في الواقع والحقيقة بيانه انك اذا قلت مررت برجل قائم ابوه فقائم في الحقيقة نعت لاب وان وقع في اللفظ صفة لرجل **قوله** لا للجاري عليه اي ليس نعتا في المعنى للمنعوت الجاري ذلك النعت عليه **قوله** سمي سببا نسبة للسببي بياء النسبة في المنسوب اليه فلما نسب اليه حذفت ياء النسبة كما تقول في النسبة للشافعي شافعي فان المنسوب اليه وهو الشافعي فيه الياء لكنه عند النسبة تحذف الياء من المنسوب اليه فقوله لكونه قائما الخ بيان لوجه نسبته للسببي اي انما نسب اليه لكون ذلك النعت وصفا قائما به ورافعا له وذلك السببي المنسوب اليه

نسبة للسبب وهو الضمير اطلق عليه سبب لان السبب لغة الحبل والحبل شانه ان يربط به فلما
كان الضمير كذلك اي يقع به الربط فى الجملة التى تقع خبرا وفى الجملة الصلة بالموصول والصفة
بالموصوف اطلق عليه لفظ السبب لذلك وقيل اللفظ المتصل به الذى هو الاسم الظاهر الذى رفعه
النعت سببي لاتصاله بالسبب الذى هو الضمير **قوله** والمعارف ستة وزاد بعضهم قسما سابعا
وهو النكرة المقصودة نحو يا رجل بناء على انه معرف بالقصد وذهب بعضهم الى ان تعريفه بال
مقدرة لا بالقصد وعليه يكون داخلا فى المعرف وقد نظمتها على الترتيب بالمثال فقلت
ان المعارف سبعة فيها كمل • انا صالح ذا ما الفتى ابني يا رجل • وانما تعرض المصنف
لعدها دون تعريفها لامرين الاول ان تعريفها فيه عسر على المبتدى المقصود بوضع هذه
المقدمة الثانى ان تعريفاتها لا تخلو عن تعقبات ولذلك قال بعض شراح التسهيل من تعرض
لحد المعرفة عجز عن الوصول اليه دون استدراك عليه وعرفها ابن الحاجب بانها ما وضع لشئ
بعينه ثم بيان هذا التعريف وتحقيق اقسام المعرفة مبسوط فى علم الوضع فليراجع هناك
قوله المضمر ويسميه الكوفيون كناية ومكنيا عنه وقدم المصنف الضمير لانه اعرف المعارف
بعد لفظ الجلالة ثم العلم الخ الترتيب الذى ذكره المصنف هذا هو المشهور وقيل غير ذلك فى ترتيبها
واعرف الضمائر ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب واختلف فى ضمير الغائب العائد الى النكرة نحو جاءني
رجل فاكرمته فقال الجمهور انه معرفة كسائر الضمائر وقال بعضهم انه نكرة وقال ابو حيان قال بعض
اصحابنا واعرف الاعلام اسماء الاماكن ثم اسماء الاناسي ثم اسماء الاجناس واعرف الاشارات
ما كان للقريب ثم للمتوسط ثم للبعيد واعرف ذى الاداة ما كانت فيه للحضور ثم للعهد فى شخص ثم للجنس
قوله وهو اسم هذا جنس دخل فيه النكرة وجميع المعارف وقوله يعين مسماه فصل اخرج النكرة
وقوله بلا قيد فصل ثان اخرج بقية المعارف فانها اما تعين مسماها بقيد اي بقرينة تفيد
التعيين غير اللفظ كالاشارة الحسية فى الاسم الاشارة والصلة فى الموصول ونحو ذلك ثم العلم
اما شخصي نسبة للشخص بان يكون موضوعا لشخص معين فى الذهن وفى الخارج مثاله
ما ذكره المصنف واما جنسي نسبة للجنس بان يكون موضوعا للجنس والماهية المعينة فى
الذهن فيكون مدلوله معينا ومشخصا فى الذهن دون الخارج ويسمى علم جنس كاسامة فانه
موضوع لماهية السبع المعينة فى الذهن باعتبار كونها معينة معلومة وثعالة وذؤالة فان
الاول وضع لماهية الثعلب المعينة فى الذهن لماهية الذئب كذلك **قوله** واشار اليه خرج
بهذا القيد ما عدا اسم الاشارة من المعارف والمراد بالاشارة الاشارة الحسية بتجريد فاذا
استعمل اسم الاشارة فيما لا يمكن ان يشار اليه اشارة حسية كان مجازا نحو سمعت هذا الصوت فان

الصوت

الصوت لا يشار اليه اشارة حسية لكونه غير مشاهد والمشار اليه اشارة حسية لا بد ان يكون
مشاهد قوله كهذا ها حرف تنبيه وذا اسم اشارة للمفرد المذكر ولو حكما الصحة قولك هذا
الفريق وغير ذلك قوله للمؤنث ولو حكما كهذه الفرقة وهذه الجماعة او الطائفة ونحو
ذلك قوله وهذان مبنى على الالف كهاتان فى حالة الرفع وعلى اليا، فى حالة الجر والنصب
وذهب جمع منهم ابن مالك الى ان هذه الصيغ معربة لاختلاف آخرها باختلاف العوامل
قوله وهؤلاء ها للتنبيه واولاء بضم اوله وكسر ثانيه ممدود اعند الحجازيين مقصورا
عند غيرهم قوله لجمع المذكر والمؤنث سوا، كانوا عقلا، او غيرهم كقوله• ذم المنازل بعد
بعد منزلة اللوى• والعيش بعد اولائك الايام• فقد اشير به الى الايام وليست
من العقلا، قوله وهو ما افتقر الى الوصل الخ اى دائما فخرج بهذه الزيادة النكرة
الموصوفة بجملة نحو جا، رجل يكتب فان النكرة فى حال وصفها بالجملة تفتقر اليها والى العائد
لكنها لا تفتقر اليها ابدا بل فى حالة الوصف وقوله بجملة خبرية خرجت الجملة الانشائية
فلا تقع صلة فلا يقال جاء الذى اضربه وانما اشترطوا فى جملة الصلة ان تكون خبرية
لان مضمون الصلة لا بد ان يكون معهودا بين المتكلم والمخاطب ولا يكون ذلك الا فى الجمل
الخبرية وقوله تامة صفة لمجرور وظرف اى مفيدين نحو جا، الذى فى الدار او عندك
فخرج ما لا يفيد الا اذا قدر متعلق خاص فلا يقال جا، الذى لك او فيك وقوله والى
عائد اى وهو الضمير او ما يخلفه من اسم ظاهر كما فى قوله• فيا رب انت الله فى كل موطن•
وانت الذى فى رحمة الله اطمع• وقول الشاعر• سعاد الذى اضناك حب سعادى•
واعراضها عنك استمر وزادا• اى فى رحمته واضناك حبها واحترز به عن نحو حيث
واذ واذا مما يفتقر دائما لجملة يضاف اليها لكن لا يفتقر الى عائد قوله والالى مقصورا
كالعلى وقد تمد قوله واللاتى واللائى وقد تحذف ياؤهما فيقال اللات واللاء وقد
تجمع اللاتى على اللواتى قوله اضافة اعلم ان الاضافة على قسمين محضة وغير محضة
وتسمى ايضا لفظية فغير المحضة عبارة عما اجتمع فيها امران امر فى المضاف وهو كونه صفة
وامر فى المضاف اليه وهو كونه معمولا لتلك الصفة وذلك يقع فى ثلاثة ابواب اسم الفاعل
كضارب زيد واسم المفعول كمعطى الدينار والصفة المشبهة كحسن الوجه وهذه الاضافة
لا يستفيد بها المضاف تعريفا ولا تخصيصا وانما سميت غير محضة لانها فى نية الانفصال اذ
الاصل ضارب زيدا وسميت لفظية لانها افادت امرا لفظيا وهو التخفيف فان ضارب زيد
اخف من ضارب زيدا والاضافة المحضة عبارة عما انتفى فيها الامران المذكوران او احدهما

نحو غلام زيد فان الامرين فيه منفيان وضرب زيد فان المضاف اليه وان كان معمولا
للمضاف غير صفة وضارب زيد امس فان المضاف وان كان صفة لكن المضاف ليس معمولا
لها لان اسم الفاعل لا يعمل اذا كان بمعنى الماضي فهذه الامثلة الثلاثة وما اشبهها تسمى
الاضافة فيها محضة اي خالصة من شائبة الانفصال وتسمى ايضا معنوية لانها افادت
امرا معنويا وهو تعريف المضاف ان كان المضاف اليه معرفة وتخصيصه ان كان نكرة
نحو غلام رجل **قوله** فالمضاف الى الضمير وهل هو في رتبة الضمير او في رتبة ما تحته وهو
العلم ذهب الجمهور الى الثاني فقالوا ان المضاف الى شيء من هذه المعارف في رتبة ما يضاف
اليه الا المضاف الى الضمير فانه في رتبة العلم واطلق ابن مالك **قوله** بخلاف اضافة الوصف
الخ دخل فيه اضافة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة كما ذكرناه وهذا مقابل
لقوله اضافة محضة **قوله** غدا او الان قيد بذلك ليشير الى ان محل كون اضافة اسم الفاعل
غير محضة اذا اريد به الاستقبال او الحال اما اذا اريد به الاستمرار فان اضافته تكون
محضة وبهذا الاعتبار الاخير يقع صفة للمعرفة كمالك يوم الدين وقد تقدم ذلك **قوله**
ما لا ينعت ولا ينعت به الفعلان مبنيان للمجهول اي لا يقع منعوتا ولا يقع نعتا فلا
تقول مررت الكريم ولا جاء زيد هو بناء على ان الضمير منعوت او نعت **قوله** فانه غني
عن الايضاح اي والنعت في المعارف للايضاح فيلزم تحصيل الحاصل **قوله** ما ينعت اي
اي يقع منعوتا فتقول جاء زيد العالم ولا ينعت به اي لا يقع نعتا فلا تقول مررت
باخيك زيد بجعل زيد نعتا بل هو بدل **قوله** الاشتراك الاتفاقي وهو العارض بسبب
التكرر في وضع العلم فبسبب ذلك الاشتراك حصل فيه شيوع وابهام فاحتيج الى النعت
لزوال ذلك **قوله** لما بينهما اي العلم والمشتق **قوله** لان العلم علة لحصول التضاد ومراده
الضد بالمعنى اللغوي وهو مطلق المنافي اي لما بين العلم والمشتق من التنافي **قوله** على
الوحدة اي الذات مجردة عن قيد فمدلول العلم وهو الذات وحدها **قوله** على التعدد وهو
الذات المتصفة بالحدث كقائم فانه يدل على ذات متصفة بالقيام **قوله** وهو الاشارة
تذكير الضمير وافراده باعتبار مرجعه وهو الباقي وما ذكره المص من ان اسم الاشارة
ينعت وينعت به هو مذهب البصريين فمثال النعت به بل فعله كبيرهم هذا وقوله احدى ابنتي
هاتين ومثال نعته ابهذا الذي بعث الله رسولا اهذا الذي يذكر آلهتكم ونقل عن الكوفيين
انه لا يجوز ان ينعت باسماء الاشارة ولا تنعت فهي عندهم لا توصف ولا يوصف بها وتبعهم
الزجاجي والسهيلي فهذه الامثلة ونحوها تخرج على البدلية **قوله** ما سوى ذلك اي المذكور

من المعارف فلا واسطة بين النكرة والمعرفة كما افهمه كلامه وهو مذهب الجمهور واثبت
بعضهم الواسطة في الخالي من التنوين كما ومن واين ومتى وكيف **قوله** وهي ما شاع اي
استعمل على سبيل الشيوع والبدل في جنس اي افراد جنس موجودة تلك الافراد وليس
المراد بالجنس ما هو مصطلح المناطقة بل مطلق الامر الكلي الشامل للنوع والصنف وانما قدرنا
المضاف وهو افراد لان الجنس الذي هو الامر الكلي لا يتصور فيه شيوع بل هو امر واحد ولا
حصول له في الخارج اصلا بل الذي يحصل في الخارج افراده **قوله** كرجل اي هذا الاسم
فانه شائع في زيد وعمرو وبكر وغيرها من الافراد الموجودة لمفهوم الآدمي الذكر الذي هو
الامر الكلي الذي وضع له لفظ رجل فانه يطلق على كل فرد من افراد ذلك المفهوم الكلي يطلق
اطلاقا حقيقيا من حيث كونه فردا من افراد ذلك المفهوم **قوله** مقدر وجوده اي وجود
افراد متعددة له غير هذا الفرد الموجود **قوله** كشمس فانها موضوعة للكوكب النهاري الذي ينسخ
ظهوره وجود الليل فحقها ان تصدق على متعدد كما ان رجلا كذلك وانما تخلف ذلك من
جهة عدم وجود افراده في الخارج ولو وجدت لكان اللفظ صالحا للاستعمال فيها **قوله** فحقها
ان تصدق على متعدد وانما عرض لها الخصوص بسبب انه لم يوجد غير ذلك الفرد فهذا الخصوص
ليس من اصل الوضع فلا يعتد به **تنبيه** كما ان المعارف مترتبة كذلك النكرات فما كان
اكثر افرادا فهو اشد تنكيرا مما تحته كانسان فانه اشد تنكيرا من رجل لشموله للمرأة ورجل
اشد تنكيرا من نحو عالم وانكر النكرات على الاطلاق مذكور اي شيء تعلق به الذكر وجرى
على اللسان ذكره فان لفظ مذكور عام في المعدوم والموجود وشامل لجميع الواجب والجائز
والمستحيل وقد نظمت النكرات مرتبة ثم المعارف كذلك فقلت

وانكر النكرات حدثوا • مذكور موجود يليه محدث • فجوهر ثم جسم مطلق • كذاك نام حيوان حققوا
كذاك انسان يليه رجل • فعالم فالحصر فيها يكمل • وان اردت اعرف المعارف • خذها على الترتيب والترادف
لمضمر فعلم اشارة • كذاك موصول محلى يثبت • وما لواحد يضاف فهو في • رتبته الا الضمير فاعرف
فانه في رتبة للعلم • واطلق ابن مالك فاستفهم • واعرف الضمائر المتكلم • ثم الخطاب غيبة متمم

قوله اذا لم تؤول بالمشتق فان اولت به نحو مررت برجل اسد اي شجاع نعت بها **قوله**
اي الحاضر فيه اشارة الى ان ال للتعريف العهد الحضوري وان رجلا وان كان جامدا
الا انه مؤول بالمشتق **قوله** وباسم الاشارة نحو جاء الرجل هذا قال تلميذه هذا سهو منه
لان اسم الاشارة اعرف من المقرون بال فلا يصح ان يقع صفة للمقرون بال اذ الصفة
لا تكون اعرف من الموصوف ثم ذكر كلاما طويلا محصله ذلك الى ان قال بعض المتاخرين

توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة وهذا قول مرغوب عنه فيحمل كلام
المصنف عليه وان كان ضعيفا لكنه يخالف كلامه السابق وهو قوله وذو الاداة لا يوصف
الا بمثله او بالمضاف الى مثله الخ فان ظاهره بل صريحه اشتراط ان يكون الموصوف اعرف
او مساويا للصفة وح فكان الاولى اسقاط هذا المثال اه مع بعض زيادة من الطبلاوى
وبقى ان المصنف لم يمثل لنعت المضاف والموصول بغير هذا ومثال نعت المضاف جاءني ابو
زيد العالم ومثال نعت الموصول جاء الذى فى الدار العاقل **قوله** ما رفع المنعوت لفظا وذلك
فيما عدا اسم الاشارة وقوله او محلا وذلك فى اسم الاشارة الرافع لفظي وقيل الرافع
للنعت معنوى وهو كونه تابعا وهو قول الاخفش فانه ذهب الى ان العامل فى النعت
والتوكيد وعطف البيان معنوى كما فى المبتدا والخبر ورد بان هذا خلاف الظاهر لان العامل
المعنوى فى كلام العرب بالنسبة الى اللفظي كالشاذ النادر فلا يصار اليه اذا امكن غيره وقيل
ان عامل الثانى مقدر من جنس الاول ورد هذا ايضا بانه خلاف الاصل **قوله** التوكيد
ويقال فيه التأكيد بالهمزة وابدالها الفا على القياس فى نحو راس والاول افصح قال تعالى
ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها ومعناه لغة احكام الشيء والمصدر هنا بمعنى اسم
الفاعل اي المؤكد **قوله** لفظي نسبة للفظ من نسبة الخاص للعام ومثله يقال فى معنوى
قوله اعادة الاول اي المعنى الاول وقوله بلفظه اي لفظ المعنى الاول فان اعيد
اللفظ بمعنى آخر فليس تأكيدا كما سياتى والباء للتصوير اي الاعادة المصورة باللفظ او
المرادف لذلك اللفظ وكانه قال التوكيد هو المعنى الاول المعاد بلفظه وانما اولنا بذلك
لان الذى يطلق عليه تأكيد هو نفس اللفظ الثانى لا الاعادة التى هي فعل الفاعل
قوله وجلس قعد جعلهما مترادفين مبنى على ما هو المشهور وقال بعضهم الجلوس ما كان
عن قيام والقعود ما كان عن اضطجاع وعلى هذا فليسا بمترادفين **قوله** ونعم جير جعلهما
مترادفين نظرا الى اشتراكهما فى مطلق الايجاب والا فنعم يخالف جير باعتبار ان نعم تقع
بعد الاستفهام فمعنى نعم فى جواب اقام زيد نعم قام وفى جواب الم يقم نعم لم يقم واما جير فانها
لا تقع بعد ما فيه معنى الطلب كالاستفهام والامر ونحوهما قال الحلبى ومن ثم اي ومن اجل
ان بعض هذه الامثلة ليس التوكيد فيها بالمرادف لو عبر بالموافق بدل المرادف لكان
اولى ولشموله كما قال بعضهم لنحو زيد عطشان نطشان وحسن بسن فان كلا من
نطشان وبسن توكيد لفظي وليس بمرادف بدليل انه لا يفرد وكل من المترادفين
يصح افراده قال الجمال ابن هشام فى شرح القطر وليس من التوكيد قول المؤذن الله اكبر
الله اكبر

الله اكبر بخلاف قد قامت الصلاة اه اي لان الثاني انشاء تكبير اخر وذهب ابن
السراج الى انه من قبيل التوكيد وقواه شيخنا وقال انه الحق لان الله اكبر اخبار بثبوت الكبريا
لله والثاني توكيد له ولا بعد في جعل هذا من قبيل الخبر سلمنا انه من قبيل الانشاء ثم اين
ان الثاني غير الاول لم لا يجوز ان يكون انشاء الاول تكبيرا اي ابعادا عن كل ما لا يليق
ثم اعاد ذلك التكبير نفسه على احد المذهب اهذب اه وليس من التوكيد اللفظي قرأت
الكتاب بابا بابا وسورة سورة وصفا وصفا ودكا دكا في قوله تعالى كلا اذا دكت
الارض دكا دكا وجاء ربك والملك صفا صفا فانه لابد في التاكيد اللفظي من اعادة
معنى اللفظ الاول كما قررناه سابقا وما هنا اعيد فيه الاول بلفظه لا بمعناه بل بمعنى
يغاير الاول فان المراد بابا بعد باب ومثله يقال في البقية فان قلت ما اعراب هذه المكررات
حيث لم تجعل توكيدا فالجواب انها احوال والمعنى على التاويل بلفظ مفرد كمرتبا ونحوه وليس
من التاكيد اللفظي ايضا قوله تعالى في سورة والمرسلات ويل يومئذ للمكذبين مكررا وفي
سورة الرحمن فباي الاء ربكما تكذبان لان كل مرة ذكرت فيها جملة من ذلك باعتبار
معنى اخر غير الاول كما بينه بعض المفسرين قوله وانما جيء به الخ شروع في بيان النكات
الموجبة للتاكيد اللفظي وهذا من قبيل التطفل على علماء المعاني كذكر اغراض حذف
الفاعل وبناء الفعل للمجهول قوله لقصد التقرير اي تقرير المؤكد بفتح الكاف اي تحقق
مفهومه ومدلوله بجعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره مثلا اذا قلت جاءني
زيد زيد اوليث اسد جيء بالثاني لئلا يتوهم ان الجائي غيره كعمرو مثلا وذئب مثلا
وانما ذكر زيدا اوليث على سبيل النسيان او الغفلة قوله او خوف النسيان اي نسيان
الاول ومثله يقال في البقية واعترض بان التاكيد لخوف النسيان او عدم الاصغاء
اليه فيه تقرير فلا فائدة في ذكرها بعده واجيب بانه وان لزم ذلك التقرير الا انه
فرق ما بين القصد الى مجرد التقرير والقصد الى خوف النسيان فالجمع بينهما انسب
بمقصود الكتاب وتلخص من كلام المص ان التوكيد اللفظي هو التابع الدال على تقرير متبوعه
او خوف نسيانه او خوف عدم الاصغاء اليه واعلم ان التوكيد اللفظي يتعين لدفع السهو
نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي عمرو وانما ذكر زيد على سبيل السهو قال في المطول
ولا يدفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوي وهو ظ ووجهه السيد في حواشيه بانه اذا قيل
جاءني زيد نفسه احتمل انه اراد ان يقول جاءني عمرو نفسه وتلفظ بزيد مكان عمرو قوله في
تقدير اضافة اي مضاف وقوله او ارادة الخصوص مجرور معطوف على تقدير اي او الا

احتمال ارادة او معطوف على اضافة اي احتمال تقدير ارادة الخ **قوله** بلفظ النفس اي بمعنى الجثة والذات فان اريد منها الدم فني رايت زيد انفسه بمعنى الدم بدل بعض من كل **قوله** بمعنى النفس فان اريد بها الباصرة كانت بدلا كرايت زيدا عينه اذا اردت العضو المخصوص فالعين بدل بعض من كل واو في قوله او العين مانعة الخلو تجوز الجمع فيؤكد بالنفس والعين معا بلا عطف فيقال جاء زيد نفسه عينه ويجب تقديم النفس على العين وقيل يحسن **قوله** من الاسناد المجازي وهو اسناد الشيء الى غير من هو له والاصل جاء رسول زيد مثلا فحذف المضاف واسند الفعل الى المضاف اليه الذي هو زيد وقوله بالنقص الباء للسببية اي الاسناد المجازي بسبب النقص اي حذف المضاف هذا تقرير كلامه بحسب الظاهر المتبادر منه والذي في علم البيان ان المجاز في الاسنادي هو المجاز العقلي واما المجاز بالنقص فليس من قبيل العقلي بل قسم اخر مغاير للعقلي واللغوي على ما حقق في محله **قوله** فيرتفع بذكر الخ ظاهر كلام المص ان احتمال المجاز يرتفع بما ذكر وذهب جمع منهم ابن عصفور الى انه انما يضعف ولم يرتفع اصلا وهو متجه والمنسوب الى س ان المجاز لا يرتفع حتى يؤتى بجميع الفاظ التوكيد **قوله** جمع قلة احترز به عن جمع الكثرة نحو نفوس وعيون فلا يؤكد بهما وقد يكون جمع القلة على افعل عن جمع القلة ايضا على اعيان فانه لا يؤكد به **قوله** جاء الزيدان او الهندان انفسهما او اعينهما قال ابو حيان في شرح التسهيل وترك الاصل كراهة اجتماع تثنيتين وصير الى الجمع لان التثنية جمع في المعنى ووهم ابن المص بدر الدين فاجاز ان تقول في تاكيد المثنى جاء الزيدان نفساهما عيناهما ولم يذهب لذلك احد من النحويين انتهى كلامه ومنعه الناصر الطبلاوي بان ابن اياز قال في شرح الفصول ولو قلت نفساهما لجاز فصرح بجواز التثنية وقد صرح بان كل شيء في المعنى مضاف الى متضمنه يجوز فيه الجمع والافراد والتثنية والمختار الجمع نحو قوله تعالى فقد صغت قلوبكما ويترجح الافراد على التثنية عند ابن مالك وعند غيره بالعكس **قوله** بكلا الخ اشترط جمع منهم ابن هشام لصحة توكيد المثنى صحة وقوع المفرد موقعه ليمكن ارادة البعض باسم الكل كجاء الزيدان كلاهما والمراتان كلتاهما اذ يصح حلول المفرد محل المؤكد بهما ويحتمل انه اطلق المثنى واراد به واحدا فلا يقال اختصم الزيدان كلاهما لان الاختصام لا يكون الا بين اثنين واعلم ان التوكيد بكلا وكلتا في المثنى ليس لرفع توهم عدم الشمول لان

المثنى

71

المثنى نص فى مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول فالاولى
ان التوكيد هنا لرفع توهم ان الجائى واحد منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا **قوله** ماله
اجزاء اي سواء كانت تلك الاجزاء متعددة فى نفسها كالقوم او باعتبار عاملها كالعبد
فى قولك اشتريت العبد فان التعدد باعتبار العامل وهو يتجزّى فان اجزاء العبد كالنصف
والربع والسدس يصح افتراقها بحسب العامل فترفع بكل توهم اشتراء البعض كالنصف اما ما لا
تعدد فيه بهذين الاعتبارين فلا يؤكد بكل فلا يقال جاء زيد كله لعدم الفائدة ونقل الناكص
عن الجمهور الجواز وعليه ابن مالك واحتجوا بان التوكيد فيه للتقوية لا لرفع الاحتمال
قوله مضافة الى ضمير المؤكد وحال كونها ايضا مطابقة له تذكيرا وتانيثا وافرادا وجمعا
ولا يجوز حذف هذا الضمير استغناء بنيته واما جميعا فى قوله تعالى خلق لكم ما فى
الارض جميعا فهو حال لا تاكيد ولا يجوز اقامة الظاهر مقام هذا الضمير واما كل فى قول القائل
ما اشبه الناس كل الناس بالقمر فهو نعت لا تاكيد والنعت هنا وان كان جامدا الا انه مؤول
بمشتق اي الكاملين **قوله** جاء القوم مختص بالذكور كما يدل عليه قوله تعالى لا يسخر قوم
من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن وقول زهير
وما ادرى وسوف اخال ادرى اقوم آل حصن ام نساء قال الزمخشري اختصاص القوم
بالذكور صريح الآية والبيت **قوله** مجازا اي مرسلا من اطلاق الكل وارادة البعض
وقوله املا انك بيان لسبب المجاز **قوله** لم تعتد بالمتخلف اي لقلته او حقارته مثلا
قوله فى حكم شخص واحد لتعاونهم واشتباك مصالحهم ومضارهم ورضاء كل ما فعله بعضهم
ونحو ذلك **قوله** وتخلف كلا مفعول مقدم وفى هذا الغرض متعلق بتخلف واجمع وما
عطف عليه فاعل ومراده بذلك ان اجمع وجمعاء وقد تخلف كلا فى التوكيد لرفع
احتمال الخصوص بما ظاهره العموم **قوله** واجمعون جمع اجمع وجمع جمع جمعاء ولم يسمع
تثنية اجمع ولا جمعاء **قوله** وان شئت جمعت اي حيث اردت مزيد التاكيد وقوله
بشرط تقدم الخ اي وشرط عدم العطف كما سياتى فى كلامه ثم ان اريد زيادة التاكيد
على ذلك جيئ بعد اجمع باكتع وابصع فابتع وبعد جمعاء بكتعاء فبصعاء فبتعاء لان هذه
الصيغ تفيد معنى الاجتماع ولم يذكرها المصنف لندرة التاكيد بها فان اردت الجمع بين الفاظ
التاكيد كلها قدمت النفس ثم العين ثم كل ثم اجمع واخواته من اكتع الخ تقول جاء الجيش
نفسه عينه كله اجمع اكتع ابصع ابتع وبقي انه اذا تعددت المؤكدات هل يكون كل واحد
تاكيدا لما قبله او كلها تاكيد للمؤكد الاول كالصفات المتتالية ذهب الى الاول ابن برهان

وغيره الى الثانى وهو الصحيح المشهور فيما بينهم **قوله** فسجد الملائكة كلهم اجمعون قال
المبرد والزجاجى ان كل دال على الاحاطة والشمول واجمعون دال على ان السجود
منهم فى حالة واحدة قال الرضى وليس بشيء لانك اذا قلت جاء فى القوم اجمعون
فمعناه الشمول والاحاطة اتفاقا منهم على لا اجتماعهم فى وقت واحد ممكنا يكون مع تقدم
لفظ كلهم وكانهما كرها ترادف لفظين بمعنى واحد واى محذور فيه مع قصد المبالغة
قوله احدهما انه لا يتبع نكرة عند البصريين المعنى انه لا ياتى بعد النكرة توكيدها
وليس المعنى ان التوكيد يوافق النكرة فى التنكير لان الفاظ التوكيد كلها معارف
بعضها بالاضافة وهو النفس والعين وكل وكلا وكلتا وبعضها بالعلمية الجنسية
وهو اجمع وجمعاء وجمعهما وتوابعهما ومقابل قول البصريين ما ذهب اليه الكوفيون
فانهم اجازوا توكيد النكرة قال ابن هشام وهو الصحيح حيث كان المؤكد محدودا
والتوكيد من الفاظ الاحاطة نحو اعتكفت اسبوعا كله وقول الشاعر يا ليت عدة
حول كله رجب. بخلاف صمت زمنا كله لان النكرة غير محدودة ولا صمت شهرا
نفسه لان التوكيد ليس من الفاظ الاحاطة ثم محل الخلاف هو التوكيد المعنوى اما
التوكيد اللفظى فانه يتبع النكرة اتفاقا نحو جاءنى رجل رجل **قوله** لا يعطف بعضها
على بعض خلافا لابن الطراوة وعلة ذلك ان الفاظ التوكيد ليست مستقلة فلو
عطفت لكان عطف الشيء على نفسه وهذا ايضا خاص بالتوكيد المعنوى اما
اللفظى فانه يعطف بعض الفاظه على بعض نحو والله ثم والله وقوله وهند اتى
من دونها النائى والبعد **قوله** لا يقطع عن متبوعه لانه كقطع الشيء عن نفسه
وايضا الفاظ التوكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها وبقى من وجوه
المخالفة انه لا يجوز حذف المؤكد غالبا واقامة التاكيد مقامه كما يفعل فى الصفة
فلا يجوز قام اجمعون ولا جاءنى جمع لان الغرض من التاكيد تمكين المؤكد وليس
كذلك الصفة فى مثل جاء العاقل **قوله** العطف وهو لغة الرجوع والالتفات
ويطلق اصطلاحا بمعنيين احدهما المعنى المصدرى والثانى المعنى الاسمى الشامل
لعطف البيان وعطف النسق وعرف المصنف كلا منهما **قوله** عطف بيان سمى بذلك
لان اصله العطف فاذا قلت جاء اخوك زيد فالاصل اخوك وهو زيد فحذف
حرف العطف والضمير واقيم زيد مقام ذلك ولذلك لا يكون فى غير الاسماء الظاهرة
نقل من البسيط قاله ابو حيان **قوله** لا يضارع متبوعه اى الذى يحصل باجتماعه

72

مع متبوعه من الايضاح والبيان ما لا يوجد في المتبوع وحده فلا يشترط في عطف البيان
ان يكون في حد ذاته اوضح من المتبوع بل ذلك هو الغالب قوله اقسم بالله ابو حفص
عمر هذا بيت من مشطور الرجز وبعده ما مسها من نقب ولا دبر فاغفر له اللهم
ان كان فجر يروى هذا الشعر لاعرابي قال لسيدنا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى
عنه ان ناقتي نقبت اي رق خفها فاحملني على غيرها فقال له سيدنا عمر رضي الله
عنه كذبت ولم يحمله ثم حمله على بعير وكساه لما تبين له صدقه قوله صديد هو ما
يسيل من اجساد اهل جهنم وقد يجيء عطف البيان من غير تخصيص والايضاح
كالمدح ومنه قول الزمخشري ان البيت الحرام عطف بيان على الكعبة في قوله
تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام جيء به لمجرد المدح قوله وعطف النسق
بفتح السين اسم مصدر بمعنى اسم المفعول يقال نسقت الكلام انسقه اي
عطفت بعضه على بعض والمصدر بالتسكين قوله اخرج ما عدا المحدود من
التوابع قيل عليه انه لا يخرج النعت المعطوف نحو جاء زيد العاقل والعالم لانه
تابع متوسط بينه وبين متبوعه احد حروف العطف واجيب بمنع ان المعطوف
نعت في الحقيقة بل هو معطوف على النعت واطلاق النعت عليه لما ان المعطوف
على النعت نعت قوله على انه بيان او بدل قال في التصريح وليس لنا عطف بيان
بتوسط حرف الا هنا قوله خلافا للكوفيين القائلين بانه عطف نسق بناء على
ان اي من حروف العطف عندهم قال ابو حيان وجعلها حرف عطف يستلزم
مخالفة النظائر من وجهين احدهما ان حق حرف العطف والمعطوف به في غير
توكيد ان يكون مباينا لما قبله وما بعد اي بخلاف ذلك الثاني ان حقه اذا لم
يعطف به غير صفة ان لا يطرد حذفه واي بخلاف ذلك فلك ان تقول مررت
بغضنفر اي اسد وان تقول مررت بغضنفر اسد ويستغنى عن اي استغناء
مطردا قوله اما الثانية واما الاولى فليست عاطفة اتفاقا لان حرف العطف
لا يتقدم على المعطوف عليه قوله لمطلق الجمع الجمع بين المتعاطفين في الحكم المطلق
فقوله من غير تقييد في معنى التفسير للاطلاق واضافة مطلق الى الجمع من اضافة
الصفة للموصوف فلا فرق بين مطلق جمع وجمع مطلق بحسب اللغة ولما تفرقة
الفقهاء بين مطلق ماء وماء مطلق فانما هو اصطلاح لا مشاحة فيه قوله للترتيب
اي كون ما بعدها واقعا بعد ما قبلها ولو في الذكر فدخل في ذلك عطف المفصل على

المجمل ومعنى التعقيب هو ان يكون ما بعدها واقعا عقب وقوع ما قبلها من غير مهلة
وتراخ لكن ذلك التعقيب فى كل شيء بحسبه واعترض ذكر الترتيب مع التعقيب فان
الترتيب ملازم له فذكر التعقيب يغني عنه واجيب بانه نص عليه ليعلم اعتباره فى
الوضع **قوله** الا مدة المحل قال فى المغني وان كانت مدة متطاولة تقول دخلت البصرة
فبغداد اذا لم تقم فى البصرة ولا بين البلدين **قوله** فجاءها باسنا لا يخفى ان مجيء الباس
سبب للهلاك فيكون متقدما عليه والآية افادة تاخره عنه فهذا من عكس الترتيب
ومن هنا قال الفراء ان الفاء لا تفيد الترتيب واثبت ذلك للواو فقال انها معنده لم ي
قوله على تقدير الارادة على طريق المجاز المرسل التبعي من اطلاق المسبب وهو الاهلاك
وارادة السبب وارادة السبب وهو الارادة ثم اشتق منه اهلكنا بمعنى اردنا فهو من
قبيل واذا قرأت القرآن فاستعذ بالله اي اردت قرأته وقوله تعالى يا ايها الذين
آمنوا اذا قمتم الى الصلاة اي اردتم القيام لها واما لفظ تقدير فى كلام المصـ يفيد ان
الارادة محذوفة منوية فيكون من قبيل مجاز الحذف والحال انه ليس كذلك كما علمت
ثم استعمال لفظ الاهلاك فى الارادة يراد بها التعلق التنجيزي الحادث المعتبر قبل
ايجاد الشيء وتعلق القدرة به اي تعلقت ارادتنا تعلقا تنجيزيا حادثا بالاهلاك فجاءها
باسنا ولا يحمل تعلق الارادة على التعلق الازلي لان المجيء ليس عقبه والفاء للتعقيب واجيب
بجواب آخر وهو ان الآية من قبيل القلب لما قصد فيها من المعنى اللطيف وهو المبالغة فى
تعلق الاهلاك بهم حتى كانهم هلكوا قبل مجيء البأس **قوله** واعترض المعنا الثاني وهو
التعقيب **قوله** فجعله غثاء اي يابسا احوى اي اسود من الجفاف واليبس فهو صفة غثاء
على هذا التفسير واما ان فسر الاحوى بالاسود من شدة الخضرة لشدة الري يكون حالا
من المرعى اي اخرج المرعى حال كونه احوى وعلى هذا يكون ذكره عقب غثاء وتاخيره
لتناسب الفواصل واجيب بجواب غير ما ذكره المصـ وهو ان المرعى انما يكمل وتتناهى اشتداده
بعد مضي مدة طويلة والاخراج متعلق به شيأ فشيأ الى ان ينتهى اشتداده ثم يعقب ذلك
جعله غثاء احوى وح فلا حاجة للتقدير الذي ذكره المصـ **قوله** ثم قلنا للملائكة اسجدوا
لآدم الخ لا يخفى ان امر الملائكة بالسجود لآدم كان قبل خلقنا وتصويره فاذا قدر المضاف
اي خلقنا اباكم حصل الترتيب لان المراد بالاب آدم عليه السلام وامر الملائكة بالسجود
بعد خلقه وتصويره وعلى هذا التقدير يكون ذكر آدم بعد من اقامة الظاهر مقام المضمر لان
المقام على تقدير ذلك المضاف يكون للاضمار اي ثم قلنا للملائكة اسجدوا له فعدل عنه

٧٩

اللّه وهو آدم واجيب عنه بجواب آخر وهو ان ثم ههنا نائبة عن الواو كما في قوله
تعالى هو الذى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها **قوله** كهز الرديني الخ البيت من
بحر المتقارب والجيم في العجاج من المصراع الاول والرديني نسبة الى ردينة امراة
وتعدلها والعجاج الغبار والانبوب جمع انبوبة وهي ما بين كل عقدتين من عقد الرمح
والشاهد في قوله ثم اضطرب حيث عطف بثم والحال انه لا تراخي لان الهز اذا جرى في
انابيب الرمح اضطرب من غير تراخ فان قلت ان زمن الاضطراب والجرى واحد فلا ترتيب
قلت ان الترتيب لكونه حصل في لحظات لطيفه لم يكد يدرك وقد تاتى للترتيب الذكرى التدرج
في درج الارتقاء وذكر ما هو الاولى بدون اعتبار التراخي بين تلك الدرج ولان الثاني
بعد الاول في الزمان بل ربما يكون قبله نحو قول الشاعر ان من ساد ثم ساد ابوه ثم
قد ساد بعد ذلك جده **قوله** المقصود ترتيب معالى درجات الممدوح فابتدا بسيادته ثم
بسيادة ابيه ثم بسيادة جده لان سيادة نفسه اخص به ثم سيادة الاب ثم سيادة الجد
وان كانت سيادة ابيه متقدمة في الزمان على سيادة نفسه **قوله** للتدريج والغاية
التدريج معناه ان ينقضى ما قبلها شيأ فشيأ الى ان يبلغ الغاية اى الاخر وهو الاسم
المعطوف بثم وليس المراد بالتدريج هنا الترتيب الخارجى الذى في الفاء وثم بل معناه
ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاقوى الى الاضعف وبالعكس او من الاشرف الى الاخس
وبالعكس وعلى هذا المعنى حمل الرضى قول من قال ان حتى موضوعة للترتيب **قوله**
قهرناكم الخ البيت من بحر الطويل والكماة جمع كمى ككنى وهو الشجاع ماخوذ من الكم
وهو الستر لانه يستر نفسه بالدرع والبيضة **قوله** كسب الحجام خبيث يريد بالخبث فيه
الكراهة والا فالحجامة مباحة **قوله** متصلة ومنقطعة سميت متصلة لان ما قبلها
وما بعدها لا يستغنى باحدهما عن الاخر وقيل سميت بذلك لاتصالها بالهمزة حتى صار في
افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة وتسمى ايضا معادلة لمعادلتها الهمزة في افادتها
التسوية قال الناصر الطبلاوى يريد بقوله معادلة للهمزة انها شاركت همزة الاستفهام
وعادلتها حتى صارتا بمعنى اى فيطلب بهما التعيين كما يطلب باى وسميت المنقطعة بذلك
لان الكلام معها على كلامين فقد انقطع ولم يتصل ما بين متعاطفيها لوقوعها بين جملتين
مستقلتين ليستا في تاويل المفرد او لعدم صيرورتها مع الهمزة كالكلمة الواحدة
وجوابه المنقطعة لا او نعم لانه استفهام مستانف ثم حصرام في هذين القسمين هو
مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى انها تكون زائدة وقال في قوله تعالى افلا تبصرون

ام انا خير ان التقديس افلا تبصرون انا خير **قوله** ولكن شككت في عينه وصح
يكون الجواب بالتعيين فتقول زيد او عمرو ولو كان بدل ام او فقلت اقام زيدا او
او عمرو ولم يكن جوابها تعيين شخص وانما جوابها نعم او لا لانها مقدرة بالاحدية فكانك
قلت احدهما عندك **قوله** المعادلة اي المشاركة لها **قوله** بعد همزة التسوية اي
اي الهمزة الدالة على التسوية سواء كانت بعد كلمة سواء ام لا كما ابالي وما ادري وليت
شعري وضابطها انها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها نحو سواء عليهم
استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم ونحو ما ابالي اقمت ام قعدت الا ترى انه يصح سواء
عليهم الاستغفار وعدمه وما ابالي بقيامك ام قعودك **قوله** سواء على اقام زيد ام
عمرو سواء خبر مقدم وعلى جار ومجرور متعلق به واقام زيد الخ في تاويل المصدر اي
قيام زيد وقيام عمرو مبتدا مؤخر وقوله ام عمرو اي قام عمرو فالفعل مقدر لان ام
بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين قال في المغني واذا عطفت بعد الهمزة باو فان
كانت همزة التسوية لم يجز قياسا وقد اولع الفقهاء وغيرهم بان يقولوا سواء كان كذا او كذا
قوله والمنقطعة غيرهما اي غير الواقعة بعد همزة يطلب بها وبام التعيين او بعد همزة
التسوية **قوله** معنى الاضراب الاضافة بيانية والمراد الاضراب الابطالي او الانتقالي
وتختص بالجمل المستقلة لانها بمعنى بل الابتدائية **قوله** مع ذلك اي الاضراب **قوله**
استفهاما حقيقيا الاستفهام الحقيقي هو طلب العلم والفهم **قوله** وقد لا تقتضيه اي
الاستفهام الحقيقي بان لا تقتضي استفهاما اصلا بل تفيد الاضراب المحض او تقتضي
الاستفهام الانكاري **قوله** فالاول اي كونها للاضراب اي الابطالي مع الاستفهام الحقيقي
قوله انها لَإبلٌ ام شاء الابل اسم جمع لا واحد له من لفظه والشاء ممدود اسم جمع ايضا
قوله اي بل اهي انى ببل اشارة الى الاضراب وبالهمزة لمعنى الاستفهام وقدر هي لما علمت
ان ام المنقطعة مختصة بالجمل ولا تدخل على المفرد **قوله** والثاني اي كونها للاضراب اي
اي الانتقالي مع عدم الاستفهام اصلا وهو الاضراب المحض **قوله** لان الاستفهام الخ
علة لعدم تقدير الهمزة بعد بل بان يقال بل اهي كما قيل في بل اهي شاء وسكت المص
عن الاضراب الانتقالي مع الاستفهام الانكاري ومثاله قوله تعالى ام له البنات ولكم
البنون اي بل اله اذ لو جعل للاضراب للزم المحال وهو نسبة البنات اليه تعالى
ولا يصح ارادة الاستفهام الحقيقي هنا فتعين انها للاضراب الانتقالي مع الاستفهام
الانكاري **قوله** فهي للشك اي التردد من المتكلم وقوله او للابهام ويقال له التشكيك

ايضا وقد مثل للاول بقوله تعالى حكاية عن اصحاب الكهف قالوا لبثنا يوما او بعض
يوم وللثانى بقوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او فى ضلال مبين قال فى المغنى الشاهد
فى او الاولى وتعقبه الدماميني بما نصه لا ادرى لم امتنع كون الشاهد فى او الثانية
ايضا والمعنى وان احد الفريقين منا ومنكم ثابت له احد الامرين كونه على هدى وفى ضلال
مبين اخرج الكلام فى صورة الاحتمال مع العلم بان من وحد الله وعبده فهو على الهدى وان
من عبد غيره من جماد او غيره فهو فى ضلال **قوله** بجامع العلم اي من المتكلم لان الغرض
منه ايقاع السامع فى الشك والتردد مع علم المتكلم بالحال **قوله** وتكون او لاحد الاشياء
وهى فى هذه الحالة ايضا تكون بعد الخبر للشك او الابهام وبعد الطلب للتخيير بين تلك
الاشياء او اباحة الجمع بينها فلا فرق بين هذه وبين التى لاحد الشيئين فلو قدم هذا قبل
قوله فاذا وقعت بعد الطلب لافاد هذا المعنى الذى ذكرناه والا فصنيعه يفيد المخالفة
بين او التى لاحد الشيئين واو التى لاحد الاشياء تامل **قوله** باعتبار من مراده فى هذا
المثال خاصة لا فى سائر احوالها وحاصله انه اشار الى الجواب عما قد يقال قد مثل العلماء
للتخيير باية الكفارة والفدية مع امكان الجمع **قوله** فانه لا يجوز الجمع بين الجميع على
اعتقاد الخ وبهذا الاعتبار تكون او محمولة على التخيير ونظر فيه بعضهم بانه لا مانع من
جواز الجمع وغاية الامر انه اذا جمع بينها مع الاعتقاد المذكور او مع عدمه وقع واحد
منها كفارة قال الاسنوى فى تمهيده لو اتى بخصال الكفارة كلها اثيب على واحد فقط وهو
اعلاها اذا تفاوتت لانه لو اقتصر عليه لحصل ذلك فاضافة غيره اليه لا ينقصه وان
تساوت فعلى احدها لانه لو اقتصر عليه لاجزاه وان ترك الجميع عوقب افاده الناصر
قال الحلبى فان قيل يمكن تصحيح كلام المص بحمل الجواز فى كلامه بمعنى الاجزاء ويوجه
عدم الاجزاء بفساد النية عند الشافعية وفهم المص لانه لو نوى بمجموع الخصال
الثلاثة الكفارة صارت كل خصلة جزء المخرج فلم تقع واحدة منها كفارة فلم يتصور
الجمع بينها قلنا نظم كلامه يابى ذلك **تتمة** ترد او بعد الخبر للتفصيل وذلك اذا لم
تشك ولم تقصد الابهام نحو هذا اما ان يكون جوهرا او عرضا اذا اردت الاستدلال
على انه جوهر فقط او على انه عرض فقط او ليس واحدا منهما وللتقسيم نحو الاسم اما نكرة
او معرفة والاضراب نحو قوله تعالى وارسلناه الى مائة الف او يزيدون اي بل يزيدون
كما قاله الفرا وقال بعض الكوفيين انها فى الاية بمعنى الواو وقيل هى للشك مصروفا للرائي
قوله ويباح الجمع بينها اذا لم تعتقد ذلك اي ان جميع الاشياء الثلاثة هى الواجب

فى الكفارة وبهذا الاعتبار تكون او محمولة على الاباحة لا على التخيير **قوله** لكن طالح اه بالجر معطوف على صالح يقال هذا لمن اعتقد انك ما مررت برجل طالح ايضا قال الرضى كلام النحاة صريح فى انه انما يقال ما جاءنى زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجيء منتف عنهما جميعا لا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو كما وقع فى المفتاح اى فيكون على كلام المفتاح من قصر القلب واما انه يقال لمن اعتقد انهما جاءك معا فيكون من قصر الافراد فلم يقل به احد او بتصرف **قوله** حرف ابتداء اى تبتدئ بعدها الجملة وتستانف فهى لمجرد الاستدراك دون العطف **قوله** كقوله اى قول زهير ابن ابى سلمى بضم السين يمدح الحارث والبيت من بحر البسيط والبوادر جمع بادرة وهى الحدة قال العينى الذى فى ديوان زهير بدل قوله غوائله وهى جمع غائلة وهى ما تكون من شر وفساد والوقايع جمع وقيعة وهى القتال والشاهد فى قوله لكن وقائعه فانها حرف ابتداء لدخولها على الجملة فوقائعه مبتدا خبره تنتظر **قوله** اى ولكن كان رسول الله اشار به الى ان رسول الله بالنصب خبر لكان المحذوفة وليس معطوفا بالواو الداخلة على لكن لان متعاطفى الواو المفردين لا يختلفان بالايجاب والسلب **قوله** والثامن بل وحالها فى الاضراب مختلف فان كانت بعد نفى او نهى فهى لتقرير حكم ما قبلها وجعل ضده ثابتا لما بعدها فالنفى نحو ما قام زيد بل عمرو فتقرر نفى القيام عن زيد وتثبته لعمرو والنهى نحو لا تضرب زيدا بل عمروا فتقرر نهى المخاطب عن ضرب وتامره بضرب عمرو وان كانت بعد ايجاب او امر فهى لازالة الحكم عما قبلها حتى كانه مسكوت عنه وجعله لما بعدها نحو قام زيد بل عمرو وخذ درهما بل دينارا فما قبل بل فى هذين المثالين مسكوت عنه محتمل للاتصاف بذلك الحكم وعدم الاتصاف به وذهب ابن الحاجب الى ان الاول ليس غير مسكوت عنه بل منفى عنه الحكم قطعا **قوله** اما للابطال اى ابطال ما قبلها واثبات ما بعدها **قوله** واما للانتقال اى من اسلوب الى آخر **قوله** والتاسع لا للنفى اى لنفى الحكم عما بعدها وقصره على ما قبلها قصر قلب او افراد **قوله** بشرطين ويزاد شرط ثالث وهو ان لا يصدق احد متعاطفيها على الآخر فلا يجوز جاءنى رجل لا زيد ولا عكسه ويجوز جاءنى رجل لا امراة وعكسه ويشترط ايضا ان لا تقترن بالواو نحو ما جاءنى زيد ولا عمرو فانها ليست عاطفة لوجود الواو **قوله** افراد معطوفها فلا يعطف بها الجمل خلافا لابن الخباز حيث اجاز زيد قائم لا عمرو قاعد ويقيم زيد لا يسافر عمرو **قوله** جاء زيد لا عمرو وتقول هذا ردا لمن اعتقد مجيء عمرو دون زيد

فيكون

فيكون قصر قلب او اعتقدا اشتراكهما فى المجيء فيكون قصر افراد **قوله** واضرب زيدا
لا عمرو امثال للامر ومثله الدعا نحو غفر الله لزيد لا عمرو والتحضيض نحو هلا ضربت
زيدا لا عمرا والندا نحو يا ابن اخى لا ابن عمى **قوله** وعطف الفعل على الفعل بشرط
ان يتحد الزمن وان اختلفت الصيغة فالامثلة التى ذكرها المص اتحد الفعل فيها
زمنا وصيغة ومثال اتحاد الزمن دون الصيغة قوله تعالى يقدم قومه يوم القيمة
فاوردهم النار فاورد معطوف على يقدم لاتحادهما فى الزمن دون الصيغة وقوله
تعالى تبارك الذى ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجرى من تحتها الانهار ويجعل
لك قصورا فيجعل معطوف على جعل لاتحادهما فى الزمن دون الصيغة وقوله تعالى الم
نشرح لك صدرك ووضعنا عنك وزرك ولا يعطف ما زمنه ماض على ما زمنه مستقبل
وعكسه قال شيخنا وما ذكره الجماعة من شرط اتحاد الزمن ان كان لم يسمع من العرب
اصلا فمسلم والا فما المانع من قام امس ويقوم غدا عمرو وكما يجوز عطف الفعل على الفعل
يجوز عطف الفعل على الاسم المشبه له فى المعنى كاسم الفاعل فى قوله تعالى ان المصدقين
والمصدقات واقرضوا الله وقوله اولم يروا الى الطير فوقهم صافات ويقبضن فان اسم
الفاعل لما دل على الحدث الذى دل عليه الفعل صح عطفه عليه ولان اسم الفاعل يؤول
بالفعل اذ ان الذين تصدقوا كما ان الفعل اذا وقع موقع اسم الفاعل يؤول به فان
التقدير فى يقبضن قابضات لانه حال كما ان المعطوف عليه وهو صافات حال ايضا والا
والاصل فى الحال ان يكون اسما ويعطف اسم الفاعل على الفعل كما فى قوله تعالى يخرج
الحى من الميت ومخرج الميت من الحى فمخرج معطوف على يخرج وجعله الزمخشرى معطوفا
على يخرج وجعله الزمخشرى معطوفا على فالق وبقى ان الحكم على الفعل بانه معطوف فيه
تجوز لان المعطوف هو الجملة لكن لما كان الفعل هو المقصود بالعطف لاتحاد فاعل الفعلين
نسب العطف الى الفعل كذا قيل واستشكل بانه لو كان من عطف الجمل لما ظهر الاعراب فى المعطوف
لان الاعراب الجمل محلى فظهور الاعراب على الفعل المعطوف دليل على انه نفسه هو المعطوف
بقطع النظر عن فاعله لانا لو نظرنا للفاعل معه لكان جملة وخرج الكلام من عطف الفعل
لعطف الجمل ومما ينبغى ان يتنبه له اذا عطف الفعل المرفوع على المرفوع كما اذا قلت يقوم
ويقعد زيد يكون الفعل الثانى المعطوف وهو يقعد مرفوعا بتجرد الفعل الاول المعطوف
عليه وهو يقوم عملا بقاعدة ان العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع ويزيد هذا
توضيحا ان الفعل الاول لو انتفى تجرده بان دخل عليه ناصبا وجازم لانتفى رفع

المعطوف ونصب اوجزم قوله والبدل تسميته بذلك اصطلاح البصريين والكوفيون
يسمونه بالترجمة والتبيين قال ابن كيسان يسمونه بالتكرار وهو لغة العوض ومنه قوله
تعالى عسى ربنا ان يبدلنا خيرا منها واصطلاحا ما ذكره المص قوله بالنسبة اي الحكم بان يكون
المقصود بالذات من النسبة الى المتبوع النسبة الى التابع ثم ليس المراد بكون البدل هو المقصود
بالحكم ان يكون المبدل منه غير مقصود اصلا بل المعنى انه مقصود بالحكم لكن لا بالذات والمقصود
به بالذات انما هو التابع وعلى هذا يحمل قولهم ان المبدل منه من فائدة لا يحصل لو لم يذكر صونا
لكلام الفصحاء عن اللغو بل قد يتوقف عليه صحة الكلام كقوله تعالى وجعلوا الله شركاء
الجن قوله بغير واسطة اي واسطة حرف العطف وانما حملنا الواسطة المنفية على حرف
العطف ليدخل ما يكون بين المبدل منه والبدل واسطة وليست من حروف العطف كقوله
تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الخ بدل من قوله لكم وبينهما
واسطة لكن بغير حرف العطف قوله وبغير واسطة خرج به عطف النسق ينبغي ان
يعلم ان المعطوف اما غير مقصود بالحكم السابق كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو
وما قام زيد لكن عمرو واما مقصود هو وما قبله وهما خارجان بقوله المقصود بالحكم فان
فان معناه ان يكون المقصود هو التابع دون المتبوع القسم الثالث ان يكون المعطوف مقصودا
بالحكم وحده وهو المعطوف ببل ولكن بعد الاثبات وهذا خارج بقوله بلا واسطة
والعطف بلكن بعد الاثبات مذهب كوفي قوله بدل كل من كل لم يقل بدل الكل من الكل لان
مذهب الجمهور ان ادخال ال على كل وبعض لحن قالوا لانها مضافة تقديرا اي كل الشيء او بعضه وال
لا تجامع الاضافة وعبر الشيخ ابن مالك عن هذا النوع بالبدل المطابق نظرا الى ان لفظ
كل انما يطلق على ما يقبل التجزي وهذا البدل يقع في اسم الله تعالى كقوله تعالى الى صراط العزيز
الحميد الله في قراءة الجر فان لفظ الجلالة بدل من العزيز والحميد صفة للعزيز وضابط بدل
الكل من الكل ان تكون ذات البدل هي ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومهما واحدا وهو يفيد
توكيد النسبة وتقريرها لذكره مرتين ولا يحتاج لرابط يربطه بالمبدل منه لانه عينه قوله
بدل بعض من كل وهو الذي تكون ذاته بعضا من ذات الاول ولو كان مساويا له او اكثر منه
او اقل كاكلت الرغيف نصفه او ثلثيه او ثلثه وهو يفيد ايضا توكيد النسبة ولا بد ان يكون
معه رابط يربطه بالمبدل منه ملفوظا به كما مثلنا او مقدرا كمثال المص واما عكس هذا القسم وهو
بدل الكل من البعض فقد اثبته طائفة ونفاه اخرون ومن امثلته قوله تعالى اولئك يدخلون
الجنة ولا يظلمون شيأ جنات عدن فجنات عدن بدل كل من بعض وهو الجنة ورد بان ال في الجنة
للجنس

للجنس الصادق بجنان عدن فهو بدل بعض من كل وقول الشاعر رحم الله اعظما دفنوها
بسجستان طلحة الطلحات فان طلحة الطلحات بدل من اعظم بدل كل من بعض ورد
بانه يجوز ان يراد بالاعظم جملة الشخص وانما خصها بالذكر لانها قوام البدن فيكون
بدل كل من كل **قوله** من استطاع من اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر لانه بدل
من الناس المجرور **قوله** بدل من الناس الصادق بالمستطيعين وغيرهم بناء على ان ال فى
الناس للاستغراق فان جعلت للعهد والمعهود هم المستطيعون فهو بدل كل من كل **قوله**
وليس من فاعل الحج الذى هو مصدر فاضافته للبيت من اضافة المصدر لمفعوله والفاعل
من استطاع والتقدير حج البيت من استطاع كائن لله على الناس اي يجب على جميع الناس ان
يحج من استطاع منهم فاذا لم يحج المستطيع اثم الباقون وهذا باطل لانه يلزم عليه تكليف
غير المستطيع بحج المستطيع مع ان التكليف انما هو منوط بالمستطيع لوجود شرط التكليف
فيه وهو الاستطاعة فقد لزم على جعل من فاعلا فساد المعنى وهذا كله ان جعلت ال
للاستغراق فان جعلت للعهد الذكرى والمراد بالناس من جرى ذكرهم وهم المستطيعون
صح جعل من فاعلا والناس وان تقدم فى اللفظ لكنه مؤخر فى الرتبة فان حج البيت مبتدا
والخبر قوله لله على الناس والمبتدا وان تاخر لفظا رتبته التقديم والتقدير حج البيت
المستطيعون ثابت لله على الناس اي هؤلاء الناس المذكورين غايته ان فيه اظهارا فى
محل الاضمار اي عليهم قال الناصر وسد الضمير مسد ال ومصحح بها علامة على ان ال للعهد
الذكرى بل جعلها عهدية مقدم على جعلها استغراقية فقد صرح كثير بانه متى دارت الاداة
بين العهد وغيره حملت على العهد نظرا للقرينة المرشدة اه وبهذا وما يذكر تعلم ما فى كلام
المحشى فى قوله على الاصح **قوله** ولا شرطية اي والجواب محذوف لدلالة ما قبله
عليه والتقدير فليحج لانه لا حاجة لتكلف الحذف مع امكان تمام الكلام بدونه وبقى جعلها
من بدلا قال ابو حيان قال بعض اصحابنا وحذف جواب الشرط لفهم المعنى احسن
من حذف الضمير من البدل اه فعلى هذا جعل من شرطية اولى من جعلها موصولة
بدلا من الناس لانه يلزم على البدلية حذف الضمير من البدل خلافا لما اختاره الشارح
قوله على الاصح فيهما اي فى كون من فاعلا وكونها شرطية ومقابل الاصح صحة
جعلها فاعلا ويكون معنى تكليف غير المستطيع بان يحج المستطيع انه يلزم الامر له بالحج
او بجعل ال عهدية على التقدير السابق وجعلها شرطية وبه قال الكسائى وقد ترجح
بما سمعت **قوله** بدل اشتمال وهو ما يكون بينه وبين المبدل منه ملابسة بغير الكلية

والجزئية تخرج بدل البعض من الكل وهذا البدل ايضا يفيد توكيد النسبة وتقريرها
لانه بمثابة المذكور مرتين ولا بد معه من ضمير رابط ملفوظ به كما في مثال المصنف او مقدر
كقوله تعالى قتل اصحاب الاخدود النار ذات الوقود فالنار بدل من الاخدود وبدل
اشتمال والرابط مقدر اي فيه ونقل بعضهم عن ابن جماعة ان المحققين لا يوجبون في بدل
البعض وبدل الاشتمال رابطا **قوله** لا كاشتمال الظرف على المظروف معناه ان
المنظور اليه والمعتبر في بدل الاشتمال هو ما ذكره المصنف من ان يكون المبدل منه
مشتملا بطريق الاجمال على البدل بان يكون فيه اشعار به وان وجد اشتمال
الظرف على المظروف كما في المثال فان الشهر ظرف زمان للقتال لكنه غير منظور اليه
فهو حاصل بطريق الاتفاق ولو لوحظ الاشتمال بطريق الظرفية لم يطرد ذلك لتخلفه
في نحو نفعني زيد علمه وسلب زيد ثوبه **قوله** مشعرا اي دالا عليه وقوله ومتقاضيا
اي طالبا والضمير في قوله ومتقاضيا راجع للمبدل منه وقوله له اي البدل وانما كان
مشعرا به ومتقاضيا له لكون الحكم لا يناسب المسند اليه بحسب الظاهر كما في سرق زيد ثوبه
فان السرقة لا تناسب زيدا وانما تناسب البدل وهو الثوب **قوله** بحيث الباء للتصوير
وحيث ظرف مكان بمعنى الحالة اي وذلك الاشعار والتقاضي مصور بحالة هي ان
تبقى النفس الخ **قوله** الى ذكره اي البدل وقوله فيجيء هو اي البدل **قوله** الذي ذكر غلطا اي
سبق اليه اللسان فالمراد الغلط اللساني وهذا القسم لا يقع في فصيح الكلام ولذلك
لم يذكره اهل المعاني لانهم لا يتكلمون الا على الكلام الفصيح بخلاف النحاة فان مباحثهم
لا تختص به فمن عاب على النحاة وقال الاولى عدم تعرضهم له لم يصب ويبقى من اقسام
البدل بدل النسيان وبدل البداء ويقال له بدل الاضراب فان بدل الغلط يصدق
بهذه الاقسام الثلاثة لكن بدل الغلط وبدل النسيان لا يقعان في فصيح الكلام
بخلاف بدل البداء قيل وهو معتمد الشعراء كثيرا للمبالغة والتفنن الحاصل به وقد تعرض
الحلبي للتقسيم فراجعه ثم التحقيق ان العامل في البدل غير العامل في المبدل منه فهما
جملتان مستقلتان فاذا قلت اكلت الرغيف ثلثه كانك قلت اكلت ثلثه بخلاف بقية
التوابع فان العامل في المتبوع هو العامل في التابع وذهب بعضهم الى ان العامل
في البدل عامل في المبدل منه فتكون جميع التوابع على هذا القول مستوية وهل يجوز
تعدد البدل اولا قال ابو حيان اما بدل البداء فيتعدد واما بدل الكل والبعض
والاشتمال فلا نص لاحد من النحويين اعرف في جواز التكرار فيها او منعه

الا

الا ان فى كلام اصحابنا ما يدل على انه لا يتكرر **قوله** المنصوبات ما قيل فى المرفوعات
من انه جمع مرفوع او مرفوعة يقال هنا **قوله** ستة عشر حصرها فى هذا العدد استقرائى وبدأ
منها بالمفاعيل لانها الاصل وغيرها محمول عليها ومشبه بها **قوله** المفعول به قدمه جمع
من النحاة لانه احوج الى الاعراب اذ هو الذى يقع بينه وبين الفاعل الالتباس
وقدم ابن الحاجب كالزمخشرى المفعول المطلق لانه المفعول حقيقة **قوله** اسم لا
قيل حيث ذكر اسم لا فى المنصوبات فكان ينبغى ان يذكر خبرها فى المرفوعات وكذا يقال
فى المنادى المفرد واسم كاد واسم ما الحجازية واخواتها والفعل المضارع المجرد فان
هذه المذكورات من قبيل المرفوعات ولم يعدها فى باب المرفوعات واجاب الناصر الطبلاوى
بانه يمكن ادخال خبر لا فى اخوات ان وكذا اسم كاد وما الحجازية واخواتها فى اخوات
كان واما المنادى المفرد والفعل المذكور فقد ذكرهما قبل ولم يذكرهما ثانيا فى خصوص
المرفوعات لداعية الاختصار اهـ بتصرف **قوله** المنادى المضاف وشبهه الاولى عدم التقييد
بالمضاف وشبهه ليشمل المنادى المفرد فانه فى محل نصب كاسم لا لان الكلام هنا فى عد
المنصوبات مطلقا ولو محلا ويدل لهذا ما سياتى من تقسيم المفعول الى ظاهر والى مضمر
فان المضمر منصوب محلا فالمنادى مطلقا من المنصوبات لكن ان كان مضافا او شبيها
بالمضاف نصب لفظا والا نصب محلا فهو اما منصوب لفظا او محلا **قوله** اذا دخل اليه ناصب
ولم يتصل بآخره شىء اى يقتضى بناءه كنونى التوكيد والنسوة ولك ان تقول لا حاجة
لهذا القيد اى قوله ولم يتصل الخ لان الكلام فى المنصوبات ولو محلا والفعل الذى
لحقته احدى النونين ودخل عليه الناصب فهو وان كان مبنيا فهو فى محل نصب **قوله**
الاول المفعول به ال اسم موصول ومفعول صلة والهاء من به عائد على ال ونائب الفاعل
ضمير مستتر عائد على الفعل المفهوم من لفظ مفعول اذ التقدير الاسم الذى فعل به الفعل
وقس على ذلك المفعول معه والمفعول فيه والمفعول له هكذا قرر الناصر الطبلاوى
قال شيخنا يلزم على جعل نائب الفاعل ضميرا مستترا فى المفعول جريان الصلة على غير من هى
له فيكون الواجب الابراز بان يقال المفعول هو به فالاحسن ان نائب الفاعل الجار
والمجرور ولا ضمير فى الوصف والباء للالصاق اى الذى فعل به الفعل وقس الباقى **قوله**
وهو الاسم اى حقيقة كضربت زيدا او تاويلا كقوله تعالى ولا تخافون انكم اشركتم
اى الاشراك ونحو احب ان تفهم فان وما دخلت عليه فى تاويل مصدر مفعول والتقدير
احب فهمك **قوله** الذى وقع عليه فعل الفاعل اى بلا واسطة فخرج المجرور فى نحو مررت

بزيد فانه وقع عليه فعل الفاعل وهو المرور لكن بواسطة حرف الجر ومثله المنادى
نحو يا عبد الله فانه وان كان في الحقيقة كل منهما مفعولا به لكنه لا يطلق عليهما في الاصطلاح
ذلك ثم ظاهر قوله وقع عليه فعل الفاعل يفيد انه لا بد من وجود ذات المفعول به قبل وقوع
الفعل عليه ومن ثم اعرب كثير قوله تعالى خلق الله السموات والارض مفعولا مطلقا
لا مفعولا به قال الحلبي والصواب انه مفعول به على حد بنيت الدار فان قلت ان التعريف
غير مانع لشموله زيد في قولك زيد ضربته فان الفعل واقع على ضميره الذي هو عينه فيكون
واقعا عليه في المعنى والجواب ان المراد بوقوع فعل الفاعل عليه ان يكون الاسم وضع
للدلالة على انه وقع عليه الفعل فخرج زيد في المثال المذكور فان الفعل وان كان
واقعا عليه في المعنى الا انه لم يوضع للدلالة على ذلك وانما وضع للاخبار عنه قوله
ويصح نفيه عنه قال العلامة الشنواني الاولى او نفي عنه ووجهه شيخنا بان المراد النفي
بالفعل لا صحته بدليل المثال الذي ذكره والمحل لا للواو ولعل الواو في قوله ويصح بمعنى
او وذلك لان المراد ان المفعول به اما ان يتعلق به الفعل او ينفى عنه لا انه ما اجتمع
فيه امران الوقوع عليه وصحة النفي عنه والا لما دخل نحو ما ضربت زيدا لانتفاء القيد
الاول وهو وقوع الفعل عليه كما اعترض به وبعد هذا كله اعترض بانه لا حاجة لتلك الزيادة
لان المراد بوقوعه عليه تعلق الفعل به اعم من ان يكون على جهة الثبوت او النفي وكل هذا
مبني على ان قوله ويصح من التعريف كما هو المتبادر ويصح ان يكون كلاما مستانفا بعد تمام
التعريف لدفع ما يتوهم ان التعريف لا يشمل مفعول الفعل المنفي فافاد انه يصح للنفي اي وهو
داخل لما ان المراد بالوقوع مطلق التعلق قوله ولا يلي الا في الاختيار اي في حالة الاختيار وخرجت
حالة الضرورة كما في قول الشاعر • وما بنا لي اذا ما كنت جارتنا • ان لا يجاورنا الاك ديار •
اذ القياس الا اياك فاتى بالمنفصل موضع المتصل وانكر المبرد وروده ذلك وانشد بدل الاك
سواك وكقول الاخر • اعوذ برب العرش من فئة بغت • علي فما لي عوض الاه ناصر • اي
الا اياه ثم ان الجمع بين القيدين اي قوله ما لا يتقدم على عامله ولا يلي الا في الاختيار لبيان
فائدة حكم المتصل والا فاحدهما يستلزم الاخر وبقي ان تعريف ضمير النصب المتصل بقوله ما لا
يتقدم الخ غير مانع لانه يصدق على التاء من قمت مع انها ضمير رفع والجواب ان ما في قوله ما لا يتقدم
واقعة على الضمير المتصل المنصوب لا مطلق الضمير المتصل حتى يشمل التاء بقرينة المقام والتمثيل
فهذا تعريف لنوع من المتصل وهو المنصوب او ان ما واقعة على الضمير مطلقا فيكون التعريف لمطلق
المتصل بقطع النظر عن المقام والتمثيل قوله وهو ما تقدم على عامله الخ اورد عليه ايضا

ان تعريف المنفصل المنصوب غير مانع لصدقه على انا فانه يقع بعد الا تقول ما قام الا انا
وهو ضمير رفع لا نصب والجواب كالذى قبله **قوله** بفتح الميم قيد بذلك لان نا مع سكون الميم
تكون فاعلا والحاصل ان ما قبل نا ان كان مفتوحا كانت مفعولا نحو اكرمَنا وضربَنا وان كان
وان كان ساكنا نحو اكرمْنا وضربْنا **قوله** والكاف والهاء هي الضمير وحدها وقيل المجموع ضمير وكذا
اياك وقيل ايا مضاف للضمير بعده ثم هو ضمير ايضا او اسم غير ضمير وقيل ايا حرف اعتمد عليه الضمير بعده
وهذا كله خلاف بلا ثمرة مترتبة **قوله** الثانى المفعول المطلق اي عن التقييد فلفظ المطلق كما قال
السيد اشارة الى عدم التقييد لا للتقييد بالاطلاق **قوله** اي الذى يصدق الخ هذا تفسير لمعنى الاطلاق
ويصدق اي يحمل فان الصدق فى المفردات بمعنى الحمل اي الاخبار به فيقال مثلا ضربا من ضربت
ضربا مفعول بدون تقييد بله او به الخ **قوله** حرف او ظرف بدل من جار بدل بعض من كل
فالمقيد بالحرف الجار المفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمقيد بالظرف الجار المفعول معه
فمصدوق الجار الحرف او الظرف وهو خصوص مع فى معه فانها جارة بالاضافة ومصدوق
المجرور الضمير العائد على ال قال ابن الصائغ فى شرح الجمل وانما سمى المصدر مفعولا مطلقا لانه
المفعول حقيقة واطلاقهم على المفعول انه مفعول من غير تقييد عرف اصطلاحى والا فزيدا
من ضربت زيدا ليس بمفعول لك حقيقة بل المفعول لك الضرب واما زيد فمفعول به الضرب
لكن متى اطلقوا مفعولا علم انه المفعول به فاذا ارادوا المفعول حقيقة قيدوه بالاطلاق او
باسم يخصه وهو المصدر **قوله** وهو المصدر المصدر فى اللغة هو الحدث الذى يحدثه
الفاعل واصطلاحا اللفظ الجارى على فعله الدال على ذلك الحدث فتسميته اللفظ الدال
على الحدث مفعولا مطلقا نظرا لدلالته على الحدث الذى هو مفعول للفاعل حقيقة وفى الحقيقة
المفعول المطلق على ما استفيد من كلام السيد قدس سره اسم للاثر الحاصل بالمصدر لكن لما
كان المعنى المصدرى واثره متقارنين لم يفرق بينهما اهل اللغة وقالوا ان المفعول
المطلق هو المصدر والتحقيق انه المعنى الحاصل بالمصدر لا نفس المصدر واعلم ان المص
حذف قيدين من التعريف وكان عليه ان يقول وهو المصدر المنصوب غير الحال فخرج بقيد الفضلة
نحو قولك ضربك ضرب شديد فضرب الذى وقع خبرا وان كان مصدرا مؤكدا لعامله وهو
ضرب الواقع مبتدا ليس من المفعول المطلق لانه عمدة لا فضلة وخرج بقيد غير الحال نحو قوله تعالى
ولى مدبرا فان مدبرا مصدر مؤكد لعامله فضلة وليس من المفعول المطلق لانه حال **قوله**
المؤكد لعامله اي المؤكد للحدث الذى اشتمل عليه عامله وهو الفعل فضربا من ضربت ضربا
مؤكد للحدث الذى اشتمل عليه عامل النصب فى المصدر وهو الفعل ومعنى كونه مؤكدا له انه

يفيد ما افاده العامل من الدلالة على الحدث فهو بمنزلة تكرار الفعل فرجع لمعنى
التوكيد اللفظي قال الرضى التوكيد فى الحقيقة المنفهم من الفعل لكنهم سموه تاكيدا
للفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرته بعده صار بمنزلة قولك
احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر المضمون وحده لا لبقية مدلول معنى الفعل
قوله المصدر المؤكد لا يثنى ولا يجمع بالاتفاق والمختوم بتاء الوحدة كضربة بعكسه
واختلف فى النوعى والمشهور الجواز وظاهر مذهب س المنع واختاره الشلوبين **قوله** او
المبين لنوعه اي النوع الحدث الذى اشتمل عليه عامله زيادة على التاكيد الذى
اشتمل عليه القسم الاول **قوله** او لعدده اي او المبين لعدده اي لعدد الحدث الذى
اشتمل عليه عامله زيادة على التاكيد فعلم ان التاكيد مشترك فى الجميع **قوله** اما
بالوصف اي يكون مبنيا بسبب ذلك الوصف بالوصف اعم من ان يكون الموصوف
مذكورا كمثال المصه او لا كقوله تعالى من عمل صالحا فلنفسه اي عملا صالحا وفى
جعل هذا القسم مبينا تسمح لان المبين فى الحقيقة نفس الوصف **قوله** او بالاضافة
اي او يكون مبينا بسبب الاضافة اي اضافة المصدر لغيره **قوله** ضرب الامير
اي مثل ضربه **قوله** ضربت ذلك الضرب هذا المثال ليس من المصدر المبين وانما
هو من امثلة ما ينوب عن المصدر فان اسم الاشارة ليس مصدرا كما لا يخفى
لكنه لما بين اسم الاشارة الذى وقع بعده كان كانه المصدر **قوله** التعبير عن
المفعول المطلق بالمصدر موافقة للغالب فان الغالب ان يكون مصدرا والا
فقد ينوب عن المصدر فى الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر من صفة
كسرت احسن السير او ضمير المصدر نحو لا اعذبه احدا اي لا اعذب هذا التعذيب
او اشارة كضربته ذلك الضرب او شارك المصدر فى مادته وهو ثلاثة اسم المصدر
كاغتسلت غسلا او اسم عين نحو قوله تعالى والله انبتكم من الارض نباتا او مصدر لفعل
آخر كقوله تعالى وتبتل اليه تبتيلا او دال على نوعه كرجعت القهقرى او على عدده
نحو ثمانين جلدة او على آلة كضربت سوطا او وقته كقوله الم تغتمض عيناك ليلة
ارمدا او لفظة كل نحو ولا تميلوا كل الميل او بعض كضربته بعض الضرب وغير ذلك
قوله الثالث المفعول لاجله اي الذى فعل الفعل لاجله بان كان غرضا
باعثا على الفعل كالتاديب فى قولك ضربت ابنى تاديبا فانه غرض باعث على الضرب
وعلة غائية لم ايضا باعثا وحصوله عقيبه وانما قدمه على المفعول فيه لانه احل

منه

79

منه فی المفعولیة واقرب الی المفعول المطلق لکونه مصدرا **قوله** ای شارک المصدر
الحدث المصدر فاعل شارک مرفوع والحدث مفعول منصوب فعلی هذا التفسیر یکون
ضمیر الفاعل المستتر فی شارک عاید علی المصدر والبارز عائد علی الحدث وفیه تعسف لجریان
الصفة علی هذا الاحتمال علی غیر من هی له فالاولی ان یجعل الضمیر المستتر عائدا علی الحدث والبارز
عائد الی المصدر لان شارک صفة جاریة علی الحدث فیجعل فاعلها ضمیر الحدث اولی ویمکن تخریج کلام
المص علی هذا بان یقال المصدر بالنصب مفعولا مقدما والحدث بالرفع فاعلا مؤخرا **قوله** فی الزمان
والفاعل الافرق فی مشارکته له فی الفاعل بین ان تکون لفظیة کضربته تادیبا او تقدیریة کقوله
تعالی یریکم البرق خوفا وطمعا فان معنی یریکم یجعلکم ترونه وجعله الزمخشری منصوبا علی الحال
قال البیضاوی وانتصابهما ای خوفا وطمعا علی العلة بتقدیر المضاف ای ارادة خوف وطمع
او التاویل بالاخافة والاطماع او الحال من البرق او المخاطبین علی اضمار ذوی او اطلاق
المصدر بمعنی المفعول او الفاعل للمبالغة وقیل یخاف المطر من یضره ویطمع فیه من ینفعه
واشترط ابن الخباز وغیره ان یکون ذلك المصدر قلبیا فلا یجوز جئتك قراة للعلم ولا
قتلا للکافر فصارت الشروط ثلاثة کونه مصدرا وفعلا قلبیا ومشارکة المصدر للحدث فی الزمان
والفاعل فان فقد شرط منها وجب جره بحرف من حروف اربعة التی هی اللام والباء وفی ومن
ففاقد المصدریة کقوله تعالی والارض وضعها للانام فان الانام لیس مصدرا وفاقد القلبیة
ولا تقتلوا اولادکم من املاق ای فقر فان الاملاق علة للقتل وهو مصدر ولیس قلبیا ولذلك
نصب فی آیة خشیة الاملاق لکون فعلا قلبیا وفاقد الاتحاد فی الزمن کقول امرأ القیس
فجئت وقد نضت لنوم ثیابها لدی الستر الا لبسة المتفضل ای خلعت ثیابها لاجل النوم
فان زمان خلع الثیاب سابق علی زمان النوم الذی هو علة للخلع وفاقد الاتحاد فی الفاعل
نحو قول ضمیرة الهذلی • وانی لتعرونی لذکراك هزة • کما انتفض العصفور بلله القطر •
ای ینزل فی لاجل ذکراك نشاط فان الذکری علة لعرو الهزة وفاعل العرو هو الهزة
وفاعل الذکری هو المتکلم لان المعنی لذکری ایاك فان اضافة ذکر من اضافة المصدر
لمفعوله **قوله** ففاعل القیام والاجلال المتکلم ومعنی المشارکة فی الفاعل هو ان یقوم الحدثان
بشیء واحد **قوله** ویجوز فیه ای فی المفعول لاجله المستوفی الشروط المذکورة اما ما فقد
شرطا منها فانه یجوز فیه الجر کما تقدم **قوله** فی الاول ای المجرد من ال والاضافة نحو قوله
أمکم لرغبة فیکم جبر ومن تکونوا ناصریه ینتصر **قوله** ویکثر فی الثانی ای المقرون بال
ومن القلیل قوله فی الخلاصة • لا اقعد الجبن عن الهیجاء • ولو توالت زمر الاعداء **قوله** وسوّیان

اي الجر والنصب في الثالث اي المضاف فمن النصب قوله تعالى ينفقون اموالهم ابتغاء مرضاة
الله ومن الجر قوله تعالى وان منها لما يهبط من خشية الله **قوله** الرابع المفعول فيه تقديمه
على المفعول معه لقربه من المفعول المطلق لكونه مستلزما له في الواقع اذ لا يخلو الحدث عن زمان ومكان
ولان العامل يصل اليه بنفسه لا بواسطة حرف ملفوظ به بخلاف المفعول معه **قوله** وهو المسمى
ظرفا عند البصريين قال المرادي ولا يسوغ عند الكوفيين تسميته ظرفا لان العرب لم تسمه بذلك
في موضع من المواضع ولان الظرف الوعاء المتناهي الاقطار كالجراب والعدل الذي يسمونه ظرفا
من المكان ليس كذلك وسماه الفراء محلا والكسائي واصحابه يسمون الظروف صفات ولا مشاحة
في الاصطلاح **قوله** وهو ما اي اسم منصوب باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه سواء كان ذلك
اللفظ فعلا او شبهه مذكورا او محذوفا كان ذلك الحذف واجبا او جائزا ضمن ذلك الاسم معنى
في دون لفظها وانما اعتبر المعنى دون اللفظ للاشارة الى انه لا يعتبر في اللفظ صحة التصريح بها
اذ لا يصح التصريح بها في الظروف التي لا تنصرف كعند في قولك جلست عند زيد اذ لا يصح ان
يقال في عند زيد فخرج بقيد ضمن معنى في يخافون يوما ونحو الله اعلم حيث يجعل رسالته
فانهما ليسا على معنى في بل كل منهما مفعول به لكن ناصب حيث محذوف تقديره يعلم والمنصوب
باعلم لا انه افعل تفضيل وهو لا ينصب المفعول به اجماعا وخرج ما تضمن لفظها نحو سرت في يوم
الجمعة وجلست في مكانك فلا يسمى شيء من ذلك ظرفا في الاصطلاح وخرج باسم الزمان
والمكان نحو قوله تعالى وترغبون ان تنكحوهن اذا قدر في لان النكاح ليس بواحد منهما وزاد
في التوضيح قيدا آخر وهو ان يكون تضمن معنى في مطردا ليخرج نحو دخلت الدار وسكنت البيت
فانه لا يطرد تعدي الافعال الى الدار والبيت على معنى في التي تقول صليت الدار ولا نمت البيت فانتصابهما
انما هو على التوسع باسقاط الخافض لا على الظرفية والاصل في الدار لكن قال الدماميني مذهب
جماعة ومنهم س امام الفن انه ظرف وعليه فهو مستثنى من قولهم ولا يقبله المكان الا مبهما
لكثرة الاستعمال **قوله** سواء كان مبهما او مختصا قال المرادي في شرح التسهيل المبهم من الزمان ما
وقع عليه قدر من الزمان غير معين كوقت وحين والمختص قسمان معدود وغيره فالمعدود وهو
ما له قدر من الزمان معلوم نحو يومين وشهر وسنة والمحرم وسائر اسماء الشهور ونحو
الصيف والشتاء والمختص غير المعدود كاسماء الايام كالسبت والاحد وما اضافت العرب اليه
شهرا من اعلام الشهور وهو رمضان وربيع الاول وربيع الاخر وما اختص بال والصفة
او الاضافة **قوله** ما لا يقع جوابا لشيء منهما اي لكم ولمتى كالحين والزمان لا تقول في جواب
من قال كم صمت او متى صمت حينا او زمانا **قوله** وهو ما ليس له صورة الخ وذلك كاسماء الجهات

مثل

مثل فوق وتحت وغيرهما فانه لاحد ومحصورة لشئ منها ولا يدل شئ منها على صورة مسماه اي
على حقيقة المعنى الموضوع له بحيث ينكشف للسامع تلك الحقيقة الا اذا ذكر المضاف اليه كفوق
السماء وتحت الارض فلا يعرف شئ من حقيقة تلك الجهات بنفس اللفظ الدال عليها بل بما اضيف الى
ذلك الحي بخلاف نحو في الدار وبخلاف نحو الدار والبيت والمسجد فانها تدل على صورة مسماها بنفسها ولها حد ومحصورة فانتصابها في نحو سكنت البيت ونزلت الدار ليس على الظرفية بل على التوسع
باسقاط الخافض وقد تقدم انها خارجة ايضا عن الظرفية بالقيد الذي زاده ابن هشام فان
قلت لاي شئ صلح اسم الزمان للظرفية مبهما ومختصا ولم يصلح لها اسم المكان الا مبهما فالجواب
ان اصل العوامل الفعل ودلالة الفعل على الزمان لكونها تضمنية اقوى من دلالته على المكان لكونها
التزامية فلقوة دلالة الفعل على الزمان تعدى لجميع مايدل عليه من اسمائه ولضعف دلالته
على المكان لم يتعدى الى جميع اسمائه بل الى نوع منها **قوله** الاول المبهم هذا سبق قلم لان يوما من
المعدود لا من المبهم ولذا يقع جوابا لكم قال في اللب والمعدود من الزمان ما يصلح جوابا لكم قال
السيد عبد الله نحو اليوم والليلة تقول في جواب من قال كم صمت يوما **قوله** وما اشبه ذلك اسم
الاشارة راجع الى قوله خلف وما عطف عليه اي والذي اشبه ما ذكرت قوله من اسماء الجهات
بيان لما وح فلا بد من تقدير مضاف اي بقية اسماء اذ قد ذكر منها خلف وفوق وتحت ومثل لما
بقي منها بقوله امام الخ قال الناصر والجهات الست اسماؤها اكثر من ستة وهي الفوق والتحت واليمين
والشمال وذات اليمين وذات الشمال والوراء والامام وانما سميت الجهات الست باعتبار الكائن
في المكان فان له ست جهات **قوله** وما صيغ اي اشتق وقوله من الفعل اي من مصدره او انه اراد
الفعل بالمعنى اللغوي اي الحدث الذي هو المصدر وانما اولنا بذلك ليكون كلامه جاريا على مذهب
البصريين ان الاشتقاق من المصدر **قوله** واتحدت مادته ومادة عامله هذا قيد لا بد منه
اما ان اختلفت مادته ومادة عامله نحو قعدت مجلس زيد لم يجز في القياس ان يجعل مجلس ظرفا
بل يجب فيه التصريح ثم ظاهر كلامه ان ما صيغ من الفعل مختص باسم المكان فكان حقه ان ينبه
على نظيره في اسم الزمان اذ قعدت مقعد زيد يصح ان يراد به الزمان اي زمان قعوده كما يصح
ان يراد به المكان واعلم ان المصنف مثل للمبهم بثلاثة انواع اسماء الجهات واسماء المقادير وما صيغ
من الفعل اما الجهات فقط واما اسماء المقادير ففيها خلاف فقيل انها من المبهم وقيل انها شبيهة به
لا منه واما ما صيغ من الفعل فقال المرادي انه من المختص لا من المبهم وقد يقال انه يستعمل مبهما
كقعدت مقعدا او غير مبهم كقعدت مقعد زيد **قوله** ذهب جماعة منهم ابو البقاء وابن هشام الى انه
ليس من ظرف المكان قوله تعالى ارجعوا وراءكم فانها ليست بمعنى في بل وراءكم اسم فعل ومعناه ارجعوا

وانما جمع بينهما تاكيدا وانما لم يكن ظرفا لان الظرف انما يجاء به لتقييد العامل وهو منتف هنا
اذ لو قلت ارجع وراءك واردت الظرفية كان بمنزلة ارجع فى الوراء والرجوع لا يكون الا فى
الوراء فهذا الظرف مستفاد من الفعل والظرف لا يكون كذلك ورده السمين بجواز كونه ظرفا اذ
المعنى ارجعوا فى الموقف الذى اعطينا فيه نورا والتمسوا نورا مع من يقتبس او الى الدنيا بتحصيل
سببه وهو الايمان وعلى هذا يكون الظرف ليس مستفادا من الفعل **قوله** المفعول معه معنى كونه
مفعولا معه انه صاحب الفاعل عند الفعل اعم من ان يثبت له الفعل الظروح يحسن العطف كجاء
الامير والجيش او يثبت الفعل للفاعل فقط نحو استوى الماء والخشبة فان الاستواء للماء فقط اذ
هو الذى كان منخفضا ثم ارتفع واستوى والخشبة ما زالت بحالها فالمراد بالاستواء هنا
الارتفاع على حد واستوت على الجودي وليس المراد به التساوى الذى لا يكون الا بين اثنين
والا تعين رفع الخشبة على حد تشارك زيد وعمرو قاله شيخنا ثم الاصح ان المفعول معه
قياسى وقيل سماعى ولذلك اخره عن المفاعيل وادعى بعضهم عدم وقوعه فى القرآن يقينا
ورده السيوطى بانه قد وقع فى عدة آيات منها قوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم واجيب بان
مراد هذا البعض باليقين ما ينتفى معه احتمال الغير المفعولية **قوله** الواقع بعد واو المصاحبة اي
الواو المفيدة مصاحبة ما بعدها لما قبلها فى الحكم فى وقت واحد **قوله** المسبوقة بفعل ولو تقديرا
نحو كيف انت وزيدا وكيف انت وقصعة من ثريد اذ المعنى كيف تصنع انت وزايدا **قوله** انا
سائر والنيل ومثله انا سائر والطريق والناصب لهذا المفعول ذلك الفعل او ذلك الاسم الذى فيه
معنى الفعل لكن بواسطة الواو لانه قاصر لا الواو **قوله** فخرج بقيد الاسم الخ جعل الاسم قيدا نظرا
للمعنى والا فهو فى التعريف جنس **قوله** نحو جئت مع زيد ومثله ضربت زيدا وعمرا فان الواو وان
دلت على مشاركة عمرو لزيد فى المضروبية لا يلزمها الدلالة على مصاحبته له فى الضرب فى وقت واحد
قوله وضيعته بالرفع عطفا على كل والضمير راجع الى المضاف الذى هو كل اي كل رجل مع ضيعته
مقترنان وهو من مقابلة الجمع بالجمع على طريقة ركب القوم دوابهم فانه ليس المراد ان كل انسان ركب دواب
الجميع بل كل واحد من القوم ركب دابة نفسه والضيعة بالضاد المعجمة والمثناة التحتية فى اللغة
العقار التى هى الارض والنخل والمتاع وهى هنا عبارة عن الصنعة اي الحرفة التى يكتسب بها الانسان
سميت بذلك لان صاحبها يضيع معاشه بتركها **قوله** وباسم فيه معنى الفعل الخ يتبادر من كلامه
ان كلا من قوله مسبوقة بفعل وقوله او اسم فيه معنى الفعل قيد مستقل وليس كذلك بل القيد
احد الامرين اما الفعل واما ما فيه معنى الفعل وحروفه وعلى كل خرج كل رجل وضيعته وهذا لك
واباك فلو قال وبالمسبوقة بفعل او باسم فيه معنى الفعل وحروفه خرج كل رجل وضيعته وهذا لك واباك

لكان

كان اسلم واصح **قوله** هذا لك واباك بالموحدة فليس اباك مفعولا معه لانه وان
تقدم عليه اسم فيه معنى الفعل لانه بمعنى اشير لكن ليس فيه حروف ذلك الفعل هكذا
قرر الحلبي قال شيخنا ولا يخفى ان هذه انما هي فيما سبق الواو ولو كان المراد بها هنا اشير كان
المعنى اشير لهذا مع ابيك بان يكون جالسا معه او مع كونه اباك بان كان هو اباك
وكلاهما بعيد فالاحسن ان المراد بما فيه معنى الفعل دون حروفه هنا الظرف اعني لك
فانهم عدوه مما تضمن معنى الفعل وهو الاستقرار دون حروفه فالمعنى هذا الشيء
اشير لك مع ابيك او بتغيير ما **قوله** فلا يتكلم به اي بهذا المثال اي لا يتكلم به منصوبا
بل يقال هذا لك ولابيك مجرورا باللام معطوفا على الكاف من لك **قوله** خلافا لابي على الفارسي
حيث اجاز النصب في اباك على انه مفعول معه ذهابا منه الى الاكتفاء بمعنى الفعل قياسا على
قولهم ما لك وزيدا حيث اوجبوا فيه النصب على المفعول معه بتقدير فعل والتقدير ما كان
لك وزيدا واجيب بوضوح الفرق وهو قوة الداعي الى تقدير الفعل في الثاني وهو ما تقدم من الاستفهام
وتاخر المجرور وهما بالافعال اولى بخلاف الاول وهو هذا لك واباك فانه ليس فيه الا الثاني
وهو تاخير الجار والمجرور **قوله** الثامن الحال الفها منقلبة عن واو فاصلها حول تحركت
الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفا والدليل على ان الالف منقلبة عن واو جمعها على احوال وتصغيرها
على حويلة والجمع والتصغير يردان الاشياء الى اصولها ثم الافصح تانيث وصفها فيقال حال
حسنة كما ذكر فيقال حال حسن وقد يؤنث لفظها كقوله على حالة لو ان في القوم حاتما
على وجوده لضن بالماء حاتم وهي نوعان مؤكدة ومؤسسة والمعرف بالتعريف الذي ذكره
المصنف هو الاول واما المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا فقد عرفها الرضي بانها اسم غير حدث
يجيء مقررا لمضمون الجملة قال فقولنا في غير حدث احتراز عن المنصوب في رجع رجوعا **قوله**
الوصف بمعنى الصفة وهو ما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين وليس المراد بالوصف بالمعنى
المصدري وهو اطلاق الصفة على الموصوف لانه قد وصفه بفضلة والذي يكون فضلة
هو نفس الصفة كراكبا من جاء زيد راكبا والمراد الوصف ولو تاويلا لتدخل الجملة الواقعة
حالا نحو جاء زيد والشمس طالعة لانه في معنى جاء زيد مقارنا لطلوع الشمس ومثله ما اذا وقع
الجار والمجرور والظرف حالا كرايت الهلال في السماء او بين السحاب فالحال في الحقيقة
هو المتعلق وهو كائن مثلا ولا يخفى انه وصف حقيقة لا تاويلا فلا حاجة لادخاله في التاويل
ثم يدخل نحو ثبات في قوله تعالى انفروا ثبات فانه بمعنى متفرقين ثم لا يشمل التعريف الحال الموطئة
لانها جامدة والوصف مشتق واجيب بان الحال في الحقيقة وصفها لا هي **قوله** الفضلة المراد بها ما ليس

جزأ من الكلام اي ما ليس ركنا من الاسناد لا ما يستغني ركنا من الاسناد لا ما يستغنى عنه الكلام فان الكلام كثيرا ما يتوقف على صحة المعنى نحو قوله تعالى ولا تمش في الارض مرحا وقوله تعالى ولا تقربوا الصلاة وانتم سكارى وقوله تعالى وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين ونحو ذلك وخرج بقيد الفضلة الخبر في نحو ضاحك في قولك زيد ضاحك فانه وصف لكنه ليس بفضلة **قوله** المبين لهيئة صاحبه المراد بالهيئة الصفة لا الصورة المحسوسة المشاهدة والاخراج نحو تكلم صادقا ومات مسلما فان الاسلام والتكلم مبينا لصفة التكلم والموت وهما الصدق والاسلام وليسا محسوسين مشاهدين بل هما امران معنويان وخرج بهذا القيد التمييز فانه مبين للذات والنعت في مثل جائني زيد راكب فانه ذكر لتخصيص المنعوت وانما وقع بيان الهيئة بها ضمنا لا قصدا ثم زاد الحلبي قيد القصد في التعريف فقال المبين لهيئة صاحبه قصدا فاعلا كان صاحبه فاعلا اجز كان مقدم عليه وصاحبه اسمها وضميره يعود على الوصف وفي هذا تعميم لصاحب الوصف والمراد الفاعل اللفظي كما مثل ومعنى نحو زيد من قولك زيد في الدار قائما فان قائما حال من الفاعل معنى وهو الضمير الذي انتقل من العامل المحذوف الى الظرف وقيل انه حال من زيد لانه وان كان مبتدأ صورة هو فاعل معنى لان المعنى استقر زيد في الدار او مفعولا اي او هما معا كما سياتي في كلامه فاو مانعة خلو تجوز الجمع ويشمل كلامه المفعول اللفظي كما مثل والمفعول المعنوي نحو هذا زيد قائما فان قائما حال من المفعول معنى وهو زيد لان المعنى اشير الى زيد قائما فزيد مفعول اشير والفعل مقدر في الكلام لان زيدا خبر المبتدأ لكنه مفهوم منه **قوله** ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا قال الزمخشري في كشافه وفيه مبالغات يستثنى منها الاستفهام الانكاري ومنها جعل ما هو في الغاية من الكراهة موصولا بالمحبة ومنها اسناد الفعل الى احدكم اشعارا بان احدا من الاحدين لا يحب ذلك ومنها انه لم يقتصر على اكل لحم الاخ حتى جعل اخا ميتا وعن قتادة كما تكره ان وجدت جيفة مدودة ان تأكل كذلك فاكره لحم اخيك وهو حي وانتصب ميتا على الحال من اللحم ويجوز ان ينتصب على الاخ **قوله** ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا قال التفتازاني في حاشية الكشاف حنيفا حال من المضاف اليه للاطباق على جواز ذلك ان كان المضاف جزأ من المضاف اليه او بمنزلة الجزأ بحيث يصح قيامه مقامه مثل اتبعوا ابراهيم اي اتبعوا ملته ورايت هندا اذا رايت وجهها بخلاف رايت غلام هند قائما واختلفوا في عامل هذا الحال فقيل معنى الاضافة لما فيها من معنى الحال المشعر به حرف الجر كانه قيل ملة نسبت لابراهيم والصحيح ان عاملها عامل المضاف اليه لما بينهما من الاتحاد بالوجه المذكور واما مثل اعجبني ضرب زيد راكبا فلا كلام فيه في جوازه وكون عامله هو المضاف نفسه

وهو

ونحوطه اهـ ومما يؤيد قوله بان العامل هو المضاف ما قاله بعض المحققين بانه يلزم على
القول بان العامل هو الاضافة جواز الحال من كل مضاف اليه وليس كذلك وقال الشمني
القول بان عامل معنى الاضافة ليس بشيء وان اليه مرجعكم جميعا الخ المرجع بكسر الجيم
بمعنى الرجوع والقياس فتح الجيم لان المصدر الميمي من فعل يفعل بكسر العين في المضارع قياسا
ان يكون على وزن مفعل بفتح العين كمضرب فمجيء مرجع بالكسر شاذ اي مخالف للقياس وان
كان فصيحا في الاستعمال بدليل الآية **قوله** فان مرجع عامل في الحال النصب فجميعا حال من الكاف
الذي هو المضاف اليه المعمول ذلك المضاف اليه للمضاف الذي هو مرجع لانه مما يعمل عمل الفعل
اذ هو مصدر كما علمت فمرجع مبتدا خبره اليه وهو المضاف للكاف الواقع مفعولا في المعنى فيكون من
اضافة المصدر لمفعوله وجميعا حال من الكاف فيكون عاملا فيها وفي صاحبها واما العامل في
الحال في المثالين السابقين فهو ان اتبع ويأكل وهما عاملان في نفس المضاف اليه ايضا وهو
لحم وملة وليسا عاملين في المضاف اليه الذي هو صاحب الحال وهو اخيه وابراهيم واستشكل
بانه كيف يجوز ان يكون عامل المضاف عاملا في الحال من غير عمله في صاحبها الذي هو المضاف
اليه مع قولهم ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها واجيب بانه لما كان المضاف اليه فيما ذكر
بمنزلة المضاف لانه كل له او ككله جاز ان يكون عامل المضاف عاملا في الحال وان لم يكن عاملا
في صاحبها الذي هو المضاف اليه لان صاحبها لما كان بمنزلة معمول ذلك العامل فكان ذلك
العامل عاملا فيه وهذا حكمة اشتراطهم ان يكون المضاف بعضا من المضاف اليه او كبعضه
قوله وتنقسم الحال بالنظر الى وصفها ثلاثة اقسام **قوله** كما مثلنا اي في قوله سابقا جاء زيد
راكبا وركبت الفرس مسرجا فان الركوب يفارق زيدا ولا يلازمه لجواز ان ينتقل الى صفة اخرى
قوله دعوت الله سميعا فسميعا حال من المفعول وهذه الصفة ثابتة له تعالى ازلا وابدا **قوله**
وخلق الله الزرافة قال في شرح الشذور الزرافة بفتح الزاي مفعول خلق ويديها بدل منها
بدل بعض من كل واطول حال من الزرافة ومن رجليها متعلق باطول وقد عاب بعض الجهال
ما جزمت به من فتح الزاي وقال فيها الفتح والضم فبينت له ان هذه اللفظة ذكرها ابو منصور موهوب
ابن الجواليقي في كتابه فيما يغلط فيه فقال في باب ما يجيء مفتوحا والعامة تضم ما نصه والزرافة
بفتح الزاي لهذه الدابة التي جمعنا فيها خلق شيء ماخوذ من قولهم للجمع من الناس زرافة بالفتح هو
الفتح والعامة يضمها اهـ وقال ابو البقا وبعضهم يقول يداها اطول من رجليها بالرفع فيداها مبتدا
واطول خبره والجملة حالية قال بعضهم ولا تتعين الحالية لجواز الوصفية لان الزرافة معرفة
بال الجنسية فما بعده يصح فيه الحالية نظرا للفظ والوصفية نظرا للمعنى **قوله** اليربوع بفتح

لان معنى الاضافة لا يصلح ان يكون عاملا في التمة

اوله وسكون ثانيه وضم ثالثه جمعه برابع **قوله** والى موطئة وهي الجامدة عبارة الرضى
هو اسم جامد موصوف بصفة هي الحال فى الحقيقة لمجيئه قبلها موصوفا بها اهـ وموطئة بكسر
الطاء اي ممهدة **قوله** وهو الملك فى الحقيقة الفاعل ضمير تمثل لكنه فسره بعد لوله ايضاحا والملك
بفتح اللام وضمير لها يعود لمريم **قوله** وهو المسوغ ضمير هو يعود على بشرا وقوله المسوغ اي
المجوز لوقوع الحال وهو سويا وانما كان مسوغا لان الحال فى الحقيقة هو سويا وبشرا والطريق
بمجيئه قبله موصوفا به واستشكل اعراب بشرا حالا بانه يصير المعنى ح تمثل لها الملك حالة كونه
بشرا اي تشبه وتصور بصورته قال الحلبي ثم لا يخفى ان الموطئة لا تقابل اللازمة والمنتقلة
وانما تقابل المشتقة فكان الاولى ان يقول وتنقسم الى مشتقة كامثلنا والى موطئة **قوله** الى
مقارنة فى الزمان اي تقترن مع مضمون عاملها فى زمن واحد **قوله** هذا بعلى شيخا اسم الاشارة
مبتدا خبره بعلى شيخا حال اي كبيرا والشيخوخة مقترنة مع الاشارة التي هي العامل فى زمن
واحد ثم فى جعل عامل الحال هو المبتدا وهو هذا يلزم عليه ان العامل فى الحال وصاحبها هو
الابتدا وهو عامل ضعيف لا يعمل فى شيئين واجيب بان المعنى اشير له شيخا فاتحد عاملها بعد
بعد التقدير وهو اشير لا العامل فى الضمير النصب بواسطة الحرف والضمير هو صاحب الحال **قوله**
والى مقدرة ويقال لها منتظرة **قوله** ادخلوها اي الجنة خالدين اي مقدرا خلودكم اذ الخلود
ليس مقارنا للدخول بل يحصل بعده **قوله** ويقدر الاول للثاني وبالعكس تحرير هذه المسئلة
وايضاحها كما يعلم من كلام الرضى انه اذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول معا فان كانا
متفقين فالاولى الجمع بينهما لانه اخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع من التفريق نحو لقيت
راكبا زيدا راكبا ولقيت زيدا راكبا راكبا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف
بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعها كيف ما كان نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم
تكن قرينة فالاولى جعل كل حال جنب صاحبه نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا ويجوز على ضعف جعل
تجنبه وتاخير حال الفاعل كما صنع المص نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا المصعد حالا من المفعول
ومنحدرا حالا من الفاعل فعلم ان مثال المص ضعيف ويجوز عطف حالي الفاعل والمفعول
على الاخر كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا قال الشاعر • والا سوف تدركنا المنايا • مقدرة لنا
ومقدرينا • **قوله** وشاهده اي شاهد هذا الصنيع من حيث مجيئ الحال على غير الترتيب
والبيت من بحر الوافر ومعناه انى انا وسعد متحابين فاما انا فردنا فى الهوى فعاد اي صار
هواها سلوانا بضم السين وهو الفراغ عن المحبة ولا يخفى ان فى البيت قرينة يعرف بها صاحب كل
حال وهي التذكير والتانيث وهذا خلاف الفرض فى المسئلة من انه لا قرينة يعرف بها صاحب كل

حال

حال كما هو مستفاد من المثال الذي ذكره المصـ اذ لا قرينة في لفيته مصعد امنحدرا يعرف
بها صاحب كل حال كقول امرئ القيس في معلقته التي اولها • قفا نبك من ذكرى حبيب
ومنزل • بسقط اللوى بين الدخول فحومل • وهي من بحر الطويل وتمام البيت الذي ذكره
المصـ على اثرينا ذيل مرط مرحل واثرينا تثنية اثر ومعنى البيت انه خرج مع محبوبته من
خباها وقد ارسلت ذيل مرطها على اثرهما ليخفى اثر اقدامهما لئلا يتبعهما احد والمرط
نوع من الثياب والمرحل بالحاء المهملة كساء من خز او صوف فيه اعلام **قوله** لترادفها
اي تتابعها قال شيخنا الاولى انه لما اتحد صاحبها شبها بالرديفين وهما الراكبان على دابة
واحدة **قوله** هذا كله اي ما ذكر من تعريف الحال وتقسيمها الخ **قوله** وهي المؤسسة اي
التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها **قوله** مؤكدة وهي التي يستفاد معناها دون ذكرها
وقد تقدم تعريفها عن الرضي **قوله** مؤكدة لعاملها وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ
عاملها ثم تاكيدها للعامل اما في اللفظ او في المعنى فمثاله قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا ومثاله
في المعنى كمثال المصـ فان التبسم الضحك الخفيف فهو نوع من الضحك ولفظ الحال وعاملها مختلف
وقيل ان الحال هنا مقدرة اي تبسم مقدرا الضحك شارعا فيه لان التبسم تحريك الشفتين
لابتداء الضحك وليس بالضحك **قوله** لآمن من في الارض من اسم موصول فاعل آمن
وفي الارض جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة من وكلهم تاكيد وجميعا حال وما دلت عليه
الحال من العموم مستفاد من لفظ من كلا ان الموصول من صيغ العموم خصوصا وقد قوي ذلك
العموم بالتاكيد ونص المصـ على الحال هنا انها مؤكدة لصاحبها اشارة للرد على ابن مالك حيث
مثل بالمثال المذكور للمؤكدة العامل **قوله** مؤكدة لمضمون جملة قبلها وهي يستفاد معناها
من مضمون تلك الجملة فان العطف اي الشفقة والحنو والرحمة من شان الابوة **قوله**
وعامل الثالثة محذوف وجوبا وانما وجب حذف العامل لان الاب يشعر بالعطف فاستغني
به عن التصريح بالعامل **قوله** تقديره احقه ونحوه كاعرفه واثبته وعلى هذا يكون حالا من
المفعول وعوالها فان قدرنا ثبت وحق ونحو ذلك كانت حالا من الفاعل **قوله**
التمييز ومعناه لغة فصل الشيء عن غيره قال تعالى وامتازوا اليوم ايها المجرمون اي
انفصلوا من المؤمنين وقال تعالى تكاد تميز من الغيظ اي ينفصل بعضها من بعض **قوله**
بمعنى من اي التي لبيان الجنس فخرجت المبينة للاستغراق نحو لا رجل كما سياتي وخرجت
من الابتدائية نحو قول الشاعر • استغفر الله ذنبا لست محصيه • **قوله** مبين للابهام الخ اشار
به الى انه التمييز مصدر بمعنى اسم الفاعل ولو كان المصدر باقيا على مصدريته لقال تمييز

البيان الخ **قوله** زيد حسن وجهه زيد مبتدا وحسن خبره ووجهه منصوب على التشبيه بالمفعول
به وليس تمييزا لانه معرفة وانما لم يكن مفعولا به حقيقة لان الصفة المشبهة مشتقة من
فعل قاصر غير متعد فلما كان الفعل الذى هو الاصل لا يتعدى فكذلك الصفة المشبهة التى
هى فرعه لا تتعدى واما قول الشاعر • رايتك لما ان عرفت وجوهنا • صددت وطبت
النفس يا قيس عن عمرى • حيث وقع التمييز فيه معرفة بال وهو النفس فقد اجيب عنه بان
الزائدة وليست معرفة فتكون النفس فى معنى النكرة هذا وقد ذهب الكوفيون وابن الطراوة
الى جواز تعريف التمييز وعلى هذا فلا اشكال فى البيت **قوله** معنى من الاستغراقية اى التى
للاستغراق المستفاد من دخول حرف النفى على النكرة **قوله** لا المبينه اى التى لبيان الجنس **قوله**
يقع فى اربعة مواضع اما الثلاثة الاخيرة منها فمن اسماء المقادير لانه يعرف بها مقدار
الشئ وكميته واما العدد فليس من المقادير عند المحققين ثم هذه المقادير اذا نصبت على
التمييز يراد بها المقدرات فيراد المعدود والموزون والمذروع **قوله** تشبيها بالمشتق
معناه ان هذا الاسم جامد لكنه عمل لاجل كونه اشبه المشتق كاسم الفاعل ووجه الشبه الابهام
فى كل منهما وفى الرضى ان الاسم المذكور عمل لمشابهته الفعل فى تمامه بالفاعل ثم قال ومعنى
تمام الاسم ان يكون على حالة لا تمكن اضافته معها فاذا تم بذلك فقد شابه الفعل اذا تم
بالفاعل وصار به كلاما فشابه التمييز الاتى بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما
ان المفعول حقه ان يكون بعد تمام الكلام اهـ ونقل عن الاخفش ان هذا التمييز لا ناصب
له وانما هو مشبه بالمفعول به **قوله** اوقع فى النفس لحصوله بعد الطلب ولان فيه افادة
علمين وهما خير من علم واحد قيل الحكيم اذا اراد التعليم لابد ان يجمع بين اجمال تتشوق
معه النفس وتفصيل تسكن اليه **قوله** والعلة فيه اى فى التحويل اى الباعث عليه
ما تقدم من ان ذكر الشئ مجملا ثم مفصلا اوقع فى النفس **قوله** زيد اكرم الناس رجلا
اى من جهة الرجولية لا من جهة الابوة ولا من جهة الخؤلة ولا غيرها **قوله** او شبهها اى شبه
الفعل وذلك كما فى المثال الثالث والرابع وهو اكثر واكرم ثم ما ذكره المصـ من ان ناصب التمييز
فى المواضع الاربعة هو الفعل وشبهه مذهب س ومن تبعه وذهب قوم الى ان العامل
فى ذلك هو الجملة التى انتصبت عن تمامها التمييز **تنبيه** يتفق الحال والتمييز فى خمسة
امور ويفترقان فى سبعة فاما امور الاتفاق فانهما اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان
رافعان للابهام واما امور الافتراق فالاول ان الحال يجيئ جملة وظرفا ومجرورا كما مر
والتمييز لا يكون الا اسما الثانى ان الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها ولا كذلك التمييز

الثالث ان الحال مبني للهيئة والتمييز مبيني للذات الرابع ان الحال تتعدد بخلاف التمييز
الخامس ان الحال تتقدم على عاملها ان كان فعلا متصرفا او وصفا يشبه الفعل ولا يجوز ذلك في
التمييز على الاصح السادس ان حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود وقد يتعاكسان فتاتي الحال
جامدة كهذا مالك ذهبا وياتي التمييز مشتقا نحو لله دره فارسا السابع ان الحال تاتي مؤكدة لعاملها
بخلاف التمييز واما قوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنى عشر شهرا فشهرا فيه مؤكد لما
فهم من عدة الشهور واما بالنسبة الى عامله وهو اثنى عشر فمبين **قوله** العاشر المستثنى اسم مفعول
ماخوذ من الاستثناء وهو لغة الصرف يقال ما ثناك عن كذا اي صرفك عنه وفي الاصطلاح اخراج
ما لولاه لدخل في الكلام السابق واعترض بانه يلزم عليه الحكم بالدخول وعدمه في آن واحد
ويجاب بان المراد بالدخول توهم الدخول اي اخراج شيء لولا ذلك الاخراج لتوهم دخوله
اي دخول ذلك الشيء المخرج او ان المراد دخوله تناولا لا احكاما فالمستثنى منه عام مخصوص
وهو ما عمومه مراد تناولا لا حكما لقرينة كالاستثناء واما العام الذي اريد به الخصوص فهو ما ليس
عمومه مرادا لا تناولا ولا احكاما وبما تقرر ينحل اشكال مشهور حاصله ان زيدا في قولك قام القوم الا
زيدا لا يخلو اما ان يكون داخلا في القوم او خارجا فان قلنا انه داخل في القوم والحال اننا
اتينا بالا لاخراجه بعد الدخول كان المعنى جاء زيد مع القوم ولم يجئ زيد فهذا تناقض وان
قلنا انه غير داخل في القوم فهو خلاف الاجماع لانهم اتفقوا على ان الاستثناء المتصل مخرج ومعلوم
انه لا يمكن اخراج الشيء الا بعد دخوله واحسن ما اجيب به عن الاشكال ما اشرنا اليه من ان زيدا
داخل في مفهوم القوم خارج عن حكمه فلا تناقض والحاصل ان مفهوم القوم شامل لزيد لكن
الحكم وهو القيام متعلق باسناده للقوم بعد اخراج المستثنى الذي هو زيد من القوم وان كان
الاسناد الى المستثنى قبل الاخراج منه ذكرا هذا كله في الاستثناء المتصل واما المنقطع فخارج عن
مفهوم المستثنى منه وحكمه معا **قوله** في بعض احواله وهي حالة النصب اي ان الذي يعد من المنصوبات
هو المستثنى في هذه الحالة واما في غيرها من الاحوال كالرفع والجر فليس داخلا في المنصوبات وان
اطلق عليه انه مستثنى **قوله** وادوات الاستثناء ثمانية منها حرفان وهما الا عند الجميع وحاشا عند سيـ
واسمان وهما غير وسوى بلغاتها وفعلان وهما ليس ويكون ومتردد بين الحرفية والفعلية وهما
خلا عند الجميع وعدا غير سيـ قاله في التوضيح **قوله** وللمستثنى بها احكام قال ابو حيان في شرح التسهيل
ولا يستوي في الادوات التي بمعنى الا الاستثناء المتصل والمنقطع فان الافعال التي يستثنى بها لا تقع
في الاستثناء المنقطع لا تقول ما في الدار احد خلا حمارا **قوله** تاما موجبا محصل ما ذكره من الصور
ثلاثة لانه اما ان يكون الكلام تاما موجبا او تاما ليس موجبا او ليس تاما ولا موجبا وبقي قسم رابع

وهي ان يكون موجبا غير تام واجاب الناصر الطبلاوي بان هذا القسم غير جائز عندهم في الاغلب
فلا يصح ان تقول قام الا زيد وذلك لان معنى هذا قام جميع الناس الا زيد وهو بعيد نعم ان استقام
المعنى جاز نحو قرأت الا يوم كذا اذ لا يبعد وقوع القراءة في جميع الايام الا اليوم المعين **قوله** بفتح الجيم
اسم مفعول اي مثبت احترازا عن مكسور الجيم فانه اسم فاعل صفة للمتكلم **قوله** فزيدا منصوب بالا وهو مذهب
ان الا نائبة عن استثنى كما ان حرف الندا نائب عن انادي ولان العامل ما به يتقوم المعنى وقد تقوم
هنا بالا وقال البصريون العامل في المستثنى هو الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا وقيل غير ذلك **قوله**
والمراد بالايجاب ان لا يتقدمه نفي ولا شبهه وهو النهي والاستفهام قال في شرح القطر ونعني بغير
الايجاب النهي والنفي والاستفهام مثال النفي قوله تعالى ما فعلوه الا قليل منهم قرا السبعة غير ابن عامر
بالرفع على الابدال من الواو فيما فعلوه وقرا ابن عامر وحده بالنصب على الاستثنا ومثال النهي قوله تعالى
ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك قرأ ابن عامر وابن كثير بالرفع على الابدال من احد وقرا الباقون
بالنصب على الاستثنا ومثال الاستفهام قوله تعالى ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون قرا الجميع بالرفع
على الابدال من الضمير في يقنط **قوله** والمنقطع بخلاف لم لا بد في المنقطع من علاقة بين المستثنى
والمستثنى منه فلا يقال قام القوم الا ثعبانا **قوله** بان تقدم عليه نفي او شبهه سواء كان النفي صريحا
نحو ما جاءني احد الا زيدا او مؤولا نحو ومن يغفر الذنوب الا الله اي لا يغفرها احد الا الله ومن النفي
المؤول قرأة بعض السلف فشربوا منه الا قليل بالرفع اي لم يتركوه بدليل ما قبله وهو فمن شرب منه فليس مني
قوله بدل بعض من كل ولم نحتج هنا للضمير الرابط بين البدل والمبدل منه لحصول الربط هنا لان الا
وما بعدها من تمام الكلام السابق عليها ولا يضر تباين المبدل منه والبدل في كون المبدل منه منفيا والبدل مثبتا
خلاف لثعلب **قوله** وعطف نسق عند الكوفيين ليس المراد انها دائما لعطف النسق عندهم كما قد يتوهم من ظاهر
قولهم لان الا عندهم من حروف العطف بل كونها عاطفة خاص بباب الاستثنا في مثل هذه الصورة **قوله** ما زاد
هذا المال الا النقص اي بالنصب على الاستثنا لا غير ولا يجوز رفعه على الابدال من الفاعل لانه لا يصح تسليط العامل عليه
اذ لا يقال زاد النقص بل يقال كثر النقص لما بين الزيادة التي هو النمو والنقصان من التضاد فالحجازيون
نصب المستثنى اي يوجبون نصبه
يوجبون النصب على الاستثنا ولا يجيزون فيه الاتباع اذ لا يصح فيه الابدال حقيقة لان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه
وعلل الرضي امتناع الابدال بان بدل الغلط غير موجود في فصيح كلام العرب يعني لو ابدل كان بدل غلط
وهو غير موجود في كلامهم **قوله** والتميميون يجوزون الاتباع هكذا في بعض النسخ وفي بعضها حرون
يجيزون وقوله الاتباع اي للمستثنى منه قال الناصر الطبلاوي وعليه حمل الزمخشري قوله تعالى قل لا يعلم
من في السموات والارض الغيب الا الله واطال في بيانه ولخصه بعض المفسرين بقوله الا الله رفع بدل
من من لانه فاعل تقديره لا يعلم الا الله الغيب في السموات والارض ولا يجوز جعل الا هنا استثنا متصلا

ولا

ولا يخفى ان هذا تخريج للتلاوة على وجه مرجوح لان الاتباع مرجوح عند التميميين فحرره
قوله اي في المتصل والمنقطع اي والمقسم انه من كلام تام غير موجب نحو ما قام الا زيدا القوم ومنه
قول الكميت • وما لي الا آل احمد شيعة • وما لي الا مذهب الحق مذهب • فان المتبوع وهو احد
اخر عن تابعه **قوله** وهو ما مررت بمثلك احد اذ الاصل ما مررت باحد مثلك فمثل صفة قبل
احد قدم عليه وقيل ما مررت بمثلك احد وصار المتبوع وهو احد تابعا فيعرب بدلا من مثل بدل
كل من كل او عطف بيان **قوله** برفع المستثنى اي وهو ابوك مع تقدمه على المستثنى منه الذي هو
ناصر فمحله بحسب الاصل وهو ما لي ناصر الا اباك اما الان في مثل هذا التركيب وهو ما لي الا ابوك ناصر
فهو استثناء مفرغ ولي خبر مقدم وابوك مبتدأ مؤخر وناصر بدل او عطف بيان والمستثنى منه محذوف
اي ما لي احد الا ابوك ناصر واعلم ان المقصود من هذا التركيب حصر الناصر في الاب وهو بعيد على جعل
ناصر بدلا من ابوك فالاولى ان يجعل ناصر صفة لاحد المحذوف وقد فصل بينهما بالا ومدخولها
او انه خبر مبتدأ محذوف والجملة مستأنفة استئنافا بيانيا لانه لما قال ما لي الا ابوك كانه قيل هذا
الاب دون غيره في اي شيء فقال هو ناصر افاده شيخنا **قوله** واما المستثنى بغير وسوى فهو
مجرور دائما اي بغير وسوى لا بالاضافة على الاصح من ان العامل في المضاف اليه هو المضاف
واصل غير صفة مفيدة لمغايرة ما بعدها لما قبلها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفات
دخل بوجه غير الذي دخل به وسوى في الاصل اسم للمكان المستوي ثم استعمل بمعنى المكان فقط
ثم بمعنى بدل نحو انت لي سوى عمرو اي بدله ثم بمعنى الاستثناء وما ذكره المصنف من ان سوى كغير
تبع فيه الزجاج وابن مالك حيث قالا سوى كغير معنى واعرابا ويؤيده اتاني سواك حكاه
الفراء والذي ذهب اليه س والجمهور انه ظرف بدليل وصل الموصول كجاء الذي سواك قالوا
ولا تخرج عن النصب على الظرفية الا في الشعر نحو قوله • ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا •
قال الناصر الطبلاوي ومعنى قول الجمهور بظرفيتها انها منصوبة في الحال الاستثناء نظرا لاصلها
من الظرفية والا ففي حالة الاستثناء ليس فيها شيء من معنى الظرفية لانها خرجت من معنى الظرفية
الى الاستثناء **قوله** ينصب غير اختلف في نصبها فقال ابن خروف انتصبت بما قبلها على الاستثناء كما انتصب
الاسم الذي بعد الا وجعل ذلك دليلا على ان النصب في قام القوم الا زيدا ليس بالا لان الا قد عدمت
مع غير مع وجود النصب وهذا مبني على مذهبه من ان الناصب للمستثنى هو الجملة قبلها فقط لا بتقويتها
ولا بالا فقط قال الفارسي ان غير منصوبة وفيها معنى الاستثناء وهي حال من المستثنى منه وصح ذلك لان
غير لا تتعرف بالاضافة وقيل على التشبيه بظرف المكان الجامع بينهما الابهام **تتمة** يجوز
في المعطوف على المستثنى على مراعاة اللفظ فيجر ومراعاة المعنى فينصب تقول قام القوم غير زيد

وعمرو وعمرا وما قام احد غير زيد وعمرو وعمرو وقال الشلوبين هو من باب التوهم ولا يجوز جر المعطوف على المستثنى بالا نحو قام القوم الا زيدا وعمرو وبجر عمرو واجازه بعضهم قاله الناصر **قوله** واسمها اي اسم ليس ولا يكون ضمير مستتر بل يبين انه الاستتار هنا واجب او جائز وقد صرح في خلا وعدا وحاشا بان الاستتار فيها واجب فهذا الصنيع ربما يوهم الفرق وليس كذلك اذ الحكم في الجميع وجوب الاستتار فكان الاولى ان يصرح هنا ايضا بان الاستتار واجب وقوله عائد على اسم الفاعل هذا غير مطرد اذ قد يتخلف في نحو القوم اخوتك ليس زيد ولا يكون زيد لانه لم يتقدم فيه فعل او شبهه ومحل ما ذكره ايضا اذا كان الفعل السابق مبنيا للفاعل فان كان مبنيا للمفعول عاد الضمير على اسم المفعول المفهوم من الفعل السابق نحو القوم ضربوا ليس زيدا ولا يكون زيدا اي ليس زيدا ولا يكون هو اي المضروب زيدا فلو عبر بالوصف لكان اشمل وقوله المفهوم من الفعل السابق الاولى زيادة او الوصف ليشمل نحو القوم ضاربوا ليس زيدا **قوله** قاموا ليس زيدا ولا يكون في موضع نصب على الحال ......

واما المستثنى بخلا هي في اصل الوضع فعل قاصر لانه يقال خلت الدار من كذا الا انه ضمن معنى جاوز حين جعل اداة استثناء فمن ثم كان المنصوب بها مفعولا به واما عدا وحاشا فانهما متعديان وان اتصل خلا وعدا وحاشا ضمير خطاب او غيبة نحو القوم حاشاك حاشاه جاز كون الضمير مجرورا وكونه منصوبا فان قلت حاشاي تعين الجر او حاشاني تعين النصب **قوله** ما لم تتقدم ما المصدرية على خلا وعدا لم يذكر تقدمها على حاشا لانه قليل ومنعه س في التسهيل وربما قيل ما حاشا اه ومنه قوله • رايت الناس ما حاشا قريشا • فانا نحن افضلهم فعالا • واعلم ان ما هنا وان كانت مصدرية الا انه لا يسبك مع ما بعدها بمصدر لانهما فعلان جامدان لا مصدر لهما فتنبه لهذه الدقيقة ومحل ما هذه وصلتها النصب اما على الظرفية بتقدير مضاف او على الحالية بالتاويل باسم الفاعل فمعنى قاموا وقت مجاوزتهم زيدا اي مجاوزين زيدا **قوله** ما لم يحكم بزيادة ما وهو شاذ لان ما اذا زيدت مع حرف الجر لا تتقدم عليه بل تتاخر نحو قوله تعالى فبما رحمة من الله لنت لهم والقائل بالجر مع دخول ما الكسائي والجرمي وابو علي نقل ذلك ابو حيان وقال معترضا على الجرمي ان الخفض عنه قياسا فهو فاسد لانه ليس من مواضع زيادتها وان حكى ذلك فهو شاذ وان قلت هلا جعلت ما زائدة مع النصب كما جعلت زائدة مع الخفض فالجواب ان دخول ما المصدرية على الفعل جائز منقاس وزيادة ما قبل الحرف لا ينقاس فكان حملها على ما ينقاس اولى **قوله** الحادي عشر اسم لا النافية للجنس اي النافية لبعض صفات الجنس واحكامه فاضافة نفي الجنس لادنى ملابسة وبيان ذلك انك اذا قلت لا رجل ضارب مثلا افادة لا نفي الضرب عن الرجل فالمنفي بها الضرب وهو بعض الاحكام اللاحقة للجنس واسناد النفي اليها مجاز من اسناد الشيء لآلته

لان

لان النافى حقيقة هو المتكلم والنفى فى لا هذه نص بخلاف التى تعمل عمل ليس فانها وان نفت الجنس ايضا فى نحو قوله تعز فلا شيئ على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا لكن نفيها له من قبيل الظاهر لكن لك اخذت لا العاملة عمل ان بنفى الجنس واشتهرت لا العاملة عمل ليس بالنافية للوحدة لما ان النفى فى العاملة عمل ان امكن ومن ثم قيل لها لا التبرئية وانما عملت هذه العمل المذكور لكونها اشبهت ان ووجه الشبه ان ان للمبالغة فى الاثبات ولا التبرئية للمبالغة فى النفى فلما توغلتا فى الطرفين تشابهتا فاعملت عملها **قوله** اذا كان مضافا فالتقييد لاسم لا اى ان اسم لا ان كان مضافا او شبيها بالمضاف يكون منصوبا لفظا فيدخل فى باب المنصوبات واما اذا كان اسمها مفردا فانه يكون منصوبا محلا هذا وقد كان الاولى له ترك هذا القيد لان المراد بالمنصوبات سابقا فى كلامه ما يشمل المنصوب لفظا او محلا فيدخل اسم لا بجميع اقسامه **قوله** او شبيها بالمضاف قيل ويسمى المطول والممطول من مطلت الحديدة اذا مددتها وانما يطول لاسم لا اذ اللفظ بالمعمول **قوله** فى العمل فيما بعده بيان لوجه شبهه بالمضاف واعترض عليه بان بيان وجه الشبه بما ذكر لا يشمل نحو لا ثلاثة وثلاثين لان المعطوف عليه ليس عاملا فى المعطوف وكذلك ما نعت بجملة نحو لا عظيما يرجى لكل عظيم غير الله والمنعوت بما يشبه الجملة من ظرف او جار ومجرور نحو لا حكيما عندك ولا فى الدار مقيم فان المنعوت ليس عاملا فى النعت وح فالاولى ان يحصل وجه الشبه **قوله** وهو ما اتصل به شيئ من تمام معناه وذلك لان المضاف يتصل به شيئ من تمامه وهو المضاف اليه وكذلك الشبيه به اتصل به شيئ من تمامه كالامثلة الآتية **تنبيه** سائر التوابع من البدل وعطف البيان والتاكيد لا يكون متبوعها شبيها بالمضاف **قوله** فيبنى على الفتح فى نحو لا رجل ولا رجال ما ذكره المص من بنا الاسم المفرد على الفتح هو مذهب الجمهور وذهب الزجاج والسيد الى ان الفتحة فيه اعرابية لكن حذف التنوين مع كونه معربا بالتثاقل بسبب التركيب مع عامله والصحيح ما قاله المص انه مبنى على الفتح لان حذف التنوين فى حالة الوصل من الاسم المنون من غير اضافة وبنا غير معهود واختلفا فى علة بنائه فقيل تركيبه مع عامله فى خمسة عشر فانه يبنى اتفاقا وقيل وهو الصحيح بنا لتضمنه من الاستغراقية لان قولك لا رجل نص فى نفى الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل فى الدار بالرفع والتنوين فانه ليس نصا فى الاستغراق بل ظاهر فيه فاذا ارادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا النكرة معنى من فبنوها وقالوا لا رجل وانما بنيت النكرة على ما نصبت به ليكون البنا على شيئ استحقته النكرة فى الاصل قبل البنا وانما لم يبن المضاف ولا الشبيه بالمضاف لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم الى ما يستحقه اصالة وهو الاعراب

واما فى الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم لا مانع لما اعطيت فانه من قبيل الشبيه بالمضاف فكان
القياس ان يقول مانعا بالنصب والتنوين نحو لا مارا بزيد وقد خرجه البغداديون بانه منصوب لكن
ترك فيه التنوين اجراء له مجرى المضاف وقال البصريون ان الجار والمجرور متعلق بخبر لا المحذوف
والتقدير لا مانع مانع لما اعطيته وح يكون من قبيل المفرد لا من قبيل الشبيه بالمضاف **قوله**
لا رجلين ومنه قوله • تعزوا لا بالعيش متعا • ولكن لورا د المنون تتابع • **قوله** نحو لا مسلمات
ومنه قوله • ان الشباب الذى مجد عواقبه • فيه تلذ ولا لذات للشيب • **قوله** وقد يفتح عند
ابى عثمان المازنى قال فى الخصايص انه لا يجوز فتحه بصرى الا ابو عثمان قال ابو حيان وتلخص
ان فى لا مسلمات اربع مذاهب احدها الكسر والتنوين وهو مذهب ابن خروف وقد سبقه الى
ذلك قوم من النحويين قاله ابن الدهان فى الغرة والثانى الكسر بلا تنوين وهو مذهب
الاكثرين والثالث الفتح وهو مذهب الفارسى والمازنى والرابع جواز الفتح والكسر من غير تنوين
وهو الصحيح اذ ورد به السماع **قوله** الثانى عشر المنادى هو اسم مفعول من نادى ينادى
فاسم الفاعل بكسر الدال واسم المفعول بفتحها فلذلك قال بفتح الدال **قوله** وهو
المطلوب اقباله اى توجهه للمنادى بكسر الدال وذلك التوجه بالوجه او بالقلب حقيقة
كان نحو يا زيد او حكما نحو قوله تعالى يا ارض ابلعى ماءك ويا سماء اقلعى فانهما نوديا تنزيلا
منزلة العاقل الذى يقبل ويتوجه كذا قالوا لكن قال شيخنا لا ينبغى ان يتجارى على المولى
على المولى تبارك وتعالى فيقال انه خاطب غير العاقل تنزيلا له منزلة العاقل وذلك لان العاقل وغيره
بالنسبة الى المولى سواء فيخاطب منهما كالاخر وكلاهما يمتثل ويقبل اقبال الاخر فالآية بمنزلة
يا زيد اضرب عمروا اذا كانا حاضرين عندك فالاقبال فيهما اقبال امتثال او كلامه ودخل فى
التعريف يا زيد لا تقبل فان اقباله مطلوب لسماع النهى ونهيه عن اقباله انما هو بعد
توجهه فاختلفت الجهات واما نحو يا الله فان المقصود فيه من النداء لازم التوجه وهو
الاجابة وخرج بالمطلوب اقباله المتفجع عليه نحو يا زيد اه فانه ليس مطلوب الاقبال اذا
دخل حرف الندا عليه لمجرد التفجع وفى كلام الرضى المتفجع عليه منادى على وجه التفجع فاذا
قلت يا زيد اه كانك قلت تعال فانا مشتاق اليك فعلى هذا لا يكون خارجا عن التعريف بل
هو من قبيل المنادى عند الرضى ومثله المستغاث **قوله** بحرف مخصوص متعلق بالمطلوب
وخرج بهذا القيد الطلب اقبال زيد وانا انادى زيدا او ادعوك ونحو ذلك فالمطلوب
اقباله هنا لا يسمى منادى لكون ذلك الطلب بحرف مخصوص وحروف الندا خمسة وهى
يا وايا وهيا واى والهمزة ويا ام الادوات وقد تعمل معكوسها وهو اى عملها فنودى بها كما

نودى

87

نودي بيا وبذلك الحريري فقال • وما العامل الذي يتصل اوله باخره • ويعمل معكوسه مثل عمله •
قوله اذا كان مضافا قيدا في كون المنادى منصوبا اما اذا لم يكن مضافا ولا شبيها به فهو منصوب محلا
وقد كان الاطلاق وترك هذا القيد ليدخل في كلامه المنصوب محلا كما علمت ان المنصوبات سابقا
ما يشمل المنصوب لفظا ومحلا وتقديرا **قوله** وهو ما عمل فيما بعده فيه قصور كما تقدم فالاولى ان يقول
هو اسم يجيئ بعده شيئ من تمامه اما معمولا له نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد او معطوفا
عليه عطف نسق على ان يكون المتعاطفين اسما لشيئ واحد نحو يا ثلاثة وثلاثين لان المجموع اسم لعدد
معين او نعت نحو يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل وكقوله • اعبدا حلى في شعبى غريبا • وقوله • ايا
نخلة من ذات عرق • عليك ورحمة الله السلام • فكل هذا مضاف للمضاف **قوله** يا حسنا وجهه يا حرف ندا
وحسنا منادى منصوب وهو صفة مشبهة ووجهه فاعل والها مضاف اليه **قوله** يا طالعا جبلا فطالعا منادى
وهو اسم فاعل وفاعله الضمير المستتر فيه جوازا وجبلا مفعول **قوله** بخافض متعلق به فيه تسامح والاولى
ان يقول او خفض ما بعده بخافض يتعلق هو واياه به اي المنادى **قوله** نحو يا رفيقا بالعباد رفيق من امثلة
المبالغة المحولة عن اسم الفاعل اي كثير الرفق اي اللطف بمعنى الاحسان **قوله** نحو قول الاعمى التقييد بالاعمى
للتوضيح لظهور عدم القصد منه والا فقد يكون عدم القصد ايضا من البصير **قوله** يا غافلا والموت يطلبه هذا شطر
بيت من بحر الكامل احد العروضة مضمر الاجزا ويصح ان يكون من بحر السريع عروضة مجولة مكشوفة والظاهر انه
مجرد تمثيل لم يقصد به الشعر بل اتفق اتزانه ومثله لا يسمى شعرا وان وافق الموازين كما بيناه في حواشي شيخ الاسلام
على الخزرجية نسال الله سبحانه وتعالى ان يجمعنا بها وبتتمة مؤلفاتنا **قوله** لان الاعمى والواعظ علة لمحذوف اي وانما
كان ما ذكر من قبيل النكرة غير المقصودة لان الخ **قوله** اي ليس مضافا ولا شبهه ومثله النكرة المقصودة فانها
ايضا ليست منصوبة اي اذا لم يكن المنادى واحدا من هذه الثلاثة فانه يبنى على ما يرفع به ويكون منصوب المحل **قوله**
نحو يا زيد ويا هندان لانهما يعربان بالضمة رفعا فهو منادى فيبنى على الضم في محل نصب وحكمة بنا المنادى
المفرد سوا كان علما او نكرة شبهه بالحرف في المعنى لانه وقع موقع الكاف الاسمية المشبهة للكاف الحرفية التي هي
كاف الخطاب لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك وكان البنا على حركة لان لم اصلا في الاعراب
وكانت خصوص الضمة فرقا بين حركة المنادى المبني وبين حركة المعرب نحو يا قوم ويا قومنا واما المضاف والشبيه
به فلم يبنيا لان الاضافة وشبهها عارضة موجب البنا والحقتهما لاصلهما وهو الاعراب ولم تبن النكرة
غير المقصودة لكونها لم تقع موقع الكاف واختلف في العامل في المنادى فقال س فعل مقدر واصل يا زيد ادعو
زيدا فحذف الفعل لزوما لكثرة الاستعمال ودلالة حرف الندا عليه وذهب المبرد الى ان الناصب حرف الندا
لسده مسد الفعل وعلى كلا المذهبين فيا زيد كلام تام اما على مذهب س فجزءا الكلام مقدران وهما الفعل
والفاعل وعلى كلام المبرد فحرف الندا سد مسد الجزئين وهو الفعل والفاعل المقدر قال الناصر ولا مانع من

دعوى من سد حرف الندا مسد الجزئين وذهب الكسائي والرياشي الى ان ضمة يا زيد ونحوه ضمة اعراب ونقلها الاعرابي عن الكوفيين **تنبيه** لو قلت يا ضارب مبنيه على الضم ولا نظر الى الضمير المسكن فيه ولو قلت يا ضارب وزيد فان قدرت زيدا معطوفا على ضارب بنيت ضارب ايضا وان قدرته على الضمير نصبت ضاربا لعمله في زيد بواسطة الحرف فيكون من قبيل الشبيه بالمضاف ولذا وجب نصب مشتركا في قولك يا مشتركا وزيد عطف على الضمير لعدم استغنائه بواحد لان الاشتراك يقتضي التعدد **قوله** نحو يا زيدان ويا اثنا عشر لانهما يرفعان بالالف فان قلت ان العلم اذا ثني او جمع وجب دخول ال عليه فلا تقول يا زيدان وزيدون بل الزيدان والزيدون كما تقدم فلم صح يا زيدان ويا زيدون بدون ال والجواب ان يا قائمة مقام ال فهي في حكمها في افادة التعريف فلو اتى بال هنا لزم اجتماع اداة التعريف وهو يا وال على معرف واحد **قوله** في افادة التعيين بيان لاجرا النكرة مجرى العلم والمعنى ان النكرة المقصودة لما اشبهت المنادى المفرد العلم في افادة التعيين بنيت على الضم كما بني العلم قال في الضو المنادى المعرفة على ضربين احدهما ما كان معرفة قبل الندا نحو يا زيد والثاني ما تعرف بالندا نحو يا رجل فانه لم يكن قبل الندا معرفة فانما تعرف من حيث انك اقبلت على واحد من الجنس وخصصته فجرى مجرى ان تقول الرجل بلام التعريف قاصدا واحدا بعينه ثم اختلف اصحابنا في ان العلم هل يكون باقيا على علميته بعد الندا ام لا فذهب الاكثرون الى نكر وجعل جنسا نحو زيد من الزيدين كما يقال رجل من الرجال ثم خص بالندا من بين الجنس والا كان جمعا بين التعريفين وهو ممتنع ويدل عليه امتناع قولهم يا الرجل وذهب اخرون الى ان العلمية باقية بعد الندا واجتماع التعريفين انما يمتنع اذا كان بعلامة لفظية كحرف الندا واللام ويعضد هذا المذهب انهم جمعوا بين الندا واسم الاشارة نحو يا هذا مع ان اسم الاشارة لا يقبل التنكير والبحث مستقصى في المفتاح **قوله** ما لم توصف اي النكرة المقصودة وهذا مرتبط في قوله فانها تبنى على الضم وقيد له يعني ان محل بنا النكرة المقصودة على الضم اذا لم توصف اما اذا وصفت بجملة كالمثال الذي في المصنف او مثلها وهو الظرف كقولك يا عظيما عند الناس والجار والمجرور نحو يا عظيما في الناس **قوله** يا عظيما يرجى لكل عظيم شطر بيت من بحر الخفيف وعظيم فصيل من امثلة المبالغة **قوله** لامن الملحق به وذلك لان ما اتصل بها معمول لها واما توجيه الضم المرجوح فبتقدير ان جملة يرجى لكل عظيم نعت لها عظيم بعد الندا لا قبله فيكون من قبيل وصف المنادى لامن به الموصوف ووجه مرجوحيته انه يلزم عليه نعت المعرفة بالجملة وهو مخالف لقاعدة الجمل بعد المعارف احوال لاصفات ولعل هذا هو الحامل لابن هشام على ما قاله **قوله** الثالث عشر خبر كاد واسم فاعل المقاربة مصدر قارب فالمفاعلة ليست مرادة بقرينة قوله الاتي ما وضع للدلالة على قرب الخبر **قوله** وهو من باب تسمية الكل باسم جزئه وذلك لان معنى المقاربة موجودة في بعضها وذلك البعض

مصطفى

جزء من تلك الافعال فاطلق على بعضها افعال المقاربة هذا توجيه كلامه وانت خبير بان تسمية
الكل باسم الجزء عبارة عن اطلاق اسم الجزء على ما تركب منه وذلك كاطلاق الرقبة في قوله
تعالى فتحرير رقبة على مجموع ذات الرقيق واطلاق العين على الجاسوس وكاطلاق لفظة كلمة
على الكلام الذي هو عبارة عما تركب من الكلمة واما تسمية الاشياء المجتمعة من غير تركيب باسم
بعضها فيسمى تغليبا كالعمرين في ابي بكر وعمر والقمرين في شمس وقمر وما نحن فيه من هذا القبيل
قوله وحقيقة الحال بيان لوجه كون اطلاق افعال المقاربة عليها مجازا اي وانما كان
تسميتها بذلك مجازا لان حقيقة الحال وال عوض عن المضاف اليه اي حقيقة حالها اي
الحال الثابتة لها في نفس الامر انها كلها ليست مفيدة للمقاربة بل هي اقسام ثلاثة وتقسيمها
للاقسام الثلاثة هو مختار ابن مالك واما ابن الحاجب فانه عرف هذه الافعال بقوله ما وضع
لدنو الخبر رجاء وحصولا او اخذا فيه فظاهر هذا التعريف ان افعال الباب كلها للمقاربة لكن قسم
منها لمقاربة الخبر رجاء نحو عسى وقسم لمقاربة حصوله نحو كاد وقسم لمقاربته اخذا فيه نحو جعل
وطفق وح لا يكون في تسميتها افعال مقاربة تجوز قوله على قرب الخبر اي قرب حصوله
والخبر بمعنى المخبر به وفي قوله للدلالة تجوز لانه انما وضع لقرب الخبر لا للدلالة عليه اذ هي
امر عارض للموضوع له لا موضوع واجيب بصحة ان تكون اللام للغاية لا لاصل الوضع اي ما
وضع لاجل الدلالة على قرب الخبر فح لا يقتضي كلامه ان الموضوع له الدلالة على قرب الخبر
قوله كاد وهي اشهر تلك الافعال ومن ثم بدا بها ويأتي منها المضارع واسم الفاعل نحو كارب
ولم يجئ منها المصدر قوله واوشك وجاء منها المضارع وهو يوشك وهو اكثر استعمالا من ماضيها
واسم الفاعل موشك وعلى المصدر منها وهو ايشاك قوله وما وضع للدلالة على رجائه واضافة
رجا للضمير من اضافة المصدر الى مفعوله اي رجا المتكلم له اي للخبر والمراد بالرجا هنا الاشفاق
قوله حرى بفتح الراء وقد تكسر ولم يتصرف قال ابن هشام في شرح الشذور ولم اعرف من ذكر حرى من
النحويين غير ابن مالك وتوهم ابو حيان انه غلط فيها والما حرى بالتنوين اسما لا فعلا وابو حيان معذور
بل ذكرها اصحاب كتب الافعال من اللغويين كالسرقسطي وابن طريف وانشد عليها شعرا قوله وعسى
وتتصرف تصرفا ناقصا فقد جاء منها المضارع وهو يعسى ويعسوا وليس لها مصدر قوله وما وضع
للدلالة على الشروع فيه يقال فيه ما يقال في نظيره من ان لام الدلالة للتعليل لا صلة لوضع والضمير
المجرور في يعود على الخبر ومعنى الشروع في الخبر التلبس باول اجزائه فاذا قلت انشأ زيد يقرأ معناه انه
يلبس باول اجزاء القراءة وقس عليه نظائره قوله وطفق بفتح الفاء وكسرها وقد جاء منه المضارع
بفتح الفاء او كسرها فهو من باب ضرب يضرب او علم يعلم ولم يجئ منه اسم الفاعل وجاء منه المصدر

على طفق على انه من باب ضرب **قوله** وعلق بكسر اللام كقوله • اراك علقت تظلم من اجرنا • وظلم
الجار اذلال المجير **قوله** وجعل وقد جاء منه المضارع وهو يجعل ولم يجيء منه اسم الفاعل ولا مصدر **قوله**
وهب كقوله • هب الوم القلب فى طاعة الهوى • فلج كانى كنت باللوم مغريا • وقوله وهب بالتشديد
احترازا عن هب بالسكون التى من اخوات ظن مما ينصب المبتدا والخبر على انهما مفعولين لها وشاهده
• فقلت اجرنى ابا مالك • والا فهبنى امرأ هالكا • فان اليا مفعول اول لهب وامرأ مفعول ثانى
وهالكا صفته **قوله** وكلها اى هذه الافعال باقسامها الثلاثة يجب كونه جملة فعلية فعلها مضارع
ولابد ان يكون ذلك المضارع رافعا لضمير الاسم ولا يجوز ان يرفع السببى الا بعد عسى خاصة كقولك
وما عسى الحجاج ان يبلغ جهده على رواية الرفع ثم اشترط هذين الشرطين فى الخبر اعنى كونه جملة فعلية
وكون الفعل مضارعا باعتبار الغالب والا فقد يكون خبرها مفردا كقوله • فابت الى فهم وما كدت ايبا
• وكم مثلها فارقتها وهى تصفر • وكذلك غير عسى كقوله • اكثرت فى العذل ملحا دائما • لا تكثرن انى
عسيت صائما • وقد يقع خبر جعل جملة كقوله • وقد جعلت قلوص بنى زياد • من الاكوار مربعها قريب •
وجملة ماضوية كقول ابن عباس رضي الله عنه فجعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج ارسل رسولا
فان جملة ارسل رسولا خبر جعل وهى جملة ماضوية وقد يحذف الخبر كقوله تعالى فطفق مسحا اى
يمسح مسحا فاسم طفق ضمير مستتر جوازا تقديره هو ومسحا مفعول مطلق لعامل محذوف وهو
يمسح وجملة يمسح خبر طفق **قوله** وكذا الباقى الباقى خبر مبتدا مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الياء
منع من ظهورها الثقل وكذا مركب من كاف التشبيه واسم الاشارة فالكاف جارة وذا مبنى على
السكون فى محل جر والجار والمجرور خبر مقدم والمشار اليه واعراب المثال المتقدم اى والباقى تشبيه
لهذا المثال فى اعرابه فهو مقيس عليه كقوله • كرب القلب من جواه يذوب • حين قال الوشاة هند
غضوب • وقوله • ولو سئل الناس التراب لاوشكوا • اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا • وتقول
حرى زيد ان يقوم واخلولقت السماء ان تمطر وقول الشاعر • عسى الكرب الذى امسيت فيه •
يكون وراءه فرج قريب • وانشأ زيد ينظم وطفقا يخصفان فالالف ضمير التثنية اسم طفق
مبنى على السكون فى محل رفع ويخصفان مضارع مرفوع بثبوت النون والالف فاعل والجملة فى
محل نصب خبر طفقا وعلق زيد يسمع وجعل زيد يعدل واخذ يتكلم وقام بكر ينشد وهب
زيد يفصل واعراب هذه الامثلة واضح فلا نطيل بذكره **قوله** فيمتنع مع افعال الشروع
لان هذه الافعال للحال وان للاستقبال وبينهما تناف **قوله** ويجب مع حرى الخ هاهنا بحث
وهو ان الاخبار بما اقترن بان المصدرية يؤدى الى الاخبار بالحدث من الذات وذلك لانك
اذا قلت عسى زيد ان يقوم مثلا يختل المعنى بعد التاويل بالمصدر عسى زيد القيام فيكون

الاصل

الاصل زيد القيام وهو فاسد لان زيدا ليس نفس القيام بل القيام وصف له واجيب بانه من
من قبيل الاخبار بالمصدر للمبالغة على حد زيد عدل او فى الكلام مضاف محذوف يقدر قبل الاسم كان
يقال عسى حال زيد او قبل الخبر كان يقال عسى زيد صاحب ان يقوم فآل الامر الى انه يصير الاصل هكذا
حال زيد القيام بناء على التاويل الاول وزيد صاحب القيام على الثانى وهذا الاخبار صحيح واما
الجواب بان ان زائدة فغير مرضى لانها عملت النصب والزائد لا يعمل وبحث فيه ايضا بان فى كلام المص
تناف لانه صرح بان هذه الافعال يجب ان تكون جملة ثم قال ان خبر بعض هذه الافعال قد يقترن بان
المصدرية ومعلوم بان الخبر اذا اقترن بان المصدرية يكون فى قوة المفرد وليس جملة فان الحرف
المصدرى يخرج ما اقترن به عن الجملة الى الافراد فلو قال ويشترط فى خبر هذه الافعال ان يكون
فعلا مضارعا لكان اخصر واولى لسلامته من ورود هذا الاعتراض عليه **قوله** ويغلب مع عسى
كقوله تعالى عسى الله ان يكف باس الذين كفروا فهل عسيتم ان توليتم ان تفسدوا فى الارض ونحو
ذلك ومن القليل قوله • عسى الكرب الذى امسيت فيه • يكون وراءه فرج قريب • فان يكون خبر
عسى ولم يقترن بان والكرب اسمها والموصول صفته وجملة امسيت فيه صلته قال بعضهم وكان
القياس وجوب اقتران خبر عسى بان ومن ثم ذهب جمهور البصريين الى ان حذفها بعد عسى ضرورة
وظاهر كلام س انه لا يختص بالشعر **قوله** واوشك والغالب فى خبرها ان يقترن بان كقوله • • •
ولو سئل الناس التراب لاوشكوا • اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا • ويقل مجيئها مجردة كقوله
من التصريح • يوشك من فر من منيته • فى بعض غراته يوافقها • ونقل فى التصريح عن الشلوبين ان خبر
اوشك لا يجب اقترانه بان الا ان جعلت للترجى كعسى واما ان جعلت للمقاربة ككاد فلا ويقل
مع كاد وكرب قال الناصر الطبلاوى واذا اقترنت كاد وكرب واوشك بان فهى بتقدير حرف الجر
اى كاد وكرب فى ان يقوم واوشك فى ان يقرا ثم حذف حرف الجر على القياس واوجبوا هنا
حذفه لكثرة الاستعمال **قوله** الرابع عشر خبر ما الحجازية نسبة لاهل الحجاز لانهم هم الذين نطقوا
بها عاملة عمل ليس فرفعوا بها الاسم ونصبوا الخبر وبلغتهم جاء التنزيل قال تعالى ما هن امهاتهم
ما هذا بشرا ونحو ذلك ووصف ما بالحجازية احترازا من ما التميمية اى التى نطق بها بنو تميم
مهملة ليست عاملة فيقال على لغتهم ما زيد قائم ما نافية حجازية تعمل عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر
وزيد اسمها وقائم خبرها وانشد على لسان بنى تميم • ومهفهف الاعطاف قلت له انتسب • • •
فاجاب ما قتل المحب حرام • برفع الجزئين اى انا تميم لا حجازى قال الاصمعى ان ما لم تجئ فى
الشعر الا على لغة بنى تميم اى ما خلا ابيات قليلة وانما اعملت ما النافية عمل ليس لقوة شبهها
بها فى نفى الحال والدخول على المعارف والنكرات وفى دخول الباء فى خبرها فهذه اوجه ثلاثة

اشتركت مع ليس فيها **قوله** وانما تعمل هذا العمل بشروط اي اربعة ذكر المصنف منها ثلاثة وبقي
شرط رابع وهو ان لا يتقدم معمول خبرها على اسمها فان تقدم نحو قوله • وما كل من وافى منى انا عارف
بطل عملها وجوبا لضعفها في العمل فلا يتصرف في معمول خبرها بالتقديم الا اذا كان المعمول ظرفا او جارا
او مجرورا نحو ما عندك زيد مقيما وما بي انت معينا وذلك لانهم توسعوا في الجار والمجرور والظرف
ما لم يتوسع في غيرها **قوله** ما ان زيدا ذاهب ومثله قول الشاعر • بني غدانة ما ان انتم ذهب • ولا صريف
ولكن انتم الخذف • وروي ما ان انتم ذاهبا بالنصب وخرج على ان نافية مؤكدة لها وليست زائدة
وانما بطل عملها اذا اقترنت بها ان لانها محمولة على ليس وليس لا يقترن اسمها بان فبعدت عن شابهها
لليس ولوجود الفاصل بينها وبين معمولها ولان الزائدة في صورة ان النافية فكان النفي انتقض لان
نفي النفي ايجاب **قوله** ما في الدار رجل ومثلهم قولهم ما مسي من عتب وتمثيل المصنف بهذا المثال اشارة
الى ان عملها يبطل اذا تقدم الخبر مطلقا ولو جارا او مجرورا وذهب الفرا وابن عصفور الى جواز تقدم
الخبر اذا كان ظرفا او جارا او مجرورا فلا يبطل عملها عندهما قال الربعي انه القياس لبقاء معنى النفي
خصوصا وقد توسعوا في الظروف والمجرورات **قوله** ليس الا الطيب الا المسك بالرفع فليس مهملة
والطيب مبتدا والا اداة حصر والمسك خبر الطيب قال في التسهيل ورفع ما بعد الا في نحو ليس الطيب
الا المسك لغة تميم واما لغة اهل الحجاز فهو النصب كما نقله ابو عمرو ابن العلا وهذه المسالة جرت
بين ابي عمرو وعيسى ابن عمر والثقفي وابو عمرو ابن العلى كان عيسى ينكر الرفع وابو عمرو يجيزه فاجتمعا
فقال له عيسى في ذلك فقال له ابو عمرو نمت يا عمرو وادلج الناس ليس حجازي الا وهو ينصب
ولا تميمي الا وهو يرفع ثم وجه ابو عمرو خلفا الاحمر وابا محمد اليزيدي الى بعض الحجازيين
وجهدا ان يلقناه النصب فلم يفعل ثم رجعا واخبرا بذلك عيسى وابا عمرو فاخرج [illegible]
بقي مما يعمل عمل ليس لا النافية للوحدة فانها تعمل عمل ليس عمل الحجازيين ايضا لكن عملها خاص بالشعر
ويشترط تذكير معمولها نحو قوله • تعز فلا شيء على الارض باقيا • ولا وزر مما قضى الله واقيا •
قوله ومثله لات فانها تعمل عمل ليس ونص س على انها لا تعمل في الحين فاخذ بعضهم بظاهره فقصرها
على الحين لكنه في الشذور انها تعمل في الحين بكثرة وفي الساعة والاوان بقلة ولا يجمع في الكلام بين
اسمها وخبرها لضعفها في العمل والغالب في حذف اسمها نحو قوله تعالى ولات حين مناص اي ليس
الحين حين فرار ومن غير الغالب حذف الخبر وبقا الاسم وعليه قرئ شاذ ولات حين مناص برفع
حين وكذا يعمل عمل ليس وهي ان النافية وهي لغة العالية وقول بعضهم ان احد خيرا من احد الا
بالعافية وقول الشاعر • ان هو مستوليا على احد • الا على اضعف المجانين • واعمالها نادر في الاوضح
تبعا لابن مالك بل ذكر الفرا واكثر البصريين المنع **قوله** الا البدل استثنا البدل من بين التوابع مبني
على

على ما ذهب اليه الاخفش والفارسي والرماني واكثر المتاخرين انهم قالوا ان العامل في البدل ليس هو العامل في المبدل منه بل عامل مقدر مماثل لعامل المبدل منه واستدلوا على ذلك بالسماع والقياس اما السماع فنحو قوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة فقد اعيد الجار في البدل وهو لبيوتهم وغير ذلك من الآي والاشعار واما القياس فلان البدل مستقل ومقصود بالذكر ولذا لم تشترط مطابقته للمبدل منه تعريفا وتنكيرا ومذهب سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري وابن الحاجب ان العامل فيه هو العامل في المبدل منه اذ المتبوع في حكم الطرح فكان عامل الاول مباشرا للثاني وقد رد الرضي استدلال الاولين كما نقله الناصر الطبلاوي في الشرح **قوله** السادس عشر الفعل المضارع الخ تقييد المصنف المضارع بعدم اتصال النونين به ليكون الاعراب لفظيا ظاهرا اما اذا اتصلت به نون النسوة او نون التوكيد فانه يكون مبنيا فاذا دخل عليه ناصب او جازم كان اعرابه محليا وقد علمت ان المراد من المنصوبات في كلامه سابقا ما يشمل المنصوب لفظا او تقديرا او محلا فتدبر **قوله** ونواصبه المتفق عليها الخ فيه نظر اذ ذهب الزجاج والفارسي الى ان النصب بعد اذن بان مضمرة وذهب الاخفش الى ان كي في جميع استعمالاتها حرف جر وانتصاب الفعل بعدها بان مضمرة **قوله** ان بفتح الهمزة وسكون النون احترازا عن ان بكسر الهمزة فانها من الجوازم وعنها بكسر الهمزة او مع فتحها مع تشديد النون فيهما فانهما ناسخة تنصب الاسم وترفع الخبر فالمراد بها هنا ان المصدرية وانما لم يقيدها بالمصدرية لانها المتبادرة عند الاطلاق فخرجت ان المفسرة وهي التي سبقت بجملة فيها معنى القول دون حروفه وتاخر عنها جملة ولم تقترن ان بجار لا لفظا ولا تقديرا نحو قوله تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه في التابوت وخرجت الزائدة وهي التالية لما نحو قوله تعالى فلما ان جاء البشير والواقعة بعد الكاف ومجرورها كقوله كان ظبية تعطو الى وارق السلم او بين القسم ولو نحو ان لو اقسم الله لو ياتي زيد لاكرمته وكيف ان الناصبة مصدرية لانها تسبك مع مدخولها بمصدر نحو عجبت من ان تقوم اي من قيامك ثم محل كونها ناصبة اذا لم يفصل بينها وبين الفعل السين فان فصلت السين بينها وبين فعلها نحو قوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى فان ان مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشان وجملة لا سيكون الخ في محل رفع خبرها ولن هي حرف يفيد النفي والاستقبال محدودا كان نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى او غير محدود نحو ان الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذبابا وقد زعم الزمخشري ان لن تفيد توكيد النفي وتابيده فقولك لن افعل كقولك لا افعله ابدا ومنه قوله تعالى لن يخلقوا ذبابا وقد زاد الزمخشري بما لا يسع المقام ذكره قال الناصر الطبلاوي وقد وافقه على التابيد جماعة

بل قال بعضهم ان منعه مكابرة **قوله** واذن هي حرف بسيط عند الجمهور وقيل حرف مركب من
اذ وان نقلت حركة الهمزة الى الذال ثم حذفت الهمزة وقيل من اذا وان فحذفت همزة ان ثم الف
اذا لالتقاء الساكنين قال الرضي والذي يلوح لي ويغلب على ظني ان اصلها اذ حذفت الجملة
المضاف اليها وعوض عنها التنوين لما قصد جعله صالحا لجميع الازمنة بعد ما كان مختصا بالماضي
واختلف هل ترسم بالنون او بالالف فذهب المبرد انها ترسم نونا حتى انه قال اشتهي ان اكوى يد من
يكتبها بالالف لانها مثل ان ولن وقيل ترسم الفا مطلقا وقيل ان نصبت رسمت بالالف وان اهملت
رسمت بالنون للفرق بينها وبين اذا الظرفية لئلا يقع الالتباس وهي حرف جواب وجزاء عند سيبويه
فقال الشلوبين هي كذلك في كل موضع وقال الفارسي في الاكثر كقولك لمن قال ازورك اذن اكرمك
فقد اجبته وجعلته اكرامه جزاء زيارته ان زرتني اكرمتك وقد تمحض للجواب بدليل انه يقال احبك
فتقول اذن اظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا اذ الشرط والجزاء كما قال الرضي اما في المستقبل او في الماضي
ولا مدخل للجزاء في الحال **قوله** فلانها تخلص المضارع للاستقبال اي تعين زمان المضارع الذي
دخلت للاستقبال بعد ان كان محتملا له وللحال اما لانه مشترك بينهما على ما ذهب اليه السيد او انه
حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال كما ذهب اليه الرضي قال السيوطي وهو المختار عندي فعلى كل من
القولين تكون ان قرينة على ان المراد بالمضارع الاستقبال سواء كان مشتركا او حقيقة او
مجازا وذلك لاحتياج كل من المشترك الحقيقة والمجاز للقرينة لان القرينة في المشترك
لتعيين المعنى المراد وفي المجاز لمنع ارادة المعنى الحقيقي **قوله** وتقول فعل مضارع منصوب الخ
والنصب بها اتفاق البصريين وبما جزمت ومنه قول الشاعر ؞ اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا
تعالوا الى ان يأتنا الصيد نحطب ؞ وقد تهمل برفع المضارع بعدها ومنه قول الشاعر ؞ ان تقرآن
على اسماء ويحكما ؞ مني السلام وان لا تشعرا احدا ؞ ومنه ايضا قراءة ابي محيصن لمن اراد ان يتم
الرضاعة بضم الميم **قوله** لن حرف نفي الخ وبرح فعل مضارع وهو من اخوات كان يرفع
الاسم وينصب الخبر اسمه ضمير مستتر وجوبا تقديره نحن وعاكفين خبره منصوب بالياء لانه جمع
مذكر سالم وعليه جار ومجرور متعلق بعاكفين وحتى حرف غاية وجر ويرجع منصوب بان مضمرة
وجوبا بعد حتى والينا متعلق بيرجع وموسى فاعل يرجع وقد تجزم لن ومنه قول الشاعر ؞ فلن
يحل للعينين بعدك منظر ؞ فان يحل فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف الواو والضمة
قبلها دليل عليها ولا يضر فصله بالقسم نحو قوله ؞ اذن والله نرميهم بحرب ؞ يشيب الطفل من قبل المشيب ؞
وذلك لان القسم هي للتاكيد فلا يمنع النصب كما لا يمنع الجر في قولهم ان الشاة فتسمع والله صوت
ربها ومثل الفصل بالقسم الفصل بلا نحو اذن لا اكرمك لان النافي كالجزء من المنفي وكذلك

الذا نحو اذا ايا زيد اكرمك وقد اجاز ابن عصفور الفصل بالظرف والجار والمجرور كما اشير لذلك
في قول بعضهم • اعمل اذا اذا اتتك اولا • وسقت فعلا بعدها مستقبلا • واحذر اذا اعملتها
ان تفصلا • الا بحلف او نداء او بلا • وافصل بظرف او بمجرور على • راي ابن عصفور
رايس النبلا • ولو وقعت اذا بعد الفاء والواو جاز اعمالها نظرا لكون ما بعد العاطف جملة مستانفة
والغاؤها نظرا لتقدم حرف العطف وهو الاكثر نحو واذا لا يلبثون خلفك الا قليلا فاذا لا يأتون
الناس نقيرا وقرا شاذ بالنصب فيهما **قوله** اي لعدم اسائكم العدم تفسير للا والاساة تعبير للمصدر
المنسبك من كي مع الفعل قال الناصر وفي كون مصدر تاسو الاساة نظر بل الظاهر انه الاسى اي الحزن
اذ المعنى لكي لا تحزنوا وفي القاموس ايست عليه كرضيت ايسا اي حزنت فتامل **قوله** تقدم لام
التعليل عليها قال الشهاب عميرة ان قلت فلو فرض في هذه الحالة النطق بان بعدها نحو لكي ان تقضيني
قلت هي بدل من كي لان كي بعد اللام بمعنى ان وهنا كما ان اللام بعد كي التعليلية في نحو قولك
لتقضيني بدل من كي واعترضه الشيخ محمد الشوبري كما نقله من خطه بان ارادة البدل الذي هو
احد التوابع فيه نظر لانه لم يدخل في الحروف وان اراد العوض فيه الجمع بينه وبين معوضه
فليتامل **قوله** وتضمر ان الخ هذا مذهب البصريين وخالف الكوفيون فذهبوا الى ان الاربعة
الاول ناصبة بنفسها ايضا فان قلت قوله هنا وتضمر ان بعد اربعة من حروف الجر مخالف
لقوله في شرح الاجرومية اذ ان تضمر بعد ثلاثة من حروف الجر وهي اللام وكي التعليليه وحتى
والجواب انه لا مخالفة لان قوله هناك وهي اللام شامل للام التعليل والجحود **قوله** فلام التعليل
وتسمى ايضا هذه اللام لام كي لدخولها عليها ولكونها بمعناها في بعض الاحوال هذا ولو اطلق
المص اللام عن التقييد بكونها للتعليل لكان اخصر واشمل ليدخل لام العاقبة كقوله تعالى
فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا فان اللام هنا ليست للتعليل لانهم لم يلتقطوه
لذلك بل ليكون لهم قرة عين فكانت عاقبته ان صارت لهم عدوا وحزنا ولتدخل اللام الزائدة
ويقال لها المؤكدة كقوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس يريدون ليطفؤا نور الله
بافواههم وامرنا لنسلم لرب العالمين وقد يقال اراد المص بلام التعليل ما يشمل هذين بنوع من
التاويل **قوله** وحتى هي بمعنى الى ان كان مجرور ربما اسما صريحا نحو حتى مطلع الفجر فان كان
مؤولا من ان والفعل فتارة تكون بمعنى الى وذلك ان كان ما بعدها غاية لما قبلها كمثال المص وتارة
تكون بمعنى كي وذلك اذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو اسلم حتى تدخل الجنة ويحتمل قوله تعالى
فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى امر الله **قوله** بالنسبة الى ما قبلها سواء كان مستقبلا بالنسبة الى
زمن التكلم اولا فالاول كقوله تعالى حتى يرجع الينا موسى فان رجوع موسى عليه السلام مستقبل

بالنسبة الى الامرين جميعا اعني زمن التكلم وما قبل حتى وهو ملازمتهم العكوف على عبادة العجل والثا
كقوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول فان قول الرسول مستقبل بالنظر الى الزلزال لا بالنظر الى
زمن الاخبار فان الله تعالى قص علينا ذلك بعد ما وقع فان لم يكن الفعل بعد حتى مستقبل باحد الاعتبا
امتنع اضمار ان وتعين الرفع كقولك سرت حتى ادخلها اذا قلت ذلك وانت في حالة الدخول
اختها في الجزم المراد بالاخت هنا النظير ففيه مجاز بطريق الاستعارة التصريحية تقدم لك تقديره
في نظائره وقوله في الجزم بيان لوجه الشبه اوانها اختها في الدلالة على النفي واختلف في لما هذه فقيل
مركبة من لم الجازمة وما الزائدة كما زيدت في ايما وقيل هي بسيطة **قوله** فيقرر الكلام مهما قال الرضي
ومعنى التقرير الجاء المخاطب الى الاقرار بامر يعرفه كقوله تعالى الم نربك فينا وليدا وقوله الم نشرح
لك صدرك **قوله** فالحرف ان وهي تقتضي الربط من غير اشعار بزمن ولا شخص ولا مكان
ولا حال ومثلها اذما كما سياتي وهما موضوعان لمجرد الدلالة بخلاف بقية مجرد الادوات كما استعمله
وبدا بها لانها ام الباب ومن ثم يحذف بعدها في الشعر نحو قوله قالت بنات العم يا سلمى وان
كان فقيرا معدما قالت وان **قوله** وقيل هي اسم واليه ذهب المبرد وابن السراج والفارسي **قوله**
والاسم نوعان قال في الضوء اعلم ان هذه الاسما وضعت موضع ان لضرب من الايجاز والاختصار
بيانه انك اذا قلت من تضرب اضرب كان حقه ان يقال ان تضرب زيدا اضرب زيدا وان تضرب
عمروا اضرب عمروا وان تضرب خالدا اضرب خالدا الى ما لا يمكن حصره ولا يقدر على استيعابه فاتى
باسم عام ليشمل الجميع وترك استعمال ان معه فقيل من تضرب اضرب فدل ذلك على كل انسان فلهذا
حكم باسميته وبني لتضمنه معنى ان وهو منصوب المحل على المفعولية فيما ذكرنا من المثال كانك قلت على
تاويل اي انسان تضرب اضرب واذا قلت من يكرمني اكرمه على محله مرفوعا بالابتداء على تاويل اي
انسان يكرمني اكرمه وعلى هذا فقس نحو ما تصنع اصنع اذ المعنى شيا ما ان تصنعه اصنعه لان ما مبهم يقع
على كل شيء فلما قصد الشياع اتى به وجعله نائبا مناب حرف الشرط كما ذكرناه ومحله نصب **قوله**
الاقسام الخمسة صوابه الاربعة كما في شرح الشذور وقد مشى المصنف على الصواب في شرح التوضيح فقال
والسادس ما هو متردد بين الاسماء الاربعة وقد سكت المصنف عن كيف فلم يدخلها في قسم من الاقسام الستة
المذكورة فعليك بالتامل في ادخالها **قوله** وتلف جواب جواب الشرط قال العيني قوله تات من الاتيان
وكذلك آتيا ووقع في بعض النسخ آبيا بالباء الموحدة من الابا وهو الامتناع وهو غير صحيح لانه ينعكس
به المعنى **قوله** وانك مهما تامر القلب يفعل صدره اغرك مني ان حبك قاتلي والبيت لامرئ القيس
من معلقته **قوله** فمهما اسم شرط جازم اي على الاصح والدليل قوله تعالى مهما تاتنا به من آية فعاد
الضمير المجرور اليها ولا يعود الضمير الا على الاسم **قوله** فايا اسم شرط واما ما فزائدة للتوكيد وقيل

هي

هي شرطية كررت لما اختلفا اللفظان ذكره ابو البقا **قوله** ومحل الجملة الابتدائية المصدرة بالمبتدا
الا المستانفة اذ لا محل لها من الاعراب والدعا في الآية الشريفة بمعنى التسمية لا الطلب صرح به
الزمخشري وتنوين ايا عوض عن المضاف اليه وتقدير الكلام ادعوا الله وادعوا الرحمن اي هذين
الاسمين تسموا فهو حق وانما وضع قوله فله الاسماء الحسنى موضع فهو حق لانه يفيد ذلك مع اثبات
الحسنى لسائر اسمائه اذ لا اخفاء في ان هذين الاسمين من جملتها فما ثبت لها ثبت لهما ثم ضميره للمسمى جل وعلى
لا للاسم **قوله** متى اضع العمامة تعرفوني صدره انا ابن جلا وطلاع الثنايا وبعده فان مكاننا
من حمير مكان الليث من وسط العرين والياء مشددة من حميري زائدة في احرى ويحتمل انها
للنسبة وحذف الموصوف اي فان مكاننا من نسب حمير وحمير قبيله باليمن كانت منها الملوك فيما سلف
والليث الاسد والعرين ماواه والمعنى انا المقتحم للامور العظام متى اضع العمامة عن راسي تعرفوني
فلست بمجهول فان مكاننا من حمير مكان الليث في وسط عرينه الذي يالفه وفيه ايما الى انه من اشراف بني حمير
قوله ويدرككم جواب الشرط وقد قرئ يدرككم بالرفع شاذ ومحمل **قوله** فعل الشرط هذا هو المشهور وبعضهم
يسميه شرطا وذلك لانه علامة على وجود الفعل الثاني والعلامة تسمى شرطا **قوله** جواب الشرط الخ اما
وجه تسميته جوابا فلانه لما لزم الاول صار كالجواب الاتي بعد كلام السائل واما وجه تسميته جزا
فلانه لما كان مرتبا على ما قبله اشبه الجزاء على الفعل من ثواب او عقاب قال الناصر اللاقاني وافهم تعبيرهم
بالجواب والجزا ان الاول وهو فعل الشرط سبب للثاني فادوات الشرط هي ما تدخل على شيئين تجعل اولها
سبب لثانيها وليس المراد السببية الحقيقية بل المراد بجعل الشيء سببا ان المتكلم اعتبر سببه شيء لشيء آخر
بل ملزوميه شيء لشيء وجعلها دالة عليه قال الجامي وليس المراد ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا
للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح انه يوردها في صورة السبب والمسبب
بل اللازم والملزوم كقولك ان تشتمني اكرمتك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام سببا
حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر النسبة اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انه منها بمكان
يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده **قوله** المجرورات قسمان الخ
ال في المجرورات جنسيه تبطل معنى الجمعيه فصح الاخبار عنه بالمثنى او ان القسمين لما كان كل واحد
منهما مشتمل على جزئيات كثيرة كان جمعا في المعنى فحصل من هذه الحيثيه التطابق بين المبتدا والخبر
قوله لا بالاضافة على الاصح القول بان العامل في المضاف اليه معنى الاضافة قال الرضا انه
ليس بشيء لانه ان اريد كون الاسم مضاف اليه فهذا هو المعنى المقتضي والعامل ما به يتقوم المعنى
المقتضي للاعراب وان اريد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه فينبغي ان يكون العامل
في العامل في الفاعل والمفعول النسبة التي بينهما وبين الفعل اه وبقي قول ثالث وهو ان العامل هو

الحرف المقدر نظرا الى ان معناه فى الاصل هو المقوم للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل
غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى المضاف قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف وهذا الخلاف انما هو
بالنسبة للاضافة المعنوية واما اللفظية ففى عامل المضاف اليه فيها اشكال نقله الناصر الطبلاوى
عن الرضى فى الشرح **قوله** ورب بضم الراء وفتح الموحدة مشددة ومخففة وبضمها ايضا مع اسكان الباء
ويقال ربت بضم الراء وفتح الموحدة مشددة ومخففة وتاء تانيث قال الناصر وقد ذكرت لها فى بعض
التعاليق اكثر من مائة لغة **قوله** والثانى ثلاثة اقسام هذه الاقسام الثلاثة خاصة بالاضافة
المعنوية دون اللفظية **قوله** ما يقدر باللام بان يكون المعنى عليها لا ان الحرف هو العامل لانه خلاف
الاصح ومعنى ذلك ان تكون الاضافة المعنوية بحيث يستفاد منها الخصوصية والمناسبة المستفادة
من اللام اذا ذكرت اللام مع المضاف اليه وضابط هذه الاضافة ان لا يكون المضاف اليه نسبا للمضاف
ولا ظرفه **قوله** وما يقدر بمن اى الجنسية بان يستفاد منها ما يستفاد من ذكر من مع المضاف اليه من
بيان الجنس وضابط هذه الاضافة ان يكون المضاف اليه جنسا للمضاف **قوله** وما يقدر بفى بان
يستفاد من تلك الاضافة ما يستفاد من ذكر فى وضابط هذا القسم ان يكون المضاف اليه ظرفا
للمضاف **قوله** وبعضهم حصر المجرورات فى المضاف اليه ممن ذهب الى هذا ابن الحاجب فى الكافية
قوله او تقديرا اى مرادا قال ابن الحاجب واحترزت بمرادا عن المفعول فيه والمفعول له لان
الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد وقد اغفل المصنف قيد مرادا وكان الاولى ذكره لاخراج ما ذكر **قوله**
ذكر الجمل واقسامها هذه ترجمة اى هذا موضع ذكر الجمل اى احكام الجمل والمراد بالاحكام ما يعرض
لها من كونها ذات محل من الاعراب اولا والمراد بالاقسام انقسامها الى صغرى وكبرى واسمية وفعلية
وغير ذلك من الاقسام الاتية **قوله** الجملة كل مركب اى حقيقة الجملة ذلك وقوله اسنادى
اى فى الاصل او فى الحال وقوله افاد كقام زيد او لم يفد نحو ان قام زيد فالجملة اعم من الكلام
فالجملة اعم من الكلام لصدقها على الاخير فالكلام يشترط فيه الافادة بخلاف الجملة ولهذا تسمعهم
يقولون جملة الجواب جملة الصلة جملة الشرط الى غير ذلك مع ان شيأ من هذا وحده ليس مفيدا
وذهب بعضهم الى ترادف الجملة والكلام واختاره ناظر الجيش قائلا انه الذى يقتضيه كلام النحاة
واما اطلاق الجملة الواقعة شرطا وجوابا وصلة فاطلاق مجازى باعتبار ما كان او وتمام الكلام
فى هذا المقام مفصل فيما كتبناه على شرح القواعد **قوله** وقائم زيد كذا هو فى النسخ بدون همزة
الاستفهام والاحسن ان يقال واقائم زيد ليحصل الاعتماد واعرابه قائم مبتدا وهو وصف
وزيد فاعل به اغنى عن الخبر وهذا على مذهب الاخفش ومن تبعه فانه لا يشترط فى اعمال الوصف
فيكون المصنف جرى على طريقته اما من يشترط الاعتماد فقائم عنده خبر مقدم وزيد مبتدا موخر

وهذا

وهذا مذهب الجمهور فعلى مذهب الجمهور لا يصح التمثيل ولك ان تقول لا يتعين جعله
مثالا للمسند بل يجوز ان يكون مثالا ثانيا للمسند اليه للاشارة الى انه لا فرق بين ان يكون
المسند اليه فى رتبته اولا قوله فجملة كيف جاء زيد كيف اسم استفهام فى محل نصب على الحال من
زيد وانما قدمت الحال هنا وان كان حقها التاخير لان الاستفهام له صدر الكلام قوله
ففريقا كذبتم فريقا مفعول مقدم وكان من حقه التاخير لكنه قدم جوازا وفى المثال الذى
قبله قدم الاسم وهو كيف وجوبا لما ذكرنا من التعليل فان قلت بقى من التقسيم جملتان الخ قال
الشهاب عميره هذا السؤال بالنسبة للشرطية قليل الجدوى وذلك انها ان صدرت باسم دخلت
فى عبارة المتن السابقة وان صدرت بحرف دخلت فى عبارته اللاحقة قوله واما الظرفية
الخ اعلم ان الظرف والمجرور اذا اعتمدا على نفى او استفهام ووقع بعدهما مرفوع فالاخفش والكوفيون
يجيزون ان يرفع كما يجيزون ذلك دون اعتماد وس والجمهور لا يجيزون رفعه دون اعتماد
فقول المص واما الظرفية الخ مع تمثيله بعندك مال بدون اعتماد انما يتمشى على قول الاخفش
والكوفيين قوله يجب ان يكون مفردا ومن ثم كان قول ابن هشام كان صغرى وكبرى من
فواقعها حصباء در على ارض من الذهب لحنا كما ذكره فى التوضيح وقال فى شرح القطر ولا يجوز ان
تقول صغرى ولا كبرى ولا اصغر ولا اكبر ومن هذا لحن العروضيين فى قولهم فاصلة كبرى وفاصلة
صغرى ولحن ابا نواس قوله والصغرى ما كانت خبر المبتدا سواء كانت اسمية او فعلية وقد ظهر
مما ذكر ان الجملة الكبرى لا تكون الا اسمية وان الصغرى تكون اسميه وفعليه قوله استعمل المص
لا غير مع ان ابن هشام صرح فى المغنى بانه لحن قال الناصر الطبلاوى والصحيح انه مسموع
وقد انشد ابن مالك فى شرح التسهيل باب القسم منه قوله جوابا به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل اسلفت لا غير تسال
قوله الاولى ابتدائيه اي الواقعة فى ابتداء الكلام اسمية كانت او فعلية قال فى المغنى وتسمى ايضا
المستانفة وهو اوضح لان الابتدائية تطلق ايضا على الجمل المصدرية بالمبتدا ولو كانت لها محل ثم
واما البيانيون فيخصون الاستئناف بما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قالوا سلاما قال سلام فان
جملة القول الثانية جواب عن سؤال مقدر تقديره فماذا قال لهم ولذا فصلت عن الاولى فلم تعطف
قوله فجملة انزل صلة الذى فلا محل لها من الاعراب والموصول لكن لا يصح لا يقال ان الموصول
وصلته معا لهما المحل وهو الجر فى هذا المثال وذلك لانهما كالكلمة الواحدة قال ابن هشام والحق خلاف
ذلك بدليل ظهور الاعراب فى نفس الموصول نحو قوله تعالى ربنا ارنا الذين اضلانا ولا اكرمت
ايهم عندك الى غير ذلك فجملة سواهلة ما وهي موصول حرفي على الاصح فهو مجرور بالباء بعد التاويل
بالمصدر اي بنسيانهم واما الصلة وحدها فلا محل لها من الاعراب لانها صلة الموصول وكذا الموصول

الحرفي وحده لا محل له من الاعراب اذ الحرف لا اعراب له لفظا ولا محلا **قوله** وصلة الحرفي لا
تحتاج اليه بل لا يصح تعلق الرابط به لانه لا يعود الا على الاسماء وايضا يخالف الحرفي الاسمي
في انه يصح ان تقول بما نسوا يوم الحساب ان ما وصلتها في محل جر لان الموصول الحرفي لا اعراب له
اصلا بخلاف الاسمي **قوله** الثالثة المعترضة بكسر الراء على الاسناد المجازي كعيشة راضية
ويجوز فتحها على انه من باب الحذف والايصال اي المعترضة قال في الصحاح واعترض الشيء صار
عارضا كالخشبة المعترضة في النهر واعترض دون الشيء حال دونه وفائدة الاعتراض تقوية
الكلام وتحسينه او تبيينه **قوله** بين شيئين متلازمين اي متطالبين وهذا اصطلاح النحاة واما
البيانيون فقد يثبتون الاعتراض في اخر الكلام وقال الزمخشري في قوله تعالى ونحن له مسلمون
فانه كما يصح ان يكون حالا من فاعل نعبد او من مفعوله يصح ان يكون اعتراضية مؤكدة اي ومن حالنا
انا له مخلصون قال في المغني ويرد عليه من لا يعلم هذا العلم كابي حيان توهما منه ان الاعتراض الا بما
يتولاه النحويون بين شيئين متطالبين **قوله** تفسير لمثل قال في المغني لا باعتبار ما يعطيه ظاهر اللفظ
بكونه قد راجعا من طين ثم كون بل باعتبار المعنى اي ان شان عيسى كشان آدم في الخروج عن استمرار
العادة وهو التوالد بين الابوين **قوله** وفصل الشلوبيني هو ابو علي بن محمد بن عمرو الازدي من
اهل اشبيلة رايس النحاة وشيخهم اخذ علم العربية عن ابي اسحاق ابن ملكون وابن الحسين
ابن يحيى ابن بحت وغيرهما وسمع من ابي بكر بن الجد كتاب س وغيره وكان في وقته عالما في العربية
اليه يرجع الناس من بلاد المغرب لا يجارى ولا يبارى وهو شيخ شيوخنا ابي الحسن الابدي وابي الحسن
ابن الضائع وابي الحسن بن ابي الربيع وبن جعفر الكلبي وغيرهم من شيوخنا وشيوخ شرف الدين ابي
عبد الله محمد بن ابي الفضل المرسي والاستاذ الحسن بن عصفور والاستاذ ابي العباس بن الحاج والاستاذ
ابي ذكريا بن ذي النون والاستاذ بن جعفر بن رفيقة وغيرهم من مشايخ النحاة ولم يحجبه احد فيما
علمناه من اهل النحو ان جاءبهم وقد جمعت من تلاميذه نحو ثلاثين تلميذا ليس منهم احد الا مشهور
مولده سنة اثنين وستين وخمساية وتوفي منتصف صفر سنة خمس واربعين وستماية باشبيلة والشلوبين
لقب لابيه ثم غلب على الاستاذ بن علي رحمه الله كذا في شرح التسهيل لابي حيان في كان **قوله** كاد واخواتها
اي نظايرها في افادة الشرطية من غير جزم وهي لو ولولا ولوما وكيف **قوله** ومثال الثانية قال في المغني
والثاني اي الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم ولم يقترن بالفاء ولا باذا نحو ان تقم اقم وان قمت قمت اما
الاول فلظهور الجزم في لفظ الفعل واما الثاني فلان المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة باثرها
قوله نحو قام زيد وقعد عمرو وهذا اذا لم تقدر الواو الداخلة على قعد للحال فان قدرتها للحال
كان قد مقدرة والجملة بعدها محلها نصب على الحال من زيد **قوله** والجمل التي لها محل من الاعراب

قبل

94

قبل هذا يقتضي ان الاعراب محل الجملة لان المتبادر من البيان مع ان محل الجملة هو محل الذي
يقع فيه الاعراب لا نفس الاعراب واجيب عن ذلك بانه جعل الاعراب محل للجملة المبالغة
للزومه له عند فقد المانع او بان من تبعيضيه وهناك مضاف محذوف اي بعض محل الاعراب
قوله ايضا قال الشمني في شرح ديباجة المغني وكلمة ايضا لا تستعمل الا مع شيئين بينهما توافق
ويمكن استغناء احدهما عن الآخر وهو مفعول مطلق حذف عامله وجوبا سماعا او حال حذف
عاملها وصاحبها او والتقدير على الاول ارجع الى الاخبار بذكر الجمل التي لها محل من الاعراب رجوعا
وعلى الثاني اخبر بما تقدم راجعا الى الاخبار بذكر الجمل التي لها محل الخ واعلم ان ابن هشام عد
الجمل التي لها محل من الاعراب تسعا فزاد جملتين الاولى المستثناة نحو قوله تعالى لست عليهم بمسيطر
الا من تولى وكفر فيعذبه الله العذاب الاكبر قال ابن خروف من مبتدأ ويعذبه الله الخبر والجملة
في موضع نصب على الاستثناء المنقطع والثانية المسند اليها نحو سواء عليهم أأنذرتهم الآية اذا اعرب
سواء خبر وانذرتهم مبتدا فيكون محلها الرفع الواقعة خبرا ومنه الجملة الانشائية نحو زيد
اضرب به فجملة اضرب في محل رفع خبر لزيد على الصحيح وقيل في محل نصب بقول مضمر هو الخبر بناء
على ان الانشائية لا تقع خبرا قوله مفعول للقول اختلف في هذه الجملة فقيل هي مفعول به واليه
ذهب الجمهور وقيل مفعول مطلق اذ هي دالة على نوع خاص من القول واختار ذلك ابن الحاجب
قوله باضافة حيث فحيث اسم مكان مفعول به لا ظرف قال ابن هشام في شرح اللمحة واذا سئلت عن
حيث من قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته فقل مفعول به لا ظرف مكان والمعنى انه تعالى يعلم
نفس المكان المستحق لموضع الرسالة فيه لا شيأ في المكان وناصبها يعلم محذوفا مدلولا عليه
باعلم لا باعلم نفسه لان افعل التفضيل لا ينصب المفعول به فان اولته بعالم جاز ان ينصبه
في راي بعضهم قوله الخامسة الواقعة جوابا الشرط جازم اعترض بانه لا يخلو اما ان يريد بالشرط
اداة الشرط او فعل الشرط فان اراد الاول فالجملة الواقعة ليست بجواب لاداة الشرط وانما
هي جواب لاداة الشرط وانما هي جواب لفعل الشرط وان اراد الثاني فقوله جازم ينافيه اذ
الجازم عنده انما هو الاداة لا الفعل واجيب بانه اراد بالشرط فعل الشرط وفي الضمير في قوله
جازم الشرط بمعنى الاداة فيكون استخداما قوله اذا كانت مقترنة بالفاء انما اشترط فيها
ذلك لانها ح غير مصدرة بفعل يقبل الجزم لفظا نحو ان تقم اقم او محلا نحو ان جئتني اكرمتك
قوله فجملة فان الله به عليم الخ فيه تصريح بان المحل لمجموع الفاء وما بعدها وهو الذي عليه
جمع وح فيحمل كلامه على ذلك بان يراد بالجملة المقترنة بالفاء وباذا مجموع الجملة والفاء
او اذا قوله التابعة لمفرد اي الاسم مفرد انكرة فان الجملة لا تكون صفة لمعرفة ابدا واما

المعرف بلام الجنس فهو في حكم النكرة ولهذا حمل يسبني على الوصف في قول الشاعر

ولقد امر على اللئيم يسبني • فمضيت ثمت قلت لا يعنيني **قوله** لانها معطوفة على جملة ابتدائية

ولو قدرت الواو في وقعد حالية لا عاطفة ولا استئنافية كانت الجملة الداخلة عليها في موضع نصب

على الحال من ابوه وكانت قد فيها مضمرة لتقريب الماضي من الحال ويكون تقدير الكلام زيد قد قام ابوه

والحال انه قد قعد اخوه **قوله** لان تناسب الجملتين الخ يعني ان عطفت على الجملة الواقعة خبرا كانت عطف

جملة فعلية على جملة اسمية وبهما تخالفان **قوله** ومن غير الاغلب ظه كلام المصنف ان مثال الغير الاغلب

من النوعين السابقين وليس بظه والحق ان مثال الغير الاغلب من النوع الثاني كما لا يخفى والتمثيل لغير

النوع الاول انما يصح بجملة تقع موقع المفرد ولا محل لها واظنه غير واقع ولو قال المص والضابط

في الاغلب ان الجملة التي لها محل من الاعراب هي التي تقع موقع المفرد والجملة التي لا محل لها من الاعراب

هي التي لا تقع موقع المفرد لصح كونه مثالا لهما فتامل **قوله** موقع مفرد اي فعل وقوله لا لفظا اي كما

في المضارع ولا محلا اي كما في الماضي **قوله** المحصه قال بعض الفضلا اراد بالمحصه التي فقد

بها التخصيص واحترز بهذا الفصل عن الجملة التي قصد بها الحكم لكونها خبرا عن مبتدا في الحال او

في الاصل فلا تكون من هذه القاعدة فلا يقال في مثل زيد قائم ابوه ان جملة ابوه حالا لوقوعها

بعد معرفة محضة بل هي خبر فلم تكن الجملة ح محضة ولا في مثل رجل قائم ابوه ان جملة قائم ابو

صفة لرجل لوقوعها بعد نكرة لانها خبر ايضه **قوله** وخرج عن ذلك الجملة الانشائية نحو هذا عبد

بعتكه تريد بالجملة الانشا وهذا عبدي بعتكه يكون خبرين آخرين الا عند منع تعدد الخبر

مطلقا وهو اختيار ابن عصفور وعند من منع تعدده بالافراد وبالجملة وهو ابو علي وعند

من منع وقوع الانشا خبرا وهم طائفة من الكوفيين كذا في المغني **قوله** وغير المحضة نحو لا يسمعون

من قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون الى الملأ الاعلى فان الذهن يتبادر انه

صفة لكل شيطان او حال منه وكلاهما باطل اذ لا معنى من للحفظ من شيطان لا يسمع وانما

هي استئناف نحوي ونحو ارني زيدا ساكافيه او لن انسى له ذلك فان الجملة بعد المعرفة المحضة

حال ولكن السين ولن مانعان لان الحالية لا تصدر بدليل استقبال فيتعين به الاستئناف نحو

مات فلان رحمه الله وقعت بعد نكرة محضة وليست صفة لها لانقطاعها عنها فهي مستأنفة

وكذا قوله تعالى قل سأتلو عليكم منه ذكرا انا مكنا له في الارض مستانفة لانقطاعها عما قبلها

ليس مجمعا عليه فقد ذهب السراج الى ان الظرف والجار والمجرور ليسا من قبيل المفردات ولا من

قبيل الجمل وزعم الكوفيون وابن طاهر وابن خروف انه لا تقدير في نحو زيد عندك وعمرو في الدار

ثم اختلفوا فقال بن طاهر وبن خروف الناصب المبتدا وزعما انه يرفع الخبر ان كان عينه

28

زيد احنوك وينصبه ان كان غيره وان ذلك مذهب س وقال الكوفيون الناصب امر معنوي
وهو كونهما مخالف للمبتدا **قوله** فعدم ذكرهما بالكلية مراده عدم افراده بالكلام بوجه من الوجوه
وقوله اخلال بالعلم اي بالعلم بحكمهما في الجملة وذلك لان الاخلال الخ انما يكون بالنظر الى الذات
لا انهما لا يتعلقان بشيء وقوله لا سيما على المتعلم في بعض النسخ لا سيما على التعيين اي لا سيما
بحكمها على التعيين فان ترك افرادهما مخل به على كلا القولين **قوله** بل بدل اشتمال على حد البدل في
قوله تعالى يسالونك عن الشهر الحرام قتال فيه وعلل البيضاوي البدلية بقوله لان الاحيان مشتملة
على ما فيها قال الشيخ موفق الدين الكواشي وفيه نظر لان الزمان اذا لم يكن جزءا عن الجثة ولا حالا
عنها ولا وصفا لها لم يكن بدلا منها ولكن ان جعلت اذ بمعنى ان المصدرية وهو منقول حسن
بدل اشتماله وتقديره واذكر مريم وقت انتباذها اه وجوز البيضاوي ان يكون بدل كل لان المراد
بمريم قصتها وبالظرف الامر الواقع فيه وهما واحد او انه ظرف لمضاف مقدر وقال ابو حيان في النهر
والظرف لما مضى لا يعمل فيه اذكر لانه مستقبل بل التقدير اذكر ما جرى لمريم وقت كذا **قوله** ولا بد
قال في الصحاح وقولهم لا بد من كذا اي لا فرار منه **قوله** ويسمى العامل المتعلق بفتح اللام ويسمى
المعمول متعلقا بكسرها والسر في ذلك ان التعليق هو المشرف المثبت بالكسر هو المعمول الضعيف وبالفتح
هو العامل القوي ويصح الفتح في المعمول والكسر في العامل لان التعلق نسبة بينهما فكل منهما متعلق ومتعلق
بفتح اللام وكسرها **قوله** لا تتعلق بشيء وذلك كالباء في كفى بالله شهيدا وما ربك بغافل ومن في قوله
تعالى من اله غيره وهل في قوله تعالى هل من خالق غير الله يرزقكم والسر في عدم تعلق الزائد ان
الحروف الاصلية دخلت لربط الافعال القاصرة عن العمل في الاسماء بالاسماء والزائد انما دخل في الكلام
تقوية وتوكيدا ولم يدخل للربط ومثل الزائدة الاصلية التي اشبهتها فلا تتعلق ايضا بشيء الحاقا
لها بالزائدة فمنها لعل في لغة عقيل كقوله • قلت ادع اخرى وارفع الصوت جهرة • لعل ابي المغوار
منك قريب • فلعل حرف جر شبيه بالزائد ومجرورها في موضع رفع بالابتدا بدليل ارتفاع ما بعده على
ومنها لولا فيمن قال لولاي ولولاك ولولاه على قول س بانها جارة للضمير فانها بمنزلة لعل في ان
ما بعدها مرفوع المحل بالابتدا ومنها رب في نحو رب رجل صالح لقيته او لقيت لان مجرورها مفعول
في الثاني ومبتدا في الاول ومثلها خلا وعدا وحاشا اذا جرت **قوله** والمحذوف تارة يكون عاما
وتارة يكون خاصا الخ مقتضاه ان الاقسام اربعة الاول ان يكون عاما واجب الحذف الثاني ان
يكون خاصا واجب الحذف والثالث خاصا جائز الحذف الرابع ان يكون عاما جائز الحذف وهذا
التقسيم صحيح عقلا اما بحسب الخارج فالقسم الرابع غير موجود بخلاف بقية الاقسام **قوله** فان
كان المحذوف عاما وجب الحذف ربما اوهم ان العام قد يكون جائز الحذف مع انه لا يكون الا واجب

ولو قال فان كان عاما وجب الحذف سمي الظرف مستقرا لكا نا اولى **قوله** مستقر بفتح القاف والضمير مستقرا بالكسر **قوله** او وقعا حالا ومنه قوله تعالى فخرج على قومه في زينته واما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فزعم بن عطية ان مستقرا هو المتعلق الذي يقدر في امثاله الذي قد ظهر والصواب ما قاله ابو البقا وغيره من ان هذا الاستقرار معناه عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول فهو كون خاص والظرف لغو **قوله** اعراب الاستعاذة اعوذ اصله اعوذ بسكون العين وضم الواو مثل اقتل استثقلت الضمة على الواو فنقلت الى العين وبقيت ساكنة ومصدره عوذ ومعاذ وعياذ قال ابن عطية ومعنى الاستعاذة الاستجارة والتحيز الى الشيء على الامتناع به من المكروه والشيطان اسم لكل جني متمرد كافر وقيل لكل متمرد من الجن والانس وغيرهما واختلف في اشتقاقه فقال الحذاق هو فيعال من شطن اذا ابعد لانه بعد عن الخير ورحمة الله ومنه قوله • نوى شطون اي بعيدة قال الاعشى فان سعاد عنك شطون • فانت والفؤاد بها رهين • ومنه قيل للحبل شطن لبعد طرفيه وامتداده وقال قوم ان شيطانا مأخوذ من قولهم شاط يشيط اذا هاج واحترق ونحوه فهو فعلان ويرد على هذه الفرقة بان سيبويه حكى ان العرب تقول تشيطن فلان اذا فعل افعال الشياطين فهذا بين انه تفعيل من شطن ولو كان من شاط لقالوا تشيط وقال الجوهري الشيطان نونه اصلية من تشيط لم تصرفه لانه فعلان والرجيم فعيل بمعنى مفعول كقتيل بمعنى مقتول وجريح ونحوه ومعناه انه رجم باللعنة والمقت وعدم الرحمة وقيل هو فعيل بمعنى فاعل اي يرجم غيره بالاغوا والوسواس **قوله** غير نعت الذين فان قلت الذين معرفة وغير لا تتعرف بالاضافة فلا تصح صفة له والجواب من وجهين احدهما ان غيرا ان وقعت بين متضادين وكانا معرفتين تعرفت بالاضافة كقولك عجبت من الحركة غير السكون وكذلك الامر هنا لان المنعم عليه والمغضوب متضاد ان الثاني ان الذين قريب من النكرة لانه لم يقصد بهم قوم باعيانهم وغير المغضوب عليهم قريب من المعرفة بالتخصيص الحاصل لها بالاضافة فكل واحد منهما فيه ابهام من وجه واختصاص من وجه قال ابو البقا **قوله** متعلق بيعبد وقيل متعلق بمحذوف تقديره فعلنا ذلك اي اهلكنا اصحاب الفيل لايلاف قريش وقيل تقديره اعجبوا وقيل بما في السورة قبلها من قوله فجعلهم كعصف ماكول قال الزمخشري ويؤيد هذا انهما في مصحف ابي سورة واحدة بلا فصل والمعنى انه اهلك الحبشة الذين قصدوهم ليتسامع الناس بذلك فيهابونهم زيادة تهيب ويحترمونهم فضل احترام حتى ينتظم لهم الامر في الرحلتين فلا يجترئ احد عليهم وكانت لقريش رحلتان يرحلون في الشتا الى اليمن وفي الصيف الى الشام فيمتارون ويتجرون وكانوا في رحلتيهم آمنين لانهم اهل الله وولاة بيته والناس غيرهم يتخطفون ويغار عليهم والايلاف مصدر آلف رباعيا بزنة اكرم يقال آلفته اولفه ايلافا وقال بن عمر لالاف بدون يا قبل اللام مصدر لالف مصدرا ثلاثيا يقال الفته الفا وايلافا والف رباعيا نحو قاتل قتالا واجمع الكل على اثبات اليا في الثاني وهو ايلافهم قال الناظم ايلافهم

ومن غريب هنا ما اتفق في هذين الحرفين ان القرا اختلفوا في سقوط اليآء وثبوتها في الاول
مع اتفاق المصاحف على اثباتها خطا واتفقوا على اثباتها في الثاني مع اتفاق المصاحف على سقوطها
فيه خطا فهو ادل دليل على ان القرا متبعون الاثر والرواية لا مجرد الخط **قوله** قريش اسم قبيلة
ماخوذ من التقريش وهو التجمع لاجتماعهم بعد ما تفرقهم وقيل انه من القرش وهو الكسب وكانت قريشا
تجارا وقد سال معاوية ابن عباس رضي الله عنهما فقال سميت بدابة من البحر يقال لها القرش تاكل ولا
تؤكل وتعلو ولا تعلى واجمعوا على صرفه هنا مرادا به الحي ولو ارادوا به القبيلة لمنع من الصرف كما في سائر
اسماء القبائل **قوله** بدل من ايلاف بدل كل من كل وقيل توكيد لفظي للاول ولذلك اتصل بضمير
ما اضيف اليه قال بعض الفضلاء اطلق الايلاف ثم ابدل عنه المقيد بالرحلتين تفخيما لامر الايلاف في
وتذكيرا لعظم النعمة كما تقول عجبت من احسانك احسانك الى زيد **قوله** رحلة مفعول له ويصح
ان يكون مفعولا به للمصدر الاول المضاف الى فاعله بناء على ان الثاني توكيد فان اعربناه بدلا فرحلة
مفعول به للثاني لانه المقصود ح من الكلام والاصل رحلتي الشتاء والصيف فافرد لامن اللبس والرحلة
بالكسر الارتحال فهي مصدر وبالضم الجهة التي يدخل اليها بالكسر قرأة العامة وبالضم قرأة ابي السمال
قوله الشتاء لامه واو لقولهم الشتوة وشتا يشتو وشذوا في النسبة اليه بشتوي والقياس شتائي
او شتاوي ككسائي وكساوي **قوله** ودخلت الفاء لما في الكلام من معنى الشرط لان المعنى اما لا فلا
فليعبدوه لايلافهم على معنى نعم الله عليهم لا تحصى فان لم يعبدوه لسائر نعمه فليعبدوه لهذه
الواحدة التي هي نعمة ظ وقوله لان المعنى اما لا الخ تقول العرب افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل
غيره **قوله** من جوع من تعليلية والتنوين في جوع للتعظيم اي من اجل جوع عظيم وقيل من بمعنى
بعد اي اطعمهم بعد الجوع الذي اصابهم في سنين قحط حتى اكلوا الجيف **قوله** ارايت الهمزة للاستفهام
التعجبي ورايت فعل وفاعل واختلف فيها فقيل بصرية وقيل علمية تتعدى لاثنين قدر الحوفي اليس
مستحقا للعذاب والزمخشري من هو ويدل على ان الروية علمية قرأة عبد الله عليهم ارايتك
بكاف الخطاب والكاف لا تلحق البصرية **قوله** فذلك في الفاء وجهان احدهما انها جواب شرط
مقدر اي ان طلبت علمه بذلك والثاني عاطفة فذلك على الذي يكذب عطف ذات على ذات
او صفة على صفة فعلى الاول الفاء واقعة في جواب الشرط واسم الاشارة في محل رفع بالابتدا والخبر
الموصول بعده وعلى الثاني تكون منصوبة لعطفه على ما هو منصوب وعلى هذا يكون الموصول نعته
وبه يعرف ان المص لفق بين القولين حيث جعل الفاء عاطفة ثم قضى على اسم الاشارة بانه في محل
رفع وهو فاسد لما فيه من عطف الجملة على المفرد اللهم الا ان يعتذر عنه بانه اراد العطف على
جملة ارايت فيندفع الفساد وان لزمه عطف الخبر على الانشا افاده الناصر **قوله** واللام لبعد

النبي وذلك لان مرتبة المكذبين بالدين في غاية النزول والبعد بالنسبة لمرتبة المصدق **قوله**
يدع بضم الدال وتشديد العين قرأة العامة من دعه اي دفعه وقرأة امير المؤمنين والحسن وابو رجا
يدع بفتح الدال وتخفيف العين اي يتركه ويهمل **قوله** ومفعوله محذوف وفي الكلام حذف مضاف
ايضا والتقدير ولا يحض غيره على اطعام طعام المسكين من اجل بخله به ويجوز ان يكون وضع الطعام
موضع الاطعام **قوله** فويل للمصلين اي اذا علم انه مسيئ فويل للمصلين على معنى فويل لهم الا انه وضع
صفتهم موضع ضميرهم لانهم كانوا مع التكذيب وما اضيف اليهم ساهين عن الصلاة مرائين غير مزكين
اموالهم **قوله** يراؤن اصله يرائيون كيقاتلون ومعنى المرآة ان يرى الانسان عمله الناس وهم يرون
الثناء عليه فالمفاعلة فيها واضحة **قوله** الماعون فاعول من المعن وهو الشيئ القليل يقال له معن اي
قليل واختلفت عبارة المفسرين فيه على اقوال احسنها ان كل ما يستعان به وينفع ولم يذكر المفعول
الاول للمنع اما للعلم به اي يمنعون الناس او الطالبين واما لان الفرض ذكر ما يمنعونه لا من يمنعونه تنبيها
على مناستهم وضنهم بالاشياء التافهة المستقبح منعها عند كل احد **قوله** الكوثر الشيئ الكثير سئلت
اعرابية عن ابنها فقيل بم آب ابنك فقالت آب بكوثر اي بخير كثير قال القرطبي في الجنة موضعان الاول
قبل الصراط وقبل الميزان على الاصح لان الناس يخرجون عطاشا من قبورهم فيردونه قبل الميزان والصراط
والثاني في الجنة وكلاهما يسمى كوثرا وروى مسلم بينما النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم بين اظهرنا
اذ اغفى اغفاءة ثم رفع راسه متبسما فقلنا ما اضحكك يا رسول الله فقال انزلت علي انفا سورة فقرا
انا اعطيناك الكوثر ثم قال اتدرون ما الكوثر فقالوا الله ورسوله اعلم فقال انه نهر وعدنيه
ربي عليه خير كثير وهو حوض ترد عليه امتي يوم القيمة انيته عدد نجوم السماء فيختلج العبد منهم
فيقول يا رب انه من امتي فيقول ما تدري ما احدث بعدك وفي الصحيح حديث حوضي مسيرة شهر
ماؤه ابيض من الورق وريحه اطيب من المسك كيزانه كنجوم السماء من شرب منه لم يظمأ بعده
ابدا ذكره السيوطي في شرح النقاية **قوله** فصل الفاء عاطفة ولا يضر من كونه عطفا للانشاء على الخبر لان
النحاة يجيزونه والفاء مع العطف مفيدة ايضا للسببية لان الانعام سبب للشكر **قوله** وانحر من النحر
وهو في الابل بمنزلة الذبح للبقر والغنم والمعنى فصل لربك شكرا لانعامه اي دم عليها مخلصا
فيها لا كالساهي المرائي وانحر البدن التي هي خير اموال العرب وتصدق بها على المحاويج لا كمن
يدعهم اي ينهرهم ويمنع عنهم الماعون فالسورة كالمقابلة للسورة المتقدمة وقد فسرت الصلاة بصلاة
العيد والنحر بالاضحية **قوله** شانئك الشانئ هو المبغض يقال شانه يشأنه اي ابغضه والابتر هو
الذي لا عقب له اي لا ذرية وهو في الاصل الشيئ المقطوع من بتره اي قطعه **قوله** والعائد محذوف
اي تقديره تعبدونه ويحتمل ان ما موصولة وهي حرف تسبك ما بعدها بمصدر اي لا اعبد عبادتكم

اي مثل عبادتكم المبنيه على الشك وترك النظر فلا احتياج الى تقدير عائد **قوله** والفتح في البلاد
عليك وعلى شك **قوله** افواجا قياسه افوج بالضم لان فعلا بالسكون قياسه كفلس وافلس الا
انه استثقلت الضمة على الواو فجمع جمع فعل بالتحريك **قوله** وهو العامل فيها هذا معترض بان ما بعد
فاء الجواب لا يعمل فيما قبلها فالاحسن ان يجعل العامل في اذا فعل الشرط وهو جاء كما ذهب اليه ابو حيان
قوله متعلق بسبح ويصح ان يجعل الفعل في موضع نصب على الحال من المنوي في سبح اي فسبحه
حامدا **قوله** وتب يصح ان يجعل الفعل دعا والثاني اخبارا اي وقع المدعو به نحو قوله ...
• جزى ربه عني عدي بن حاتم • جزاء الكلاب العاويات وقد فعل • وقيل كل من الفعلين
اخبار وقيل كل منهما دعا **قوله** ما اغنى يجوز في ما النفي والاستفهام الانكاري فيكون محلها النصب باغنى
والمعنى اي شيء اغنى عنه ماله **قوله** سيصلى المراد من حرف التنفيس التاكيد اي يصلى ولا بد
قوله حمالة الحطب قيل انها تحمل يوم القيمة حزمة من حطب النار كما كانت تحمل الحطب في الدنيا
وفي قوله حمالة الحطب قولان احدهما حقيقة والثاني مجاز عن المشي بالنميمة ورمي الفتن بين الناس
قال الشاعر **قوله** ان بني الادرم حمالو الحطب • هم الوشاة في الرضى او في الغضب **قوله** الصمد
هو الذي يصمد اليه في الحوائج اي يقصد ولا يقدر على قضائها الا هو وقيل ان تفسيره ما بعد
يعني لم يلد الخ **قوله** الفلق فعل بمعنى مفعول اي مفلوق وفي الحديث الرؤيا مثل فلق الصبح قال
الشاعر • يا ليلة لم انمها بت مرتقبا • ارعى النجوم الى ان نور الفلق • وقيل الفلق جب في جهنم وقيل المطمئن
من الارض وجمعه فلقان **قوله** من شر ما خلق باضافة شر الى ما الموصولة وقرأ عمرو بن عبيد وبعض
المعتزله بتنوين شر وجعلوا ما نافية وهي قراءة مردودة مبنية على مذهبهم الفاسد من ان الشر
ليس مخلوقا لله تعالى **قوله** ومن شر غاسق هو الليل المظلم ووقب دخل **قوله** اذا حسد اي اظهر
حسده والعمل بمقتضاه ضرر على المحسود **قوله** برب الناس قال في الكشاف فان قلت لم قيل برب
الناس مضافا اليهم خاصة قلت لان الاستعاذة وقعت من شر الموسوس في صدور الناس فكانه
قيل اعوذ من شر الموسوس الى الناس بربهم الذي يملك امرهم **قوله** الوسواس هو اسم بمعنى الوسوسة
كالزلزال والزلزلة واما المصدر فوسواس بالكسر كالزلزال والمراد به الشيطان سمي بالمصدر
لانه وسوسة في نفسه لانه صنعه وشغله واريد به ذو الوسواس والخناس فعال مبالغة من الخنوس
وهو التاخر اي كثير التاخر اذا ذكر اسم الله **قوله** من الجنة والناس قال الناصر الطلاوي استبعد
بعضهم صدور الوسوسة في الصدور من الناس ثم تكلف ان يكون قول الله تعالى يكون والناس
عطفا على الوسواس وليس بشيء لان الوسوسة صادق من القبيلين على وجه يليق بكل منهما
اجارنا الله تعالى من ذلك ومن شرور اعمالنا وختم لنا بالصالحات وغفر لنا بفضله السيئات

والحمد لله اولا واخرا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم قال مؤلفها الفقير
حسن بن محمد العطار الشافعى المصرى الازهرى تم تسويد هذه الحاشية تاليفا فى سلخ ذى
القعدة من شهر عام سبعة عشر بعد المائتين والالف وانا بثغر دمياط عند توجهى من مصر لقصد
البلاد الروميه وبقيت المسودة معى حتى رجعت من بلاد الروميه الشاميه فى التاريخ المسطور
فى الديباجه فنقلت هذه النسخة من المسودة ووافق تمامها يوم الثلاثا المبارك السابع عشر
من جماد الاول عام خمسة وعشرين ومائتين بعد الالف والمقصود ممن اطلع على هذه
الحاشية ان يسامح فيما طغى به القلم وما وقع من السهو والنسيان ويسال الله
لى العفو والغفران وانا اسئل سبحانه وتعالى ان ينفع بها كل مشتغل ومحصل
انه ذو الفضل العظيم والكرم الجسيم ولاحول ولا قوة الا بالله العلى
العظيم وصلى الله على سيدنا محمد النبى الامى وعلى آله وصحبه وسلم
وكان الفراغ من هذه الحاشية يوم الاثنين المبارك بعد
الظهر فى شهر جماد الثانى خلا منه يومان من سنة
ثمانية وستين بعد المائتين والالف من الهجرة
النبوية على صاحبها ازكى الصلاة والتحية
على يد افقر الورى وخادم نعال
الفقراء من فضل ربه القهار عبد
الرحمن ابن الحاج محمد
عطار والحمد
لله وحده
عـ ١٢٦٨